

بناء الجملة في

(السيرة النبوية) لابن هشام

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2015/8/4039)

الادبي، عبد الغني شوقي

بناء الجملة في (السيرة النبوية) لابن هشام / عبد الغني شوقي الادبي :-

عمان:- دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٥

() ص

ر.أ: (2015/8/4039) .

الواصفات: / قواعد اللغة العربية//اللغة العربية /

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright (®)
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-96-160-2

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.



دار غيداء للنشر والتوزيع

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

خلوي : 962 7 95667143 +

E-mail: darghidaa@gmail.com

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله

تلفاكس : 962 6 5353402 +

ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

بناء الجملة في

(السيرة النبوية) لابن هشام

الدكتور

عبد الغني شوقي موسى الأدبي

الطبعة الأولى

2016 م – 1437 هـ

الإهداء

إلى الروح الطاهرة.. من قضى صابراً محتسباً..
والذي رحمه الله رحمة واسعة.
إلى القلب الحاني ونبع الحب الصافي..
والرتي الفاضلة.
إلى سكتني وقرّة عيني..
زوجتي وأولادي.

9 المقدمة
15 التمهيدي: ابن إسحاق، ابن هشام، عناية العلماء بكتاب السيرة.
25 المدخل: مفهوم الجملة عند القدامى والمحدثين وأنواعها.
الباب الأول: الجملة الاسمية	
43 الفصل الأول: الجملة الاسمية القصيرة
43 المبحث الأول: عناصر بناء الجملة الاسمية.
59 المبحث الثاني: أنماط بناء الجملة القصيرة في السيرة.
73 الفصل الثاني: استطالة الجملة الاسمية
73 تمهيد: أنواع الاستطالة، وعلاقتها بالمعنى.
77 المبحث الأول: أنماط استطالة الجملة الاسمية في السيرة
91 المبحث الثاني: عوارض بناء الجملة الاسمية.
الباب الثاني: بناء جملة النواسخ.	
103 الفصل الأول: بناء جملة (كان) وأخواتها.
103 المبحث الأول: بناء جملة كان القصيرة وأنماطها.
112 المبحث الثاني: أنماط استطالة جملة (كان) وأخواتها.
128 المبحث الثالث: عوارض بناء جملة (كان) وأخواتها.
139 الفصل الثاني: بناء جملة (كاد) وأخواتها.
139 تمهيد: أنواعها وعملها.
143 المبحث الأول: أنماط استطالة جملة (كاد) وأخواتها.
149 المبحث الثاني: عوارض بناء جملة (كاد) وأخواتها.
153 الفصل الثالث: بناء جملة (ظن) وأخواتها.
153 تمهيد: أنواعها وعملها.
155 المبحث الأول: أنماط استطالة جملة (ظن) وأخواتها.
170 المبحث الثاني: عوارض بناء جملة (ظن) وأخواتها.
176 الفصل الرابع: بناء جملة الحروف الناسخة.
176 المبحث الأول: بناء جملة (إن) وأخواتها القصيرة في السيرة
184 المبحث الثاني: أنماط استطالة جملة (إن) وأخواتها.
194 المبحث الثالث: عوارض بناء جملة (إن) وأخواتها.
205 المبحث الرابع: جملة (لا) النافية للجنس والمشبهات بـ(ليس).
الباب الثالث: بناء الجملة الفعلية	
219 الفصل الأول: بناء الجملة الفعلية القصيرة.
219 المبحث الأول: مفهوم الجملة الفعلية وعناصر بنائها.
234 المبحث الثاني: أنماط الجملة الفعلية القصيرة في السيرة.

244	الفصل الثاني: استطالة الجملة الفعلية.
244	المبحث الأول: استطالة الجملة الفعلية وأنماط التداخل فيها.
252	المبحث الثاني: عناصر امتداد الجملة الفعلية في السيرة.
282	الفصل الثالث: عوارض بناء الجملة الفعلية وأنواع (الخالفة) في السيرة.
282	المبحث الأول: عوارض بناء الجملة الفعلية.
291	المبحث الثاني: جملة الخالفة وأنواعها في السيرة.

الباب الرابع: من بناء الأساليب النحوية.

299	الفصل الأول: من الأساليب الطلبية.
299	المبحث الأول: أسلوب النداء.
322	المبحث الثاني: أسلوب الاستفهام.
345	الفصل الثاني: من الأساليب غير الطلبية.
345	المبحث الأول: أسلوب القسم.
362	المبحث الثاني: أسلوب الشرط.
382	فروق بين جملة الشعر والنثر.
401	فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل السماء بناءً محكماً، لا يُخْلُ بها عارض، وزينها بالنجوم الزاهرة، وسخرها لهداية كل سائر، وجعل البسيطة سهلاً ممهداً فاستقامت عليها حياة الخلائق.

فالحمد مقصور عليه، والشكر ممدود إليه ما استطلت الدهور أو قصرت، والصلاة والسلام على أفصح الخلق محمد ﷺ وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين. أما بعد فإن اللغة كائن اجتماعي ينمو بنمو عقل الإنسان، ويتطور بتطور أفكاره؛ لأنها نتاج العقل البشري، وتعبير عن مستوى أفكاره.

ومن المعروف أن التقعيد النحوي اقتصر على حقبة معينة إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، سمي بـ(عصر الاحتجاج)، ومنتصف القرن الرابع الهجري في البوادي، واقتصر التقعيد أيضاً على مستوى معين من مستويات اللغة وهو الفصحى، في حين أنه ابتعد عن كثير من المؤثرات اللغوية التي لحقت اللغة الفصحى كتقلبات القبائل واحتكاك بعضها ببعض، وتطور الثقافة عامة في عصورها الأولى. ونتيجة للقطيعة بين مرحلة التقعيد و هذا التطور اللغوي نزعَت الدراسة النحوية إلى التصويب أو التخطئة، جاعلة تلك المرحلة اللغوية التي حُدِّت للاستشهاد مثلاً أعلى يحتذى به، ويلزم السُّجُّ على منواله.

ولذلك أهمل التطور النحوي، وأيُّ تراكيب كانت تأتي على صور لم تُعْهَد في مرحلة الاحتجاج عُدَّت خارجة عن إطار الصواب اللغوي، فأخذ النحاة يحاكمون التعبيرات والتراكيب الجديدة في ضوء ما جمع في تلك المرحلة، وإن كانت الحقبة الزمنية بين تلك المرحلة وعصر التدوين كافية لحدوث تطور لغوي مهما ضؤل شأنه.

فابتعدت الدراسات النحوية عن متابعة التطور اللغوي، وجنحت إلى مسائل فرعية ليس لها علاقة بواقع اللغة، كالعلل ومسائل الخلاف، والمسائل التي فرضها النشاط الفكري والمعرفي من منطق وغيره، واقتصرَت تلك الدراسات على أخذ اللغة من كتب النحاة.

وأهمل جانب كبير من تراثنا العظيم، وهو الكتب التي نقلت لنا المجموعات الشعرية وأشعار الشعراء، والكتب التي شملت أيضاً نصوصاً نثرية دُونت في مراحل التدوين الأولى، وتعد تلك المدونات من النصوص المحررة، واللغة المحررة لم يلتفت إليها كثيراً في مراحل التقعيد الأولى خلا القرآن، وهذه الكتب كان يجب الرجوع إليها لصوغ القواعد في ضوءها، وللوقوف على ما لحق اللغة من تطور، وبذلك ظل اللاحق يتعبد بما قاله السابق.

وكما أن التقعيد كان في مرحلة محددة ومستوى معين، وكذلك كان مقصوراً على قبائل معينة.

ويضاف إلى تلك المعوقات معوق آخر وهو من صنع النحاة، إذ بنوا التراكيب على نظرية العامل منطلقين من فكرة الإسناد، فإذا واجهتهم تراكيب لا تنطبق مع ما ارتضوه من فكرة الإسناد قاموا بلَيِّ عنقها وتأويلها للتوافق مع نظريتهم.

يضاف إلى ذلك أن التقعيد النحوي قام جُلّه على الشعر، وأهمل النثر بصورة ملحوظة حتى أحاديث النبي أفصح الخلق ﷺ لم يبدأ الاهتمام بها إلا في مراحل متأخرة.

ومن المعروف أن للشعر لغته الخاصة التي يتميز بها عن النثر، إذ يُحكم بجوانب فنية مثل المجازات والاستعارات والتشبيهات، وقيود تفرضها الوزن والقافية لتجعل التراكيب والألفاظ تسير في البيت باتجاههما؛ ليبقى البيت متسقاً مع الوزن الشعري والقافية.

وعندما وسع النحاة القياس وقدموه على السماع، أخذوا يقيسون ما يقوله الشعراء، فما جاء على غير القياس عندهم جعلوه ضرورة، ولم ينتبهوا إلى طبيعة لغة الشعر؛ ولذلك نشأ ما يسمى بضرورات الشعر، وليس هناك ضرورة كما يقولون، ولكن الشعراء أمراء الكلام يطوعون اللغة بحسب أفكارهم ويعبرون بلغتهم التي هي لغة الخاصة.

وبنية لغة النثر لا يوجد فيها قيود تفرض على المتكلم السير وفق نظام معين كالنفعيلة أو القافية في الشعر، و يكثر فيها الألفاظ التي يعبر بها عن مواقف انفعالية كالخوالف، كما أن التنغيم وهو من القرائن الهامة في تحديد المعنى التي تفهم من السياق، له أصول في لغتنا العربية.

فمن أجل كل ما ذكرناه تظهر ضرورة ملحة لدراسة بناء الجملة على أساس سياق النص والموقف الكلامي، واللذان قد تتبين بهما معانٍ مختلفة غير التي قال بها النحاة وتشهد لتطور اللغة العربية في تراكيبها ودلالاتها.

وقد تيسر لي بفضل الله ثم بفضل جهود العالم الفذ الأستاذ الدكتور طارق الجنابي، اختيار موضوع (بناء الجملة في السيرة النبوية) رسالة للدكتوراه بناء على الأسباب الآتية:

أسباب اختيار الموضوع:

- (1) يعد كتاب السيرة النبوية لابن هشام من المدونات القديمة المحررة، التي تعد مهمة لاشتمالها على نصوص شعرية أغلبها لشعراء من عصر صدر الإسلام، ونصوص نثرية، وهذه النصوص منها ما هو أحاديث للنبي - ﷺ - ، ومنها ما هو خطب للخلفاء، وفيها عبارات للصحابة وكثير من العرب من قبائل شتى، صاغها لنا ابن إسحاق وابن هشام. فلغة الكتاب تمثل اللغة السائدة في عصر صدر الإسلام، والتي تتمثل في لغة قريش مع بعض القبائل العربية.
- (2) إن هذا الكتاب يعد نصاً محرراً، وأغلب الشواهد النحوية التي فُجِدَت القواعد في ضوئها كانت مسموعة، ولم يلتفت إلى النصوص المحررة خلا القرآن الكريم لذلك تبين هذه الدراسة أهمية اللغة المحررة في صوغ القواعد.
- (3) جملة الشعر تختلف عن جملة النثر، بما يفرضه الوزن والقافية والطبعة الفنية للشعر على الشاعر من العدول عن تراكيب إلى أخرى، في حين أننا لا نجد ذلك في النثر، ومن هنا تبين هذه الدراسة المؤثرات في بناء الجملة شعراً ونثراً.
- (4) اعتنى بهذا الكتاب عالمان لغويان هما: محمد بن إسحاق وعبد الملك بن هشام، فابن إسحاق ت (151هـ)، وعاش في مراكز العلوم التي كانت تستقى منها ومن أهمها الكوفة. وأما ابن هشام فقد دلت الروايات على معرفته باللغة والنحو، ويتضح ذلك من ترجمته، ومما ورد له من شروح وتعليقات على كثير مما ورد في السيرة. وقد نشأ بالبصرة مركز العلوم في ذلك العصر، ولا شك أنه أفاد من علمائها عندما مكث فيها زمناً، وقد كانت وفاته (213هـ)، وهذا يعني أنه عاصر الخليل بن أحمد (ت175)، وسيبويه (ت180هـ)، ويونس بن حبيب (ت182هـ)، وقطرباً: محمد ابن المستنير (ت206هـ)، والأخفش: سعيد بن مسعدة (ت211).
- وكل ذلك يعني لنا أن أصول هذا الكتاب تعود إلى عصور الاحتجاج، وسيعكس لنا الدراية اللغوية لابن إسحاق وابن هشام، وطريقة بنائهما للجملة.
- (5) لم يظهر الاهتمام الكبير في مراحل التقعيد الأولى بالعلاقات بين الكلمات وتفسيرها في ضوء مقدرات السياق وظواهره، كما أن بعض الظواهر السياقية في بناء الجملة تعد قرائن مهمة لفهم المعنى في التركيب كالتنغيم، وتظهر هذه الدراسة أهمية ذلك.
- (6) من المؤكد أن النحاة الأوائل لم يقفوا على كل ما قالته العرب، فما اعتمد مادة للتقعيد لم يكن كافياً؛ إذ كان مقصوراً على عصر معين، ولذلك أهمل التطور اللغوي، ولذلك يمكن من خلال هذه الدراسة تعديل أحكام النحاة حول قضايا نصوا عليها وجاءت الشواهد بنقضها في السيرة أو ترجيح رأي على آخر بناء على الاستقراء.

فكرة الدراسة:

تقوم فكرة الدراسة على إظهار العلاقات بين الكلمات في الجملة بمختلف أنواعها، كما تقوم على عرض نماذج من أنماط الجملة بحسب الاستقراء وفقاً للتقسيم الآتي:

- 1) الجملة القصيرة بمختلف أنواعها.
 - 2) الجملة المستطيلة وأنماط استطالتها.
 - 3) عوارض بناء الجملة (الحذف – تغيير الرتبة).
 - 4) والباب الأخير هو عرض لأنماط بعض الأساليب.
- كما تقوم الدراسة بإبراز الأبنية التي تعد من قبيل التطور اللغوي سواء أغفلها النحاة أو منعوها أو استضعفوها، وستشير الدراسة إلى بعض الأزمنة التي تفهم من السياق، وجملة من الفروق المهمة بين جملة الشعر وجملة النثر.

منهج الدراسة:

1. استقرار الأنماط المختلفة للجملة في السيرة النبوية وتصنيفها بحسب تقسيمات البحث.
2. دراسة تلك الأنماط وتحليلها وفق منهج وصفي تحليلي، في ضوء المعنى، ومن خلال السياق، والإشارة إلى آراء النحاة في الأنماط ومناقشتها ومحاولة الترجيح.
3. النصوص المنقولة نصاً جعلتها بين حاصرتين، أما التي تصرفت فيها فلم أحصرها.
4. عزوت الشواهد من السيرة إلى قائلها لما لذلك من أهمية في الاستشهاد النحوي.
5. أذكر الشواهد الشعرية على الأنماط أولاً ثم النثر، وأقدم الحديث النبوي في النثر على غيره.
6. النصوص المنقولة من السيرة منسوبة إلى قائلها كما هي في السيرة، والعهد في ذلك على ابن إسحاق وابن هشام.
7. أذكر بيانات المصدر أو المرجع عند الاقتباس منه أول مرة خشية التكرار.

الدراسات السابقة:

لقد جمعت ما استطعت جمعه من كتب في بناء الجملة، ولا شك أنني قد أفدت منها كثيراً في هذا الدراسات هي:

أ) الدراسات النظرية.

1. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، لفاضل السامرائي.
2. في بناء الجملة، لمحمد حماسة عبد اللطيف.
3. الجملة العربية مكوناتها وتحليلها، لمحمد إبراهيم عبادة.

ب) الدراسات التطبيقية.

1. بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين، لعودة خليل أبو عودة، وهو دراسة لأنماط الجملة الخبرية والإنشائية في الصحيحين.
2. تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، لعاطف فضل، وهو عرض وتحليل لأنواع الجملة الإنشائية في غريب الحديث.

3. الجملة الخبرية في ديوان جرير، لعبد الجليل العاني، وهو عرض لأنماط الجملة الخبرية: المثبتة والمنفية والمؤكدة وجملة الاستثناء في ديوان جرير.
 4. الجملة الفعلية بسيطة وموسعة في شعر المتنبي، لزين كامل الخويسكي، وهو تحليل لأنماط الجملة الفعلية البسيطة ذات الفعل المتعدي واللازم، وعوارض بنائها في شعر المتنبي.
 5. الشرط في القرآن الكريم لعبد السلام المسدي، ومحمد الهادي الطرابلسي، وهو دراسة وصفية لأنماط الشرط في القرآن الكريم بحسب منهج اللسانيات الحديثة.
 6. قواعد تحويلية في ديوان حاتم الطائي، لحسام البهنساوي، وهي دراسة تطبيقية للقواعد التحويلية في شعر حاتم الطائي.
 7. نظام الجملة في شعر المعلقات، لمحمود أحمد نحلة، وهي عرض وتحليل لأنماط الجملة الاسمية والفعلية البسيطتين، والجملة الجمالية (الجملة الكبرى) والعلاقات النحوية في الأساليب النحوية.
- ومن المعروف أنه لا بد للسالك في درب البحث العلمي من صعوبات وعقبات تواجهه، ولكنها مهما كانت فإنها تهون أمام الرغبة في طلب العلم، ومن أهم الصعوبات التي واجهت الباحث، قلة الرسائل العلمية والدراسات في هذا الموضوع في متناول اليد، ولقد حالت الظروف المادية دون السفر إلى خارج اليمن للحصول على مراجع واسعة.
- ومع هذا الجهد المبدول والعمل الدؤوب والمتواصل، فإنه لا شك في حصول بعض النقص والقصور؛ لأن العمل البشري يعتريه النقص والقصور، والكمال لله العزيز الغفور. ولكن نقول كما قال الناظم الحريري:
- وإن تجد عيباً فسدَّ الخلا فجلّ من لا عيبَ فيه وعلا
- وختاماً: أرجو أن أكون قد وفقت في كتابي هذه، وأضفت شيئاً جديداً إلى مكتبة اللغة العربية لغة القرآن، ولسان حبيب الرحمان محمد - ﷺ - .

التهديد

ابن إسحاق

اسمه ونسبه :

هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، مولى قيس بن مخزومة بن عبد المطلب ابن عبد مناف بن قصي⁽¹⁾، ويكنى أبا عبد الله أو أبا بكر.⁽²⁾ وكان أبوه يسار من سبيليا (عين التمر)⁽³⁾ الذين بعث بهم خالد بن الوليد إلى أبي بكر بالمدينة⁽⁴⁾، وهو أول سبي دخل المدينة من العراق⁽⁵⁾، وتذكر كتب التراجم أن ولادته كانت سنة ثمانين.⁽⁶⁾

حياته وتقلاته :

نشأ محمد بن إسحاق بالمدينة المنورة، وعاصر فيها أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب وراهم،⁽⁷⁾ وقد رحل ابن إسحاق إلى بلدان كثيرة، فبعد أن شب في المدينة رحل إلى الإسكندرية وحديث عن جماعة من أهل مصر منهم: عبيد الله بن المغيرة، ويزيد بن حبيب، وثمامة بن شقّ، وعبيد الله بن أبي جعفر، والقاسم بن قزمان، والسكن بن أبي كريم، وانفرد ابن إسحاق برواية أحاديث عنهم لم يروها لهم غيره.⁽⁸⁾ ثم انتقل إلى الكوفة والري وبغداد⁽⁹⁾، ويذكر أنه التقى المنصور فكتب المغازي لأهل الكوفة،⁽¹⁰⁾ وذكر له من الإخوة اثنان، عمر وأبو بكر، وقد روى الحديث.⁽¹¹⁾

-
- (1) المعارف، لابن قتيبة: عبد الله بن مسلم، تح: ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، ط2، د. ت، (491).
 - (2) معجم الأدياء لياقوت، دار الفكر - بيروت، ط3، 1980م، (5/18).
 - (3) بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة افتتحها المسلمون سنة 12هـ، انظر معجم البلدان لياقوت، دار صادر - بيروت، ط2، 1995، ج4، (176/4).
 - (4) المعارف، (491).
 - (5) معجم الأدياء، (5/18).
 - (6) سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط وعلي أبو زيد، ط8، 81992م، دون دار نشر، (34/7).
 - (7) معجم الأدياء، (7/18)، و الفهرست، لابن النديم، تح: رضا تجدد، دار المسيرة، ط3، 1988م، (105).
 - (8) سير أعلام النبلاء، (47/7، 48).
 - (9) الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر - بيروت، د. ت، (321/7).
 - (10) المعارف، لابن قتيبة، (419).
 - (11) معجم الأدياء، (6/18).

وقد كانت وفاته ببغداد آخر موطن لترحاله، و اختُلف في تاريخ وفاته فقيل: سنة خمسين ومائة وقيل: إحدى وخمسين و مائة، وقد دُفن في مقابر الخيزران جوار قبر أبي حنيفة⁽¹⁾، ومقابر الخيزران هي الأعظمية الآن، وكانت مقبرة للفرس وسواهم من غير العرب بعد تأسيس بغداد.

من مناقبه :

إن المتتبع لسيرة ابن إسحاق يجد له مناقب كثيرة، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنه حاز قصب السبق في السير والمغازي، ولم يسبقه أحد إلى ذلك، و سنعرض لأهم هذه المناقب التي نرى أنها جوانب مشرقة في شخصية ابن إسحاق منها:

1. أعلم الناس بالمغازي والسير:

فهو كذلك بلا منازع ولم أجد من ينكر ذلك وقد قال عنه الزهري: «من أراد المغازي فعليه بمولى قيس بن مخرمة هذا (يريد ابن إسحاق).»⁽²⁾
ونقل عن سفيان الثوري أن ابن شهاب سئل عن المغازي، فقال: «هذا أعلم الناس بها - يعني ابن إسحاق»⁽³⁾، وهو المتفرد بجمعها كما تذكر كتب التراجم، قال المرزباني: «ومحمد بن إسحاق أول من جمع مغازي رسول الله - ﷺ - وألفها.»⁽⁴⁾
وهناك كثير من الأقوال تؤكد ذلك واكتفينا بما أسلفنا قصداً للاختصار.

(1) التاريخ الكبير، لأبي عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري، دار الفكر - بيروت، د.ت، (40/1).

(2) السابق (40/1).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين المزي، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة -

بيروت، ط1، 1992م، (412/24).

(4) معجم الأدباء، (5/18).

2. قوة حفظه و غزارة علمه وكثرة الرواية عنه:

فقد وصفه كثير من العلماء بقوة حفظه، ومما يؤكد ذلك ما ذكره المزي عنه إذ قال: «وكان من أحفظ الناس فكان إذا كان عند الرجل خمسة أحاديث أو أكثر جاء فاستودعها محمد بن إسحاق يقول: احفظها عليّ فإن نسيئتها كنت قد حفظتها عليّ.»⁽¹⁾ و أما غزارة علمه فقال عنه ابن شهاب: «لا يزال بالمدينة علم جم ما كان بها مولى مخرمة»⁽²⁾، وقال عنه الزهري بما يقارب ذلك⁽³⁾، وأما رواية الناس عنه فقد روى عنه كثير منهم.⁽⁴⁾

وقال علي بن المدني: «مدار حديث رسول الله - ﷺ - على ستة فذكرهم ثم قال: فصار علم الستة عند اثني عشر، فذكر ابن إسحاق منهم.»⁽⁵⁾ و المتتبع لمن روى عن ابن إسحاق يجدهم رواة كُثُرًا، وأكثر منهم الذين روى عنهم.⁽⁶⁾

3. تقدير العلماء له:

عندما نقرأ بعض المآخذ التي ذكرت على ابن إسحاق لا تذهب شططاً في الحكم عليه لما قيل فيه، ولا يأخذنا الظن كل مأخذ، فإن ما ذكره العلماء لابن إسحاق من مكانة وحظوة بينهم يجعلك تضرب صفحا عما قيل فيه؛ وما ذلك إلا لسبق ابن إسحاق في المغازي والسير وكثرة علمه واشتغاله بسيرة أفضل الخلق ﷺ.

فمن ذلك نجد الزهري يأمر حاجبه إذا جاء إليه ابن إسحاق أن يدخله عليه دون أن يأخذ الإذن له، وروي عن الشافعي أنه قال: «من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق.»⁽⁷⁾

وقد قيل فيه: «ولو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنه صرف الملوك عن الاشتغال بكتب لا يحصل منها شيء إلى الاشتغال بمغازي رسول الله - ﷺ - ومبعثه ومبتدأ الخلق لكانت هذه فضيلة سبق بها.»⁽⁸⁾، وهناك كثير من المواقف والأقوال تدل على مكانته عند العلماء.

المآخذ على ابن إسحاق:

ذكر أصحاب التراجم بعض المآخذ على ابن إسحاق تتمثل في جانبين رئيسين هما:

- (1) تهذيب الكمال، (413/24).
- (2) المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1981م، (27/2).
- (3) تهذيب الكمال، (412/24).
- (4) الطبقات الكبرى، (321/7).
- (5) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، ط1، 1996م، (504/3).
- (6) تهذيب الكمال، (406/24 - 411).
- (7) تهذيب الكمال، (413/24).
- (8) سير أعلام النبلاء، (48/7).

1. في جانب العقيدة:

يُذكر عنه أنه اتهم بالقدر وعوقب على ذلك فجلد⁽¹⁾، ولكننا نجد من نفى عنه تلك التهمة وبرأه منها، وأنه كان أبعد الناس عنها.⁽²⁾

2. في جانب الرواية قد عيب عليه فيها جانبان هما:

(أ) حشوه السيرة بأشياء منكرة وأشعار مكذوبة؛ إذ ذكر أنه كان يدفع إلى شعراء عصره أخبار المغازي ويطلب منهم أن يقولوا فيها الأشعار ليلحقها بها⁽³⁾.

(ب) التدليس في رواية الحديث فقد اتهم بالتدليس والكذب من مالك بن أنس، ووجدت تلك التهمة رواجاً بين العلماء، وقيل إنه روى عن فاطمة ابنة المنذر وقد قال زوجها ما رآها رجل حتى لقيتُ ربه⁽⁴⁾.

وكل هذه المزاعم قد رُد عليها أيضاً، وتجد خلافاً واضحاً بين العلماء في ذلك بين مادح وقادح أو مهاجم ومدافع، فقد وثقه غير واحد من العلماء منهم ابن حبان والعجلي⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁵⁾، ووهاه آخرون، ومنهم الدار قطني⁽⁶⁾ والنسائي⁽⁷⁾.

ونجد - مع ذلك - كثرة في الرواة الذين روى عنهم ابن إسحاق وذلك دليل على كثرة روايته، وقد روى له البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه⁽⁸⁾.

آثاره:

لم يترك ابن إسحاق من الآثار - كما يذكر المؤرخون - إلا ثلاثة كتب هي: كتاب الخلفاء رواه عنه الأموي⁽⁹⁾، وكتاب المبدأ رواه عنه النفيلي⁽¹⁾، وكتاب السير و المغازي ورواه عنه ابن هشام، وهو المشهور بالسيرة النبوية لابن هشام.⁽²⁾

(1) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، تح: علي محمد الجاوي، دار المعرفة، بيروت، دبت، (472/3).

(2) تهذيب الكمال، (419/24).

(3) ميزان الاعتدال، (467/3 - 471).

(4) السابق، (471/3).

(5) الثقات لابن حبان البستي، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1981م، (380/7)، ومعرفة الثقات للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، 1985م، (232/2).

(6) ميزان الاعتدال، (469/3).

(7) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي بذييل الضعفاء الصغير للبخاري، تح: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، ط1986م، (23).

(8) موسوعة رجال الكتب التسعة، عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1993م، (323/3).

(9) وهو الحافظ الأموي الوليد بن مسلم، عالم الشام في عصره من حفاظ الحديث له سبعون مصنفاً في الحديث والتاريخ.. توفي قافلاً من الحج (195) هـ، انظر الأعلام (122/8) ومعجم المؤلفين (78/4).

-
- (1) هو عبد الله بن محمد بن علي بن فضل، من كبار حفاظ الحديث وثقاتهم، من أهل حرّان، له كتاب المغازي، ت(234)هـ، انظر الأعلام (117/4).
- (2) معجم الأدباء، (8/18).

ابن هشام

نسبه:

هو أبو محمد: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، وقيل المعافري، ومنهم من يرده إلى دُهل، وبعضهم يرده إلى سدوس⁽¹⁾، وهذا يعني أنه تنازعه أكثر من قبيلة في النشأة.

نشأته وحياته:

نشأ ابن هشام بالبصرة، ثم نزل مصر⁽²⁾، وهكذا يقتصر الرواة عن حياته في هذين البلدين، ولم تذكر لنا كتب التراجم تفصيلاً كثيراً عن حياة هذا الرجل، وإنما يذكرون أنه راوي سيرة ابن إسحاق، وصارت لا تعرف إلا بسيرة ابن هشام⁽³⁾. ولكننا نلمح من كتب التراجم أنّ مكثه كان بمصر أكثر من غيرها إذ روى عنه المصريون تلك السيرة، ونقلوها إلى الأفاق وكانوا مغرمين بها⁽⁴⁾. وأما ميلاد ابن هشام فلم تذكره كتب التراجم وهذا يدل على غموض في بداية حياته، وأما تاريخ وفاته فقد اختلف فيه فقبل عام 213هـ⁽⁵⁾، وقيل عام 218هـ⁽⁶⁾. مكانته:

تتجلى مكانة ابن هشام فيما قام به من عمل وهو جمع السيرة النبوية وروايتها عن ابن إسحاق وقد اشتهرت باسمه إذ لا تذكر إلا مقرونة به، ولا يكاد يذكر معها ابن إسحاق. وكان - رحمه الله - عالماً في النحو واللغة وأشعار العرب. فأما علمه بالأشعار فواضح من رده لبعض الأشعار التي وردت في كتاب السيرة حين يرويه عن ابن إسحاق وتكرر في مثل تلك المواطن عن بعض القصائد قوله «وأكثر أهل العلم بالشعر ينكرها»⁽⁷⁾. وأما علمه باللغة فنجد ذلك من تفسيره لكثير من ألفاظ الغريب في الأبيات الشعرية، وله كتاب (شرح ما وقع في أشعار السير من الغريب). وأما علمه بالنحو فيظهر لنا ذلك من إشارته في بعض المواطن إلى مسائل نحوية.

(1)

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1993م، (282/15).

(2) السابق، (281/15).

(3) إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، د.ت، (212/2).

(4) السابق، (212/2).

(5) الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط6، 1984م، (166/4).

(6) تاريخ الإسلام، (282/15).

(7) السيرة النبوية لابن هشام، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الفكر - بيروت، ط3، 2000م، (195/3، 203، 295).

آثاره:

وقد ذكر لابن هشام من المؤلفات غير كتاب السيرة: شرح ما وقع في أشعار السير من الغريب، وكتاب التيجان لمعرفة ملوك الزمان.⁽²⁾

(1) السيرة (89/1)، (87/2).
(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - بيروت، ط1998م، (115/2).

كتاب السيرة النبوية لابن هشام

وعناية العلماء به

يعد كتاب السيرة النبوية لابن هشام أهم مصدر للسيرة النبوية بعد القرآن والسنة ولا تكاد تجد كتاباً حديثاً في السيرة إلا وهو عالية على هذا الكتاب، وقد اعتنى العلماء به بين شارح ومختصر وناظم.

فالسهيلى: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله أحمد بن إصبع الأندلسي ت(581)هـ شرحها في كتابه المشهور (الروض الأنف) وذكر في أوله أنه استخرجه من مئة وعشرين ديواناً ونيف.⁽¹⁾

ويأتي بعده أبو ذر الخشني: مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الجياني ت(604)هـ⁽²⁾، فيقوم بشرحه ولكنه لم يبلغ درجة السهيلى فقد كان عمله متمماً لعمل السهيلى.

وشرح جزءاً كبيراً منه العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني ت(855)هـ وسماه (كشف اللثام في شرح سيرة ابن هشام).⁽³⁾

ثم توالى بعد ذلك المختصرات للسيرة النبوية فاختصرها برهان الدين بن إبراهيم بن محمد الشافعي⁽⁴⁾ في كتابه (الذخيرة في مختصر السيرة)، ثم جاء بعده عماد الدين أحمد بن إبراهيم الواسطي⁽⁵⁾ فاختصره في كتابه (مختصر سيرة ابن هشام)، ثم قام بعض العلماء بنظم السيرة النبوية تسهيلاً لحفظها منهم⁽⁶⁾:

أبو محمد بن عبد العزيز بن محمد بن سعيد الدميري ت(607)هـ، وأبو نصر الفتح ابن موسى الخضراوي ت(663)هـ، وفتح الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن الشهيد ت(793)هـ، ثم أبو إسحاق الأنصاري التلمساني.⁽⁷⁾

ذلك بعض حظ كتاب السيرة النبوية لابن هشام من اهتمام العلماء به تواصلماً لما بدأه ابن هشام.

(1) الروض الأنف، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلى، دار الفكر، دت، دبط، (4/1).

(2) معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/ 1993م، (3/889).

(3) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي - بيروت، دت، (1012/2).

(4) لم أعثر له على تاريخ وفاة وذكر محققو السيرة أنه فرغ منه سنة (611)هـ.

(5) لم أعثر له على تاريخ وفاة، وذكر محققو السيرة أنه فرغ منه سنة (711)هـ.

(6) كشف الظنون، (1013/2).

(7) لم أعثر له على تاريخ وفاة، ويُنظر كشف الظنون، (1013/3).

منهج ابن هشام في السيرة النبوية:

من المعروف أن ابن إسحاق جمع كتاب المغازي للمنصور ولكن لم يصل إلينا هذا الكتاب فقيض الله ابن هشام لينقل لنا كتاب المغازي وهو الكتاب الذي خصه ابن إسحاق لسيرة النبي - ﷺ - فقد رواه ابن هشام عن شيخه البكائي⁽¹⁾ تلميذ ابن إسحاق فعرفت السيرة النبوية باسم ابن هشام، وكان لابن هشام أثره من التهذيب والزيادة و النقصان في سيرة ابن إسحاق حتى يتناسب مع ذوقه العلمي، و يتضح لنا أثره من كلام أصحاب التراجم عنه: - قال القفطي: «وهذه السيرة التي يرويها عن ابن إسحاق قد هذب منها أماكن، مرة بالزيادة ومرة بالنقصان، وصارت لا تعرف إلا بسيرة ابن هشام»⁽²⁾. وقال عنه الذهبي: «مهذب السيرة النبوية سمعها من زياد بن عبد الله البكائي صاحب ابن إسحاق ونقحها وحذف جملة من أشعارها»⁽³⁾.

(1) هو أبو محمد زياد بن عبد الله بن طفيل بن عامر القيسي، من بني عامر ابن صعصعة ثم من بني البكاء

(ربيعية)، وهو ثقة، خرّج له البخاري ومسلم، وهو كوفيّ ت(183)هـ.

(2) إنباه الرواة (212/2).

(3) تاريخ الإسلام (281/15).

و قد ذكر ابن هشام نفسه عمله في سيرة ابن إسحاق فقال (1):

«وأنا إن شاء الله مبتدئ في هذا الكتاب بذكر إسماعيل بن إبراهيم ومن ولد رسول الله - ﷺ - من ولده، وأولادهم لأصلابهم الأول فالأول من إسماعيل إلى رسول الله - ﷺ - وما يعرض من حديثهم، وتارك ذكر غيرهم من ولد إسماعيل، على هذه الجهة للاختصار إلى حديث رسول الله - ﷺ - ، وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله - ﷺ - فيه ذكر، ولا نزل فيه من القرآن شيء وليس سبباً لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيراً له ولا شاهداً عليه، لما ذكرت من الاختصار وأشعاراً ذكرها لم أر أحداً من أهل العلم بالشعر يعرفها، وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره، وبعض لم يقر لنا البكائي بروايته، و مستقص إن شاء الله تعالى ما سوى ذلك منه بمبلغ الرواية له والعلم به.»

هذا ما ذكر ابن هشام عن منهجه وعمله في تهذيبه السيرة.

(1) السيرة (36/1).

المدخل

مفهوم الجملة عند النحاة القدامى

الجملة واحدة الجمل، والجملة جماعة الشيء، وأجمل الشيء جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، ويقال أجملت له الحساب والكلام⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ﴾⁽²⁾ أي: هلاً أنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد.⁽³⁾ ومصطلح الجملة من المصطلحات النحوية التي تداولها النحاة قديماً وحديثاً، وقد لحقه التطور عبر المراحل المختلفة من تاريخ النحو العربي، ونحن نعرض هنا بداية هذا المصطلح.

فسيبويه في كتابه «لم ترد عنده كلمة (جملة) إلا مرة واحدة بصيغة الجمع... ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحويًا بل وردت بمعناها اللغوي... وأما مصطلح (الكلام) عنده فيتسع مدلوله ويأخذ دلالات كثيرة بحيث لا يمكن أن يقال: إن سيبويه يستخدم الكلام بمعنى الجملة الاصطلاحي دائماً»⁽⁴⁾ ولذلك كان أول ظهور لهذا المصطلح عند المبرد حيث يقول: «إنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد»⁽⁵⁾. ومن كلام المبرد يتضح تحديده للجملة بقوله: «ما يحسن السكوت عليه وتجب بها الفائدة» ثم أشار إلى أن الفاعل والجملة، والابتداء والخبر جملة، ولكن اشترط حسن السكوت عليهما وأن تتم بهما الفائدة للمخاطب. ثم تتابعت تعريفات الجملة من العلماء، بعضها موافق له وبعضها مخالف، وسارت تلك التعريفات في اتجاهين رئيسيين هما:

أ - الاتجاه الأول: ترادف الجملة والكلام.

وهذا الاتجاه يجعل الجملة والكلام بمعنى واحد وسبق إلى هذا الاتجاه المبرد كما أشرنا وتابعه كثير منهم:

-
- (1) لسان العرب لابن منظور، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط3، 1993م، مادة (جمل)، (364/2)
 - (2) الفرقان (32).
 - (3) الكشف، لجار الله الزمخشري، دار المعرفة - بيروت، دت، (90/3).
 - (4) في بناء الجملة، محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم - الكويت، ط1، 1982م، (26، 27).
 - (5) المقتضب للمبرد، تج: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت، (دت)، (146/1).

ابن جنى حيث يقول: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجملة.»⁽¹⁾

ويقول في موضع آخر: «إن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجملة على اختلاف تراكيبيها.»⁽²⁾

ويقول عبد القاهر الجرجاني: «إنما سمي كلاماً ما كان جملة مفيدة.»⁽³⁾ و الزمخشري ذهب إلى هذا الاتجاه أيضا حيث يقول: «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وتسمى الجملة.»⁽⁴⁾ ويقول العكبري: «الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة كقولك: زيد منطلق، وإن تأتني أكرمك، وقم، وصه، وما كان نحو ذلك.. هذا مذهب الجمهور، وذهب شردمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد إطلاقاً حقيقياً» وقد سرد أدلة لترجيح مذهب الجمهور الذي اختاره.⁽⁵⁾

ويذهب ابن يعيش مذهب الزمخشري في شرحه للمفصل فيقول: «إن الكلام عبارة عن الجملة المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجملة الفعلية والاسمية نوع يصدق إطلاقه عليها.»⁽⁶⁾

و خلاصة هذا الاتجاه: أن الكلام والجملة مترادفان، فكل كلام جملة، وكل جملة كلام عند أصحاب هذا الاتجاه، وإن أشاروا إلى قضية الإسناد أو الاستقلالية في الكلام أو الجملة فكل ذلك لا يؤثر في الترادف الذي أرادوه بين الكلام والجملة.

ب- الاتجاه الثاني: اختلاف الجملة عن الكلام.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ هناك فرقا بين الكلام والجملة وقد صرح بهذا الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب عندما شرح قول ابن الحاجب: «إن الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسم وفعل.»⁽⁷⁾

حيث قال الرضي: «وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركيب به لذاته ليخرج (بالأصلي) إسناد المصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام.»⁽¹⁾

(1) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى، تح: محمد على النجار، ط3، دبت، (1/17).

(2) السابق (32/1).

(3) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد - دار الرشيد، ط1982م، (68/1).

(4) شرح المفصل ليعيش علي ابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، دبت (21/1).

(5) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط1، 2000م، (113).

(6) شرح المفصل (21/1).

(7) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترأبادي، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، دبت،

د. ط (22/1).

ثم يصرح بالفرق بين الجملة والكلام فيقول: «والفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواءً كان مقصوداً لذاته أولاً، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس» (2)، وما قاله الرضي أشار إليه قبله ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال: «والكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته.» (3)

ويقول ابن هشام: «إن الجملة هي عبارة عن الفعل والفاعل نحو: قام زيد، والمبتدأ وخبره نحو: زيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، وقائم الزيدان..، وبهذا يظهر لك أنهما - أي الكلام والجملة - ليسا مترادفين كما يتوهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام.» (4)

ويقول الشريف الجرجاني: «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم أم لم يفد كقولك: إن تكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً.» (5)

وأما السيوطي فإنه يتابع ابن هشام فيقول: «ذهب طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال: "ويسمى جملة" والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها.» (6) وعبارة السيوطي في هذا مشابهة لعبارة ابن هشام وكأنها منقولة منه.

ثم ذكر السيوطي قول (ناظر الجيش) عن إطلاق الجملة على ما وقع شرطاً أو جواباً. حيث قال: «قال (ناظر الجيش): وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة بإطلاق مجازي؛ لأن كلاً منها كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه بحسبان ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك»، وأشار إلى أن «تخصيص الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه.» (7)

وكلامه هذا يثير تساؤلات كثيرة عن سبب تخصيص الكلام بالمفيد دون دليل عليه، فما الذي استند إليه العلماء في ذلك؟

والأرجح أن الاتفاق والتواطؤ على تخصيص الكلام بالمفيد بين العلماء يعد حجة.

- (1) السابق (22/1).
- (2) السابق (22/1، 23).
- (3) المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ط 1980م، (5/1).
- (4) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك وآخرين، دار الفكر، ط 1/1985م، (490).
- (5) التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1983م، ص (78).
- (6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للجلال السيوطي، تح: عبد العال مكرم، دار البحوث - الكويت، ط 1975م، (49/1).
- (7) السابق، (43/1، 50).

وأما ما ذكره أصحاب هذا الاتجاه من الفرق بين الكلام والجملة فإنهم قد اختلفوا في الضابط الفاصل بينهما.

ف نجد الرضي يجعل الفاصل بين الكلام والجملة هو قصد الإسناد من عدمه. (1) وابن مالك والشريف الجرجاني وابن هشام والسيوطي يجعلون الفاصل بين الكلام والجملة الإفادة، والذي يترجح عند الباحث أن الفاصل الثاني أضبط وأدق من الفاصل الذي ذكره الرضي لأمر منها:

إن الإسناد الأصلي قد يوجد ولا توجد الإفادة به كما هو في المصدر المؤول وجملة الشرط دون الجواب وغير ذلك.

لا يوجد دليل منطقي على قصد الإسناد من عدمه في الكلام فما الذي يدلنا على ذلك سوى الفائدة من الكلام.

مما يُذكر من التمثيل على القصد في الإسناد من عدمه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (2) إذ يقال إن الإسناد بين الفعل (خلق) والفاعل المستتر غير مقصود لذاته، وإنما المقصود الإسناد بين المبتدأ لفظ الجلالة والخبر الجملة { خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ } (3) ويُرد على ذلك بأن القرآن الكريم له نظمه الخاص به، فالتعبير بالفعل في الآية جاء مقصودا للدلالة على تجدد الفعل وحدثه في العوالم «لأن المعنى أنه خلق كل دابة من نوع من الماء مختص بتلك أو خلقها من ماء مخصوص وهو النطفة.» (4)

ومن جهة أخرى فقد قُرئت هذه الآية (خالق) (5) لذلك لا يقوم الدليل بها على ما قيل من القصد في الإسناد، «ولا ينبغي أن يقال في هذا إن إحدى القراءتين أصح من الأخرى لأنهما يدلان على معنيين مختلفين» (6) فقد يكونان مرادين معا، والله أعلم.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (7) حيث قصد التعبير القرآني الإتيان بالمصدر المؤول (الفعل مع الفاعل واو الجماعة) لحكمة فقهية فلو جاء بالاسم (صيامكم) بدلا عن المصدر لدل على الصوم الدائم وهو محرم؛ لذلك اقتضى التعبير القرآني والنسق الرباني أن يؤتى بالفعل مع الفاعل دون الاسم. لذلك نقول إن كل إسناد يكون مقصودا لذاته ولاسيما في القرآن الكريم بقطع النظر عن الإفادة من عدمها.

مفهوم الجملة عند النحاة المحدثين

- (1) شرح الرضي على الكافية، (31/1).
- (2) سورة النور (45).
- (3) في بناء الجملة (31).
- (4) الكشف (71/3).
- (5) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب- بيروت، ط2/1985م، (143/3).
- (6) السابق (3/143).
- (7) سورة البقرة (184).

مثلما اختلف العلماء الأوائل في مفهوم الجملة، كذلك اختلف النحاة المحدثون في تحديد مفهوم الجملة، وقد تمثلت حدود الجملة عند المحدثين في اتجاهات.

الاتجاه الأول:

وهذا الاتجاه يقتفي آثار القدامى في تحديدهم لمفهوم الجملة، وأصحاب هذا الاتجاه يجعلون الكلام والجملة مترادفين، ويشترطون في كل منهما الفائدة. فالأستاذ عباس حسن يقول: «الكلام والجملة ما تركيب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل»⁽¹⁾، فهو يشير إلى التركيب والإفادة. ويقول الدكتور محمد عيد: «الكلام ما كان أحد جملتين أسمية أو فعلية، فالاسمية ما تكونت من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر لإفادة المعنى، والجملة الفعلية ما تكونت من فعل واسم بحيث يتم بهما المعنى»⁽²⁾ فهو يشير إلى قضية الإسناد مع إفادة المعنى، وهذا الاتجاه يجمع بين الشكل والمضمون في تحديد الجملة.

(1) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف المصرية، ط5/1975، (15/1).

(2) النحو المصفي، محمد عبد، مكتبة الشباب- القاهرة، ط/1993م، (18).

الاتجاه الثاني:

وأصحاب هذا الاتجاه أكثر اهتمامهم بالتركيب، يقول الدكتور إبراهيم السامرائي: «الجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية- قضية إسنادية»⁽¹⁾ والدكتور فاضل السامرائي يرى أن الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام... وما زاد عنهما فصلة⁽²⁾ وهو يستخدم مصطلحات القدامى ك(العمدة والفضلة) ومع ذلك نراه يفسر الجملة في ضوء قضية الإسناد.

والدكتور عبد الحميد السيد يرى أنّ إقامة الجملة على معيار الإسناد يخلّص الجملة من كثير من الاختلاطات، ويقومها على أساس نحوي ثابت، ويعطيها شكلاً مستقرّاً يسهل معه تحليل التراكيب ووصفها، في حين يرى أن معيار الدلالة والمعنى أو الاستقلال التام يجعلها فضفاضة لا يحكمها النظام النحوي⁽³⁾.

ويرى الدكتور محمد إبراهيم عبادة: «أن الجملة تنتهي عندما يستوفي الركنان متعلقتهما، فالجملة أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللغوي، فالفعل ومتعلقاته، والاسم وتوابعه المذكورة في نص تمثل الجملة، وليس الفعل والفاعل أو نائبه، أو المبتدأ أو الخبر و«حدهما»⁽⁴⁾

ويقول الدكتور محمد الشاوش: «الجملة ملفوظٌ أو تركيبٌ جاء مستقلاً عما قبله و«عما بعده استقلالاً صناعياً تركيبياً»⁽⁵⁾. وهذا الاتجاه يحدد مفهوم الجملة على أساس المسند والمسند إليه، ويظهر لدى بعضهم مصطلح (الاستقلال).

-
- (1) الفعل زمانه وابنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط1986، (18).
 - (2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، ط1/2002م، (16).
 - (3) دراسات في اللسانيات العربية د.عبد الحميد السيد، دار الحامد-عمان، ط1/2004م، (58/2).
 - (4) الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها، د.محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب-القاهرة، دبت، (33).
 - (5) دراسات في اللسانيات العربية (40/1).

الاتجاه الثالث:

وهذا الاتجاه لا ينظر كثيراً إلى الشكل وإنما ينظر إلى إفادة المعنى، فالجملة ليس ضرورياً أن يكون فيها مسند ومسند إليه. يقول الدكتور محمد عيد في رأي آخر: «إن الجملة حقيقةً هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد مسند ومسند إليه، بل تحقق الفائدة كاملة بوجودهما، وقد تحقق بكلمة واحدة إذا أدت المعنى المفيد»⁽¹⁾. ونرى تأثيره بالاتجاه الذي يجعل مفهوم الجملة منحصراً على الفائدة دون الشكل. والدكتور مهدي المخزومي يحصر مفهوم الجملة أيضاً في اللفظ الذي يؤدي الفكرة⁽²⁾، ولا يشترط تركيباً أو إسناداً وإنما لفظ يؤدي المعنى المراد. والدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الجملة في أقصر صورها هي «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»⁽³⁾. ويذهب محمد حماسة عبد اللطيف هذا المذهب، فيقول: «الجملة هي وحدة الكلام الصغرى، أو هي الحد الأدنى من اللفظ المفيد»⁽⁴⁾، فهذا الاتجاه يشترط الفائدة دون النظر إلى تركيب أو إسناد. وبذلك يمكن أن نخلص إلى أن الجملة هي: كل لفظ أفاد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، ولا يشترط فيها ظهور المسند والمسند إليه، بل قد يكتفي بأحدهما مثل (سمع وطاعة) وقد لا يظهران في التركيب مثل (سمعاً وطاعة).

مفهوم الجملة عند علماء اللغة الغربيين

ظهر اتجاهان عند علماء اللغة الغربيين في الدراسات النحوية، هما:

الاتجاه الأول:

الاتجاه التقليدي، وهو يتمثل في الآراء النحوية القديمة عن القواعد النحوية عامة، وقد كان للجملة نصيب في هذا الاتجاه، فقد كانت بدايات هذا الاتجاه تربط بين الشكل والمعنى في حد الجملة عندهم. ويذكر محمد حماسة عبد اللطيف عن سيمونث بونز تعريفه للجملة فيقول: «إن الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد»⁽⁵⁾، وفي قوله «اللفظ المفيد» إشارة إلى المعنى.

(1) أصول النحو العربي د. محمد عبد، عالم الكتب- القاهرة، ط/ 1978م، (217).

(2) النحو العربي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، ط/ 1985م (81).

(3) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو - القاهرة، ط/ 1975م (260).

(4) في بناء الجملة، (41).

(5) في بناء الجملة (39).

ويقول فندريس: «يمكن تعريف الجملة بالصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية... والجملة كالصورة اللفظية عنصر الكلام الأساسي... والجملة تقبل بمرورتها أداء أكثر العبارات تنوعاً فهي عنصر مطاط، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة، مثل: تعال، لا، وا أسفاه، صه.. وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه»⁽¹⁾، ويتضح من تعريفه أنه يولي المعنى اهتماماً كبيراً.

ثم جاء جيل في هذا الاتجاه وأولوا الشكل اهتماماً أكبر من المعنى، يقول بلومفيلد: «الجملة عبارة عن شكل لغوي مستقل وغير متضمن في شكل لغوي آخر أكبر منه وفقاً لمقتضيات التركيب النحوي»⁽²⁾، وهو يتمسك بفكرة الاستقلال الشكلي ويغفل المعنى، وبهذا تحرر هذا الاتجاه من المضمون.

ويقول ماريوباي: «الجملة نفسها تعرف بأنها تتابع من الكلمات والمورفيمات الصوتية»⁽³⁾، فهو يفسر مفهوم الجملة بوحداتها الصوتية والصرفية، وهو جانب شكلي أيضاً، ويراهما آخر بأنها «بناء لغوي يكتفي بذاته وتترابط عناصره المكونة له ترابطاً مباشراً أو غير مباشر بالنسبة لمسند إليه واحد أو متعدد»⁽⁴⁾

فهذه التعريفات تمثل الاتجاه التقليدي لتفسير مفهوم الجملة، والذي رآه البنيويون وفسروا الجملة في ضوء الشكل أو الصورة اللفظية الظاهرة.

الاتجاه الثاني:

الاتجاه التحويلي، وهو الذي قال به التوليديون وعلى رأسهم مؤسس المدرسة التوليديية تشومسكي حيث يقول: «إن كل جملة تحتوي على سلسلة من الأدلة النظامية يجري توليد كل واحد منها من قبل الأساس في المكون النحوي...، والأدلة النظامية الأساسية هذه هي وحدات أولية تتألف منها البنية العميقة»⁽⁵⁾، وهذه عودة لربط التحليل الشكلي بالمضمون العقلي.

ويظهر في هذا الاتجاه أن تفسير الجملة يقوم على ضوء البنية العميقة الذهنية، وليست البنية الظاهرة الشكلية.

والذي يظهر للباحث أنه لا تعارض بين الاتجاهين، فكلُّ قد نظر إلى الجملة من ناحية، فالبنيويون نظروا لها من ناحية الشكل الظاهري فالجملة عندهم قد تكون كلمة إذا أفادت، والتوليديون نظروا لها من الناحية الذهنية، فالجملة لها بنية ذهنية تحدد شكلها (المسند والمسند إليه)، فكل له مسوغ استند إليه.

ولكن ينبغي أن نشير إلى أنه عندما يتم تحليل الجملة لا يساعدنا الشكل السطحي على ذلك، وإنما ينبغي أن نحلل في ضوء بنيتها العميقة؛ وهذا الذي دعا النحاة الأوائل إلى تقدير

(1) اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبدالحميد الدواخلي ومجد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت، (101).

(2) قواعد تحويلية في ديوان حاتم الطائي، حسام الهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1992م، (94).

(3) السابق، (102).

(4) دليل الدراسات الأسلوبية، د. جوزيف ميشال شريم، المؤسسة الجامعية-بيروت، ط1/1984م، (40).

(5) جوانب من نظرية النحو، نعوم تشومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطبوعات وزارة التعليم

العالي - جامعة البصرة، 1985م، (40).

الأركان التي لا تظهر في سطح الجملة، فقد كانوا على دراية دقيقة وعميقة بهذا الأمر، فإذا اختفى أحد ركني الجملة قدره مثل (فصبرٌ جميلٌ)، (استقم).

والذي يترجح لدى الباحث أن غياب المسند أو المسند إليه في شكل الجملة لا ضرر له إذا كان المعنى ظاهراً أو واضحاً أو تاماً؛ لأن الجملة قد تؤدي المعنى بطرف واحد، لكن لا يعني ذلك أن نحصر مفهوم الجملة في الشكل الخارجي لها؛ إذ إنه لا يمكن أن تتم الفائدة بطرف واحد أصلاً مقطوعاً عن الطرف الآخر، وإن لم يظهر أحدهما فعليه دليل من الحال أو المقال، ويكون موجوداً في الذهن لذلك يقدر.

كما أنه ينبغي أن نفرق بين بناء الجملة وإفادة الجملة، فبناء الجملة أقل ما يتكون من المسند والمسند إليه، وقد يتسع بناؤها فتدخل مكونات أخرى. أما الجملة المفيدة فهي اللفظ الذي يفيد فكرة لغوية تامة، ولا يشترط فيه ظهور الركنين المسند والمسند إليه فقد تتم الفائدة بأحدهما مع ركن غير إسنادي كقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾⁽¹⁾، وكقوله - ﷺ -: (صبراً آل ياسر).

وقد لا تتم الفائدة بوجودهما معا فقد يجتمع المسند والمسند إليه في جملة الشرط، ولا تتم الفائدة إلا بالجواب أو يجتمع المسند والمسند إليه في المصدر المؤول ولا يفيدان معنى تاماً إلا في سياق معهما.

أنواع الجملة

أولاً: تقسيم الجملة بحسب ما تبدأ به:

تقسم الجملة العربية بحسب ما تبدأ به إلى:

الجملة الاسمية: «وهي التي تبدأ باسم صريح، كـ(زيد قائم)، أو مؤول نحو قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽²⁾ أو بوصف رافع لمكتفٍ به نحو: «قائم الزيدان»⁽³⁾

الجملة الفعلية: «وهي التي تبدأ بفعل سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وسواء كان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواء كان تاماً أم ناقصاً، وسواء كان مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول»⁽⁴⁾.

(1) يوسف (18).

(2) البقرة (184).

(3) حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، دار أبو سلامة - تونس، ط2، (51)،

(4) السابق (51، 52).

ويذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن الجملة الفعلية ما كان أحد ركنيها فعلاً.

الجملة الظرفية: وزادها ابن هشام وهي التي صُدِّرت بظرف أو جار ومجرور، مثل: (أعندك علي)، و(أفي الدار زيد)، وذلك إذا قدرت الاسم الظاهر في الجملتين فاعلاً للظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقراء المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه به.⁽¹⁾

ويتضح أن ابن هشام جعل هذا النوع قسماً قائماً بذاته بشروط هي:

- أن يتصدر الجار والمجرور أو الظرف، وأن يُعَدَّ الاسم الظاهر فاعلاً للجار والمجرور أو الظرف، فلا يعد فاعلاً بالاستقرار المقدر ولا مبتدأ.
- ولم يذكر لزوم الاعتماد على الاستفهام مع تمثيله في الجملتين، وعلى هذا فإن جملة: (زيد عندك، زيد في الدار) ليست ظرفية بحسب تعريفه.

الجملة الشرطية: زادها الزمخشري كما أشار ابن هشام وعدها قسماً قائماً بنفسه، وأنكر ذلك عليه ابن هشام وعدها جملة فعلية.⁽²⁾

ثانياً: تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى:

وهذا التقسيم لابن هشام حيث عرّف الجملة الكبرى بأنها الجملة الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين⁽³⁾، وكقولك: (محمد رسول الله، وغادر المسافر المدينة).

فالجملة الكبرى في نظر ابن هشام هي: التي دخل في تركيبها جملة أخرى فيكون بينهما حينئذٍ تداخل أما الجملة الصغرى فهي: التي بنيت على المبتدأ والخبر المفرد.

الجملة الكبرى ذات الوجه وذات الوجهين:

قسم ابن هشام الجملة الكبرى إلى قسمين:

ذات الوجه: نحو (زيد أبوه قائم)، ونحو: «ظننت زيدا يقوم أبوه».

ذات الوجهين: وهي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: (زيد يقوم أبوه)، قال: وينبغي

أن يزداد عكس ذلك في نحو: (ظننت زيد أبوه قائم).⁽⁴⁾

ويلاحظ أن ابن هشام يشير إلى أنواع الجمل المتداخلة، فإذا تداخلت عدة جمل من نوع واحد اسمية كانت أو فعلية، فهي ذات وجه واحد مهما بلغ عدد تلك الجمل، وإذا اختلفت الجمل المتداخلة نوعاً فهي ذات وجهين.

وأما عدد تلك الجمل المتداخلة فقد يكثر أو يقل بحسب المقام، وقد ورد في القرآن من التداخل ذي الوجه الواحد ثلاث جمل على أحد الأوجه الإعرابية⁽⁵⁾، وذلك في قوله تعالى:

﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽¹⁾.

(1) مغني اللبيب (492).

(2) السابق (492).

(3) مغني اللبيب (497).

(4) السابق (499، 500).

(5) التبيان في إعراب القرآن للعكبري، نجح: سعد كريم الفقي، دار اليقين - المنصورة، ط/2001م، (538).

ثالثاً: تقسيم الجملة إلى مقصودة وغير مقصودة لذاتها:

وهذا التقسيم أشار إليه بعض النحاة ويعنى بالجملة المقصودة لذاتها: أنها الجمل المستقلة نحو: (حضر محمد)، و(ليتك معنا). والجملة المقصودة لغيرها: هي الجمل غير المستقلة كالجملة الواقعة خبراً أو نعتاً أو حالاً، نحو: (أقبل أخوك وهو مسرع)، فجملة (وهو مسرع) ليست مستقلة بل هي قيد للجملة قبلها⁽²⁾.

رابعاً: الجمل التي لها محل والتي ليس لها محل:

وتقسم الجمل بحسب محلها إلى قسمين: الجمل التي لها محل والجمل التي ليس لها محل.

1. الجمل التي لها محل:

وهي أنواع بحسب المحل الذي تشغله وهي على النحو الآتي:
الجمل التي هي في محل رفع: الجملة المسند إليها: قال ابن هشام - بعد أن عدد الجمل التي لها محل من الإعراب - «هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل في سبع جار على ما قرروه والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها»⁽³⁾ وذكر مثلاً على المسند إليها قوله تعالى: ﴿سَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، وذلك إذا أعرب (سواء) خبراً و(أنذرتهم) مبتدأ⁽⁵⁾ و الواقعة خبراً لمبتدأ أو لـ(أن) أو إحدى أخواتها، ومحلها الرفع⁽⁶⁾.
الجمل التي هي في محل نصب: جملة خبر كان وأخواتها أو كاد وأخواتها، والواقعة مفعولاً بها، أو الواقعة حالاً أو الجملة المستثناة⁽⁷⁾.
الجملة التي في محل جر: هي الجملة المضاف إليها.
الجمل التي في محل جزم: وهي الواقعة جواباً لشرط جازم إذا كانت الجملة الجوابية مقرونة بالفاء أو بـ(إذا) الفجائية.
الجملة التابعة لمحل ما قبلها: وهي التابعة لمفرد، أو التابعة لجملة لها محل في بابي النسق والبدل، ومحلها بحسب ما قبلها.

2. الجمل التي ليس لها محل: وهي سبع⁽⁸⁾:

1. الابتدائية ويلحق بها الاستئنافية والتعليلية.

- (1) الكهف (38).
- (2) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (12).
- (3) مغني اللبيب (558).
- (4) البقرة (6).
- (5) مغني اللبيب (559).
- (6) حاشية الشنواني (59).
- (7) مغني اللبيب (558).
- (8) جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية - بيروت، ط13/ 1973م، (289/3).

2. المفسرة وهي التي تفسر ما تليه مقرونة بحرف تفسير أو غير مقرونة به.
3. الواقعة جواباً للقسم.
4. الواقعة جواباً لشرط غير جازم أو لشرط جازم غير مقترن بالفاء ولا بـ(إذا) الفجائية.
5. جملة صلة الموصول.
6. المعترضة بين متلازمين.
7. الجملة التابعة لجملة لا محل لها.

خامساً: تقسيمات □ ديثة للجملة:

الجملة المستقلة: هي الجملة التي تستقل بنفسها من حيث المعنى نحو: (حضر محمد) و(أخوك مسافر).

الجملة غير المستقلة: وهي التي لا تستقل بنفسها في المعنى وتقسّم إلى ثلاثة أقسام:

- الجمل غير المستقلة أصالة مثل: لاسيما، ليت شعري.

- الجمل غير المستقلة لأمر عارض مثل: الواقعة صلة الموصول، وجملة المضاف إليه، وجملة النعت وجملة البدل والجملة المفسرة.

- الجملة غير المستقلة صناعة: وهي الجمل التي تستقل في ظاهر الأمر، وتكون تامة المعنى إلا أنها عند أهل الصناعة غير مستقلة مثل: ليذهبن أخوك، لقد سافر أخوك.⁽¹⁾

وإنما تعد هذه الجملة غير مستقلة صناعة، لأن النحاة يعدون هذه اللام التي في (ليذهبن) واقعة في جواب قسم مقدر، فهذه الجملة مرتبطة بجملة قسم قبلها مقدر.

■ الجملة القصيرة (البسيطة): وهي التي تتكون من تركيب مستقل واحد ولا تحتوي على تركيب غير مستقل، وتتكون من المسند والمسند إليه⁽²⁾، وهي تماثل الجملة الصغرى عند ابن هشام.

■ الجملة الطويلة (المستطيلة)، وهي التي لا يقتصر بناؤها على مسند ومسند إليه مفردين، بل تحوي أي مكمل معهما كالمفعول والحال والنعت مفرداً أو جملة، وقد يدخل في بنائها جملة محل أحد الركنين.

■ الجملة المتداخلة: هي التي يدخل في بنائها مركب إسنادي أصلي الإسناد مكان أحد أركانها الأساسية أو التكميلية.

■ الجملة المركبة: وهي المكونة من مركبين إسناديين أحدهما مرتبط بالآخر ومتوقف عليه، ونلاحظ أن أحدهما يكوّن فكرة مستقلة، والثاني يؤدي فكرة غير كاملة ولا مستقلة ولا معنى له إلا بالمركب الآخر، والارتباط بين المركبين معتمد على أداة تكوّن علاقة بين المركبين.

■ وتلك العلاقات كعلاقة التأكيد بالقسم، وعلاقة الشرط وما في معناه، وعلاقة السببية بـ(كي) التعليلية، أو (لام) التعليل، أو (حتى) الغائيتين، أو (فاء) السببية، أو علاقة الاستدراك بـ(لكن) أو الاستثناء أو علاقة المصاحبة والمعية، أو علاقة التشبيه بـ(كأن).⁽³⁾

■ الجملة ذات الطرفين: وهي الجملة التي ظهر طرفا الإسناد فيها.⁽⁴⁾

■ الجملة ذات الطرف الواحد (الموجزة): وهي الجملة التي حذف أحد طرفي الإسناد منها.⁽¹⁾

(1) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، (146) وما بعدها.

(2) قواعد تحويلية في ديوان حاتم الطائي (92).

(3) الجملة العربية مكوناتها أنواعها تحليلها (139)

(4) أصول النحو العربي، د. محمد عيد، (217).

- الجملة الإسنادية: وهي تنحصر في الجملتين الاسمية والفعلية.
 - الجملة غير الإسنادية: كجملة النداء، وجملة (نعم وبئس)، والتعجب وما شابه ذلك.⁽²⁾
 - الجملة المطلقة: وهي التي تتضمن علاقة نحوية واحدة، وهي علاقة الإسناد مجردة من أي ارتباطات أو علاقات نحوية أخرى.
 - الجملة المقيدة: وهي الجملة التي تتضمن بالإضافة إلى علاقة الإسناد علائق نحوية أخرى تمثل قيوداً للحكم المتحصل من علاقة الإسناد.⁽³⁾
- ويلاحظ أن كل هذه التقسيمات تختلف في التسميات وتلتقي في الدلالات، وكل تسمية نُظِر فيها إلى الجملة من زاوية معينة.

(1) تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، د/ عاطف فضل، عالم الكتب الحديث - إربد، 2004م، (47).

(2) تركيب الجملة الإنشائية (46).

(3) دراسات في اللسانيات العربية (28/2).

الباب الأول الجملة الاسمية

الفصل الأول

الجملة الاسمية القصيرة في السيرة

المبحث الأول: عناصر بناء الجملة الاسمية

من المعروف أن البنية الأساسية للجملة الاسمية في أكثر صورها هي (المبتدأ والخبر)، فالمبتدأ والخبر وظيفتان نحويتان تمثلان العلاقات النحوية بين العناصر التي تشغل هذه الوظائف.

وكل تعريفات النحاة للمبتدأ قامت على إدراكهم للبنية الأساسية، وشروط شغل العنصر لتلك الوظيفة، وكذلك السمات التركيبية للعنصر الذي يشغل تلك الوظيفة والأحكام المترتبة على شغله لها.⁽¹⁾

والعناصر التي تبنى منها الجملة الاسمية على قسمين: عناصر لفظية وهي الكلمات، وعناصر معنوية وهي التي تسمى الوظائف النحوية، وتنشأ بين العناصر اللفظية بموجب العلاقات القائمة بين تلك العناصر في التركيب.⁽²⁾

أولاً: العناصر الأساسية للجملة الاسمية:

العناصر المعنوية الأساسية في الجملة الاسمية هما عنصران: (المبتدأ والخبر)، و يعرف النحاة المبتدأ بأنه: «اسم أو ما هو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتف به.»⁽³⁾، ومن تعريفات الخبر: «أنه ما يصح السكوت عليه بعد المبتدأ»⁽⁴⁾، وقيل: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المعتمد على نفي أو استفهام، وقيل: «هو لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدم لفظاً نحو: (زيد قائم)، أو تقديرأ نحو: (قائم زيد)»⁽⁵⁾.

ولا يسميان (مبتدأ وخبراً) إلا إذا حصل بينهما إسناد، وإذا أسند أحدهما إلى الآخر حصلت الفائدة، وترتب على ذلك أحكام لهما هي:

1. الركنية:

- (1) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1985م، (192).
- (2) الوظيفة النحوية: هي الدور الذي يلعبه عنصر من العناصر في البنية النحوية، أو هي معاني الأبواب النحوية، وتتضح من خلال العلاقات التي تربط بين مكونات بنية معينة، انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1977م، (212)، اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، الدار الثقافية - القاهرة، ط1، 1998م، (139).
- (3) أوضح المسالك في ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت، ط9، 1979م، (184/1).
- (4) التعريفات (66).
- (5) أوضح المسالك (194/1).

والركن «هو الأساس الذي يقوم عليه الشيء وركن الشيء هو جانبه الأقوى»⁽¹⁾، ويصدق على هذا المصطلح ما يعرف عند النحاة بمصطلح العمدة فالمبتدأ والخبر عمدتان، أي ركنان أساسيان، والعمدة عند النحاة: «ما عَدَمُ الاستغناء عنه أصلٌ لا عارضٌ»⁽²⁾. وفيما ذكره النحاة دلالة على أن المبتدأ والخبر ركنان أساسيان لا تقوم الجملة الاسمية إلا بهما، وهذا في التحليل الشكلي أما الفائدة فقد تتم بركن واحد.

2. التلازم:

فالمبتدأ والخبر متلازمان، وجود أحدهما يستلزم وجود الآخر؛ لذلك إذا وجد أحدهما في ظاهر اللفظ وغاب الآخر فُدِّرَ ذلك الغائب بحسب بناء الجملة في البنية الأساسية، والتلازم يشكل ظاهرة في النحو العربي وليس مقصوراً على المبتدأ أو الخبر.

3. الرفع:

ويترتب على كون المبتدأ والخبر عمدتين استحفاقهما للرفع، قال الرضى: فالأولى أن يقال: «الرفع علمٌ كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد.»⁽³⁾

4. التطابق:

وكلمة (زيد) - على سبيل المثال - من سماتها أنها للمفرد المذكر، فإذا حلت في تركيب مبتدأ يجب أن يكون خبرها حاملاً لنفس السمات (مفرداً مذكراً) ليتحقق التطابق، «وظيفة التطابق تقوم بها الصيغة و اللواصق (المورفيمات الصوتية) مثل الضمانر المتصلة»⁽⁴⁾ فتقول «زيد قائم» ونقول: الزيدان قائمان... الخ، هذا إذا كان المبتدأ اسماً ظاهراً، ومثله في التطابق: إذا كان المبتدأ ضميراً نحو: أنت حرٌّ، وأنت حرّة، وهما قائمان.. الخ.

ويستثنى التطابق - الذي هو الأصل الغالب - بين المبتدأ والخبر في حالتين:

1- إذا كانت الصيغة قد استخدمتها العرب للمذكر والمؤنث معاً، وللمفرد والجمع معاً، فمن الأول: أنت صبور وأنت صبور، وأنت جريح وأنت جريح⁽⁵⁾، ومن فصيغتا (فعل و فعول) تستخدمان للمذكر والمؤنث معاً، وصيغة (فعل) قد تستخدم للمفرد والجمع.

2- إذا كان المبتدأ اسماً أو ما هو بمنزلة وهو قابل للتقسيم ويكون الخبر أقساماً، ففي هذه الحالة لا يشترط التطابق اللفظي مثل: الكتاب جزآن، الدهر يومان: يوم لك ويوم عليك، فلا يكون ثمة تطابق بين العنصرين من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى فهناك علاقة بينهما في المثال السابق وهي دخول الخبر في أقسام المبتدأ، ويصدق هذا على كل ما كان الخبر فيه جزءاً أو أجزاءً من المبتدأ.

(1) لسان العرب لابن منظور، (ركن) (305/5).

(2) المساعد (6/2).

(3) شرح الكافية (24/1).

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، (211).

(5) الكواكب الدرية على ممتعة الأجرومية، محمد بن عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت،

ط5، 1995م، (177/1).

3- إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام - على قول البصريين عدا الأخفش الأوسط - مكتفياً بمرفوعه فإنه إذا تطابقا في الإفراد أو التثنية أو الجمع فهو حسب الأصل « وأما إذا لم يتطابقا فيما أن يكون ممنوعاً مثل: أقائمون زيد... فهذا لا يجوز أو غير ممنوع مثل: أقائم الزيدون»،⁽¹⁾ وفي هذه الحالة يقوم بوظيفة التطابق صيغة (قائم) لأنها تدل على مجرد حدوث القيام وقد يشترك في ذلك القليل والكثير وهو مثل: (قام الرجال، وقام الرجل).

5. الترابط البنائي:

لا يصح تسمية (المبتدأ والخبر) بهذين الاسمين إلا بالترابط بينهما، والترابط على قسمين: (أ) الترابط المعنوي: وهو رباط ليس له صورة في اللفظ، وإنما يدرك من السياق، وهو الذي يوسم بالإسناد، فعلاقة الإسناد هي الرابط الأساسي بين ركني الجملة، قال أبو حيان: «اعلم أن الخير مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما»⁽²⁾ فلا يمكن أن تكون هناك جملة اسمية بدون إسناد، فالإسناد قرينة معنوية تربط بين عنصري الجملة.

(ب) الترابط اللفظي: إذا استطالت الجملة فإنها قد تحتاج إلى رباط لفظي يظهر في اللفظ، مثل: (زيد أبوه قائم)، وقد يقدر أحياناً، مثل: (زيد يذهب)، مع ملاحظة أن هذا الرابط اللفظي يحمل السمات التركيبية للعنصر المستقل في الجملة الاسمية (المبتدأ) أو المسند إليه، والروابط اللفظية التي ذكرها النحاة في النظام النحوي هي:

(أ) الضمير المتصل:

والربط بالضمير هو الأصل عند النحاة «الأصل في الرابط أن يكون ضميراً مذكوراً أو مستترا»⁽³⁾، وهذا الضمير يحمل السمات التركيبية للعنصرين الذين يربط بينهما؛ فهو لذلك يشير إلى سماتهما التركيبية من حيث العدد والنوع إضافة إلى وظيفة الربط بين العنصرين⁽⁴⁾.

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمود مصطفى حلوي، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت 1996م، 126/1.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني - القاهرة، ط1، 1987م، (176/2).

(3) الكواكب الدرية ص126/1

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ص215.

ويتم الربط بالضمير المتصل في حالات هي:

(1) إذا كان الخبر جملة اسمية مستقلة عن المبتدأ مثل: (زيد أبوه قائم) فالرابط هنا الضمير في (أبوه).

(2) إذا كان الخبر جملة فعلية مثل: (زيد قام أبوه) والرابط فيها الضمير في (أبوه)، وكذلك: (زيد قام)، فالضمير مستتر في (قام).

(3) إذا كان الخبر شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، فإن كان معهما ما يتعلقان به، فالضمير مقدر مع ذلك المتعلق، وإن لم يكن لهما متعلق فلا حاجة إلى الضمير، والحالات السابقة يلاحظ فيها استطالة الجملة فلم تقتصر على المبتدأ والخبر المفرد.

- تحمل الخبر الجامد والمشتق للضمير: يرى بعض النحاة أن الخبر إذا كان اسماً جامداً فإنه يتحمل الضمير، فقولنا: زيد أخوك يؤول عندهم بمعنى قريبك، والتكلف فيه واضح، فالنحاة من أجل أن يتفق ذلك مع قاعدتهم أولوا الجامد بالمشتق، لكي يستقيم لهم تقدير الضمير، وفيه بعد واضح.

وأما إذا كان الخبر مشتقاً فهناك اتفاق بين النحاة على أنه يتحمل ضميراً. (1)

والذي يترجح عند الباحث أنه لا يُحتاج إلى تقدير الضمير أيضاً مع المشتق؛ لأن الترابط بين ركني الجملة حاصل من دونه وتقديره زيادة عن الحاجة، وهذا الضمير لا يحتاج إليه إلا إذا حصل لبس، أو أجري الخبر على غير ما هوله على حد تعبير النحاة، مثل: «يا صاحب الرمانة الفالقها هو» (2)، و مثل: (زيد عمرو ضاربه هو).

وقد يظهر لغرض الحصر مثل: «محمد مسافر، محمد ما مسافر إلا هو» (3)، وإذا ظهر

في غير ذلك فقد اختلف فيه، أيكون توكيداً أم فاعلاً. (4)

(1) الأصول في النحو لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1985م (70/1)، و الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث - بيروت، د.ت، (56/1).

(2) مجالس ثعلب، لأبي العباس: أحمد بن يحيى، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط5، د.ت، (309/1).

(3) تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، ط1، 2001م، (62).

(4) حاشية ياسين الحمصي على شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت، (168/1).

ب) اسم الإشارة:

نذكر النحاة من روابط الجملة التي هي خبر عن المبتدأ اسم الإشارة، وقد ورد من ذلك في القرآن ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ﴾⁽¹⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَمْسَحُوبُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽³⁾.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن اسم الإشارة من الضمائر ويسميه ضمير إشارة⁽⁴⁾، والحقيقة أن هناك شبهة في هذه الوظيفة بين الضمير واسم الإشارة، وتشعر هذه الأسماء بضرب من التوكيد عند استخدامها للربط مع الإشارة إلى المبتدأ.

وقد يرد اسم الإشارة في موطنٍ يتوهم فيه أنه للربط بين المبتدأ وجملة الخبر، مع أنه إذا سقط تبقى رابطة الإسناد قائمة، ولا تتأثر الجملة بشيء، ويعني ذلك أنه يرد لمعنى بلاغي مثل التوكيد والحصر وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ﴾ فيصح في غير الآية أن يقال «ولباس التقوى خيرٌ» ولا تتأثر الجملة، وبديل هذا على أن اسم الإشارة جاء هنا للتوكيد والحصر، وإنما لم تتأثر رابطة الإسناد بعد إسقاط اسم الإشارة؛ لأن الجملة قصيرة بدون اسم الإشارة، ولا يستقيم ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِدًّا وَتَسْمَأُ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁵⁾.

فلا يستقيم الكلام إذا أسقط اسم الإشارة في الآية، ولا تبقى رابطة هناك من إسناد أو غيره؛ ولذلك تكون وظيفة اسم الإشارة في مثل ذلك الربط لاستطالة الجملة، ولعدم اقتصارها على المبتدأ والخبر المفردين، فقد استطالت بالصلة والمعطوف والجملة الاعترافية.

ونخلص من ذلك إلى أن اسم الإشارة يؤدي الربط اللفظي عندما تكون في الجملة استطالة من دونه، أما إذا كانت الجملة قصيرة من دونه فيكون للتوكيد والحصر.

-
- (1) الأعراف (26).
 - (2) الإسراء (36).
 - (3) الأعراف (36).
 - (4) اللغة العربية معناها ومبناها، (109).
 - (5) الأعراف (42).

ج) ضمير الفصل:

بُسط الخلاف في تسمية هذا الضمير بين (الفصل والعماد)، والتسمية الأولى للبصريين والثانية للكوفيين⁽¹⁾، وليس مطلوباً هنا أن نيسط القول في ذلك الخلاف، وإنما نذكر وظيفة ذلك الضمير من حيث الربط بين المبتدأ والخبر، ووظيفته في السياق من حيث المعنى، فعندما تلاحظ هذه الجملة: (زيد عاقل - زيد هو عاقل - زيد العاقل - زيد هو العاقل).

فإن الجملة الأولى من دون الضمير جملة خبرية مجردة من أي مؤكد والعلاقة الإسنادية قائمة من دونه، وأما الجملة الثانية فهي محولة عن الأولى وإنما أضيف الضمير لإضافة التوكيد لهذه الجملة الخبرية، أما الجملة الثالثة فليس فيها ضمير وفي مجيء الخبر معرفاً بـ(أل) مع المبتدأ المعرفة إفادة الحصر،⁽²⁾ ولكن الجملة تشعر بعدم تمامها؛ لاحتمال أن يكون (العاقل) صفة والخبر لم يأت بعد؛ لذلك نحتاج في مثل هذا المقام إلى رفع الاحتمال فيؤتى بالضمير ليتأكد أن العاقل هو الخبر،⁽³⁾ فيقوم الضمير بتدعيم الإسناد في الربط، وهذا الذي جعل الكوفيين يسمونه (عماداً) فقد نظروا إلى دعمه لعلاقة الإسناد. وأما وظيفة رفع الاحتمال التي يقوم بها الضمير فهي التي بنى عليها البصريون تسميتهم له (فصلاً) أي يفصل بين الصفة والخبر. والحقيقة أنه في مثل هذه الحالة يقوم بالوظيفتين بتدعيم علاقة الإسناد ورفع الاحتمال أو الفصل بين الصفة والخبر.

ولينظر إلى جملة: «هذا الفوز العظيم» ففيه يحتمل أن يكون الفوز خبراً والعظيم صفةً ويحتمل أن يكون الفوز بدلاً والعظيم خبراً، فإن جئت بضمير الفصل تعين الخبر، ورُفع الاحتمال، فيتعين الخبر ما بعد الضمير مثل: (هذا هو الفوز العظيم) أو (هذا الفوز هو العظيم).⁽⁴⁾

(1) كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب ت بيروت، ط3، 1983م، (387/397/2)، ومعاني القرآن للفراء، تح: يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1980م، (51/1).
(2) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، تح: عبد السلام أمين، دار الكتب العلمية - بيروت، 2000م، (140/2).
(3) الجملة العربية والمعنى د. فاضل السامرائي، دار الفكر، 2003م، (267).
(4) الجملة العربية والمعنى (267).

(د) الفاء (فيما يشبه الشرط):

أشار النحاة إلى دخول الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا نحو: أما زيد فمنطلق، وحذفها لا يكون إلا لضرورة أو إذا أغنى عن القول المقول⁽¹⁾، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَّتَ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ مَنِّكُمْ﴾⁽²⁾.

وأما دخولها جوازاً مع الخبر فيكون فيما يشبه الشرط وذلك في مواطن محددة عندما يكون المبتدأ أحد هذه الأنواع:-

(1) الوصف المقترن بـ(أل) الموصولة التي تفيد العموم مثل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمْ﴾⁽³⁾ وهذا مذهب الكوفيين، قال الفراء: «وإنما تختار العرب الرفع في

(السارق والسارقة) لأنهما غير مؤقتين فوجّها توجيه الجزاء»⁽⁴⁾

وسيؤويه يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المعرف بـ(أل) الموصولة وخرج هذه

الآية على حذف الخبر، وتقديره (فيما فرض الله عليكم).⁽⁵⁾

(2) الموصول الذي يشبه الشرط وصلته شبه جملة مثل:

مالدى الحازم اللبيب معاراً

فمصونٌ ومالهٌ قد يضـيغ⁽⁶⁾

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ ذَمٍّ مِّنَ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾.

(3) الموصول الذي صلته جملة فعلية فعلها صالح للشرط كقوله تعالى: ﴿وَمَا آمَنَ بِكُمْ

مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾⁽⁸⁾.

(4) النكرة العامة الموصوفة بشبه الجملة أو الفعل الصالح للشرطية نحو: (رجل عنده

حزم فسعيد، وعدّ لكريم فما يضيع، ونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب).

(5) لفظ (كل) المضاف إلى نكرة ومشعر بالمجازاة مثل: (كل رجل عنده حزم فسعيد).

(1) الجنى الداني في حروف المعاني، لحسن بن قاسم المرادي، تح: طه محسن، دار الكتاب - جامعة الموصل، 1976م، (483).

(2) المائدة (38).

(3) المائدة (38).

(4) معاني القرآن (306/1).

(5) الكتاب (143/1).

(6) قائله مجهول، والشاهد فيه جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير (أل) بالفاء، إذا كان الخبر

ظرفاً يصلح للشرط، انظر همع الهوامع (56/2)، وانظر الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن

الأمين الشنقيطي، دار المعرفة - بيروت، ط1975م، (79/1).

(7) النحل (53).

(8) الشورى (30).

(6) الاسم الموصوف بموصول فيه معنى الشرط مثل قوله تعالى: ﴿ وَالْقَوَّيْمِينَ الْتِقَاءَ آتَقَى لَا يَتَّبِعُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَّبِعِينَ بِرِيسَةٍ ﴾⁽¹⁾.

(7) الاسم المضاف إلى مو □ ول فيه معنى الشرط مثل: (غلام الذي يأتيني فله درهم).

(8) لفظ (كل) مضاف إلى غير مو □ وف كقول بعض السلف: (كل نعمة فمن الله) أو مضاف إلى مو □ ول غير ما ذكر مثل:

كل أمر مباعدٍ أو مدانٍ

فمنوط بحكمة المتعالي (2)

«وتزيل هذه الفاء نواسخ الابتداء إلا (لَيْنَ و لَيْنَ و لَكَيْنَ) على الأ □ ح... وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذٍ بأداة الشرط... إلا إذا لم يتغير المعنى فتبقى جوازاً، فلا يقال: كان الذي يأتيني فله درهم.»⁽³⁾

ويعلل النحاة مجيء الفاء في جواب (أما) لأنها بمعنى (مهما)، والذي يترجح أن هناك فرقاً بينهما، فأدوات الشرط تربط جملة بأخرى، و(أما) ليس كذلك، فهي تشبه أدوات الشرط من حيث الربط لا من حيث التركيب والدلالة⁽⁴⁾. ولذلك تكون لرفع الاحتمال ولتعيين الخبر.⁽⁵⁾

الربط بالفاء في غير تلك المواضع:

أجاز الأخفش دخول الفاء مع خبر المبتدأ الذي لا يشبه الشرط، نحو: زيد فمنطلق، وهي عنده زائدة في مثل هذا المواطن، وخالفه ابن مالك، وقال (لا حجة له)⁽⁶⁾. ويترجح عند الباحث جواز دخولها في مثل هذا المواطن، وليس كما قال ابن مالك، وقد ورد به النقل في السيرة من قول هند بنت أئاثة:

وَيَذُرُّكَ السُّوءَ فَيَسْرُؤُ ذُرُّ⁽⁷⁾

الربط بشمول المعنى:

(1) النور (60).

(2) قائله مجهول، والشاهد فيه جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ (كل) مضافة إلى غير ما تقدم، انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (59/2)، وانظر الدرر اللوامع على همع الهوامع، (79/1).

(3) المساعد (247/2).

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد نور الدين المالقي، تح: أحمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط2، 1985م، (182).

(5) الجملة العربية والمعنى (266).

(6) المساعد (246/2).

(7) السيرة النبوية (102/3).

و من ذلك إذا كان في الخبر عموم يشمل المبتدأ، فقد ذكر النحاة أن جملة الخبر لا تحتاج إلى رابط لفظي ويكتفى بالإسناد في حالة وجود اتحاد في المعنى بين المبتدأ وخبره الجملة، فقد قيل: «إن كانت الجملة عين المبتدأ جاز خلوها من الرابط، وذلك بأن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك كخير الكلام: لا إله إلا الله.»⁽¹⁾

ثانياً: العناصر اللفظية في بناء الجملة الاسمية القصيرة

يذكر النحاة أصلاً للتركيب النحوي للجملة الاسمية، أو الفئات النحوية التي تحل محل المبتدأ أو الخبر من حيث التوكيد والتعريف، هو أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والأصل في الخبر أن يكون نكرة.

قال سيبويه عن الكلام: «أحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام»،⁽²⁾ وذكر ابن السراج أن المبتدأ والخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة أصناف: ونكر منها أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، قال: «وهو الذي ينبغي أن يكون عليه أصل الكلام»⁽³⁾

وقد ذكرنا سابقاً العناصر المعنوية التي تشكل الجملة الاسمية في بنيتها العميقة، وما يتعلق بذلك من روابط وسنذكر هنا العناصر اللفظية التي تحل محل الركنيين (المبتدأ والخبر) في جملة اسمية قصيرة وهي:

1. العَلم: وينقسم إلى أقسام بحسابات عدة:

الحسبان الأول: تشخص المعنى من عدمه:

أ) علم الشخص: و هو ما دل بحسب وضعه على مفرد معين، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه وذلك نحو: محمد، فاطمة، مكة، دجلة، قريش، ويطلق علم الشخص على العاقل وغيره من الحيوان أو الجماد أو غير ذلك نحو: جعفر، وسعاد، وعدن، ولاحق (اسم فرس) وشذقم (اسم جمل).⁽⁴⁾

ب - علم الجنس: وهو الذي لا يختص بواحد دون آخر من أفراد جنسه، فهو يدل على غير معيّن، فشأنه شأن النكرة في دلالاته على الجنس، مثل: (أسامة) للأسد، و(أبو الحصين وثعالة) للثعلب.⁽⁵⁾

الحسبان الثاني:أصالته في العلمية من عدمها

العلم المرتجل والمنقول:

(1) الكواكب الدرية(186/1).

(2) الكتاب (128).

(3)الأصول في النحو(1/65).

(4) السابق (158).

(5) جامع الدروس (109/1)، معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، ط2/2002م (72/1)،

المصطلحات النحوية والصرفية، د.محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان - عمان، ومؤسسة الرسالة -

بيروت، ط1،1985م، (113).

أ) المرتجل: ما استعمل أول مرة علماء، ولم يستعمل من قبل ذلك في غير العلمية مثل: سعاد.
ب) المنقول: هو الذي استعمل في غير العلمية أولاً ثم نقل إلى العلمية، مثل الصفة
كـ(الحارث) أو المصدر نحو(فضل)، أو اسم الجنس نحو(أسد).⁽¹⁾
ويكون النقل من جملة فعلية أو اسمية، ومما نقل من الفعلية(شباب قرناها).
وقال النحاة إنه لم يسمع منقولا من الجملة الاسمية، وإنما أجازوا النقل بالقياس على الفعلية،
والصحيح أنه ورد النقل به، فقد جاء في السيرة علم منقول من الاسمية، وهو (أحمر بأساً)، وذلك في
قول ابن إسحاق عن بعض العرب: «كان معنا رجل يقال له أحمر بأساً.»⁽²⁾

(1) النحو الوافي(302/1).
(2)السيرة (62/4).

الحسبان الثالث: من حيث اللفظ: العلم المفرد والمركب:

أ) المفرد نحو: خالد، شمس.

ب) والمركب أنواع:

1) المركب تركيبياً مزجياً نحو: بعلمك، حضرموت.

2) المركب تركيبياً إضافياً نحو: عبد الله، أبي قحافة، أم الفضل.

3) المركب تركيبياً إسنادياً نحو: جاد المولى، وبرق نحره.⁽¹⁾

الحسبان الرابع: زيادة معناه على العلمية من عدمها (الاسم واللقب والكنية):

الاسم نحو: سعد، واللقب نحو: زين العابدين، والكنية نحو: أم سعد، وأبو عبادة.

2. الضمير:

وهو ما دل من اللفظ على متكلم أو مخاطب أو غائب، والضمائر التي تحل محل المبتدأ هي ضمائر الرفع المنفصلة وهي:

(أنا ونحن) للمتكلم، و(أنت و أنتِ وأنتما و أنتم وأنتنّ) لأنواع المخاطب، و(هو وهي وهما وهم وهنّ) لأنواع الغائب، وقد يأتي ضمير الرفع المنفصل خبراً عند اتحاد الخبر مع المبتدأ في اللفظ.⁽²⁾

والمسألة الزنبرورية مشهورة عند النحاة، وفيها المبتدأ والخبر ضميراً رفع منفصلان بعد إذا الفجائية، وهي قولهم: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، على مذهب سيبويه وهي مسألة خلافية⁽³⁾.

والجملة تقوم على تشبيه العقرب بالزنبور بأن تكون أشد لسعة منه، أو مثله في اللسع أو أدنى منه فيه، وجواب ذلك يجب أن يكون بحسب السياق فإذا هي أشد منه، أو مثله أو أدنى منه، أي فإذا هي أشد أو فإذا هي هو أو إياه أو فإذا هي أدنى منه.

فبناء الجواب الصحيح: فإذا هي هو أو إياه، وليس فإذا هو هي أو إياها، ولعل هذه المسألة من صنع النحاة.

3. اسم الإشارة:

وهو الاسم المبهم الموضوع لمشار إليه إشارة حسية بأحد الأعضاء وهي:⁽⁴⁾

للمفرد المذكر: (ذا وذاك وذلك).

وللمفرد المؤنث: (ذي وتي وتا وذه وذة وته وتة وذهي وتهي وذات وتك وتيك وذيك وذيالك وذيالك وتلك وتالك).

وللمثنى: (ذان وتان ذين وتين وذانك وتانك وذيнок وتينك).

وللجمع: (ألى بالقصر و(أولاء) بالمد.

وقد تسبق هذه الأسماء (ها) للتنبية كما تلحق بها كاف الخطاب ولا تجتمعان، ويشار

للأماكن ب (هنا).

(1) المصطلحات النحوية (159).

(2) الكتاب (359/2).

(3) معنى اللبيب (121).

(4) همع الهوامع (257، 258/1).

وللمشار إليه مراتب مكانية: قريبة ووسيلة وبعيدة، ومما يشار به وهو ظرف: هنا، وثمّ.
ومثلما يأتي اسم الإشارة مسندا إليه يصح مجيئه خبرا مثل: (هأنذا و هأنث ذا).
وتأتي (هنا) خبرا وهي ظرف يجب تقديمه إذا سبقه حرف التنبيه، وتأتي (ثمّ) خبرا
واجب التقديم مثل: (ثمّ مقرّ الساحة)، أي: هناك.⁽¹⁾

4. المضاف إلى معرفة:
الإضافة في اللغة: إمالة شيء إلى شيء أو إسناده إليه.⁽²⁾
وفي الاصطلاح: هي إسناد اسم على اسم آخر، أو تركيبهما ليصيروا مركبا واحدا
يكون الثاني من الأول بمنزلة تنوينه.⁽³⁾

(1) النحو الوافي (203،302/1).
(2) أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، تح: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة - بيروت، 1979م، (273)،
لسان العرب (109/8)، (ضعيف).
(3) التعريفات (28)، أوضح المسالك (81/3).

والإضافة نوعان:

(أ) معنوية: وهي التي لا يكون فيها المضاف وصفاً يشبه الفعل، وتفيد الاسم الأول تخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: هذا غلام امرأة، وتفيده تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، نحو: هذا غلام زيد، ولذلك تسمى بالمعنوية؛ لأن فائدتها تعود إلى المعنى لا إلى اللفظ، وتسمى بالمحضنة، أي الخالصة من نية الانفصال.

(ب) لفظية: وهي ما كان المضاف فيها وصفاً دالاً على مضي، وهو كل اسم فاعل أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ، وهذا مضروبٌ الأب، وهذا حسنٌ الوجه. (1)

5. المعرف بـ(أل).

(أل) حرف تعريف تدخل على الأسماء وهي نوعان: العهدية والجنسية.

(أ) العهدية: وهي ثلاثة أقسام بحسب نوع العهد.

(1) العهد الذكري: وهو الذي تدخل فيه على اسم قد سبق ذكره منكرًا، نحو: نزل مطر فأنعش المطر الزرع، و(أل) هذه بمنزلة الضمير، وما تعود عليه بمنزلة المرجع، فهي تفيد الربط، وأن ما دخلت عليه هو مدلول النكرة سابقاً، فـ(مطر والمطر) واحد في الجملة، ولو قيل: نزل مطر فأنعش مطر الزرع، لكانا مختلفين.

(2) العهد الذهني: وهو العلم بالشيء في زمن سابق لزمن الكلام، ويكون هذا في موقف كلامي يفيد العلم بالشيء، ولا يكون له ذكر مسبق في كلام، ومثله كأن يسأل طالب زميلاً له: ما أخبار الكلية؟، فـ(أل) في الكلية للعهد الذهني؛ لأن الكلية معهودة لهما من قبل.

(3) العهد الحضورى، وهو الذي تكون فيه (أل) بصدر الكلمات التي بعد أسماء الإشارة، نحو: هذا الرجل، أو بعد (أي) في النداء، نحو: يا أيها الرجل.

(ب) الجنسية:

وهي التي تدخل على نكرة تفيد معنى الجنس المحض، كقوله تعالى: ﴿وَحُلُقُ الْإِنْسَانُ مَبْعُوثًا

(2) ومعناها كمعنى (كل) على الحقيقة، وقد تدخل (أل) الجنسية على اسم فتفيده الشمول على سبيل المبالغة والمجاز، نحو: أنت الرجل علماً، (3) ويأتي المعرف بـ(أل) عنصرًا في بناء الجملة الاسمية إما مبتدأ أو خبرًا.

6. الصفة:

(1) أوضح المسالك (81/3)، النحو الوافي (302/1)، المصطلحات النحوية (137).

(2) النساء (28).

(3) مغني اللبيب (73)، النحو الوافي (426-423/1).

ونعني بها اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، وهي تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث (المصدر)⁽¹⁾، وتعد قسما بذاته مختلفا عن الاسم عند بعض المحدثين.⁽²⁾

وتأتي إحدى تلك الصفات في بناء جملة اسمية، وقد تكون تلك الجملة قصيرة إذا صيغت الصفة من فعل لازم لا يتطلب مفعولاً به، أما إذا تطلب مفعولاً به فتصبح الجملة مستطيلة.

وإذا جاء اسم فاعل أو اسم المفعول أو صيغ المبالغة في صدر الجملة فلا يكون مسنداً إليه (مبتدأ) عاملاً عمل فعله إلا بشروط هي:
أن يكتفي بمرفوعه، وأن يتقدمه نفي أو استفهام، وأن يكون دالاً على الحال والاستقبال.

وتقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل و اسم المفعول إذا كان نكرة، والكوفيون لا يشترطون ذلك.⁽³⁾
و إذا كان الوصف معرفاً بـ(أل) فإنه يعمل مطلقاً عمل فعله، نحو: هذا الضارب زيداً، وأما إذا أضيف فإنه لا يكون وصفاً يعمل عمل الفعل، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ.
وقد فصل النحاة أحوال الوصف مع مرفوعه إلى ثلاثة:

1) أن يكون الوصف خبراً مقدماً و المرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا، و ذلك إذا كان الوصف و المرفوع متنيين نحو (أقائمان الزيدان) أو مجموعين نحو: (أقائمون الزيدون)، و إنما لم يجز في هاتين الحالتين أن يكون الوصف مبتدأ و المرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأن العامل في الفاعل لا تتصل به علامة التنثية، ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب، فإن جرت على غير الفصيح و هو المعروف بلغة (أكلوني البراغيث) جاز ذلك.⁽⁴⁾

و هذا فيه نظر فإن ما عدوه غير فصيح جاء به القرآن الكريم⁽⁵⁾ في قوله تعالى:
﴿وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁶⁾، وهذا يوقعنا في محذور.

و الأرجح أن العرب استخدمت اللغتين، والقول ما قالته العرب لا ما تأوله النحاة، وعليه شواهد كثيرة من الشعر العربي.

2) أن يكون الوصف مبتدأ و المرفوع فاعلاً، و هذا إذا كان الوصف مفرداً و المرفوع مثني، نحو: (أقائم الزيدان) أو جمعا، نحو: (أقائم الزيدون) وإنما لم يجز

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (99).

(2) السابق (100).

(3) أوضح المسالك (188/1).

(4) السابق (193/1).

(5) معاني القرآن للأخفش: سعيد بن مسعدة، تح: عبد الأمير الورد، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1985م، (632/2).

(6) الأنبياء (3).

هنا أن يكون الوصف خبرا و المرفوع مبتدأ مؤخرا؛ لأنه لا يجوز الإخبار
بالمفرد المقابل للتثنية والجمع عن المثني أو المجموع.
(3) أن يجوز الأمران وذلك في صورة واحدة، و هي التي يأتي فيها الوصف
والمرفوع مفردين.

المبحث الثاني

أنماط بناء الجملة القصيرة في السيرة النبوية

مفهوم النمط:

قال الزمخشري: «الزمُّ هذا النمط أي الطريقة والمذهب...، وعندي متاع من هذا النمط أي النوع»⁽¹⁾، وجاء في لسان العرب «النمط: جماعة من الناس أمرهم واحد وفي الحديث خير الناس هذا النمط الأوسط، والنمط أيضا الضرب من الضروب أو النوع من الأنواع، ويقال: ليس هذا من ذلك النمط إنما من ذلك النوع والضرب.»⁽²⁾ و بذلك يكون للنمط معنيان، الأول: هو الجماعة أو المجموعة من الأشياء المشتركة في أمر واحد.

والثاني: هو الشيء الذي ينتمي إلى جماعة من الأشياء لصفة مشتركة بينهم.

وقد استخدم بعض الباحثين هذا المصطلح كما أشار عودة خليل أبو عودة و استخدمه هو أيضا وعرفه نقلا عن غيره «بأنه القالب الذي يجمع تراكيب متشابهة لها دلالة وخصائص تركيبية وإعرابية واحدة»⁽³⁾، وبهذا المعنى سيستخدمه الباحث فيما يخص الجملة الاسمية والجملة المنسوخة القصيرة.

وقد رتب الباحث أنماط الجملة الاسمية القصيرة بحسب الترتيب الآتي للمعارف: لفظ الجلالة، ثم الضمير، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف بـ(أل)، ثم المضاف إلى أحد المعارف السابقة، ولم أذكر هنا الموصول؛ لأن فيه استتالة للجملة.

(1) أساس البلاغة (نمط)، (473).

(2) لسان العرب، (نمط)، (293/14).

(3) بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، د. عودة خليل أبو عودة، دار البشير - عمان، ط2/1979م، (164).

النمط الأول: المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

وهذا النمط له فروع هي:

1- المبتدأ ضمير، ومن هذا النوع قول حسان:
أَقِينَاهُمْ بِهَذَا لَمَّا سَمُونَا

وَنَحْنُ عِصَابَةٌ وَهُمْ أَلُوفٌ (1)

وجاء هذا البيت في سياق افتخار حسان بنصر المسلمين في بدر عندما كانوا جماعة قليلة، والمشركون أوف فنصرهم الله على المشركين، وفيه اعتزاز بهذا النصر على تلك الحالة، وجملة (ونحن عصابة) جملة حالية تفيد الافتخار بحسب السياق. ومن معاني (العصابة) الجماعة من العشرة إلى الأربعين، ومن معانيه مفرد العمامة، (2) وفيه دلالة على تماسك المسلمين. ومن هذا النمط قول قتيلة بنت الحارث:
يَا رَاكِبًا إِنَّ الْأَثِيلَ مَطْئَةٌ

من صبح حامسة وأنت موفق (3)

فجملة (أنت موفق) جاء بناؤها قصيراً، وله علاقة بالحسرة والحزن الذي حل بالشاعرة على أخيها. ومما جاء فيه المبتدأ ضميراً للغائب، والخبر صفة تدل على الجمع، قول حسان في بني قريظة:
فهم صرعى تحوم الطير فيهم

كذلك يَدَانُ ذُو الْعَنْدِ الْفَجُور (4)

وجاءت الجملة القصيرة في بناء جملة مستطيلة إذ تلتها جملة نعتية، و(صرعى) صفة مشبهة على معنى اسم المفعول، أي: مصروعون، والصفة المشبهة تدل على الاتصاف بالصفة على سبيل الثبوت. (5) ومما جاء بناؤه ضميراً للغائب والخبر اسم فاعل قول حسان:

(1) السيرة (26/3).

(2) أساس البلاغة (303).

(3) السيرة (47/3).

(4) السيرة (298/3)، (1/ 417)، (43/4).

(5) اللغة العربية معناها ومبناها (99).

فلا تذكروا قتلى وحمزة فيهم

قتيلٌ ثوى لله وهو مطيع (1)

وجملة (هو مطيع) اسمية جاءت حالية، والخبر (مطيع) وصف جاء على صيغة اسم الفاعل، وهو يفيد اتصاف حمزة ﷺ بتلك الصفة، على سبيل التجدد. (2)
ومما جاء من هذا النمط والمبتدأ فيه ضميراً للغائب والخبر اسم مفعول، قول كعب بن زهير:
شُجَّتْ بذي شَمِيمٍ من ماءٍ مَحْيِيَةٍ

صافٍ بأبطحٍ أضحى وهو مشمول (3)

إذا يساورُ قرنًا لا يحلُّ له

أن يتركَ القرن إلا وهو مغلول (4)

والجملتان حاليتان، وجاء الخبر فيهما على صيغة اسم المفعول والذي يدل على الاتصاف بتلك الصفة على سبيل التجدد. (5)
ومن هذا النمط في النثر مما جاء ضميره للمتكلم قوله ﷺ: «فجاءني جبريل وأنا نائم.» (6)

ومما جاء ضميراً للمخاطب قوله ﷺ: «لا تدخلوا بيوت الذين ظلموا إلا و أنتم باكون»، (7) و يلاحظ أن أغلب الأخبار في الجمل السابقة مشتقة.
ومما جاء المبتدأ فيه ضمير للغائب والخبر مصدر، قوله ﷺ: «قرآن أنزله الله علىّ هو هدى» (8)، «(8)، والمصدر (هدى) يدل على معنى اسم الفاعل، أي: هادٍ، وهذا من تعدد المعنى للمبنى الواحد.

2- المبتدأ علم:

وقد جاء من هذا النمط جمل قليلة في النثر منها جملة: «الله أكبر» (1)، وقول ابن إسحاق: «الله أعلم» (2)، وقوله في ذكر موت كلاب والد قصي: «و زهرة يومئذٍ رجل، و قصي فطيم.» (3)

(1) السيرة (3/160)، (17/163)، (4/151).

(2) اللغة العربية معناها ومبناها (99).

(3) السيرة (4/159)، شجت: مزجت، ذي شيم: ماء بارد، محنية: منعطف الوادي، أبطح: المسيل الواسع، مشمول: ضربته ريح الشمال.

(4) السيرة (4/165).

(5) اللغة العربية معناها ومبناها (99).

(6) السيرة (1/273)، (2/244)، (4/92).

(7) السيرة (4/176).

(8) السيرة (4/53)، (4/66).

3- المبتدأ اسم إشارة:

يأتي اسم الإشارة منها تمييز المشار إليه وحضوره في ذهن السامع، وقد يرد لإفادة المدح بحسب السياق، ومنه قول كعب بن مالك:
أولَاك نَجْـوْمٌ لَا يُعْجِبُكَ مَنْـهَمُ

عَلَيْكَ بِأَخْسِ فِي دُجَى اللَّيْلِ طَالَعٌ⁽⁴⁾

4- المبتدأ معرف بـ(أل)، ومنه قول ضرار بن الخطاب:

وَبِالنَّفَرِ الْأَخْيَارِ هُمْ أَوْلِيَاؤُهُ

يَحَامُونَ فِي السَّلَاوَاءِ وَالْمَوْتُ حَاضِرٌ⁽⁵⁾

فجملته (الموت حاضر) جملة حالية دلت على اتصاف الموت بالحضور على سبيل التجدد، وهذا دليل على شجاعة الموصوفين الذين يقاتلون في حضور الموت من دون أن يخافوا منه، ومن هذا النمط قول أبي خراش الهذلي:
إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالْبِلَادُ بِغَيْرَةٍ

وَإِذْ نَحْنُ لَا تُنْتَنِي عَلَيْنَا الْمَدَاخِلُ⁽⁶⁾

فجاء النمط على هذا البناء، فالمبتدأ معرف بـ(أل) والخبر نكرة، وهو اسم جامد، واتحد في اللفظ مع المبتدأ، وأفاد ذلك التعظيم والتفخيم لهؤلاء الناس.

ومن هذا النمط في النثر قول أبي بكر رضي الله عنه: «الصدق أمانة، والكذب خيانة.»⁽⁷⁾

5- المبتدأ معرف بالإضافة:

الإضافة تفيد المسند إليه التخصيص أو التعريف، وتعريف المسند إليه بالإضافة له فوائد بلاغية كثيرة، ومما جاء من هذا النمط قول عبد الله بن قيس الرقيات:
كَادَهُ الْأَشْرَمُ الَّذِي جَاءَ بِالْفَيْلِ

ف_____وَلَى وَجَيْشُهُ مَهْم_____زَوْمٌ⁽⁸⁾

(1) السيرة (122/2).

(2) السيرة (17/1).

(3) السيرة (154/1).

(4) السيرة (59/2).

(5) السيرة (117/3)، (174/3).

(6) السيرة (125/4).

(7) السيرة (318/4).

(8) السيرة (95/1)، (151،161،173).

فجملته (وجيشه مهزوم) جملة قصيرة، وجاء فيها المبتدأ معرفاً بالإضافة إلى الضمير الذي يربط جملة الحال، والذي يدل على الإيجاز؛ ويغني عن تكرار مرجعه.

ومن هذا النمط في النثر قوله النبي ﷺ: «تنام عيناى و قلبى يقظان».(1)

النمط الثانى: المبتدأ والخبر معرفتان:

إذا جاء الخبر معرفة على خلاف أصله، فإنما يكون ذلك لفائدة بلاغية، إما لإفادة السامع حكماً يجهله، وإما لتعيين الحكم عنده، قال الجرجاني: «إذا قلت: (زيد منطلق)، فأنت في هذا أفدت أن هناك انطلاقا، لكن لا يعلم أمن زيد كان أم من عمر؟ فإذا قلت: زيد المنطلق، أزلت الشك وجعلت المستمع يقطع بأنه كان من زيد.»(2)

وعندما يكون المبتدأ والخبر معرفتين، اختلف النحاة في تحديد المبتدأ منهما: المتقدم هو المبتدأ أم الأعراف؟، وقد رُجِحَ أن المتقدم هو المبتدأ.

قال صاحب كشف المشكل: «المبتدأ كل ما ابتدأت به تخبر عنه، معرّئ من العوامل اللفظية، وذلك نحو قولك: (الله ربنا) إذا أخبرت عن الإلهية بالربوبية، و(ربنا الله) إذا أخبرت بالإلهية عن الربوبية»(3)، فالمتقدم عنده هو المبتدأ.

والجرجاني قصر ذلك على النظم، فهو الذي يحدد المبتدأ من الخبر، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهُنَّ أبناؤ الرّجال الأباؤ

فقد قدم خبر المبتدأ وهو معرفة؛ لأنه ينوي تقديم المعنى(4)، والذي يترجح عند الباحث أنه إذا وجد مُحدّد لأحدهما من خلال السياق، فهو بحسبه كما ذكر الجرجاني، وإذا لم يوجد المحدّد فالمتقدم هو المبتدأ، وفروع هذا النمط هي:

-
- (1) السيرة (13/2)
 - (2) دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمود مجد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2/1989م، (177).
 - (3) كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: د.هادي عطية مطر، عمان، ط1، 2002م، (214).
 - (4) دلائل الإعجاز (374).

أ) المبتدأ ضمير، ويأتي المبتدأ ضمير، وخبره معرفة بحسب أنواع المعارف ومن أنواع هذا الفرع:

1- الخبر ضمير: قد يأتي الضمير خبراً للضمير، ويكون ذلك في تراكيب مخصوصة، لا تدل على مجرد الإخبار.

ومما جاء في السيرة قول عدي بن حاتم: «فوالله إني لقاعد في أهلي إذ نظرت إلى طعينة تصوب إليّ تؤمنا، قال: فقلت: ابنة حاتم، فإذا هي هي...»، قالت: أرى و الله أن تلحق به سريعاً، فإن يكن الرجل نبياً فليسابق إليه فضله، و إن يكن ملكاً فلن تدلّ في عزّ اليمن، و أنت أنت، قال: قلت: و الله إن هذا هو الرأي.»⁽¹⁾

ومثل هذا النمط في التركيب والدلالة قول صافية أم المؤمنين رضي الله عنها: «سمعت عمي وهو يقول لأبي: أهو هو؟ قال: نعم والله.»⁽²⁾

فجملة (فإذا هي هي، وأهو هو؟) لا يراد بها مجرد الإخبار، وإنما جاء الضمير لتعيين المخبر عنه، واكتفى في تعيينه بإضمار المبتدأ والخبر، وهذا التراكيب فيه تحديد وتعيين للمخبر عنه. وجاء التركيب في الجملة الأولى في سياق إذا الفجائية، وفي الجملة الثانية في سياق الاستفهام، وهذان السياقان يُحتاج فيهما إلى معرفة المخبر عنه، وكل ذلك سوغ تكرار المبتدأ بلفظه.

وأما جملة (وأنت أنت)، فلا يراد بها الإخبار المجرد، وإنما فيها التفضيم والمبالغة في المدح، فهذا التركيب أغنى عن كلام كثير وصفات جمّة في المدح، وهذا المعنى زائد على مجرد الإخبار، وهذا يتفق مع ما قاله النحاة مما يسوغ فيه إعادة المبتدأ بلفظه.⁽³⁾ وقد يأتي الضمير خبراً عن الضمير لغرض الإفصاح عن الشخص، فنقول: أنت هو، وهو أنت، أو أنا هو، أو أنت هي.

(1) السيرة (235/4).

(2) السيرة (132/2).

(3) انظر الكتاب (359/2)، الخصائص (54/3).

- 2- الخبر علم: يأتي العلم خبراً للضمير، كقولنا: هو زيدٌ، وقد يأتي الخبر لقباً أو كنية، ومنه في السيرة قول ابن إسحاق عن إحدى النساء: «هي أم منيع»⁽¹⁾
- 3- الخبر اسم إشارة: يأتي اسم الإشارة خبراً عن الضمير في جملة قصيرة، وهذا البناء غالباً ما يكون في مقام التعريف أو الإفصاح عن الشخص وتعيينه، ومن ذلك: (هو ذاك)، ومن المشهور مجيء اسم الإشارة خبراً للضمير الرفع المنفصل مع (ها) التي للتنبيه، نحو: هأنذا، وها أنت ذا، هأنتم أولاء⁽²⁾.
- 4- الخبر معرف بـ(أل): ويأتي المعرف بـ(أل) خبراً للضمير، ومما جاء منه في السيرة: ومن هذا النمط قول حسان:
وقال الله قد سيّرتُ جنداً

هم الأنصارُ عرضتها اللقواء (3)

ومن النثر قول أسيد بن حضير للرسول ﷺ: «هو والله الذليل وأنت العزيز»⁽⁴⁾، فالجمل (هم الأنصار - هو الذليل - أنت العزيز) كلها جاء الخبر فيها معرفاً بـ(أل)، وفي هذا التركيب قصر لجنس المعنى الذي يفيد الخبر على المخبر عنه، فلا يوجد ذلك إلا منه⁽⁵⁾.

5- الخبر مضاف إلى معرفة: ويأتي المضاف إلى معرفة خبراً للضمير، ومنه في السيرة قول طالب بن أبي طالب:
هما أخوأي لم يُعدّا لِعَيْةٍ

تُعدُّ ولا يُستامُ جارُهما غصبا (6)

فكأن الشاعر يرفع احتمال كون غيرهما أخويه، وهذا يفيد أيضاً مدحاً لهما، إذ يعرف أنهما لم يعدا لِعَيْةٍ، فمعرفة بهما تجعله ينفي أن يكونا ذليلين، أو يكون جارهما كذلك. ومنه قول عباس بن مرداس:
فإن تكُ قد أمّرت في القوم خالدًا

وقدّمته فإنه قد تَقَدّمًا

(1) السيرة (54/2).

(2) النحو الوافي (225/1).

(3) السيرة (72 /4).

(4) السيرة (319/3).

(5) دلائل الإعجاز (179).

(6) السيرة (30/3).

بجندٍ هداؤه الله أنبت أميره

نصيبُ به في الحقّ من كانَ أظلماً (1)

ففي البيتين السابقين يخاطب عباس بن مرداس النبي ﷺ، والنبي يعلم أنه أمير للجند، ولكن ما فائدة هذا الخبر؟
إنّ جنداً يقوده النبي ﷺ يكفيه ذلك فخراً، فيكفي فخراً وشرفاً للجند أن يكون النبي ﷺ أميره وقائده، فهذا الذي يريده الشاعر، فشرف الجند من شرف القائد فانظر ماذا أضاف هذا التركيب من معنى.

ب) المبتدأ علم، وهذا الفرع يأتي خبره على أنواع هي:

1- الخبر علم: يأتي العلم خبراً للعلم وجاء منه في السيرة، وقد جاء هذا النمط بإعادة المبتدأ بلفظه لغرض المدح والفخر، قول أحد هوازن:
ومالكٌ مالكٌ ما فوقه أحدٌ

يومَ حنينٍ عليه التاجُ يَأْتَلِقُ (2)

وجاء من هذا النمط في النثر جمل علي سبيل التفسير للمبتدأ بالخبر، و من ذلك قول ابن هشام: «والنصر قريش.» (3)
2- الخبر مُعَرَّفٌ بـ(أل): يأتي المعرف بـ(أل) خبراً للعلم، ومنه في السيرة قول نفيل بن حبيب الخثعمي:
أين المفترُّ والإله الطالبُ

والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ (4)

فجملته (الأشرم المغلوب) جاء فيها المبتدأ علماً، والخبر معرفاً بـ(أل)، ومما ورد من النثر ما ذكره ابن هشام في تفسير الطِّرْمَاحِ إذ قال: «والطِّرْمَاحُ الطَّوِيلُ.» (5)
3- الخبر مضاف إلى معرفة: ويأتي الخبر للعلم مضافاً إلى معرفة، ومنه في السيرة قول حسان بن ثابت:
إما سألتِ فإئنا معشرٌ نجبٌ

(1) السيرة (77/4).

(2) السيرة (127/4).

(3) السيرة (128/1).

(4) السيرة (87/1).

(5) السيرة (83/3).

الأُسْدُ نِسْبَتنا والماء عَسَّانُ (1)

ويلاحظ عدم مجيء خبر العلم ضميراً أو اسم إشارة؛ لأنهما يكونان حينئذ للفصل في الغالب، ولا يكتمل بها معنى الجملة مع العلم.

ج) المبتدأ اسم إشارة، والخبر فيه يكون أنواعاً:

1- الخبر علم: يأتي العلم خبراً لاسم الإشارة، ومن هذا النمط قول قريش: « هذا الأمين... هذا محمد» (2)، ومنه: « هذا جبريل» (3)، و« هذا عثمان» (4)، وغالباً ما يكون هذا البناء لمجرد الإخبار بحسب السياق.

2- الخبر معرف بـ(أل): يأتي خبر اسم الإشارة معرفاً بـ(أل)، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

(1) السيرة (42/1).

(2) السيرة (234/1).

(3) السيرة (278/1).

(4) السيرة (408/1).

تلك المكارم لا قُعبانَ من لبين

شيبيا بماءٍ فعادا بعددُ أبوالا (1)

ومنه في النثر قول قريش: « هذا الأمين » (2)، وهذا النمط فيه إشارة إلى اكتمال الخصلة في المخبر عنه وحصرها فيه، فجملة (تلك المكارم) فيها حصر للمكارم، بدخول لام الجنس في (المكارم)، وجملة (هذا الأمين)، فيها حصر لمعاني الأمانة واكتمالها في شخصه -ﷺ- وكل ذلك مستفاد من تعريف الخبر بلام الجنس. (3)

3- الخبر مضاف إلى معرفة: يأتي المضاف خبرا لاسم الإشارة، ومن ذلك قول جبريل - عليه السلام - عندما سأله الرسول - ﷺ - عن أناس رآهم في نار جهنم ليلة الإسراء قال: «هؤلاء أكلة الربا.» (4)

و مثل هذا التركيب قول ابن إسحاق عن حيٍّ من الأوس: «وتلك أوس الله»، (5) وقوله: «ذاك ملكهم» (6)، وهذه النمط غالباً يدل على مجرد الإخبار.

4- الخبر ضمير: وهذا النمط يأتي في سياق التنبيه على حضور الشخص في زمان أو مكان معين، نحو: «هذا أنت»، وقد يأتي لغرض التعجب من شخص في مكان ريبة، أو مكان إعجاب (7)، وهذا يدل عليه السياق بالتنغيم.

ويجوز تعاقب اسم الإشارة والضمائر في مجيء كل واحد منها خبراً، أو متبداً للآخر نحو: هذا هو، هو هذا، هذا أنت، أنت هذا،... الخ.

وفي ذلك دلالة على أنّ الضمائر، وأسماء الإشارة من نوع واحد وفي نفس الدرجة من التعريف.

(د) المبتدأ معرّف بـ(أل)، وأنواع خبره على النحو الآتي:

1- الخبر معرف بـ(أل): يأتي هذا النمط المبتدأ والخبر فيه معرفان بـ(أل)، ومنه قول ابن هشام في تفسير معنى «الطرماح» إذ قال: «الطرماح: الطويل» (8)، وقد يأتي من هذا النمط ما يتكرر فيه المبتدأ بلفظه، ومنه في السيرة قوله ﷺ: «بل:

(1) السيرة (1/ 100)

(2) السيرة (1/ 234)، (3/ 330).

(3) الكشف (1/ 113).

(4) السيرة (2/ 19).

(5) السيرة (2/ 114).

(6) السيرة (1/ 98).

(7) الكتاب (1/ 379).

(8) السيرة (3/ 83).

الدَّمُ الدَّمُ، والهِدْمُ الهِدْمُ»⁽¹⁾، والمعنى: دمي دُمكم، وهُدْمي هُدْمكم، أي من قصدني قصدكم.⁽²⁾

2- الخبر مضاف: وقد يأتي خبر المبتدأ المعرف بـ(أل) مضافاً، ومنه قوله ﷺ:

«والمحيا محياكم، والممات مماتكم»⁽³⁾، وقوله: « ما من جريح يُجرح في الله إلا إلا والله يبعثه يوم القيامة، وجرحه يُدْمى، اللون لون دم، والريح ريح مسك»⁽⁴⁾.

3- الخبر علم: ويأتي خبر هذا النمط علماً، ومنه قول حسان بن ثابت:

إما سألت فإننا معشر نجب

الأسد نَسبنا والماء غسان⁽⁵⁾

فجملة (الماء غسان) جاء فيها المبتدأ معرفاً بـ(أل) والخبر علماً، وغسان اسم موضع كان شرباً لولد مازن بن الأسد بن الغوث فسُموا به⁽⁶⁾، وسياق البيت يدل على المدح والفخر.

هـ) المبتدأ مضاف: وأنواع هذا الفرع هي:

1- الخبر علم: ويأتي المبتدأ مضافاً والخبر علماً، ومنه في السيرة قول أمية بن أبي

الصلت:

(1) السيرة (55/2).

(2) إعراب الحديث النبوي الشريف لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر - بيروت، دمشق، ط1989م، (323).

(3) السيرة (65/4).

(4) السيرة (109/3).

(5) السيرة (42/1).

(6) السيرة (41/1).

قَومِي إِيَّادُ لَو أَنَّهُم أَمَمٌ

أَوَّلُوا أَقَامُوا فَتَنَّهُ زُلُّ النَّعَمِ (1)

ومنه في النثر قوله - ﷺ -: (حسبنا الله)، (2) وقول ابن الثامر: «رَبِّي اللهُ»، (3) والغرض هنا الإخبار بالإلوهية عن الربوبية، ومن هذا النمط قول ابن هشام: «وَأُمُّ إِسْمَاعِيلَ هَاجِرٌ»، (4) ومنه قول ابن إسحاق عن أبي الهيثم بن التَّيَّهَانِ: «وَأَسْمَهُ مَالِكٌ»، (5)
2- الخبر المعرف بـ(أل): ويأتي خبر المضاف إلى معرفة معرَفاً بـ(أل) ومنه قول كعب بن زهير:
حتى وضعت يميني ما أناز عه

في كفّ ذي نَقَمَاتٍ قِيْلَهُ الْقَيْلِ (6)

ومنه قول ابن الزبعرى:
أَمِنَ اللَّحْمُ وَالْعَظْمُ لِرَبِّي

ثم قلبي الشهيد أنت النذير (7)

3- الخبر مضاف إلى معرفة: يأتي خبر المضاف إلى معرفة مضافاً إلى معرفة كذلك، ومنه قول عمير بن وهب لصفوان: «أَيُّ صَفْوَانَ، إِنَّهُ ابْنُ عَمِّكَ، عَزَّهُ عَزُّكَ، وَ شَرَّفُهُ شَرَّفُكَ، وَمُلْكُهُ مُلْكُكَ» (8)، ومنه: «فَدِينِي دِينُكَ» (9)، ويفيد هذا التركيب الحصر.

(1) السيرة (80/1).

(2) السيرة (115/3).

(3) السيرة (69/1).

(4) السيرة (38/1).

(5) السيرة (46/2).

(6) السيرة (165/4).

(7) السيرة (67/4).

(8) السيرة (66/4).

(9) السيرة (422/1).

النمط الثالث: المبتدأ نكرة:

أشْرْنَا إلى أَنَّ الأصل عند النحاة أن يكون المبتدأ معرفة، ولا يكون نكرة إلا في حالات يكون لها مسوغ في الكلام يجعلها مفيدة، فالمعول عليه عند النحاة حصول الفائدة⁽¹⁾، ومن هذا النمط قول أمية بن أبي الصلت:

خَلَقَ اللهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ فَكَلَّمَ

مَسْمُومٌ تَبَيَّنَ حَسَابُهُ مَقْدُورٌ⁽²⁾

إذ دلت النكرة على العموم، وهو مسوغ للابتداء بها.

ومن مسوغات الابتداء بالنكرة التقسيم⁽³⁾، ومما جاء منه في السيرة قول مطرود بن كعب الخزاعي:

مَيِّتٌ بِرِذْمَانَ وَمَيِّتٌ بِسُلْمَانَ وَمَيِّتٌ عِنْدَ غِرَاتٍ⁽⁴⁾

ومن هذا النمط الوصف العامل عمل فعله نحو: (ما قائم الزيدان)⁽⁵⁾، ومنه في السيرة السيرة قول أبي بصير: «أصارم سيفك هذا.»⁽⁶⁾

(1) مغنى اللبيب (608).

(2) السيرة (24/1).

(3) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1/1986م، (194).

(4) السيرة (175/1).

(5) مغنى اللبيب (608، 612).

(6) السيرة (352/3).

قد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسسة نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية مكونة من مركبات وقد تطول عن طريق العناصر غير الإسنادية بعضها يطلبه الفعل وبعضه يطلبه الاسم.⁽¹⁾

وطول الجملة: يساوي الوحدات التركيبية التي تتألف الجملة منها، وهذه التسمية (طول الجملة) نسبية بالنظر إلى طول جملة أخرى.⁽²⁾

ويذكر د. محمد حماسة إلى أن صور استطالة الجملة هي: (طول التقيد - طول التبعية - طول التعاقب- طول التعدد- طول الترتيب- طول الاعتراض)،⁽³⁾ ويذهب د. محمد إبراهيم عبادة إلى أن الجملة تستطيل بطرق عدة هي⁽⁴⁾:

1- الامتداد: والجملة الممتدة هي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية.

2- التعدد: ويقصد بها الجمل المتتابعة بحرف عطف وكل منها مستقل عن الآخر وجمله الطلب وجوابه

3- الجملة المركبة: وهي الجملة المترابطة في الأساليب مثل: القسم وجوابه، جملة الشرط وجوابه، الظروف المفترقة إلى جمل بعدها، الجملة المحتوية على « حتى،

أو « الغائيتين أو « إلى، أن، أو » و « كي » التعليلية، ولام التعليل وفاء السببية، وأسلوب الاستثناء، والاستدراك ولكن والجملة المحتوية على « كأنما » أو « كما ».

4- الجملة المتداخلة: وهي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبى ومن صورها: جملة الخبر، والمصدر المؤول الواقع مبتدأ أو فاعلاً، أو مفعولاً به، وجملة مقول القول، والاعتراضية.

وذكر هنا الأنواع التي اخترتها لاستطالة الجملة وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام:-

1- الاستطالة بالتداخل:

وأكثر ما تكون في الجملة الاسمية أو ما أصله كذلك، وأعني بها دخول جملة في بناء جملة أخرى، وتشمل الجمل الواقعة خبراً أو مضافة إلى ظرف مفتقر إليها، أو صلة الموصول أو المصدر المؤول الواقع مبتدأ أو خبراً، والجملة الاعتراضية.

2- الاستطالة الممتدة:

وهذه الاستطالة لا تكون بدخول جملة في بناء جملة أخرى وإنما تكون من الجار والمجرور، أو الظرف والمضاف إليه، والفعل ومتعلقاته، والوصف العامل ومتعلقاته، وكذلك العناصر التي تأتي تقيداً للجملة مثل: الحال والنعت والتمييز والبدل، وكل ذلك يؤدي إلى امتداد الجملة.

(1) في بناء الجملة (76، 80).

(2) دليل الدراسات الأسلوبية (42).

(3) في بناء الجملة (76 - 113).

(4) الجملة العربية مكوناتها وأنواعها وتحليلها (136 - 147).

أولاً: أنواع الاستطالة.

قد تطول الجملة من خلال عناصرها المؤسسة نفسها، وذلك إذا كانت العناصر الإفرادية مكونة من مركبات وقد تطول عن طريق العناصر غير الإسنادية بعضها يطلبه الفعل وبعضه يطلبه الاسم.⁽¹⁾

وطول الجملة: يساوي الوحدات التركيبية التي تتألف الجملة منها، وهذه التسمية (طول الجملة) نسبية بالنظر إلى طول جملة أخرى.⁽²⁾

ويذكر د. محمد حماسة إلى أن صور استطالة الجملة هي: (طول التقيد – طول التبعية – طول التعاقب- طول التعدد- طول الترتيب- طول الاعتراض)،⁽³⁾ ويذهب د. محمد إبراهيم عبادة إلى أن الجملة تستطيل بطرق عدة هي⁽⁴⁾:

- 1- الامتداد: والجملة الممتدة هي الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد وما يتعلق بعنصريه أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية.
- 2- التعدد: ويقصد بها الجمل المتتابعة بحرف عطف وكل منها مستقل عن الآخر وجملة الطلب وجوابه
- 3- الجملة المركبة: وهي الجملة المترابطة في الأساليب مثل: القسم وجوابه، جملة الشرط وجوابه، الظروف المفترقة إلى جمل بعدها، الجملة المحتوية على « حتى، أو » الغائيتين أو « إلى، أن، أو » و «كي» التعليلية، ولام التعليل وفاء السببية، وأسلوب الاستثناء، والاستدراك ولكن والجملة المحتوية على «كأنما» أو «كما».
- 4- الجملة المتداخلة: وهي المكونة من مركبين إسناديين بينهما تداخل تركيبى ومن صورها: جملة الخبر، والمصدر المؤول الواقع مبتدأ أو فاعلاً، أو مفعولاً به، وجملة مقول القول، والاعتراضية.

وذكر هنا الأنواع التي اخترتها لاستطالة الجملة وقد قسمتها إلى ثلاثة أقسام:-

1- الاستطالة بالتداخل:

وأكثر ما تكون في الجملة الاسمية أو ما أصله كذلك، وأعني بها دخول جملة في بناء جملة أخرى، وتشمل الجمل الواقعة خبراً أو مضافة إلى ظرف مفتقر إليها، أو صلة الموصول أو المصدر المؤول الواقع مبتدأ أو خبراً، والجملة الاعتراضية.

2- الاستطالة الممتدة:

وهذه الاستطالة لا تكون بدخول جملة في بناء جملة أخرى وإنما تكون من الجار والمجرور، أو الظرف والمضاف إليه، والفعل ومتعلقاته، والوصف العامل ومتعلقاته، وكذلك العناصر التي تأتي تقيداً للجملة مثل: الحال والنعت والتمييز والبدل، وكل ذلك يؤدي إلى امتداد الجملة.

(1) في بناء الجملة (76، 80).

(2) دليل الدراسات الأسلوبية (42).

(3) في بناء الجملة (76 – 113).

(4) الجملة العربية مكوناتها وأنواعها وتحليلها (136 – 147).

والاستطالة الممتدة في أغلبها تكون تقييدا للاسم أو الفعل، وقد يكون هناك تعدد في عنصر من عناصر الاستطالة الممتدة في الجملة مثل النعت أو الخبر أو المضاف إليه.

3- الاستطالة المركبة:

وهذه الاستطالة تكون بين جملتين أو أكثر ركبتا تركيبا أسلوبيا مثل: جملة الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والطلب وجوابه، وأسلوب التعليل والسبب، والمفاجأة «بينما وبيننا»، والجملة المترابطة بـ«كُلُّما وعندما وطالما»، وغيرها من الأدوات التي تربط بين جملتين أو أكثر في أسلوب واحد وكلام تام.

ثانيا: الاستطالة والمعنى.

لا شك أن الموقف الكلامي والحدث الذي يعيشه المتكلم يلقي بظلاله على بناء الجملة، وكذلك المعاني المقصودة من الكلام، فقد يلتزم المتكلم ببناء معين عند موقف بعينه وهذا البناء قد يطول، وتكون تلك الاستطالة لها فوائد تعود إلى المعنى ومنها:

1- إتمام الفائدة:

قد لا تتم الفائدة بالعنصرين الرئيسيين في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر)، وإن كان ذلك الأصل الغالب فقد تتم في بعض الأحيان بمساعدة لفظ آخر يتصل بـ«الخبر» بنوع من أنواع الاتصال، كالنعت في قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾⁽¹⁾، وقول الشاعر:

نَقُولُ فَيُرِضِي قَوْلُنَا كُلَّ سَامِعٍ

ونحن أناسٌ نُحْسِنُ الْقَوْلَ وَالْفِعْلَ⁽²⁾

«فالذي تتم الفائدة الأساسية هو النعت لا الخبر، لأنَّ معنى الخبر معلوم بداهة في الأمثلة السابقة من دلالة الضمير على المتكلم أو المخاطب، فكلاهما قد دل بذاته وصيغته المباشرة على حقيقة صاحبه فهذا الخبر من النوع الذي يكمل هو وتابعه مجتمعين الفائدة الأساسية مع المبتدأ.»⁽³⁾

2- تصوير الحدث:

قد يلجأ المتكلم إلى إضفاء روح الحيوية، وتصوير الحدث في كلامه وإلى التفصيل أيضا، وهذا هو الحاصل في السيرة؛ لأن السيرة سرد أحداث ومواقف، وهذه الأحداث والمواقف أغلبها يحتاج إلى تصوير وتفصيل ومن هنا جاءت أغلب الجمل في السيرة النبوية مستطيلة لأن «الجملة كلما طالت نزعت إلى التصوير.»⁽⁴⁾

3- القصد في الحديث:

(1) الشعراء (166).

(2) لم أقف على قائله، وذكره عباس حسن، انظر النحو الوافي، م (33)، (443/1).

(3) النحو الوافي (444/1).

(4) في بناء الجملة (431).

المتحدث قد يقصد في كلامه فائدة ما، وهذه الفائدة لا يقتصر على أدائها الركبان الأساسيان في الجملة، فقد يحتاج المتكلم إلى عنصر آخر يقصده في كلامه، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ (1) لم تتم الفائدة إلا بذكر الحال، وهو «لاعبين» ولو لم يكن في الجملة لتغير معنى الجملة، وأصبح لها معنى آخر ليس هو المقصود أصلاً.

4- توسيع المعاني وتوليدها:

من المعروف أن زيادة المبنى تزيد في المعنى؛ ولذلك إذا طالبت الجملة فإن معناها يزداد، فالمبنى كلما زاد على جزئي الجملة يكون زيادة في الفائدة، ومما يولد المعاني في الجملة العربية ذكر القيود فكلما ذكرت قيوداً تولد معنى جديداً (2).

(1) الأنبياء (16).
(2) الجملة العربية والمعنى (234).

المبحث الأول

أنماط استطالة الجملة الاسمية في السيرة

أولاً: الاستطالة بالتداخل

ذكرنا في بداية هذا الفصل مفهوم التداخل وطرقه، وهنا نذكر الجملة الاسمية التي استطالت فيها الأركان بالتداخل، وهذه الاستطالة أنواع بحسب المركبات التي تدخل محل المبتدأ أو الخبر، والتداخل يكون بالآتي:-

أ - التداخل بالمصدر المؤول:

يستطيل أحد ركني الجملة الاسمية بالمصدر المؤول، فيأتي مبتدأ أو خبراً. ومما جاء خبراً في السيرة قول ابن هشام عن أهل مصر «وصهزهم أنّ رسول الله - ﷺ - تسرّر منهم»، (1) فقد جاء الخبر مركباً مصدرياً، والتقدير «تسرّر رسول الله منهم»، إذ جاءت «أن واسمها وخبرها» في محل رفع خبر للمبتدأ صهرهم. وفي الجملة تداخل من جانبيين، بالمركب المصدرى، وبخبر «أنّ» الذي جاء جملة فعلية: هي قوله «تسرر منهم».

ب - التداخل بالموصول وصلته:

ومن مثل هذه الاستطالة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَابُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾ (2) فقد استطال المبتدأ بصلة الموصول، وهي جملة تامة والجمل الفعلية المعطوفة {هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا}، ويقيد الجهاد بالظرف والمضاف إليه (معكم)، وجاء الخبر مستطيلاً بجملة اسمية (فأولئك منكم)، وجاءت الفاء في الخبر؛ لأنّ (الذين) فيها معنى الشرط. (3)

ومما جاء الخبر فيه مستطيلاً بصلة الموصول قول حسان:
قومي الذين همّ أوا نبيهم

وصدقوه وأهل الأرض كفاراً (4)

(1) السيرة (38/1).

(2) الأنفال (75).

(3) معاني القرآن للأخفش (549/2).

(4) السيرة (275/2).

فقد استطال الخبر بالموصول وصلته وهي جملة «الذين هم آووا نبيهم» وجاء في صلة الموصول رابط يربطها بالمبتدأ، وهو الضمير في قوله «نبيهم» وجاءت جملة الصلة مستطيلة أيضاً

وقد يستطيل المبتدأ بأدنى استطالة، ويحتاج إلى رابط لفظي، ومنه قول ابن إسحاق: «وتبان أسعد هو تبع الآخر»⁽¹⁾ إذ استطال المبتدأ بالتركيب المزجي، فجاء الرابط «هو» ليدعم رابطة الإسناد، ويعين الخبر.

ج- التداخل في الخبر بالجملة الاسمية:

وهذا التداخل لا يكون إلا في ركن الخبر، ومما جاء منه قول حسان:

هم ما هم من لم يقل بهوهم

وإن كان ذا رأي يُلمّ ويُفَنِّد⁽²⁾

فجملة «هم ما هم» اسمية جاء خبرها جملة اسمية وهي قوله: «ما هم» وهذا التركيب للتعظيم والتفخيم.⁽³⁾

ومن هذا النمط التداخل بجملة منسوخة بحرف، ومنه قول أبي سفيان: «أمّا هذه - والله - فإنّ في النفس فيها حتى الآن شيئاً»⁽⁴⁾ فجملة (إن) ومتعلقاتها جاءت في ركن الخبر بعد القسم، الذي أفاد اعتراضه التوكيد.

(1) السيرة (52/1).

(2) السيرة (49/4).

(3) الجملة العربية والمعنى (278).

(4) السيرة (51/4).

د - التداخل بالجملة الفعلية:

وتأتي الجملة الفعلية خبراً للمبتدأ، ويكون في الجملة حينئذٍ تداخل بالجملة الفعلية، وهو نوعان بحسب الفعل:

1- التداخل بجملة الفعل الناسخ ومتعلقاته، ومنه قول عمرو بن الحارث:

كُنَّا أَنَا سَاءَ كَمَا كُنْتُمْ فَعَيَّرْنَا

دهرٌ فأنتم كما كنّا تكونونا (1)

فقد جاءت جملة «كما كنتم تكونونا» في ركن الخبر فحلت محله، وفيها تقديم وتأخير، والترتيب الأساسي للجملة «فأنتم تكونون كما كنا»، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَبِّهِهَا تَتَوَجَّعُ

والدهرُ ليس بمُعْتَبٍ مِّنْ يَجْزَعُ (2)

فقد جاء خبر المبتدأ «الدهر» مستطيلاً بالفعل الناسخ (ليس) ومتعلقاته.

2- التداخل في الخبر بالفعل التام ومتعلقاته: وتأتي الجملة الفعلية خبراً وفعلها تام،

ومنه:

هَمَانٌ زَلَا بِالْبَرِّ ثُمَّ تَرَوِحَا

فأفلحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ (3)

ومن النثر قول أبي بكر[ؓ]: «بل نحن نفديك بأنفسنا وأموالنا يا رسول الله.» (4) وقد يستطيل الخبر بالجملة الطلبية، وإن منع ذلك بعض النحويين، ولكن جوز بعض النحاة الإخبار بالجملة الطلبية، والقسمية، والشرطية. (5)

(1) السيرة (152/1).

(2) السيرة (98/2).

(3) السيرة (101/2).

(4) السيرة (306/4).

(5) الكواكب الدرية (187/1).

والجواز هو الأرجح عند الباحث لثبوته في السيرة، ومنه قول الحارث بن هشام:
أولئك فابكٍ ثم لا تبكٍ غيرهم

نـوائجٌ تـدعو بالرزئـة والتكـل (1)

فالمبتدأ «أولئك» جاء خبره الجملة الطلبية (فابك)، ومن النثر قول العباس: «وأنت فاكتموها» (2)، وفيه دليل على جواز دخول الفاء على الخبر من غير (أما)؛ إذا كان طلبياً، وقد هيأت هذه الفاء الانتقال من الاسم إلى فعل الأمر.

ومما يحتمل فيه التداخل بالفعلية قول أبو دجاجة: «أنا آخذه بحقه» (3) وذلك إذا عُذَّ «آخذه» فعلاً مضارعاً، التقت الهمزتان فيه فُمدتا، إذ الأصل (أأخذه) (4)، أما إذا عُذَّ اسم فاعل مضافاً إلى مفعوله فلا تداخل حينئذ.

هـ - التداخل بجملة مضافة إلى ظرف:

ويأتي التداخل بجملة مضافة إلى ظرف مفتقر إليها بعد (حيث) أو (إذ) أو غيرهما، وهذه الظروف تأتي متعلقة بأحد الركنين الأساسيين المبتدأ أو الخبر، ومنه قول خالد بن حق الشيباني:

وكسرى إذ تقسّمه بنوه

بأسـيافٍ كـما اقتـسم اللـحـام

تَمَخَّضتِ المنـونُ لـه بـيـومٍ

أنى وكللٍ حامـلةٍ تـمـامٍ (5)

فجملة «إذ تقسّمه بنوه بأسياف كما اقتسم اللحم» تداخلت مع الجملة الاسمية الكبرى، والخبر استطال أيضاً بجملة فعلية ومتعلقاتها ففي الجملة تداخل من ناحيتين، تداخل بالجملة المضافة إلى الظرف، وتداخل بالجملة الفعلية التي جاءت خبراً.

و - التداخل بالاعتراض:

وتأتي الجملة المعترضة بين متلازمين، وفي الجملة الاسمية تأتي بين المبتدأ والخبر، فهي جملة تدخل في تركيب جملة أخرى، لكن لا يكون لها محل. وتأتي لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسيناً (1)، فوظيفة الجملة المعترضة وظيفة زائدة عن المعنى الأساسي، فهي ليست جزءاً من بناء الجملة الأساسية، ومن الجمل التي

(1) السيرة (15/3).

(2) السيرة (220/2).

(3) السيرة (74/3).

(4) مغنى اللبيب (498).

(5) السيرة (104 / 1). وأنى: حان.

تكررت كثيراً في السيرة، جملة: ﴿﴾⁽²⁾، وجملة: ﴿﴾⁽³⁾، ومن غيرهما جملة: «فيما يزعمون»⁽⁴⁾، وجملة: «إن شاء الله»⁽⁵⁾.
ومما جاء فيه الاعتراض بالقسم قول حذافة بن جمح:
قصي - لعمرى - كان يُدعى مُجَبَّعاً

بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فَهْر⁽⁶⁾

ثانياً: الاستطالة بالامتداد.

تمتد الجملة الاسمية بعناصر غير أساسية في البناء، ولكن قد تكون تلك العناصر ضرورية، والفرق بين التداخل والامتداد، أن التداخل هو حلول جملة مكان ركن إسنادي أو معترضة بينهما أو متعلقة بأحدهما، أما الامتداد فهو امتداد الاسمية بعناصر مفردة أو مركبة وليست جملاً.

عناصر الاستطالة الممتدة في السيرة:

(أ) شبه الجملة:

وهي الجار والمجرور، أو الظرف والمضاف إليه، وهذا المركب «شبه الجملة» يقيد المبتدأ وقد ذكر النحاة تعلق هذا المركب بالفعل إذا كان موجوداً في الجملة.
أما إذا لم يكن في الجملة شيء مما يتعلق به شبه الجملة، فيقدر ذلك بـ(مستقر أو كائن) أو(استقر أو كان)⁽⁷⁾، وذلك إذا دلت شبه الجملة على الكون العام أي الوجود المجرد.
وأما إذا كان الكون خاصاً فيجب ذكره ولا يحذف إلا لقرينة،⁽⁸⁾ ومن تقييد المبتدأ بشبه الجملة التي تدل على الكون العام في السيرة قول مطرود الخزاعي:
مئيت بردمان، ومئيت بسلس

مان، ومئيت عند غزات⁽⁹⁾

(1) جامع الدروس العربية (289/3).

(2) السيرة (47،5/4).

(3) السيرة (99،142/4).

(4) السيرة (138/1).

(5) السيرة (36/1).

(6) السيرة (162/1).

(7) مغنى اللبيب (566).

(8) النحو الوافي (477/1).

(9) السيرة (175/1).

ومن تقييد شبه الجملة للمبتدأ في النثر قول الأخنس بن شريق: « قالوا: منا نبيٌّ. »⁽¹⁾
وقد يتعدد الجار والمجرور لتجتمع على الكلام مقيدات متعددة، ومنه قول عباس بن مرداس:
منا بمكة يوم فتح مجد

ألف تسيل به البطاح مسوم⁽²⁾

وقد جاء المبتدأ نكرة فتقدم عليه الخبر.

(ب) الصفة (النعته):

والصفة تأتي للتقييد، وإن جاءت صفة للنكرة فهي مخصصة، وإن جاءت للمعرفة فهي موضحة.⁽³⁾

وأكثر ما يتقيد المبتدأ بالنعته في باب «الابتداء بالنكرة» إذ تكون النكرة موصوفة حتى يمكن الابتداء بها، فمما يسوغ الابتداء بالنكرة استطالة المبتدأ بالنعته.

و النعته هو قيد سواء أكان مفرداً أم جملة، وجاء من القرآن من هذا قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ۗ﴾⁽⁴⁾

وذكر ابن مالك أن الذي سوغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على واو الحال، وعلى رأيه يكون الخبر هو «قد أهتمهم أنفسهم»⁽⁵⁾ وأما الفراء فقد ذهب إلى أن الخبر في الآية هو «يظنون بالله غير الحق» وجملة «قد أهتمهم أنفسهم»⁽⁶⁾ نعت.

وهو الأرجح عند الباحث لأنها آخر عنصر يمكن أن يشغل تلك الوظيفة، ولا يوجد ما يحدد ذلك في الجملة. ولذلك يكون آخر عنصر هو الخبر، حيث تهتئ الاستطالة بعد المبتدأ النكرة للابتداء بها، ويتم التقييد بتلك الاستطالة، ويكون العنصر الأخير هو الذي يتم الفائدة.

ومثل ذلك: «رجلٌ صالحٌ كريمٌ يقول الخير»، فالخبر «يقول الخير» والسبب أنه لا يوجد ما يعين الخبر من ضمير فصل أو غيره، وهذا يرجحه السياق الذي لا يوجد فيه ما يحدد الخبر في مثل هذا التركيب، وهذا التركيب من باب توسيع المعاني.

ومنه في السيرة قول ابن هشام: «ورجال من قريش في أنديةهم حول الكعبة»⁽¹⁾، فالجملة الحالية بعد واو الحال استطال المبتدأ النكرة فيها بشبه جملتين «من قريش، في

(1) السيرة (353/1).

(2) السيرة (75/4).

(3) البرهان في علوم القرآن، لبيد الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - القاهرة، ط3/

ط3/1980م، (216/1)، (422/2).

(4) آل عمران (154).

(5) شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم

الكتب - بيروت، د.ت (45).

(6) معاني القرآن (240/1).

أنديتهم» والخير هو «حول الكعبة»، ويحتمل أن تكون (في أنديتهم) هي الخير، و(حول الكعبة) حال.

ومن هذا النمط قول سامة بن لؤي:
ورب كأسٍ هرقنت يا ابن لؤي

حذر الموت لم تكن مهراقه (1)

وقول البرّاض بن قيس:
وداهيةٍ تههم الناس قبلي

شددت لها بني بكر ضلوعي (2)

وقد جاء المبتدأ مجرورا في البيت الأول بـ(رُبّ)، وهي تفيد التكرير أو التقليل بحسب السياق، (3) وفي البيت الثاني جاء مجرورا بالواو، والنحاة يتفقون في نيابة الواو عن (رُبّ) مع البيت الوارد في السيرة. (4)

وقد جاءت النكرة موصوفة، والنحاة يتفقون في هذا أيضا مع ما ورد في السيرة، (5) ويعد بعض الباحثين هذا النمط مستقلا، ويسميه بنمط (المبتدأ المجرور) (6).
وأما استطالة الخبر بالنعته فمنه ما نسبته ابن إسحاق إلى أبي بكر ﷺ:
ونحن أناس من ذؤابة غالب

لنا العزُّ منها في الفروع الأثالث (7)

ومن النثر قول ابن هشام عن يثرب: «هي مهاجرٌ نبي يخرج من هذا الحرم من قريش في آخر الزمان، تكون داره وقراره» (8)، فقد تعدد النعت لـ (نبي) الذي تركب مع الخبر بالإضافة فأصبح جزءاً منه.

(ج) الاستطالة بالحال:

قد يأتي الحال مع الجملة الاسمية، فيفيد الخبر، ومنه في السيرة قول زيد بن عمرو بن نفيل:
ترى الأبرارَ دارهم جناناً

(1) السيرة (134/1).

(2) السيرة (222/1).

(3) الكتاب (108/2).

(4) الإنصاف (376/1).

(5) الأصول في النحو (509/1).

(6) الجملة الخبرية في ديوان جرير، عبد الجليل العاني، جامعة بغداد، ط/1982م، (34).

(7) السيرة (205/2)، الأثالث: المجتمع.

(8) السيرة (54/1).

وللكفار حاميةٌ سَعِيرٌ⁽¹⁾

فجاء الحال (حاميةً) من السعير، وقد قُيِّمَ الحال من السعير، إذ أصل الجملة: ولكفار سعيرٌ حاميةً، فالأصل أن (حامية) نعت، ولكن نعت النكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال.⁽²⁾ (د) الاستطالة بالاستثناء:

ويعد الاستثناء في حالة النصب تقييدا لطول الجملة، وحقيقته إخراج الاسم الذي بعد (إلا) مما قبله، من أن يتناوله الصدر،⁽³⁾ ومنه في السيرة قول حسان:
قومي الذين هم أورا نبئهم

وصدقوه وأهل الأرض كقار

إلا خصائص أقوام هم سلف

للصالحين من الأنصار أنصار⁽⁴⁾

ويفسر الاستثناء في ضوء قرينة الإخراج، وهي قرينة معنوية تكون بإخراج المستثنى من الإسناد الذي قبل (إلا)، ويتضافر مع هذه القرينة قرينة لفظية هي (إلا).⁽⁵⁾ ومنه أيضا قول أمية بن أبي الصلت:
كل دين يوم القيامة عند الله إلا دين الحنيفة بُور⁽⁶⁾

فقد أخرج الدين الحنيف من البوار وهو «الهلاك» بالاستثناء.
ومن النثر قوله ﷺ: «ألا كل مأثرة أو دم أو مال يدعى فهو تحت قدمي هاتين إلا سدانة البيت وسقاية الحاج.»⁽⁷⁾

هـ) التوكيد:

من معاني التوكيد اللغوية: التوثيق والقصد وإخراج الشك، وكل هذه المعاني مقصودة في التوكيد؛ لأنه يفيد تقرير الحكم وتمكينه في ذهن السامع، ويكون بالأسماء أو الأفعال أو الحروف، وقد تفننت العرب فيه وجاءت به على صور متعددة.
وفي الاصطلاح: هو التابع المخصوص الرافع احتمال إرادة غير الظاهر، وهو نوعان: لفظي ومعنوي.

- (1) السيرة (263/1).
- (2) الروض الأنف (258/1).
- (3) الكتاب (310/1).
- (4) السيرة (275/2).
- (5) اللغة العربية معناها ومبناها (199، 200).
- (6) السيرة (94/1).
- (7) السيرة (60/4).

فاللفظي: يكون بإعادة اللفظ بعينه سواء أكان اسما أم فعلا أم حرفا. والتوكيد اللفظي فيه تقوية للمعنى، وفي تقويته بإعادة اللفظ رفع احتمال التجوز، أو توهم التجوز بمعنى من المعاني فيصير بذلك تقييدا. والمعنوي: يكون بالأفاظ معينة، هي: نفس وكلّ وجميع وأجمع و أكتع، والتوكيد المعنوي تقييد للمؤكد؛ لأنه يرفع احتمال إرادة غير الظاهر. (1) ومن التوكيد اللفظي قوله ﷺ: «يا معشر المسلمين الله الله أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم.» (2)

وقول ورقة بن نوفل «قوسٌ قوسٌ» (3) إذ جاءت الكلمة الثانية توكيدا لفظيا للخبر الذي مبتدأه مقدر. ومن توكيد الجملة الاسمية بأخرى توكيدا لفظيا (4) ما جاء في الأذان: «الله أكبر الله أكبر.» (5) ومن التوكيد المعنوي قول ابن إسحاق: «وإسماعيل أبو العرب كلهم» (6)، وقوله: «فالعرب كلها من ولد إسماعيل.» (7) وقد جاء التوكيد بـ(أكتع) وحدها في الشعر من غير (أجمع) وهو غريب عند النحاة، وإنما تأتي تبعا لأجمع، (8) وذلك من قول عثمان بن مظعون: أتيتم ابن عمرو للذي جاء بعُضَّة

ومن دونه الشَّرْمَانُ والبَرَكُ أكتعُ (9)

ومما ورد فيه التوكيد بـ(أجمع) قول عثمان بن مظعون:
تَـرِيشُ نِبَالَا لَا يُوَاتِيكَ رَيْشُهَا

وتَبْرِي نِبَالَا رَيْشُهَا لَكَ أَجْمَعُ (10)

(و) التمييز:

التمييز من المقيدات بما يرفعه من لبس وإبهام، ومن مصطلحاته: التمييز والتفسير والتبيين، ووظيفته رفع الإبهام وإزالة اللبس. (1)

(1) لسان العرب، (وكد)، (383/15)، شرح المفصل (40/3)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، دت (73/3)، في بناء الجملة (89).

(2) السيرة (169/2).

(3) السيرة (274/1).

(4) شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث - بيروت، ط11، (292).

(5) السيرة (122/2).

(6) السيرة (39/1).

(7) السيرة (39/1).

(8) شرح الأشموني (76/2).

(9) السيرة (369/1)، الشرمان: موضع، البرك: جماعة الإبل الباركة.

(10) السيرة (370/1)، الرّيش: النفع.

ويأتي التمييز في الجملة الاسمية غالباً من التمييز المحول، ومنه في السيرة مع اسم التفضيل قول الأنصار عن سعد بن معاذ: «أفضلنا رأياً وأيمننا نقيباً»،⁽²⁾ والمبتدأ في الجملة مقدر يدل عليه السياق.

ومنه قول ابن إسحاق: «وهو يومئذ أحدث إخوته سناً»⁽³⁾، وبعض النحاة يختلفون مع هذا التركيب الوارد في السيرة؛ إذ لا يجيزون إضافة اسم التفضيل إلى ما هو بعضه.⁽⁴⁾ ويترجح عند الباحث جواز هذا التركيب لوروده مراراً في السيرة⁽⁵⁾، ولأن الممنوع عند النحاة إنما هو إضافة أفعال التفضيل إلى التثنية، مثل: هو أكرم أخويه.⁽⁶⁾

(ز) البديل:

البديل هو التابع المقصود بالحكم أو بالنسبة بلا واسطة، ويكون مقيداً للمبدل منه، ويقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وهو يفيد البيان والتوكيد أيضاً⁽⁷⁾.

ومنه في السيرة قول حذيفة بن غانم:

بُنُوهُ سَرَّارَةٌ كَهْلُهُمْ وَشَبَابُهُمْ

تَقَلَّقَ عَنْهُمْ بِيضَةُ الطَّائِرِ الصَّقْرِ⁽⁸⁾

ف(كهلهم) بدل بعض من كل.

ومن البديل في النثر قول نفيل بن حبيب الخثعمي: «هاتان يداي لك علي قبيلي خثعم: (شهران، وناهس) بالسمع والطاعة»⁽⁹⁾

(فيداي) بدل من (هاتان)، بدل كل من كل، و (شهران) بدل من (خثعم)، بدل بعض من كل.

ومنه قول ابن إسحاق: «ومن بني ساعدة كعب بن الخزرج، ثم من بني ثعلبة بن الخزرج بن ساعدة أبو دجاجة: سِمَاكُ بْنُ خَرْشَةَ»⁽¹⁰⁾

ثالثاً: التعدد في الاستطالة:

- (1) شرح المفصل (170/2).
- (2) السيرة (50/2)، وانظر (212، 220، 226/1).
- (3) السيرة (216/1).
- (4) شرح المفصل (8/3)، حاشية الصبان (50/3).
- (5) السيرة (219، 249، 376/1).
- (6) الروض الأنف (203/1).
- (7) البرهان في علوم القرآن (453/2)، المصطلحات النحوية (20)، في بناء الجملة (89).
- (8) السيرة (212/1).
- (9) السيرة (79/1).
- (10) السيرة (308/2).

قد تتعدد الاستطالة في الجملة الواحدة بأشكال مختلفة في آن واحد، مثل الجار والمجرور والنعته والبدل، وغيرها من الوظائف الأخرى، وقد تتعدد الاستطالة وهي من نفس النوع.

و هذا التعدد يعود فائدته على المعنى، ومن الوظائف النحوية التي تتعدد في الجملة العربية:

1- العطف:

وقد يتعدد بعد المبتدأ أو بعد الخبر في الجملة الاسمية، ومن تعدده بعد المبتدأ في السيرة قول ابن إسحاق: «وقريظة والنضير والنحام وعمرو - وهو هذل- بنو الخزرج.»⁽¹⁾

ومما تعدد فيه العطف بعد الخبر قول ابن هشام عن أبناء النبي ﷺ: «وأكبر بنيه القاسم ثم الطيب ثم الطاهر، وأكبر بناته رقية ثم زينب ثم أم كلثوم ثم فاطمة.»⁽²⁾

2- تعدد الخبر:

الخبر هو الذي تتم به الفائدة في الجملة، وقد اختلف النحاة في تعدده، فأجازوه بعضهم ومنعه آخرون، وفسروا ما جاء منه على العطف بحرف مقدر.⁽³⁾

والراجح جواز تعدده لثبوته في القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (١٤) ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (١٥) ﴿٤﴾. فالفائدة تتم بالخبر الأول، ولكن تأتي الأخبار الأخرى لاستقصاء المعاني وتوسيعها، ففي كل خبر معنى لا يوجد في غيره.

ومما جاء في السيرة النبوية من تعدد الخبر قول كعب بن مالك:
أَلَا يَا هَذَا هَذَا فَايَا بَنِي لَا تَمْلَأِي

فَأَنْتِ الْوَالِدَةُ الْعَبْرَى الْهَبْرَى (5)

وقوله:

أَبُو يَعْلَى لَكَ الْأَرْكَانُ هُدَّتْ

وَأَنْتِ الْمَاجِدُ الْبَرُّ الْوَصْوَلُ (6)

3- تعدد النعت:

(1) السيرة (54/1)، (60/4).

(2) السيرة (227/1).

(3) النحو الوافي (528/1).

(4) البروج (14،15).

(5) السيرة (180/3)، الواله: الفاقد، العبري: الكثيرة الدمع، الهبول: الفاقد.

(6) السيرة (180/3)، (162/3).

والنعت يتعدد في الجملة العربية مفردا أو جملة، ومن تعدده مفردا في السيرة قول
ضرار بن الخطاب:
نحنُ بنو الشيخِ الهجنانِ الأزهرِ

فُضَاعَةٌ بِنِ مَالِكِ بْنِ حَمِيْرٍ (1)

ويمكن أن يكون من تعدد النعت المفرد في النثر ما ذكره ابن هشام من الأنساب،
ومنها نسب النبي - ﷺ - (2) حيث تكررت كلمة (ابن) في هذه الجمل، وقد تعرب نعتا لأنه
حذف منها الألف ولم ينون ما قبلها(3).
ومن تعدد النعت وهو جملة قول أحد أبحار يهود عن المدينة: « هي مُهاجِرٌ نبيٌّ
يُخْرُجُ من هذا الحرم من قريشٍ، في آخر الزمان تكون داره وقراره. »(4)
فقد تعدد النعت لكلمة (نبي) بالجملة الفعلية (يخرج من هذا الحرم)، وبشبه الجملة (من قريش).

4- تعدد المضاف:

في التركيب الإضافي تكون الكلمة الثانية قيда للأولى، فإذا قلت: (كتاب زيد) قيدت
ملكية الكتاب بأنها لزيد، وإذا قلت: (كتاب طالب) فقد قيدت المضاف بتخصيصه بأنه
لطالب؛ لأن الإضافة إلى المعرفة تفيد المضاف إليه التعريف، والإضافة إلى النكرة تفيد
التخصيص.
وهذه الوظيفة قد تتعدد في الجملة العربية، وقد جاء من تعدد المضاف في السيرة
قول- ﷺ- في وصف الكوثر: « نهرٌ كما بين صنعاء إلى أيلة، أنيته كعددِ نجوم السماء. »(5)
حيث توالى ثلاثة مضافات هي (عدد نجوم السماء).

المبحث الثاني

عوارض بناء الجملة الاسمية

البنية الأساسية للجملة: هي البنية التجريدية الذهنية، أو هي التصور الذهني لما يجب
أن يكون عليه بناء الجملة، وبناء الجملة: هو الصورة اللفظية والمنطوقة للجملة.(6)

(1) السيرة (44/1).

(2) السيرة (33/1).

(3) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (134/2).

(4) السيرة (54/1).

(5) السيرة (8/2).

(6) في بناء الجملة (346).

إذن فهناك علاقة بين البنية الأساسية للجملة وبين بناء الجملة، فالثانية صورة منطوقة للبنية الأساسية، والبنية الأساسية هي التي ينبغي أن تُنتج في ضوءها الجمل. فإذا حصل توافق بين البنية الأساسية وبناء الجملة (الجملة المنطوقة)، فجاء المسند والمسند إليه معاً بحسب الترتيب الأصلي فإن البناء يكون بحسب الأصل، ولا يوجد في الجملة عوارض بناء.

وإذا حصل اختلاف بينهما، فجاء أحد المسندين من دون الآخر في ظاهر اللفظ، أو جاء معاً على غير الترتيب الأصلي، فإنه قد عرض للجملة عارض في البناء، ففي الصورة الأولى العارض هو الحذف، وفي الثانية التقديم والتأخير. إذن فعوارض البناء هي: مجيء الجملة المنطوقة على خلاف البنية الأساسية، أو هي ما يحدث من حذف لأحد المسندين، أو تقديم لأحدهما عن الآخر في البنية المنطوقة.

أولاً: الحذف:

قد يظهر بناء الجملة وهو غير مستوفٍ للعنصرين الإسناديين اللذين اشترط النحاة أن تتكون الجملة منهما؛ ولذلك يقدرونه في مثل هذه الحالة محذوفاً. وإذا ظهر هذا العنصر المحذوف في تركيب آخر، جعلوا الحذف جائزاً، وإذا لم يظهر أبداً فإنهم يجعلونه حذفاً واجباً، وسيبويه يسمي هذا النوع بـ(المتروك إظهاره) (1)، وهي تسمية اضبط وأدق، والحذف تدل عليه قرائن معنوية أو مقالية، ويكون في حذف الشيء معنى لا يوجد في ذكره. (2) وقد كثر الحذف في السيرة؛ لأنها قامت على سرد أحداث وعارض مواقف، واحتوت على مواقف حوارية، وهي مما يكثر فيها الحذف لغرض الإيجاز.

1. من الحذف الجائز

أ- حذف المبتدأ

كثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام في السيرة و يتفق النحاة في هذا مع ما ورد في السيرة، ومنه ما دار بين العباس بن عبد المطلب وأبي سفيان: «قال يا عباس من هذه؟ فأقول: سليم، فيقول من هؤلاء؟ فأقول: مزية.» (3)؛ إذ حُذِفَ المبتدأ لدلالة الكلام عليه، ويقدر بحسب السياق بـ(هذه).

1. حذف المبتدأ بعد القول: من المواطن التي يحذف فيها المبتدأ جوازاً بعد القول،

ومنه في السيرة ما ذكره ابن إسحاق عن بعض الأنصار، وقولهم لسعد بن

معاذ: «قال: كيف تعلمون أمري فيكم؟ قالوا: سيدنا وأوصلنا.» (4)

فالمبتدأ محذوف في هذا التركيب ويقدر بحسب السياق بـ(أنت)، والغالب في

غرض الحذف هنا الإيجاز، والبعد عن التكرار.

(1) السابق (346).

(2) الكتاب (1/197).

(3) السيرة (4/52).

(4) السيرة (2/52)، (4/49).

ومنه قالوا يا رسول الله: «عضل والقارة»⁽¹⁾، أهي أمرهم عضل والقارة، أو هم عضل والقارة، والغرض هنا من الحذف ليس الإيجاز، وإنما هو للكنائية، والإبهام.

2. حذف المبتدأ بعد فاء الجواب: ومن المواطن الذي ظهر فيها للباحث حذف المبتدأ جوازاً، بعد فاء الجواب في أسلوب الشرط كما جاء من قول سعد بن عبادة: «إن يكن عند أحدٍ من القوم خيرٌ فعند هؤلاء»⁽²⁾
3. حذف المبتدأ في العنوانات: ومن المواطن التي ظهر للباحث فيها حذف المبتدأ جوازاً (العنوانات) في السيرة.

(1) السيرة (245/3).
(2) السيرة (63/2)، وانظر (156/1).

ويتفق ما قاله النحاة من مواطن حذف المبتدأ جوازاً مع التي وردت في السيرة⁽¹⁾.

4. حذف المبتدأ مع (لا): جاء في السيرة قوله ﷺ «لا سواء»⁽²⁾، ويوجب بعض العلماء الحذف في هذا التركيب، وحجتهم أن (لا) إنما يحذف معها المبتدأ إذا تكررت، وأنها لا تتدخل على المعرفة⁽³⁾.

والذي يترجح عند الباحث أن هذا من الحذف الجائز، وقد قال به أحد العلماء⁽⁴⁾؛ وذلك لأنه يجوز دخول (لا) على المعرفة وإن لم تتكرر.

5. الحذف مع (إذا) الفجائية: مما جاء في السيرة من هذا قول أبي دجانة: «رأيت إنساناً يَحْمِشُ النَّاسَ حَمَشًا فلما حملتُ عليه السيفَ وَلَوْلَ، فإذا امرأة»⁽⁵⁾.

يرى ابن هشام أنه يحذف الخبر جوازاً مع (إذا) بكثرة مثل: (خرجت فإذا الأسد)، والتقدير (فإذا الأسد حاضر)⁽⁶⁾، وعلل صحة ذلك التقدير بقوله: يصح هذا فيما إذا كان الكلام قبلها غير متعلق في المعنى بما بعدها، فالخروج ليس له علاقة بالأسد، فجاء قبلها جملة فعلية، وبعدها جملة اسمية⁽⁷⁾.

وقد ذكر ابن مالك من مسوغات الابتداء بالنكرة الاعتماد على (إذا) الفجائية، قال: «من القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على إذا المفاجأة كقولك: انطلقت فإذا سبع في الطريق، وأتيت زيدا فإذا رجل يخاصمه، ومنه قول أحد الصحابة: إذا رجل يصلي، ومثله: دخل النبي - ﷺ - فإذا حبل ممدود»⁽⁸⁾.

والذي نقوله أن المفاجأة تفقدك في المواقف تفصيل الكلام، ولكن لا ينبغي أن يطلق ذلك التقدير الذي ذكره ابن هشام في كل الأحوال.

فلو قدرنا على تقدير ابن هشام في عبارة السيرة وقلنا: فإذا امرأة حاضرة، فالكلام لم يتم، فما تصنع هذه المرأة؟ فيحتمل أن تكون كلمة (حاضرة) صفة لا خبراً.

وإنما الأرجح أن يقدر المحذوف بحسب السياق وهو: (فإذا هي امرأة)، أو (فإذا ذلك امرأة)، فيكون المقدر المبتدأ وليس الخبر.

ومن هذا في السيرة قول ابن إسحاق: «فإذا برجل فأناخ به، فإذا شيخ كبير، وإذا هو دريد بن الصمة»⁽⁹⁾.

فقد جاء في العبارة حذف في موضعين (فإذا برجل، و فإذا بشيخ)، وموضع ليس فيه حذف وهو (إذا هو دريد بن الصمة)، فدل الموضع الذي ليس فيه حذف على أن المحذوف في موضعي الحذف هو المبتدأ، وليس الخبر، فما قاله ابن هشام ليس لازماً.

(1) انظر: مغني اللبيب (321)، أوضح المسالك (216/1).

(2) السيرة (104/3).

(3) الروض الأنف (179/13)، النحو الوافي (518/1).

(4) النحو الوافي (518/1).

(5) السيرة (77/3).

(6) مغني اللبيب (121)، أوضح المسالك (220/1).

(7) مغني اللبيب (121).

(8) شواهد التوضيح، (44،45).

(9) السيرة (103/4).

ونخلص من ذلك إلى أن (إذا) الفجائية يحذف بعدها أحد أركان الجملة جوازا، فقد يكون المحذوف هو المبتدأ كما في الأمثلة السابقة، وقد يكون هو الخبر كما قال ابن هشام. والكلمة التي تظهر بعد (إذا) لها أثر كبير في تحديد المحذوف، فإذا كانت معرفة أو نكرة موصوفة فهي مبتدأ والمحذوف هو الخبر، وإذا كانت نكرة ليس معها صفة فالمحذوف هو المبتدأ، والله أعلم.

ب - حذف الخبر.

ويحذف الخبر جوازا أيضا لدلالة السياق عليه، ومنه قول أعشى بني قيس:
أَجَارَتِكُمْ بَسْلٌ عَلَيْنَا مُحَرَّمٌ

وَجَارَتُنَا حِلٌّ لَكُمْ وَحَلِيلُهَا (١)

أي: وحليها حل لكم، ومن النثر قوله ﷺ: «وإنَّ الله جَارٌ لِمَنْ بَرَّ وَاتَّقَى، وَمَحْمَدٌ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -» (٢) والتقدير: (جار لمن بر واتقى).

(١) السيرة (139/1).

(٢) السيرة (118/2).

2. من الحذف الواجب:

ومن المواطن التي يظهر فيها وجوب حذف أحد الركنين الأساسيين في الجملة الاسمية هي:

أ) حذف المبتدأ مع المصدر الذي أقيم مقام الفعل:

قال النحاة إن المبتدأ يحذف وجوبا إذا أخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو: (سمعُ وطاعةً)⁽¹⁾ ومنه قوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ حَبِيلًا﴾⁽²⁾.

ومما جاء في السيرة قول امرأة جابر بن عبد الله: «دونك فسمعُ وطاعةً»⁽³⁾، وأصل (سمع وطاعة) عند النحاة مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، وهو من المصادر التي جيء بها بدلا من أفعالها، لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه وجعل خبرا عن مبتدأ محذوف وجوبا، حملا للرفع على النصب أي أمرني سمع وطاعة⁽⁴⁾.

وهذا التركيب يدل على تلبس المتكلم بتلك الصفة، فإن قالها بالرفع فهي على جهة الثبوت والدوام، وإن قالها بالنصب (سمعاً وطاعةً) فهي على جهة التجدد والحدوث؛ ولذلك ربط النحاة الوجه الأول بالجملة الاسمية؛ لأن الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، ربطوا الوجه الثاني بالجملة الفعلية؛ لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، وإنما المعنى في العبارتين واحد.

وهذا البناء يعد جملة تامة المعنى، ولا يشترط ظهور ركني الإسناد في الجملة لتمام معناها.

ولم يظهر في هذا التركيب إلا ركن واحد من ركني الإسناد؛ لذلك قدر النحاة الركن الآخر بحسب البنية الأساسية للجملة؛ ليستقيم هذا البناء مع قواعدهم.

ب) الحذف في أسلوب القسم:

جعل العلماء القسمَ جملتين: جملة القسم وجملة جواب القسم، وجملة القسم يأتي فيها أحد الركنين الإسناديين محذوفا وجوبا، فقد يحذف الخبر وجوبا، ومنه في السيرة قول ربيعة بن عبد ياليل: لعمرك ما ألفتني من مفر

مع الموت يلحقه والكبر⁽⁵⁾

فاللام لام الابتداء، و(عمرک) لفظ صريح في القسم وهو مبتدأ، وخبره محذوف وجوبا، وقد يكون المبتدأ هو المحذوف في جملة القسم، وذلك إذا كان القسم بحرف قسم واسم مجرور، ومنه في السيرة قول الوليد بن المغيرة: «والله إن لقوله لحلاوة»⁽⁶⁾

(1) أوضح المسالك (217/1).

(2) يوسف (18)

(3) السيرة (229/3).

(4) الكفاف، يوسف صيدوي، دار الفكر - بيروت، ط1/1999م، (916/2).

(5) السيرة (72/1).

(6) السيرة (307/1).

3. مواطن ليس فيها حذف:

هناك تراكيب جعل النحاة فيها حذفاً واجبا؛ لأنه لم يظهر فيها أحد الركنين الإسناديين، وفسروا ذلك بحسب البنية الأصلية للجملة، ويمكن أن تفسر تلك التراكيب على غير ذلك، فهي ليس فيها حذف كما يقولون، وهذه المواضع هي:

1. النعت المقطوع:

يوجب العلماء حذف المبتدأ فيما يسمونه بالنعت المقطوع، والنعت قد يقطع عن منعوته إلى الرفع أو النصب، ولكل حالة قدروا ما يناسبها، فإذا قطع إلى الرفع قدروه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، وإذا قطع إلى النصب قدروه مفعولاً لفعل محذوف وجوباً. وجاء في السيرة قول ضرار بن الخطاب:

وما انتميتُ إلى خورٍ ولا كُشِفِ

ولا لئامٍ غداة البأس أوراغ

بل ضاربين حبيك البيض إذ لحقوا

شمّ العرانيين عند الموت لُدّاع

شمّ بهاليلُ مسـترخٍ حمائلهم

يسعون للموت سعياً غيرَ دعداع (1)

(1) السيرة (162/3).

وجاء في النثر قول ابن إسحاق: «وكان اللواء مع صؤاب، غلامٌ لبني طلحة.»⁽¹⁾ ويترجح عند الباحث أن هذا التركيب ينبغي أن يفسر في ضوء قرينة المخالفة، وهي قرينة لفظية تتحقق من خلال العلامة، التي تدل على وظيفة مخالفة للوظيفة التي قبلها.⁽²⁾ ويلاحظ في الأمثلة أنه قطعت (شم) و(غلام) عما قبلهما، فجُعلا مرفوعين، والسياق الطبيعي لهما أن يكونا مجرورين. وحقيقة النعت المقطوع أنه إذا قطع إلى الرفع فإن المتكلم أراد بتلك الصفة أنها على جهة الثبوت والاستمرار، وإذا قطعها إلى النصب فقد أراد بها أنها على جهة التجدد والحدوث.

2. مع واو المعية:

يأتي حرف (الواو) في العطف لإشراك ما بعده في حكم ما قبله مثل: جاء محمد وعلي، فعلي اشترك مع محمد في المجيء، وقد لا يتحقق هذا الشرط فتخرج هذه الواو من العطف إلى المعية فعندما تقول: (الفلاح وحقله) بالرفع ثم تسكت فالكلام غير تام، وعندما تقول: (الفلاح وحقله)، بالنصب كلام تام في عرف النحاة؛ لأنهم يقدرون الخبر محذوفا وجوبا، وتقديره عندهم (مقترنان).⁽³⁾ وجاء من هذا البناء في السيرة قوله ﷺ: «أنت وذاك»⁽⁴⁾ وقول أبي شريح الخزاعي: «أنت وشأنك».⁽⁵⁾

ويترجح عند الباحث في مثل هذا البناء عدم الحاجة لتقدير خبر؛ لأن العلماء قالوا بتمام المعنى في الجملة، والسياق يدل على ذلك أيضا، وتمام المعنى هو الأصل في حد الجملة، وليس وجود المسندين. ويكون المفعول معه سادا مسد الخبر، وقد استغنى المبتدأ به عن الخبر، وقد نسب هذا القول إلى الأخفش والكوفيين، واختاره ابن عصفور.⁽⁶⁾

(1) السيرة (87/3).

(2) اللغة العربية معناها ومبناها (201).

(3) ابن عقيل (35/1).

(4) السيرة (333، 83/1)، (247/3).

(5) السيرة (64/4).

(6) شرح الأشموني (217/1)، وابن عقيل (35/1).

3. الحذف مع (نعم وبئس)

يوجب بعض العلماء حذف المبتدأ في أسلوب المدح والذم مع (نعم وبئس) إذا تأخر المخصوص بالمدح أو الذم.⁽¹⁾

وعلى هذا فهو عندهم يتكون من جملتين، الأولى فعلية تتكون من الفعل (نعم أو بئس) والفاعل، والثانية اسمية تتكون عندهم من المبتدأ المحذوف وجوبا، والخبر الذي هو المخصوص بالمدح أو بالذم، وجاء في السيرة قول جرير:
لولا جرير هلكت بجيلة

نعم الفتى وبئست القبيلة⁽²⁾

وقول دريد بن الصمة عن أوطاس: «نعم مجال الخيل»،⁽³⁾ والمخصوص بالمدح محذوف، فإذا قدرنا المبتدأ كما قال النحاة نكون قد قدرنا جملة كاملة، وهذا غير مستساغ. وأما ما ادعاه النحاة في الوجه الآخر من حذف المبتدأ وجوبا فلا أساس له، وقد أشار ابن الشجري إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يَمَّ الْمَبْدُ إِتَهُ أَوَّيْ﴾⁽⁴⁾ إذ قال «أراد نعم العبد سليمان، سليمان، ونعم العبد أيوب، ولكن المقصود بالمدح قد حذف تخفيفا إذا تقدم ذكره، وحذفه يقوي قول من يرى رفعه بالابتداء لأنك إن جعلته خبر مبتدأ مقدر؛ كان الحذف واقعا بجملة وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.»⁽⁵⁾
وبذلك يترجح عند الباحث أنه لا يوجد حذف مع (نعم وبئس) إذا تأخر المخصوص بالمدح أو الذم، وإنما في الجملة تقديم وتأخير فقط.

(1) النحو الوافي (512/1).

(2) السيرة (109/1).

(3) السيرة (87/4).

(4) سورة ص (30، 44).

(5) الأمالي الشجرية لهبة الدين علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة - بيروت، د.

د. ت، (55/1).

الباب الثاني

بناء جملة النواسخ

الفصل الأول

بناء جملة كان وأخواتها

المبحث الأول: بناء جملة (كان) القصيرة وأنماطها

الأفعال الناقصة (كان وأخواتها):

سُمّيت (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة لأنها لا تتم بمرفوعها، وتحتاج إلى اسم وخبر، (1) وقد اختلف في دلالتها على الحدث إلى عدة أقوال: فطائفة من النحاة يرون أنها تدل على أزمنة مجردة من الأحداث بخلاف الأفعال الأخرى، فإنها تدل على الحدث والزمن. (2) ويرى آخرون أنها تدل على الحدث دون الزمن، ما عدا (ليس) فإنها تدل على النفي، وحُمِلَ عليه قول بعض العرب: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الصلاة: (ليس ينأى لها). (3) والذي يترجح لدى الباحث أنها تدل على الحدث والزمن كبقية الأفعال، ما عدا (ليس) فإنها تدل على مجرد النفي ولا تدل على حدث أو زمن. ومذهب البصريين أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها، وينسب إلى الكوفيين أن المنصوب بها حال لا خبراً، وعن الفراء أن المنصوب بها شبيهه بالحال. (4) والصحيح أن مذهب الكوفيين في هذا هو مذهب البصريين، فهذه الأفعال تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، والفراء يذكر ذلك في أكثر من موطن، ولم يشر إلى أن المنصوب بها حال أو شبيهه، وقال في قوله تعالى: ﴿ أَكَاذِبًا لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ ﴾ (5): «نصبت (عجبا) بـ(كان) ومرفوعها (أن أوينا)». (6)

-
- (1) شرح القواعد البصرية في النحو، لعلي بن خليل البصري، تح: عزام عمر الشاذلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/2000م، (126).
 - (2) المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمان، م(247)، (219)، المرتجل، لمحمد بن عبد الله الخشاب، تح: علي بدر، دمشق ط1971م، (124).
 - (3) شواهد التوضيح، (141)، مغني اللبيب، (571).
 - (4) أوضح المسالك، (231/1).
 - (5) سورة يونس (2).
 - (6) معاني القرآن، (457/1)، وانظر (83/84/2).

ويقول أبو بكر الأنباري نقلاً عن الفراء: « ما برح وما زال وما فتئ بمنزلة ما كان يرفَعُن الأسماء وينصبين الأخبار. »⁽¹⁾

وأما ما ذكره النجاشية من أنها تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، فإذا صح ما قاله من جهة المبني، فإنه قد لا يصح من جهة المعنى، ومثال ذلك: (صار الطين خزفاً، أو صار الماء ثلجاً) فلا يصح من جهة المعنى قبل دخول كان أن نقول: الطين خزفٌ، ولا الماء ثلج. وهذه الأفعال هي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحي، وظل، وبات، وما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وما دام، وليس)، وهذه الأفعال المعدودة هي المعروفة والمشهورة، وهناك أفعال أخرى من هذا الباب في كتب النجاشية وهي نادرة الاستعمال.

ومما أضافه ابن مالك (رجع)، الذي يستعمل بمعنى (صار) معنى وعملاً، قال: «وهو مما خفي على أكثر اللغويين، ومنه قوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كفاراً) أي لا تصيروا.»⁽²⁾

وقد استُخدم الفعل (عاد) بمعنى (صار) في السيرة النبوية ومنه قول الضمك بن سفيان:

فكانوا هم المولى فعادتْ لؤلؤهم

عليك وقد كادتْ بك النفس تئأس⁽³⁾

وكذلك الفعل (ارتد) يصير من أخوات (كان)؛ لأنه بمعنى (صار) معنى وعملاً، ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «وإنما أمر الرسول - ﷺ - بقتله لأنه قد كان أسلم، وكان يكتب لرسول الله - ﷺ - الوقي فارتد مشركاً راجعاً إلى قريش.»⁽⁴⁾

والزمن في التركيب (قد كان أسلم) يدل عند بعض النجاشية على الماضي القريب؛ لدخول قد على الماضي، ويرى بعضهم أنها تدل على الماضي البعيد.⁽⁵⁾

والراجع أن الزمن اللغوي وظيفته السياق، وليس وظيفته تركيب معين، وإن كان التركيب يساعد على معرفة ذلك، ولكن لا يصر ذلك فيه.⁽⁶⁾

والزمن في هذا السياق هو الماضي البعيد؛ لأن بين إسلام ذلك الرجل وقتله زمن بعيداً.

(1) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط2، دبت، (315)، وانظر (191، 73، 66، 45، 35).

(2) شواهد التوضيح (139).

(3) السيرة (138/4).

(4) السيرة (57/4).

(5) البرهان (305/4)، الفعل زمانه وأبنيته (29).

(6) اللغة العربية معناها ومبناها (243)، مبدئ السليتي، د. محمد قنور، دار الفكر - دمشق، ط1/1996م، (163).

وأما (كان يكتب) فالزمن فيه الماضي المتجدد؛ لأنّ دخول كان على المضارع تدل على تجدد الفعل في الزمن الماضي الذي قد انقطع. (1)

والشروط التي تشترك فيها هذه الأفعال لتكون عاملة هي:

«ألا يكون اسمها شبه جملة» (2)، وهذا الشرط إنما هو تصيل □ اصل إذ لا يمكن أن يأتي اسمها كذلك؛ لأنه عند التّأنيّة مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يأتي شبه جملة. ولا يكون خبرها إنشائياً، ولا يكون جملة فعلية فعلها ماضٍ إلا (كان) فإنه يجوز أن يكون خبرها فعلاً ماضياً.

ويجب مع (زال وبرح وفتى و انفك) أن يتقدما نفي أو شبهه، ويجب مع الفعل (دام) أن يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية. (3)

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (245).

(2) التّو والوافي (546/1).

(3) السابق، (1/ 547).

أنماط بناء جملة (كان) وأخواتها القصيرة:

يتكون بناء الجملة القصيرة من الفعل الناسخ والاسم - الذي لا يكون مركباً مصدرياً ولا موصولاً - والخبر الذي يكون مفرداً، ونبدأ هنا بالنمط الأصلي للجملة القصيرة في باب كان وأخواتها.

النمط الأول: المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

هذا النمط له فروع بحسب أنواع المعارف وهذه الفروع على النحو التالي:

1- الاسم ضمير بارز: وجاء في الشعر من هذا النوع قول أبي سفيان:
فَظَلَّتْ عَدُوًّا أَظُنُّ الْأَرْضَ مَائِلَةً

لَمَّا سَمُوا بَرِئِينَ غَيْرِ مَخْذُولٍ⁽¹⁾

وفي هذا البيت جاء الخبر مصدرراً على معنى اسم الفاعل (عادياً) وفيه من المعنى ما ليس في (عادياً)؛ لأنه أراد أن يخبر بأنه صار عدواً كله متصلاً ببعضه ببعض، وفيه مبالغة، وهو مثل: أنت سعياء، «ومعنى (أنت سعياء) يعني أنك تسعى سعياء متصلاً ببعضه ببعض.»⁽²⁾ وجاء من النثر من هذا النمط قول العاص بن وائل: «يا أبا القاسم ما كنتَ جهولاً»⁽³⁾، وجاء الخبر صيغة مبالغة، وفي نفيها نفي لكل ما يصدق عليه معنى الجهل ظاهراً أو خفياً، ومن هذا النمط قول الرسول ﷺ: «ليسوا بالفرار.»⁽⁴⁾ وقد دخلت الباء في خبر ليس «وتدخل هذه الباء إذا كان خبر الناسخ منفياً إما بـ(ليس) غير الاستثنائية، وإما بـ(ما) مع بقاء النفي، وعدم نقضه بـ(إلا)، ففي ذلك يجوز أن تدخل الباء على الخبر بكثرة.»⁽⁵⁾

(1) السيرة (114/3).

(2) الكتاب (335/1).

(3) السيرة (274/1)، (327/1)، (258/3).

(4) السيرة (346/3)، (30/4).

(5) النحو الوافي (591/1).

2- الاسم ضمير مستتر: وجاء في الشعر من هذا النوع قول صرمة بن أبي أنس:
فَلَمَّا أَتَانَا أَظْهَرَ اللَّهُ دِينَهُ

فأصبح مسروراً بطيبة راضياً⁽¹⁾

وجاء من النثر قول عبد الله بن مسعود: «إن إسلام عمر كان فتحاً، وإن هجرته كانت نصراً، وإن إمارته كانت رحمة»⁽²⁾، ومنه قول ابن إسحاق: «حتى بلغ أن كان رجلاً»⁽³⁾ وكان هنا بمعنى صار.

3- الاسم اسم إشارة: وهذا النوع نادر في السيرة ومنه في النثر قول ورقة بن نوفل:
«لئن كان هذا حقاً - يا خديجة - إن محمداً لنبى هذه الأمة»⁽⁴⁾

4- الاسم معرف ب(أل): وقد جاء في الشعر قول سحيم عبد بني الحساس:
وأصبحت الثيران صرعى وأصبحت

نساء تميم بيتدزن الصياصيا⁽⁵⁾

و (صرعى) صفة على معنى اسم المفعول، أي: مصروعة.
5- الاسم مركب إضافي: وجاء في الشعر من هذا النوع طالب بن أبي طالب:
فوالله لا تنفك نفسي حزينة

تململ حتى تصدقوا الخزرج الضربا⁽⁶⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وكانت حربهم سجلاً»⁽⁷⁾، وقوله: «فأصبح رسول الله ﷺ غادياً»⁽⁸⁾

النمط الثاني: الاسم والخبر معرفتان:

ولهذا النمط فروع هي:

1- الاسم ضمير: ومنه الضمير البارز الذي جاء اسماً لـ(كان) وأخواتها في السيرة ومنه في الشعر قول عمرو بن الأهتم:

(1) السيرة (125/2)، وانظر (251/2)، (60/3).

(2) السيرة (380/1).

(3) السيرة (220/1)، وانظر (154، 103/1).

(4) السيرة (228/1).

(5) السيرة (274/3).

(6) السيرة (31 /3)، وانظر (251/2)، (103/3).

(7) السيرة (45/1).

(8) السيرة (186/4).

ظَلَّلْتُ مَفْتَرَشَ الْهَلْبَاءِ تَشْتُمُنِي

عِنْدَ الرَّسُولِ فَلَمْ تَصْدُقْ وَلَمْ تُصِيبِ (1)

وقول حسان:

قَدْ تَكَلَّمْتُ أُمُّهُ مَن كُنْتُ صَاحِبَهُ

أَوْ كَانَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثَنِ الْأَسَدِ (2)

وفي البيت الأخير جملة الصلة (كنت صاحبه) جملة قصيرة، ويجوز أن يكون قوله (من) مبتدأ، و(قد تكلمت أمه) في موضع الخبر المقدم عليه ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(تكلمت)، وأضمر قبل الذكر مع اتصال الضمير بالفاعل. (3)

وقد جاء في النثر من هذا النوع قول ابن إسحاق: «فكانوا أهل نفاق» (4)، وقول دريد بن الصِّمَّة: «أصبحت رئيس قومك» (5)، ومما جاء فيه الاسم ضميراً مستترا في الشعر:

هَمَا نَزَلَا بِالْبَرِّ ثُمَّ تَرَوَّحَا

فَأَفْلَحَ مَن أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدٍ (6)

ومن النثر قوله ﷺ: «كُنْ أبا حَيْثَمَةَ» (7)، وقوله ﷺ: «كن أبا ذر» (8)

2- الاسم علم: وقد جاء من هذا النوع في الشعر قول أبي الحكم بن سعيد بن يربوع: قد كان حمزة ليث الله فاصططيري

فَذَاقَ يَوْمئِذٍ مَن كَأْسِ شَمَّاسٍ (9)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وكانت جُرْهُمُ أصحاب الكعبة» (1)، وقوله: «وكانت أمُّ الفضل تحت العباس» (2)

(1) السيرة (222/4)، والهلباء: الدُّبُر.

(2) السيرة (333/3).

(3) الروض الأنف (21/4).

(4) السيرة (127/2).

(5) السيرة (88/4).

(6) السيرة (101/2).

(7) السيرة (174/4).

(8) السيرة (178/4)، (1/77).

(9) السيرة (186/3).

3- الاسم اسم إشارة: وجاء من هذا النوع في النثر قول ابن إسحاق: «أليست هذه أتانك»⁽³⁾

4- الاسم مركب إضافي: وجاء منه في الشعر قول كثير عزة:
أليس أبي بالصلت أم ليس إخوتي

لكلِّ هَجَانٍ من بني النَّضْرِ أزهرًا⁽⁴⁾

وجاء من النثر قول ابن إسحاق: «وكان اسم سبأ عبدَ شمس»⁽⁵⁾، وقوله: «وكان اسم الفيل محموداً»⁽⁶⁾

(1) السيرة (1/ 141، 166).

(2) السيرة (4/ 19).

(3) السيرة (1/ 201).

(4) السيرة (1/ 130)، وانظر (2/ 200)، والصلت: هو الصلت بن النضر.

(5) السيرة (1/ 43).

(6) السيرة (1/ 85).

النمط الثالث: الاسم نكرة

قد يأتي اسم كان أو إحدى أخواتها نكرة، إذ إنه لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة، فقد يجتمع الاسم والخبر وهما نكرتان، ومثله: (ما كان أحدٌ أفضل منك). قال سيبويه: «هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة، وذلك قولك: (ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترناً عليك)، وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوّه؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا.»⁽¹⁾

والمسوغات هنا هي التي في باب الابتداء، ومن أهمها استطالة اسم (كان) بأحد أنواع الاستطالة، أو تقديم الخبر إذا كان شبه جملة والاسم نكرة. ومن ذلك في السيرة النبوية قول ابن إسحاق: «وكانت بقاء امرأة لا زوج لها»⁽²⁾، فقد سوغ تقديم الخبر - وهو شبه الجملة (بقاء) - الابتداء بالنكرة، وجاءت أيضاً هذه النكرة موصوفة، ولو لم يتقدم الخبر شبه الجملة في الجملة لم يتعين الخبر، وقد تأتي النكرة غير موصوفة، وتعتمد على تقديم الخبر شبه الجملة، والضابط لكل ذلك الإفادة، فيجوز الابتداء بالنكرة ما أفادت. ومن مجيء اسم إحدى أخوات (كان) نكرة قول حسان بن ثابت:

وكانت لا يزالُ بها أنيسٌ

خِلالَ مُروِجِها نَعْمٌ وشاءٌ⁽³⁾

وأشار سيبويه إلى أن الذي حسن الإخبار عن النكرة إرادة النفي، وهذا مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد جاء منه في السيرة من الشعر قول ورقة بن نوفل:

رشدتُ وأنعمت ابن عمرو وإنما

تَجَنَّبَتْ تَنُوراً مِنَ النارِ حامياً

بِـدِينِكَ رَبّاً لَيْسَ رَبُّ كَمِثْلِهِ

وتركك أوثان الطواغي كما هيا⁽⁴⁾

والكاف في (كمثله) صلة للتوكيد، ولم يأت مع ليس (مخصص) أي مسوغ؛ لأنها تفيد النفي، وهو مخصص للابتداء بالنكرة، ومنه في الحديث: (ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشاء)⁽¹⁾، وهي تفيد النفي المستغرق به الجنس.⁽²⁾

(1) الكتاب (54/1).

(2) السيرة (107/2).

(3) السيرة (70/4)، وانظر (210/1).

(4) السيرة (268/1)، وانظر (74/4).

ويُلحق بهذا النمط نمط نادر، وقد جاء في السيرة النبوية في بيت حسان:
كَأَنَّ خَبِيئَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسِ

يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽³⁾

وقد اجتمع مع (كان) نكرة ومعرفة، فالأصل أن يكون المعرفة اسماً لـ(كان) والنكرة خبراً لها، وقد البيت على خلاف الأصل عند النحاة، وقد ضعف سيبويه هذا التركيب⁽⁴⁾، ويرى ابن هشام أن في البيت قلباً.⁽⁵⁾

-
- (1) أخرجه البخاري في (10) كتاب الأذان (34)، باب فضل العشاء في جماعة.
 - (2) شواهد التوضيح (140، 141).
 - (3) السيرة (71/4).
 - (4) الكتاب (49، 48/1).
 - (5) مغني اللبيب (912).

المبحث الثاني

استطالة جملة (كان) وأخواتها

أولاً: التداخل:

الاستطالة في جملة كان وأخواتها شبيهة بالاستطالة في الجملة الاسمية، والتداخل في جملة كان يكون في الخبر، إما بالجملة الاسمية أو الفعلية وهو على أنواع:

1) التداخل بالجملة الاسمية:

فمن التداخل بالجملة الاسمية في ركن الخبر قول أمية بن أبي الصلت:

أمسى بنو عمّهم إذ حَضَرَ البأُ سُنْ أكْبَادُهُم عَلِيَهُمْ وَجَعَهُ⁽¹⁾

فجملة (أكبادهم عليه وجعة) جملة اسمية في محل نصب خبرا لأمسي، ومن التداخل الذي فيه تقديم وتأخير قول ضرار بن الخطاب:

وذلك إنّا لا تزالُ سُـيُوفُنَا

بِهِنَّ دَمٌّ مَمَّنْ يُحَارِبُنْ مَانِرُ⁽²⁾

ويلحق بالجملة الاسمية جملة الحرف الناسخ كقول ابن الزبّعي:

مما أتاني أنّ أحمد لامنّي

ففيه فبئتُ كـأنتي محمـوم⁽³⁾

فقد جاء خبر (بات) جملة (كأنّ) واسمها وخبرها.

- دخول الواو على خبر الفعل الناسخ: إذا دخلت الواو على خبر الفعل الناسخ تتكون عدة صور لتلك الجملة، وذلك هو الذي جعل النحاة يختلفون في هذه الواو بين المنع والجواز، فبعضهم يرى أنها زائدة، وبعضهم يرى أن الفعل يكون معها تاماً، وتكون هذه الواو للحال، أو يكون الفعل ناقصاً وخبره محذوف للضرورة.⁽⁴⁾

(1) السيرة (37/3).

(2) السيرة (16/3).

(3) السيرة (68/4).

(4) النحو الوافي (561/1).

والذي يترجح عند الباحث أن هذا التركيب مسموع عن العرب فكيف يمنع النحاة ذلك، وينبغي أن ينظر في التركيب من جهة المعنى والسياق، فهما اللذان يحددان كون الفعل ناقصاً أو تاماً، ومما جاء في السيرة من ذلك قول ابن إسحاق:

«فلما أصبح الناسُ ولا ماءً معهم شكوا ذلك إلى رسول الله»،⁽¹⁾ وقوله: «فأصبح المتناقلون وكل واحد منهم يتكلم بلغة الأمة التي بعث إليها»⁽²⁾ فالجملة الأولى ذكرت في سياق الإخبار عن رسول الله ﷺ عند ما مر بالجرجر وبات فيها فيتضح أن (أصبح) في الجملة الأولى تامة، والواو فيها واو الحال، ولا حذف في الجملة.

وأما الجملة الثانية فقد جاءت في سياق ذكر الحواريين الذين بعثهم عيسى عليه السلام إلى أماكن بعيدة فكرهوا ذلك... ثم شكوا عيسى ذلك إلى الله، فحول الله لغتهم إلى لغة كل قوم بعثوا إليهم.

قال ابن إسحاق: «قالوا: وكيف يا رسول الله كان اختلافهم؟ قال: دعاهم لمثل ما دعوتكم له، فأما من قَرَّب به فأحبَّ وسَلِمَ، وأما من بَعُدَ به فكَرِهَ وأبى، فشكا ذلك عيسى منهم إلى الله، فأصبحوا وكل رجل منهم يتكلم بلغة القوم الذي وُجِّهَ إليهم»⁽³⁾ هذه رواية ابن إسحاق وما ذكرناه سابقاً من رواية ابن هشام.

ويفهم من ذلك أن الله حوَّل لغتهم فصاروا يتكلمون بلغة القوم الذين بُعثوا إليهم (فأصبح) تكون هنا ناقصة لا تامة، وتحمل معنى (صار)، والواو في الجملة قد تكون زائدة للتأكيد، وليس لها تأثير في بناء الجملة.

وبذلك يكون السياق والمعنى هما اللذان يحددان نوع هذه (الواو) وكل موضع بحسبه، ولا نستطيع أن نُعَمِّم ما قاله النحاة في كل موضع.

(2) التداخل بالجملة الفعلية

وهذا التداخل أنواع بحسب نوع الفعل:

(أ) التداخل بجملة الفعل التام:

1. التداخل بالفعل المضارع التام: ومنه في الخبر قول قيس بن المسخَّر اليعمري: فوالله لا تنفكُ نفسي تلوْمُني على موقفي والخيلُ قابِعةٌ قُبْلُ⁽⁴⁾

ومن النثر قوله ﷺ: «فلا يزال التسيخُ يهبطُ حتى ينتهي إلى السماء الدنيا»⁽⁵⁾ وقد سبق الفعل المضارع في المثالين بفعل يدل على الاستمرار، وهو (لا تنفك، لا يزال)، وإذا سبق الفعل المضارع بفعل يدل على الاستمرار فإنه يدل على أن الفعل مضارع مستمر لم ينقطع⁽¹⁾.

(1) السيرة (176/4).

(2) السيرة (263/4).

(3) السيرة (263/4).

(4) السيرة (31/4)، وانظر (128/4)، قُبْلُ: جمع أقبل وهو الذي يميل عينه في النظر إلى جهة العين الأخرى.

(5) السيرة (244/1)، وانظر (386/1)، (177/4).

ومن هذا النوع من التداخل: «فكنْتُ أكون فيها»⁽²⁾، وقد جاءت (أكون) تامة، ومنه: «وبها كانت تُكْنِي أمُّ حبيبة بنتِ أبي سفيان»⁽³⁾، والزمن في هذا البناء يدل الماضي المتجدد؛ لأن الماضي دخل على المضارع.⁽⁴⁾

2. التداخل بالفعل الماضي التام:

اختلف في الإخبار عن كان وأخواتها بجملة ماضية فعلها ماض، فمنع النحاة أن يكون خبر (صار) وما بمعناها كـ(ما دام، وما زال) وأخواتها فعلا ماضيا، مثل: (صار زيد علم)؛ لأن هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفيد الانقطاع، فتدافعا من جهة المعنى لما فيه من تناقض⁽⁵⁾، ولكن ينبغي أن يقصر هذا على الأفعال الناسخة التي تفيد الاستمرار.

وأما غير تلك الأفعال فالراجح أنه يجوز وقوع الفعل الماضي خبرا لها من غير (قد)، واشترط الكوفيين لها غير لازم⁽⁶⁾، وهي إذا دخلت فإنها تفيد معنى كالتقريب من الحال أو التقليل أو التحقيق.⁽⁷⁾

وقد جاء في السيرة النبوية مما اقترن فيه الخبر بـ(قد) مع الفعل الماضي قول حسان:
فإن كنتُ قد قلتُ الذي قد رَعَمْتُمُ

فلا رَفَعْتُ سَوَاطِي إِلَيَّ أَنَا مِلِي⁽⁸⁾

و(قد) في البيت ليس لها علاقة بالزمن فهي تفيد التوقع، و البيت لحسان في الاعتذار مما نسب إليه في شأن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وكان أبو حارثة قد شَرَفَتْ فيهم»⁽⁹⁾، و(قد) في هذه العبارة لا تفيد تقريب زمن الماضي إلى الحال؛ لأنها مما قيل عن أبي حارثة أحد أساقفة نصارى نجران الذين وفدوا على النبي ﷺ، والعبارة حكاية عن مكانته التي كانت فيهم، فالزمن فيها ماض بعيد، وقد هنا تفيد تحقق وقوع الفعل.

وأما من دلالة (قد) على تقريبها الحال فكما في قول ابن إسحاق: «وقد كان العباس بن عبد المطلب لقي رسول الله ﷺ ببعض الطريق»⁽¹⁰⁾؛ وذلك لأن العباس لقي النبي ﷺ وهو في طريقه إلى مكة للفتح، فالزمن بحسب ما يدل عليه السياق ماض قريب.

(1) معاني النحو (288/3).

(2) السيرة (189/4).

(3) السيرة (9/4).

(4) الفعل والزمن، د. عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية - بيروت، ط1/1984م، (89).

(5) همع الهوامع (113/1).

(6) السابق (113/1).

(7) البرهان في علوم القرآن (305/4).

(8) السيرة (335/3)، انظر (47/3).

(9) السيرة (186/2).

(10) السيرة (48/4).

ومما لم يقترن فيه الفعل الماضي بقدم مع (كان) من الشعر قول علي بن أبي طالب:
فأمسى رسول الله قد عرّ نصْرُه

وكان رسول الله أرسل بالعدل⁽¹⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وكان سَابورُ ذو الأكتاف.. غزا ساطرونَ ملك
الْحَضْر.»⁽²⁾، ومجيء الفعل الماضي من غير (قد) يدل على أنه للماضي البعيد المنقطع.⁽³⁾

- كان الشأنية: من أقسام كان الناقصة كان الشأنية، وعرفها النحاة بأنها «هي التي
يأتي اسمها ضميراً محذوفاً ويسمى ضمير الشأن، وخبرها جملة مفسرة لذلك الضمير، وهي
فعلية فعلها ماضٍ أو مضارع، أو اسمية من مبتدأ وخبر.»⁽⁴⁾
واختلف في كان هذه ناقصة هي أم تامة، قال الرضي: «وقال بعضهم (كان)
المضمر فيها الشأن تامة، فاعلها ذلك الضمير، أي: وقعت القصة، ثم فسرت القصة
بالجملة.. والأول - أي كونها ناقصة - أولى.»⁽⁵⁾

أما تفسير الشأن بجملة فليس لازماً كما قاله النحاة، فقد يفسر بمفرد، فقد وردت كان
وضميرها للشأن ولم يفسر بجملة وقد جاء من القرآن الكريم: {لَوْ كَانَ عَرَضاً قَرِيباً وَسَفَرًا
قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ السُّجَّةُ}.⁽⁶⁾
ومن شعر حسان في السيرة النبوية:

كَانَتْ عَلَالَةً يَوْمَ بَطْنِ خُنَيْنِ

وَعُدَّةَ أَوْطَاسٍ وَيَوْمَ الْأُبُرِّقِ⁽⁷⁾

فيجوز في (علالة) أن تكون خبرا لكان، واسم كان ضمير القصة، أو هو ضمير
عائد على شيء تقدم ذكره، ويجوز أن تكون (كان) تامة في البيت و(علالة) فاعل لها
مرفوع.⁽⁸⁾

(1) السيرة (14/3)، وانظر (11/3، 38).

(2) السيرة (106/1).

(3) اللغة العربية معناها ومبناها (245).

(4) الأمهات في الأبواب النحوية، د.حسن أحمد لقمان، المكتبة المكية، مؤسسة الريان، ط1/ 2004م،
(134).

(5) شرح الرضي (190/4).

(6) التوبة (42).

(7) السيرة (139/4).

(8) الروض الأنف (160/4).

وفي حالة تفسير ضمير الشأن بجملة أسمية أو فعلية يكون في الجملة تداخل، ومن ذلك في السيرة قول ابن إسحاق: «وكان قد احتمل ناسٌ من المسلمين قتلهم إلى المدينة»⁽¹⁾، فقد فسر ضمير الشأن في الجملة بجملة فعلية فعلها ماضٍ، والزمن في العبارة كما يدل عليه السياق هو الماضي القريب.

(ب) التداخل بجملة الفعل الناقص:

قد يأتي الفعل الناسخ خبراً لفعل ناسخ مثله، وهو من صور التنازع ومنه قول ابن إسحاق: «وكان لا يزال يقدم علينا تاجراً»،⁽²⁾ وقد وردت هذه العبارة عند ذكر قوم للعباس للعباس بن عبد المطلب، والزمن فيها ماضٍ مستمر. ومن مثل هذا التركيب في السيرة أيضاً: «وكانت لا تزال بيننا وبينهم شروء»⁽³⁾، والزمن في الجملة هو الماضي المستمر، وجاء ذلك من اندماج الفعلين (كان، ولا تزال) في هذا التركيب، ومن هذا التداخل قول حسان بن ثابت: وكانت لا يزالُ بها أنيسٌ

خِلالَ مُرُوجِها نَعَمٌ وشاءُ⁽⁴⁾

ومن هذا التداخل قول الزبير بن عبد المطلب:
وقد كانت يكونُ لها كشيئٌ

وأحياناً يكونُ لها وثابٌ⁽⁵⁾

والزمن في البيت يدل على الماضي المتجدد، ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «وكانوا يكونون فيما سواه من الأيام عدداً ومدداً»⁽⁶⁾ يعني الملائكة.

(1) السيرة (109/3).

(2) السيرة (53/2).

(3) السيرة (248/1).

(4) السيرة (70/4).

(5) السيرة (234/1).

(6) السيرة (245/2).

3) التداخل بالموصول وصلته:

ومن هذه الاستطالة في الشعر قول كعب الأشرف:
وصار الذي أترَ الحديدَ بطعنةٍ

أو عاش أعمى مُرَعشاً لا يَسْمَعُ (1)

ومن النثر قول سلمة بن سلامة بن وقش: «أست الذي قلت لنا فيه ما قلت؟» (2)

4) التداخل بالمصدر المؤول:

ومما جاء التداخل فيه بالمصدر المؤول على التأخير والتقديم قول حسان:
بدمِ عانِكِ وكان حفاظاً

أن يقيموا إنَّ الكـريمَ كـريمٌ (3)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وأته ليس عليهم أن يسير بهم إلى عدوهم من بلادهم» (4)، وقوله: «وكان الذي هاج مابين بني بكر وخزاعة أن رجلاً من بني الحضرمي خرج تاجراً، فلما توسط أرض خزاعة عدوا عليه فقتلوه.» (5)

5) التداخل بجملته معترضة:

والاعتراض من سنن العرب، ولا يكون هذا الاعتراض إلا مفيداً ومضيفاً شيئاً للمعنى إما تقويةً أو تسديداً أو تحسيناً (6)، فمما جاء في السيرة من التداخل بالاعتراض في الشعر قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:
فأمن أقوام بـذاك وأيقنوا

فأمسوا - بحمد الله - مجتمعي الشَّمْل (7)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «وقد كان رسول الله - ﷺ - حين مر بالحجر نزل بها» (8)، وقوله: «فكان تبع - فيما يزعمون - أول من كسا الكعبة.» (9)

(1) السيرة (58/3)، وانظر (265/1).

(2) السيرة (249/1)، انظر (159)، (203/4).

(3) السيرة (167/3)، وانظر (199/4).

(4) السيرة (227/2)، وانظر (37/4).

(5) السيرة (37/4).

(6) الصاحبي لأحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة، ط 1953م، (414).

(7) السيرة (14/3).

(8) السيرة (175/4).

(9) السيرة (57/1)، وانظر (337/3).

6- التداخل بجملة مضافة إلى ظرف مفتقر إليها:

ومن هذا التداخل قول أبي شريح الخزاعي: «إِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ مَكَّةَ»⁽¹⁾ فقد جاء الظرف (حين) مضافاً إلى جملة فعلية لافتقاره إليها.

ثانياً: الاستطالة بالامتداد في جملة (كان) وأخواتها:

تعرف الجملة الممتدة بأنها الجملة المكونة من مركب إسنادي واحد (مسند ومسند إليه) وما يرتبط بالعنصرين أو بأحدهما من مفردات أو مركبات غير إسنادية.⁽²⁾

1 الامتداد بشبه الجملة:

الامتداد هنا يكون بتعلق شبه الجملة بأحد عنصري الاستناد، ومنه في الشعر قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:
فأصـبـحَ أحمـدُ فـيـنـا عـزـيـزاً

عـزـيـزَ المـقـامِـةِ والمـوقـِفِ⁽³⁾

ف(فيينا) متعلق بـ(عزيزاً) وهو مقدم عليه، ومنه في النثر قوله ﷺ: «قد كُنْتُ لهذا كارهاً»⁽⁴⁾، فالجار والمجرور (لهذا) متعلق بـ(كارهاً).
وقد يجتمع الظرف والجار والمجرور زيادة في التقييد، ومنه قول عبد الله بن عبد المطلب: «فليس لي بك اليوم حاجة»⁽⁵⁾، وقد يتعدد الجار والمجرور، ويكون هذا التعدد حينئذ تنوعاً للقيود في الجملة، ومن تعدد هذا الامتداد ما جاء في بيت أبي سفيان:
ومـازالَ مُهـرِي مَرْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ

لَدُنْ غـدوَةٍ حَتَّى دنت لـغروبِ⁽⁶⁾

فقد اجتمع قيذان الجار والمجرور (منهم) والظرف والمضاف إليه (لدى غدوة).
2 الامتداد بالمشتق ومتعلقاته:

وتمتد الجملة بالمشتق وما يتعلق به من معمولات، ومن ذلك قول بحيرى: «فإنه كائنٌ لابن أخيك هذا شأنٌ عظيم»⁽⁷⁾، (فكائن) اسم فاعل من (كان) وهو يعمل عملها بشروط

(1) السيرة (64/4).

(2) الجملة العربية تحليلها وأنواعها (136).

(3) السيرة (218/3).

(4) السيرة (206/3).

(5) السيرة (194/1).

(6) السيرة (84/3).

(7) السيرة (220/1).

بشروط فعله المعروفة⁽¹⁾، وقد جاء الخبر مقدماً والاسم مؤخرأً، و(عظيم) نعت للنكرة وهو قيد لها، ومن هذا النوع قول كعب بن أسد القرظي: «فلمست بناقضٍ ما بيني وبينه»⁽²⁾، ف (ما بيني) مفعول لاسم الفاعل (ناقض) ومنه:
وَلَسْتُ بِخَالِعٍ عَنِّي ثِيَابِي

إذا هَزَّ الكَمَاءُ ولا أرامِي⁽³⁾

فاسم الفاعل (خالع) نصب مفعولاً به وهو (ثيابي) وتعلق به الجار والمجرور (عني) وأدى كل ذلك إلى امتداد الجملة، ومما جاء الامتداد فيه بالمشق وبالمفعول فيه، قول أعشى بني قيس بن ثعلبة:
لَه صَدَقَاتٌ مَا تُغِيبُ وَنَائِلٌ

وليس عطاء اليوم مانعه غدا⁽⁴⁾

قال السهيلي: «هو برفع عطاء ونصب (مانع) ومعناه: ليس العطاء الذي يعطيه اليوم مانعاً له غداً من أن يعطيه، فالهاء عائدة على الممدوح، فلو كانت عائدة على العطاء، لقال: وليس عطاء اليوم مانعه هو، بإبراز الضمير الفاعل، لأن الصلة إذا جرت على غير من هو له برز الضمير المستتر بخلاف الفعل»⁽⁵⁾، ومن هذا الامتداد قول حسان:
وَأَمْسَتْ بِلَادُ الحُرْمِ وحشاً بقاعها

لُعْيَبَةٍ ما كانت من الوحي تَعَهْدُ⁽⁶⁾

فقد عملت (وحشاً) وهي صفة مشبهة باسم الفاعل عمل الفعل، وجاء فاعلها (بقاعها)، «والصفة المشبهة تدل على الثبوت والاستمرار، ومعمولها يأتي للإيضاح والإبانة بعد الإبهام»⁽⁷⁾.

3) الامتداد بالنعت:

يأتي النعت لوظيفة تكون غالباً في تنميط معنى في منوعته، وهذه الوظيفة معنوية يقتضيها السياق، وتكون إما تخصيصاً أو إيضاحاً أو مدحاً أو ذمماً أو ترحماً أو توكيداً أو

(1) شرح الرضي على الكافية (240/1).

(2) السيرة (243/3).

(3) السيرة (82/4).

(4) السيرة (425/1).

(5) الروض الأنف (132/2).

(6) السيرة (326/4).

(7) الجملة العربية والمعنى (282).

تفصيلاً⁽¹⁾، وقد يتعدد النعت فيجعل الجملة طويلة بالتعدد، ومن الامتداد بالنعت قول ابن إسحاق: «وكانت خديجة بنت خويلد امرأةً تاجرةً ذاتَ شرفٍ ومالٍ»⁽²⁾ وقد يتعدد النعت بالجمل وأشباهاها كقول ابن إسحاق: «وكان لِحْمِيرَ وأهل اليمن بيتٌ بصنعاء يقال: له رِئامٌ»⁽³⁾، إذ جاءتا شبه الجملة (بصنعاء) والفعلية (يقال له) للتخصيص والإيضاح.

ومن ذلك قول ورقة بن نوفل: «وأنه كائنٌ لهذه الأمة نبيٌ ينتظر هذا زمانه»⁽⁴⁾، و(كائن) اسم الفاعل من (كان)، وقد سماه الكوفيون الفعل الدائم⁽⁵⁾، وهم يريدون به أنه يدل على الزمن الدائم، وليس ذلك صحيحاً لأنه لا يوجد فعل دائم من أفعال البشر، فالزمن هو وظيفة في السياق، والزمن في العبارة السابقة كما يستفاد من السياق هو المستقبل القريب، لدلالة (هذا زمانه) على ذلك.

4) الامتداد بالعطف:

والعطف تمتد به الجملة «ويكون مقيداً للمعطوف، والتقيد في تبعية العطف آت من أن المعطوف عليه غير مطلق في انفراده بالحكم الذي يكون له»⁽⁶⁾، ومن هذا الامتداد قول ابن إسحاق: «وكان رسولُ الله وحمةٌ وأبو سلمةُ بن عبد الأسلميَّ إخوةً من الرضاعة»⁽⁷⁾، والعطف فيما سبق جاء على صورة عطف اسم على اسم.

وهناك صورة أخرى للعطف هي عطف ضمير على ضمير، وقد ارتبط بها مسألة خلافية، فالكوفيون أجازوا العطف على ضمير الرفع المتصل في اختيار الكلام، وأشار ثعلب إلى ذلك بقوله: «عبد الله حدثني وعمرو، يكون نسقا على ما في حدثني، وليس على الأول»⁽⁸⁾.

واحتجوا بمجيء ذلك في كتاب الله وفي كلام العرب، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ذُؤْمِرُوا فَعَطَفَ (هُوَ) عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَسْتَكْنِ فِي (اسْتَوَى) وَالْمَعْنَى اسْتَوَى جَبْرِيلُ وَمُحَمَّدٌ بِالْأَفْقِ: وَهُوَ مَطْلَعُ الشَّمْسِ.﴾⁽¹⁰⁾ واحتجاج الكوفيين بهذا فيه نظر؛ لأنه ليس المراد بالضمير النبي ﷺ، وإنما المراد به جبريل في الآيتين على الأصح⁽¹⁾، ولا يكون ذلك من باب العطف بل تكون الواو للحال.

(1) في بناء الجملة (87).

(2) السيرة (224/1)، (225).

(3) السيرة (122/1).

(4) السيرة (228/1).

(5) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط4/ 1982م، (86)، ومجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تح: عبد السلام محمد هارون، الكويت، ط1962م، (318).

(6) في بناء الجملة (91).

(7) السيرة (107/3).

(8) مجالس ثعلب (141/1).

(9) النجم (6، 7).

(10) الخصائص (204/2).

وقد استدل ابن مالك في شواهد التوضيح تأييداً لمذهب الكوفيين بقوله: ﴿كنت وأبو بكر وعمر﴾، (وفعلت وأبو بكر وعمر)، (وانطلقت وأبو بكر وعمر) (2) وكذلك حديث (كنت وجار لي من الأنصار) (3)، فقد تضمنت الأحاديث السابقة صحة العطف على ضمير الرفع المتصل غير المفصول بتوكيد أو غيره، وهو ما يجيزه جمهور البصريين في النثر على ضعف، ويرون أن بابه الشعر. (4)

والراجح أن الوجهين جائزان، فقد جاء في السيرة، فمما جاء مع فاصل التوكيد قول عمرو بن الجموح:

وَاللّٰهُ لَوْ كُنْتَ إِلَهًا لَّمْ تَكُنْ

أَنْتَ وَكَلْبٌ وَسَطٌ يُنْرِي فِي قَرْنٍ (5)

ومن النثر قول العاص بن وائل: «فوالله لا تكون أنت وصاحبك - يا خباب - أثر عند الله مني» (6)، وهذه العبارة تفيد الزمن المستقبل بحسب السياق. ومما جاء فيه العطف على الضمير المستتر من غير فاصل توكيد في السيرة قول أمية بن أبي الصلت:

فَقَلْتُ لَهُ يَا أَذْهَبٌ وَهَارُونَ فَادَعُوا

إِلَى اللَّهِ فَرَعُونَ الَّذِي كَانَ طَاغِيًا (7)

حيث عطف (هارون) على الضمير المستتر في (أذهب) بدون فاصل توكيد، وقد وسمه السهيلي بالقيح قال: (أذهب وهارون) عطفاً على الضمير في أذهب، وهو قبيح إذا لم يؤكد ولو نصبه على المفعول معه لكان جيداً. (8)

وفاعل الأمر (أذهب) في البيت ضمير مستتر وجوباً عند النحاة، وإذا أردنا أن نعطف عليه فلا بد من إظهار الضمير عند جمهور البصريين، وإذا ظهر فانه لا يعرب عندهم فاعلاً، بل هو توكيد.

والراجح أنه يجوز في المسألة الوجهان، فإذا أردت معنى التأكيد أظهرت الضمير قبل حرف العطف، ويكون هو الفاعل مع ما يضيفه من التأكيد، وإذا لم ترد التأكيد عطف من دون إظهار للضمير.

-
- (1) تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار المعرفة، بيروت، 1/1987م، (265/4).
 - (2) أخرجه البخاري من حديث علي رضي الله عنه في (62) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.
 - (3) أخرجه البخاري من كلام عمر بن الخطاب ﷺ في (46) كتاب المظالم والغصب.
 - (4) شواهد التوضيح (114).
 - (5) السيرة (66/2).
 - (6) السيرة (395/1)، وانظر (211/2)، (246/3).
 - (7) السيرة (264/1).
 - (8) الروض الأنف (260/1).

5) التوكيد:

ارتبط بـ(عطف الضمير على الضمير) مسألة توكيد الضمير، وقد حدد العلماء عدداً من الصيغ الفعلية التي يأتي الضمير فيها مستتراً وجوباً هي:

الأول: فعل الأمر للواحد المخاطب كـ(افعل) والتقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه؛ لأنه لا يحل محل الظاهر، وأما (افعل أنت) فـ(أنت) توكيد للضمير المستتر في افعل وليس بفاعل للفعل، لصحة الاستغناء عنه.

الثاني: الفعل المضارع الذي في أوله همزة نحو أوافق، فإن قلت (أوافق أنا) كان (أنا) تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعل المضارع الذي في أوله النون نحو (نغتبط).

الرابع: الفعل المضارع الذي أوله التاء لخطاب الواحد نحو (تشكر).⁽¹⁾

والذي يترجح أن هذه الضمانر إذا ظهرت تعرب بحسب موقعها، ومن ذلك في السيرة النبوية قوله ﷺ: «هلاً تركت الشيخ في بيته حتى أكونَ أنا آتية فيه»⁽²⁾، والزمن في (أكون) للمستقبل لدلالة (حتى) على ذلك، ومنه قوله ﷺ: «فكن أنت الذي تدخل بها»⁽³⁾، ومعنى التوكيد الذي ذكره النحاة هنا مفهوم من السياق، ولا يوجد له في التركيب عنصر يقوم بهذه الوظيفة، ويكون هذا الضمير هو الفاعل.

وإنما يكون الضمير للتوكيد المحض إذا أكد في حالة برونه، ومنه في السيرة قول حليلة السعدية: «فركبت أنا أتاني»⁽⁴⁾، فقد أكد الضمير المتصل في الفعل بالضمير المنفصل (أنا).

6) الامتداد بالبدل:

البدل من العناصر التي تمتد بها الجملة، وهو يتعلق باسم يكون مبدلاً عنه، والبدل يكون هو المقصود بالحكم في المقام الأول، ويكون المبدل منه معبراً إليه، ولا يعني ذلك أن المبدل منه غير ضروري في الجملة؛ إذ لا يأتي البدل إلا مقروناً به، ولا تتضح وظيفة أحدهما من دون وجود الآخر، فهما متلازمان، مثل: (حضر الوزير عمر)، فالبدل يفيد التعيين، فلو قلنا: حضر الوزير، لم يُعرف من المقصود، ولو قلنا: (حضر عمر)، لم تعرف صفته، فالبدل يعين المبدل منه، ويحدده بالصفة المنسوبة إليه من المبدل منه.⁽⁵⁾

ومما جاء فيه الامتداد بالبدل قول ابن إسحاق: «وكانت هاجرُ أمَّ إسماعيلٍ منهم»⁽⁶⁾، وقول العاصم بن وائل: «أليس يزعمُ محمدٌ صاحبكم هذا الذي أنت على دينه أن في الجنة ما يبتغي أهلها من ذهبٍ وفضةٍ»⁽¹⁾

(1) شرح ابن عقيل (79/1).

(2) السيرة (54/4).

(3) السيرة (55/4).

(4) السيرة (200/1).

(5) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتاب العربي، ومطبعة عيسى البابي البابي - القاهرة، د.ت (155/2)، الجملة العربية تحليلها ومكوناتها (137).

(6) السيرة (39/1).

7) الامتداد بالحال:

«ومن العناصر المقيدة للفعل من غير المفعولات الحال، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه؛ إذ المجيء في (جاءني زيد ركباً) فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون ركباً»⁽²⁾، ومما جاء في السيرة مقيداً بالحال من الشعر قول معاوية بن زهير بن قيس: كَذَّبَهُمْ بِفِرْوَةِ إِذْ أَتَاهُمْ

فَطَلَّ يُقَادُ مَكْتَوْفًا بَضْفَرٍ⁽³⁾

ف(مكتوفاً) حال من الضمير المستتر نائب الفاعل في (يقاد)، ومن النثر ما نسبه ابن إسحاق إلى مهاجري الحبشة: «ونقول - والله - ما قال الله وما جاءنا به نبينا كأننا في ذلك ما هو كائن.»⁽⁴⁾

ف(كائناً) حال وهو اسم فاعل من كان واسمها ضمير مستتر فيه تقديره (هو) يعود على الشيء السابق (في ذلك) جار ومجرور متعلق (بكائن)، (ما) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (هو كائن) جملة اسمية في محل نصب، صفة لـ (ما).⁽⁵⁾

8) الامتداد بالتمييز:

والتمييز من المكملات عند النحاة، فيأتي لتكميل الجملة، وقد يستقيم الكلام بدونه لكن يظل مبهماً، ويحتاج إلى ما يزيل إبهامه، ولهذا فإن وظيفة التمييز إزالة الإبهام المتعلق بالمفرد في الجملة⁽⁶⁾، ومن ذلك في السيرة قول أروى بنت عبد المطلب: وكان هو الفتى كرمياً وجوداً

وبأسأ حين تنسكب الدماء⁽⁷⁾

ومن النثر قوله ﷺ: «لو كان لك أهد ذهباً ثم أنفقته في سبيل الله ما أدركت غدوة رجل من أصحابي...»⁽⁸⁾، وقول ابن إسحاق: «وكانوا خمسة عشر رجلاً»⁽⁹⁾، وقوله: «وكان من أحدث القوم سناً.»⁽¹⁰⁾

(1) السيرة (395/1)، وانظر (79/3).

(2) في بناء الجملة (83،84).

(3) السيرة (41/3)، والضرر: الحبل المضفور.

(4) السيرة (375/1).

(5) النحو الوافي (551/1).

(6) المصطلحات النحوية (215).

(7) السيرة (210/1).

(8) السيرة (80/4).

(9) السيرة (75/3).

(10) السيرة (376/1).

المبحث الثالث

عوارض بناء جملة (كان) وأخواتها

أولاً: تغيير الرتبة

الأصل في الرتبة في هذا الباب تقدم الفعل ثم مجيء الاسم ثم الخبر، وتتغير هذه الرتبة ويأتي ذلك على صور ترددت عند العلماء بين المنع والجواز، وهذه الصور هي:

أ) توسط الخبر:

يجوز النحاة توسط الخبر بين الفعل والاسم مع جميع هذه الأفعال، وقد منع بعضهم التوسط مع (ليس) و(مادام)، والجمهور على الجواز.⁽¹⁾

ب) تقدم الخبر على الفعل والاسم:

يجوز النحاة تقدم الخبر على الفعل الناسخ والاسم قياساً على المفعول، إذ يجوز تقديمه على الفعل،⁽²⁾ ويستثنون من هذا الحكم (مادام)؛ لأن معمول صلة الحرف المصدرية (ما) لا يجوز أن يتقدم عليه، وفي تقدم خبر (ليس) على الفعل والاسم خلاف.⁽³⁾ والراجح أن ما يظهر بناؤه في السياق على إحدى هذه الصور فلا إشكال فيه، وقد جاء ذلك عن العرب، وأما (مادام) فإن السياق لا يحتمل معها تقديم الخبر على الفعل؛ لأن المعنى لا يتضح، ولأنها تربط جملة لاحق بأخرى سابقها، والتقديم هنا يفسد المعنى؛ لذلك قال النحاة بالمنع، فتغير الرتبة منحصر في تقدم الخبر على الاسم، أي (توسط الاسم)، وتقدم الخبر على الفعل والاسم، وتقديم معمول الخبر عليه أو على الاسم أو على الفعل الناسخ.

وقد حدد العلماء مواطن التقديم والتأخير الواجبة كما يأتي:

1. تأخير الخبر وجوباً: يجب تقديم اسم كان وتأخير خبرها أي بقاء الترتيب على الأصل في موضعين:
 - أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر، بان يكونا معربين تقديرًا نحو قولك: (كانَ موسى فتاك)، أو يكونا مبنيين، نحو قولك: (كان هؤلاء من يجادلك).
2. توسط الخبر: يتوسط الخبر بين الفعل والاسم وجوباً في موضعين:
 - أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو قولك: (ليس قائماً زيدً).
 - أن تصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك: (كان في الدار صاحبها).

(1) شرح الرضي على الكافية (242/1)، شرح التصريح (244/1).

(2) كتاب الفصول في العربية لابن الدهان النحوي، تج: د.فانز فارس، مؤسسة الرسالة، ط1/ 1988م، (16).

(3) شرح الألفية لابن الناظم، تج: عبد الحميد السيد، بيروت- دار الجيل، دبت، (54).

3. جواز الأمرين: تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخير.⁽¹⁾

وأكثر الحالات التي جاءت في السيرة النبوية ما تقدم الخبر فيه وجوباً وهو شبه جملة والمبتدأ نكرة، ومنه قول ورقة بن نوفل: «سيكون في هذه الأمة نبيٌّ»⁽²⁾، ومن التقديم الجائز في السيرة النبوية من الشعر قول عبدة بن الحارث بن المطلب:
وما كان مكروهاً إليّ قتالهم

غداة دعا الأكفَاء من كان داعياً⁽³⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «ثم كان أولَ ذكْرٍ من الناس آمن برسول الله (ﷺ) ... عليُّ بن أبي طالب.»⁽⁴⁾

من مسائل تغيير الرتبة في السيرة:

1. تقديم الخبر إذا كان جملةً على الاسم:

لا يجيز النحاة تقدم خبر الناسخ إذا كان جملة لا على الاسم ولا على الفعل، سواء كانت الجملة اسمية مثل: (كان عليُّ أبوه قائم)، أو فعلية فيها ضمير الاسم مثل: (كان عليُّ يقوم)، أو غير رافعة للضمير مثل: (كان عليُّ يمر محموداً به)، لعدم سماعه.⁽⁵⁾ والراجح أن هذا التركيب محكوم بالسياق والمعنى، فإذا اتضح فيه المعنى فلا إشكال فيه، وأما قولهم بأنه غير مسموع فلا أظن أن النحاة قد سمعوا كل ما قالته العرب، وقد جاء من مثل هذا التركيب في السيرة النبوية، ويظهر فيه تقدم الخبر وهو جملة فعلية على الاسم، ومن ذلك قول عمرو بن الحارث بن عمرو بن مضاض:
وتبكي لبيتٍ ليس يُؤدَى حمأه

يظُلُّ به أمناص وفيه العصافر⁽⁶⁾

ومنه قول عبد الله بن وهب بن تميم:
فإن تك قيسُ عيلانٍ غضاباً

فلا ينفأكُ يُرر غمهم سَـغُوطي⁽¹⁾

(1) أوضح المسالك (242/1).

(2) السيرة (194/1)، (122، 106).

(3) السيرة (27/3)، (167)، (199/4).

(4) السيرة (282/1).

(5) همع الهوامع (118/1).

(6) السيرة (152/1).

والزمن المفهوم في البيتين هو المضارع المستمر.

2. تقديم الخبر على الناسخ والاسم:

مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر (ما زال) عليها وما كان في معناها من أخواتها⁽²⁾، وينسب ذلك إلى ابن كيسان أيضاً، ومذهب البصريين عدم الجواز، قال الفارسي: «يضعف عند أصحابنا قائماً كان زيداً»⁽³⁾، وينسب ذلك إلى الفراء أيضاً⁽⁴⁾.
والراجح جواز تقديمه إذا لم يختل المعنى، ومنه في السيرة النبوية قول حسان:
ثُمَّ جَوَدِي لِلخَزْرَجِيِّ بِـدَمْعِ

سيدا كان - ثم - غير نزور⁽⁵⁾

إذ قدم الخبر (سيدا) على الفعل (كان)، والتركيب الأصلي هو: كان سيدا.
ويقاس على هذا تقدم الخبر على الناسخ وهو جملة في سياق يدل على ذلك، وجاء ذلك في السيرة مما نسب ابن إسحاق إلى النبي ﷺ: «يا أهل القليب، بئس عشيرة النبي كنتم لنيكم»⁽⁶⁾ فالسياق يحدد أن البناء الأصلي للجملة هو: كنتم بئس عشيرة النبي لنيكم، وفي تقديم (بئس) تسليط للمعنى على الذم.

3. تقديم المعمول على الاسم أو على الناسخ:

«لا يجيز البصريون إيلاء (كان) أو إحدى أخواتها معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو حرف جر نحو: (كان يوم الجمعة زيداً صائماً)، و(أصبح فيك أخوك راغباً)، ولا يجوز عندهم في نحو: (كانت الحمى تأخذ زيداً)، ونحو: (كان زيداً أكلاً طعامك)، أن يقال: (كانت زيد الحمى تأخذ)، ولا (كان طعامك زيداً أكلاً)، ولا (كان طعامك أكلاً زيداً)، وأجاز ذلك الكوفيون»⁽⁷⁾.

يوجد خلاف بين النحاة حول ما إذا تقدم معمول الخبر على الاسم، ويقصد به ما إذا كان الخبر فعلاً أو اسماً شبيهاً بالفعل وله معمول فجاء حينئذ بعد الفعل الناسخ مباشرة، مثل: (بات التلميذ مؤدياً واجبه)، إذ يقال: (بات واجبه التلميذ مؤدياً)⁽⁸⁾.

(1) السيرة (129/4)، السعوط: الدواء الذي يصب في الأنف، والمعنى على المجاز وليس الحقيقة.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، م (17) (155/1).

(3) المسائل المنثورة، م (255)، (224).

(4) شرح الألفية لابن الناظم (54).

(5) السيرة (36/4)، (119/3).

(6) السيرة (251/1).

(7) شرح الألفية لابن الناظم (56).

(8) النحو المصنفى (248).

والظاهر أن هذا الخلاف لا جدوى فيه، وأن تأويلات النحاة للنصوص التي وردت منه تأويلات متكلفة، فالذوق اللغوي والاستعمال يقبلانه ولا سيما في الشعر، وليس فيه إخلال بالمعنى. وجاء كثيراً في السيرة النبوية توسط معمول الخبر وهو جار ومجرور، فمن النثر قول حاطب بن أبي بلتعة: «ولكنني كنتُ امرأً ليس لي في القوم من أهلٍ ولا عشيرة»⁽¹⁾. وأما ما تقدم فيه معمول الخبر على الاسم والخبر، وذلك المتقدم جار ومجرور فمنه من الشعر قول عبدة بن الحارث:

بِعُتْبَةَ إِذْ وُلِّيَ وَشَيْبَةَ بَعْدَهُ

وما كان فيها بكرُ عتبة راضياً⁽²⁾

وأما ما تقدم فيه معمول الخبر وهو جار ومجرور على الناسخ فمنه في الشعر قول قيس بن المسخر اليعمري:

على أنني أسويتُ نفسي بخالدٍ

ألا خالدٌ في القوم ليس له مثْلُ⁽³⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «ففيها كانت قريشٌ تقضي أمورها»⁽⁴⁾، والزمن الذي يدل عليه السياق هنا هو الماضي المتجدد.

4. تقديم الاسم على الفعل:

لا يجيز النحاة تقدم اسم الفعل الناسخ عليه، وحجتهم أن التركيب يكون حينئذ مبنيًا على أنه جملة اسمية، والراجح أن التركيب مرتبط بالمعنى والسياق فلهما القدر المعلى في تحديد أركان الجملة، والأصل أن يقصر على ذلك، ومما ورد منه في السيرة النبوية: «فأين رأيكم كان عنكم»⁽⁵⁾، والعبارة من كلام منسوب إلى شيخ من بني عامر بن صعصعة لم يذكر اسمه، فيظهر من هذا التركيب أن أصله: فأين كان رأيكم عنكم؟، فتقدم اسم كان عليها.

5. إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل مع (كان):

لا يجيز النحاة العدول عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل، وعلة ذلك عندهم أن المتصل أخصر من المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال، وما جاء على ذلك فهو ضرورة⁽⁶⁾.

(1) السيرة (47/4).

(2) السيرة (27/3)، (118/4).

(3) السيرة (31/4).

(4) السيرة (162/1).

(5) السيرة (38/2).

(6) شرح ابن عقيل (81/1).

والراجع أن هذا التركيب جائز، فهو ثابت عن أفصح الخلق محمد ﷺ في الحديث في قوله « إِنَّ أبركُم وأتقاكم لله أنا »⁽¹⁾ وقد جاء مثل هذا التركيب في السيرة النبوية مع (كان) قول الصحابي ثابت بن قيس خطيب المسلمين ﷺ: «ثم كان أول الخلق إجابة واستجابة لله حين دعاه رسول ﷺ نحن.»⁽²⁾، فقد انفصل الضمير (نحن) وهو اسم لكان متأخراً، وأصل التركيب: كنا أول الخلق إجابة.

فما سبق يشهد بجواز هذا التركيب، وإنما يعدل المتكلم إلى هذا التركيب لغرض الاهتمام والتوكيد، ويظهر أن العدول عن المتصل إلى المنفصل مرتبط بوجود اسم التفضيل في الجملة، أو ما يسمى بتركيب المقارنة، «إذ يختص هذا لا التركيب برتبة حرة نسبياً لا نجد ما يوافقها في تركيب آخر»⁽³⁾، والشواهد السابقة تدل على ذلك، ففي الحديث (أبرك - أتقاكم) هما اسما تفضيل وكذلك في عبارة السيرة (أول الخلق).

ثانياً: الحذف في جملة (كان):

(أ) حذف خبر (ليس):

يجيز النحاة البصريون حذف خبر ليس إذا وجد في الكلام ما يدل عليه، واستتلوا بقول الشاعر:
وإذا جوزيت قرضاً فـأجـزه

إنما يجزي الفتى ليس الجمـل⁽⁴⁾

أي: ليس الجمـل جزياً، وذهب الكوفيون إلى أنها هنا عاطفة بمنزلة (لا) فكأنه قال: (لا الجمـل)⁽⁵⁾.
ومما جاء في السيرة النبوية شاهداً على حذف اسم ليس مع دلالة الكلام عليه قول نفيـل بن حبيب الخنـمي:
أيـن المـفـر والإله الطالـب

والأشـرُّ المـغـلوبُ لـيس الغالـبُ⁽⁶⁾

(1) صحيح البخاري، 2-كتاب الإيمان، 13- باب قوله ﷺ أنا أعلمكم بالله.

(2) السيرة (217/4).

(3) اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال - الدار البيضاء، ط3/ 1993، (184).

(4) البيت من شعر أبيد، انظر ديوانه، دار صادر - بيروت، ط1966م، (141).

(5) منشور الفوائد، لكمال الدين أبي البركات ابن الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1983/1م، (32).

(6) السيرة (87/1).

واستدل الكوفيون والبغداديون بهذا البيت على مجيء (ليس) حرف عطف، وخرج على أن (الغالب) اسمها والخبر محذوف، وقد أول على أنه في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم. أي: ليسه الغالب. كما تقول: (الصدق كآته زيدٌ)، ثم حذف لاتصاله⁽¹⁾ وهذا فيه نظر إذ لو كان كذلك لكان (الغالب) منصوباً، والراجح أنها على أصلها وخبرها ضمير مقدر بعد الاسم، أي (ليس الغالب هو أو ليس الغالب الأشرم).

ب) حذف الاسم إذا كان الخبر ضميراً متصلاً:

اختلف العلماء في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً، فأجاز بعضهم الاتصال والانفصال قال ابن مالك:
وصل أو أفصل هاء سألني وما

أشبهه في كنهه الخلف انتمى⁽²⁾

واختلف في المختار منها فسيبويه يختار الانفصال⁽³⁾، وذهب ابن مالك إلى اختيار الاتصال⁽⁴⁾، ولكنه جعل الاتصال راجحاً، وذكر أن بعض النحويين جعلوه مرجوحاً وقال: إنهم بذلك خالفوا القياس والسمع.

وذكر أن من مخالفتهم للسمع أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور، واستدل بقوله ﷺ لعمر ﷺ: «إن يكنه فلن تسلط عليه وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله»⁽⁵⁾. وذكر شواهد من الشعر: وقال «لم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل»، وما روي في السيرة النبوية يعد دليلاً أيضاً على اختيار الاتصال، وهو قوله ﷺ: «لا تعجل لعل الله يجعل لك صاحباً، فيطمع أبو بكر أن يكونه»⁽⁶⁾.

-
- (1) مغني اللبيب (390).
 - (2) ألفية ابن مالك، باب النكرة والمعرفة، البيت رقم (13) ط/دار الجنان، د، ت، (15).
 - (3) الكتاب (46/1).
 - (4) شرح ابن عقيل (83/1).
 - (5) شواهد التوضيح (28).
 - (6) السيرة (94/2).

ثالثاً: زيادة (كان) وأخواتها:

زيادة (كان):

يجعل النحاة زيادة (كان) كالإلغاء في باب (ظن)، والشبه بينهما أن يلغى عمل الفعل وتبقى دلالاته على معنى الكينونة في الزمن الماضي، مثل: ما كان أحسن زيدا، ومن كان ضرب زيدا؟، ومن كان يكلمك؟، فدلالة كان في هذه التراكيب مجرد الكينونة في الزمن الماضي، فليس لها اسم وخبر ولم يحدث إسناد بينها وبين اسم؛ لذلك يطلق عليها النحاة مصطلح الزيادة، وهي بجانب ذلك تفيد توكيد الكلام.⁽¹⁾

وللسياق أثره الكبير في تحديد نوع (كان) لاسيما المعني، قال الأنباري: وتكون تامة نحو: ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾⁽²⁾، أي حدث ووقع، ولا يجوز أن تكون الناقصة لذهاب فضيلة عيسى عليه السلام، لأنه لا أحد إلا وقد كان في المهد صبياً.⁽³⁾

- أثر التلازم على زيادة (كان):

غالبا ما تأتي (كان) زائدة بين شيئين متلازمين، والتلازم هو: وجود علاقات نحوية بين شيئين يلزم احدهما الآخر ولا يأتي من دونه، ولا يشترط تواليهما في الكلام.⁽⁴⁾

فللتلازم بين عناصر بناء الجملة أثر في جعل (كان) زائدة، وأغلب الحالات المذكورة من زيادة كان هي من مجيئها بين متلازمين، وهذا الذي جعل النحاة يقررون «أن زيادتها تكون في وسط الكلام، فلا تزداد أولاً خلافاً للجوهري، ولا آخرأ خلافاً للفرأء»⁽⁵⁾

(1) شرح المفصل (150/7)، تخليص الشواهد (253).

(2) مريم (29).

(3) منثور الفوائد (28).

(4) شرح ابن عقيل (159/1)، والنحو المصفي، (254).

(5) الأمهات (144).

- معنى زيادة (كان):

قول النحاة بزيادة (كان) لا يعني أنها تأتي لغير معنى في الكلام البتة، وإنما لا يكون فيها إسناد، وتقيد الزمن الماضي المجرد، ولا تدل على حدث، وهذا ما أشار إليه سيبويه في: (ما كان أحسن زيدا)، فهي مجردة من الحدث وتدل على الزمن الماضي.⁽¹⁾

- دلالة زيادة (كان) في السيرة:

1. دلالتها على الزمن المجرد:

فقد دلت كان حال زيادتها في السيرة على الزمن الماضي المجرد، وهو أكثر ما دلت عليه، فمن ذلك: زيادتها بين المبتدأ وخبره، ومنه قول معاوية بن زهير بن قيس: **فَذَلِكَ كَانَ صَنْعِي يَوْمَ بَدْر**

وقبل أخو مداراة عزوف⁽²⁾

ومنه زيادتها بين اسم إن وخبرها قول ابن إسحاق: «إنه كان أول من غيّر دين إسماعيل»⁽³⁾، ومنه زيادتها بين الموصول وصلته قول حسان: **مَنْ كَانَ أَمْسَى وَهُوَ عَمَّا**

أوقع الجِدْثان جـانح⁽⁴⁾

فهي تدل على مضي الزمن الذي دل عليه الفعل (أمسى). ومن الزيادة بين مفعولي (علم) ما نسبته ابن إسحاق إلى امرأة من بني النجار: «والله ما علمته كان يتركها»⁽⁵⁾، والزمن النحوي هنا الماضي المتجدد. والزيادة بين قد والفعل الماضي التام ما نسبته ابن إسحاق إلى كفار قریش: «والله لقد كان صدقنا الذي حدثنا»⁽⁶⁾.

والزمن هنا بحسب السياق هو الماضي القريب؛ لأن المعنى يدل عليه، ودلالة كان هنا مجرد الزمن، ومما يحمل فيه زيادة كان قول كعب بن مالك: «ولا والله ما كان لي من عذر»⁽⁷⁾.

2. دلالتها على مجرد الكينونة:

-
- (1) الكتاب (37/1).
 - (2) السيرة (42/3).
 - (3) السيرة (111/1)، وانظر (51/4).
 - (4) السيرة (172/3).
 - (5) السيرة (123/2)، (307/4).
 - (6) السيرة (97/2)، وانظر (57/4).
 - (7) السيرة (187/4).

وقد تزداد (كان) وتدل حينئذ على مجر الكينونة أي الحدوث المجرد، ومثل ذلك زيادتها بين النعت و منعوته في السيرة في قوله ﷺ عن مكة المكرمة: «لا تَجَلُّ لأحدٍ كان قبلي، ولا تَجَلُّ لأحدٍ يكون بعدي.»⁽¹⁾، فد(كان) وإن جاءت على صيغة الماضي فهي تدل على مجرد الكينونة؛ لوجود كلمة(قبلي) الدالة على الزمن الماضي، و(يكون) تدل على مجرد الكينونة في زمن المستقبل الذي دلت عليه كلمة (بعدي).
وقد جاء في العبارة السابقة زيادة كان بلفظ المضارع في «ولا تحل لأحد يكون بعدي»، وقد نُقِلَ أن الذي وقع الاتفاق عليه بين النحاة زيادتها بلفظ الماضي، وقد نُقِلَ عن الفراء زيادتها بلفظ المضارع،⁽²⁾ والقول الثاني أرجح لثبوته في السيرة.

(ب) زيادة غير (كان):

«الجمهور على اختصاص (كان) بالزيادة دون سائر أخواتها، وحُكي عن الأخفش زيادة أصبح وأمسى، فقد حكي: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، والضمير في أبردها ضمير غدوةٍ، وفي أدفأها ضمير عشيةٍ ولم يجز لهما ذكر»⁽³⁾، وأجاز الفراء زيادة جميع أفعال هذا الباب إذا لم يُنقض المعنى، وأجاز ابن جني زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب، وكل فعل غير متعد من غير هذا الباب، إذا لم ينقض المعنى كذلك،⁽⁴⁾ وهذا كله عند البصريين على تقدير ثبوته، من القلة بحيث لا يقاس عليه، فهو خارج عن القياس، لأن القياس في اللفظ الأ يزداد، ولذا رده ابن السراج والجرمي وغيرهما، وحكي الجواز مذهباً للكوفيين.»⁽⁵⁾

ومن الأفعال التي يحتمل زيادتها (لا تزال) وهو خلاف لما قاله النحاة، وجاء منه في السيرة قول ابن إسحاق: «وكانت لا تزال بيننا وبينهم شرور»⁽⁶⁾ فالمعنى تام من دون (لا تزال) وإنما أفادت الاستمرار في الماضي، ومما يحتمل فيه زيادته (ظل) في الشعر قول كعب بن الأشرف:
ويقول أقواماً أسرُّ بسُخطهم

إن ابن الأشرف - ظل - كعباً يجزغ⁽⁷⁾

ف(ظل) زائدة؛ لأنها جاءت بين متلازمين وهما البدل والمبدل منه، ولا يعني أنه ليس لها معنى، فهي تدل على الاستمرار في الزمن الحاضر.

(1) السيرة (64/4).

(2) الأمهات (146).

(3) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط 1/ 1982م (411/1).

(4) الأمهات (122).

(5) السابق (141، 142).

(6) السيرة (248/1)، (70/4).

(7) السيرة (58/3).

الفصل الثاني

بناء جملة (كاد) وأخواتها

تمهيد: أنواع (كاد) وأخواتها وعملها

1) أنواع (كاد) وأخواتها:

هذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، وإنما هذه التسمية من باب تسمية الكل بالجزء، وهذه الأفعال على ثلاثة أنواع:

أ) قسم يدل على دنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو حصول المتكلم بقرب حصوله، وذلك بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل، وهذا القسم أفعال ثلاثة، وهو ما يسمى عند الجمهور أفعال المقاربة وهي: كاد وكرب و أوشك.

ب) قسم يدل على قرب حصول الخبر للفاعل قرب رجاء، وذلك بأن يكون هذا القرب بحسب رجاء المتكلم، وطمعه في حصول الخبر له، لا جزمًا به، وهذا القسم أيضاً ثلاثة أفعال، وتسمى أفعال الرجاء وهي: عسى، وحرى، واخلولق.

ج) وقسم يدل على قرب الخبر قرب أخذٍ وشروع فيه، بأن يكون ذلك القرب بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي إليه، وأفعال هذا القسم خمسة، وتسمى عند الجمهور أفعال الشروع وهي: أنشأ، طفق، أخذ، وجعل، وعلق.

وهذه الأفعال هي الشُّهرى من كل قسم، وتكاد تكون محل إجماع إلا أنه قد زيد في كل قسم عدد، ولا سيما أفعال الشروع فقد تجاوزت أفعال هذا الباب الأربعين.⁽¹⁾ ولا خلاف في أنها أفعال إلا (عسى) فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ونُسب أيضاً إلى ابن السراج.

وملخص مذهبهم أنهم قالوا: إن (عسى) حرف ترجّ، واستدلوا على ذلك بأنها على معنى (لعل)، ولا تتصرف كما أن (لعل) لا تتصرف، وكما كانت (لعل) حرفاً بالإجماع وجب أن تكون (عسى) مثلها حرفاً دائماً لقوة الشبه بينهما.

وجمهور النحاة على أنها فعل بدليل اتصال تاء الفاعل بها،⁽²⁾ ويرى بعضهم في عملها أنها على فسمين:

الأول: أنها حرف ترج ينصب الاسم ويرفع الخبر ك(لعل).

الثاني: أنها فعل للرجاء يفيد القرب والدنو، يرفع المبتدأ وينصب الخبر.⁽³⁾

2) عمل (كاد) وأخواتها:

تدخل هذه الأفعال على ما أصله مبتدأ وخبر عند النحاة، فترفع الأول اسماً لها ويكون خبره خبراً لها، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً في موضع نصب، مسبوقةً ب(أن)، هذا للترجي، وفي غيرها وجهان.

شروط عملها:

الأول: أن يكون رافعاً لضمير الاسم، فالأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في الكلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها أو شرع فيه؛ فلهذا كان مما لا بد منه في استعمالها أن يكون الضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه، ومما يذكره النحاة مخالفاً لهذا قول الشاعر:

وقد جعلت إذا ما قمت يُقَلّني

ثوبي، فأنهضُ نهضَ الشاربِ السكر⁽⁴⁾

حيث جاء في الجملة (جعلت يثقلني ثوبي) فاعلان مختلفان، فجعلت فاعله ضمير المتكلم، ويثقلني فاعله الاسم الظاهر (ثوبي) وهذا مما لا يجيزه النحاة؛ لأنّ هذا الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعاً لضمير مستتر عائد إلى الاسم.⁽⁵⁾

(1) الأمهات (86).

(2) شرح ابن عقيل (171/1)، أوضح المسالك (301/1).

(3) الصحابي (237)، مجاز القرآن لأبي عبيدة، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2/ 1981م، (134/1)، عدة السالك (301/1).

(4) ينسب هذا البيت إلى عمرو بن أحمر الباهلي، وهو من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك، برقم (120)، والشاهد في (جعلت يثقلني ثوبي).

(5) أوضح المسالك (305/1).

وقد قام العلماء بتأويل هذا البيت، وجعلوا فاعل (يثقلني) ضميراً مستتراً يعود إلى اسم جعل، واسم جعل التاء، و(ثوبي) بدل منه، وجملة (يثقلني) في محل نصب خبر جعل، والضمير المستتر الذي هو فاعل (يثقل) عائد إلى (ثوبي) وأجيزت هذه المسألة في عسى فقط، فقد أجازوا فيها أن ترفع السببي، أي: الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بـ(عسى)، مثل قول الشاعر:

وماذا عسى الحجاج يبلى جَهْدُهُ

إذا نحن جاوزنا حفيرَ زياد⁽¹⁾

ففي رواية الرفع، رَفَعَ المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى، وهو ما أجازته النحاة مع هذا الفعل وحده دون سائر أخواتها.⁽²⁾

«وذهب أبو حيان إلى التسوية بين عسى وغيرها من أفعال هذا الباب، ومنع في جميع هذه الأفعال أن يكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لهن غير الضمير العائد إلى الاسم.»⁽³⁾

الثاني: أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ونذر مجيئه فعلاً ماضياً في (جعل)، كقول ابن عباس رضي الله عنهما «فجعل الرجل إذا لم يستطيع أن يخرج أرسل رسولاً»،⁽⁴⁾ وقد استدل ابن مالك على جواز مجيء الفعل ماضياً بالحديث: «فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر.»⁽⁵⁾

الثالث: أن يكون الفعل مقروناً بـ(أن) إن كان الفعل (حري و اخلولق) وأن يكون مجرداً منها، إن كان الفعل دالا على الشروع، والغالب في خبر (عسى وأوشك) الاقتران بها، و(كاد وكره) على العكس من ذلك⁽⁶⁾، ومما سبق يتضح أن بناء الجملة في هذا الباب:

- 1) الفعل الناسخ سواءً أكان من أفعال المقاربة أم الرجاء أم الشروع.
- 2) الاسم، ويكون مرفوعاً بعدها.
- 3) الخبر، ولا بد أن تجتمع له صفات خاصة يجمعها: أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع، رافعاً لضمير الاسم السابق، مقترناً بـ(أن) أو مجرداً منها.⁽¹⁾

(1) البيت للفرزدق، انظر ديوانه، شرح د.علي مهدي زيتون، دار الجيل - بيروت، ط1/ 1997م، (141)، وفيه (خُفْنَا) بدلا من (جاوزنا) والشاهد فيها (عسى الحجاج يبلغ جهده) والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على:

1) مجيء خبر (عسى) فعلاً مضارعاً غير مقترن بـ(أن) المصدرية.
2) رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى وهذا المراد هنا، وأجازته النحاة مع هذا الفعل دون غيره.

(2) أوضح المسالك (306/1).

(3) عدة السالك (309/1).

(4) شواهد التوضيح (79).

(5) شواهد التوضيح شواهد التوضيح (79).

(6) أوضح المسالك (314/1).

- حقيقة ما تدخل عليه (كاد) وأخواتها:

يرى النحاة أن (كاد) وأخواتها تدخل على ما أصله جملة اسمية، وقد وقعوا في حرج عندما تدخل (أن) في خبر عسى، فقد جعلوا ذلك مخالفا للقياس لأنه من باب الإخبار بالمصدر عن الذات، وهو ممنوع عند النحويين.⁽²⁾

والراجح أنه لا يلزم أن ما تدخل عليه (كاد) أو إحدى أخواتها يكون مبتدأ وخبرا في الأصل، فقد تدخل على المصدر المؤول كقوله ﷺ: « فوالله ليوشكنَّ أن تسمعَ بالمرأة تخرج من القادسية على بعيرها حتى تزورَ هذا البيت لا تخاف.»⁽³⁾

وقد جعلها الفارسي من الأفعال المتعدية إلى مفعول، إذ قال: « عسيثُ يتعدى إلى مفعول»،⁽⁴⁾ فهذه الأفعال لها سياقها الخاص بها، وهي تدل على معان لا تتحصل بدونها في التركيب، فتدل على معاني أزمنة لأفعال أخرى، ف(كاد) تدل على مقاربة وقوع الفعل، و(عسى) تدل على رجاء وقوعه، و(طفق) تدل على الشروع في الفعل.⁽⁵⁾

المبحث الأول

الاستطالة في جملة كاد وأخواتها وأنماطها

يتضح لنا مما سبق أن الخبر في جملة (كاد) يكون جملة فعلية فعلها مضارع، وهذا يدل على أن استطالة جملة كاد بالتداخل هو الأصل فيها، ولذلك إذا جاءت تلك الأفعال ناصبة لخبر مفرد، إنما يكون على غير الأصل، ومما روي من ذلك في النثر: «عسى الغوير أبوساً»⁽⁶⁾، ومن الشعر:
فَأبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيُّبَا

(1) النحو المصفى (275).

(2) شرح ابن عقيل، (173/1)، الجملة تأليفها وأقسامها (122).

(3) السيرة، (236/4).

(4) المسائل المنثورة، م(283)، (242).

(5) التوطئة لأبي علي الشلوبين، تح: يوسف أحمد المطوع (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، دار التراث

العربي - القاهرة، 1973م، (270).

(6) هذا مثل تقوله العرب، وأصله أنه كان قوم في غار فأنهار عليهم فماتوا جميعا، فضربوه مثلا لكل ما

يخشى من الشر، انظر جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تح: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/ 1988م، (45/2).

وكم مثلها فارقتهما وهي تصفرُ (1)

أكثر في العذل ملحاً دائماً

لا تُكثِرَنَّ إني عسيثُ صائماً (2)

فمجيء الجملة في هذا الباب قصيرة - أي يكون خبرها مفرداً - إنما هو على غير الأصل، و ذلك لأن المقاربة والرجاء والشروع هي معان تحتاج إلى أفعال لتدل على ملابستها؛ لذلك لا تدخل هذه الأفعال إلا على جملة اسمية خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، وقد ينتقض ما قلناه في عسى عندما تكون تامة.

(1) هذا البيت لتأبط شرا، انظر ديوانه، تقديم: طلال حرب، دار صادر بيروت، ط1/1996م، (34)، وفيه (لم أك أيبا).
(2) البيت من الرجز وينسب لرؤية، وهو من شواهد ابن هشام في تخلص الشواهد، م (80)، (309).

أنماط جملة كاد وأخواتها في السيرة:

لم ترد جميع أفعال هذا الباب في السيرة النبوية لابن هشام، والذي ورد منها (كاد، أو شك) للمقاربة، و(عسى) للرجاء، و(جعل وطفق وقام، وذهب) للشروع. وقد قسمت هذه الأفعال بحسب نوع اسمها إلى أنماط هي:

النمط الأول: اسمها اسم ظاهر:

فمن الشعر قول أبي خراش الهذلي:
تَكَادُ يَسْدَاهُ تُسَلْمَانِ إِزَارَهُ

من الجود لَمَّا أذْلَفْتَهُ الشَّمَائِلُ (1)

ومن النثر قول ابن هشام: «كادت الشمس تَعْتَدِلُ» (2)، وتدل كاد على زمن الماضي المقاربي (3)؛ لأن معنى (كاد) قارب، و(يكاد) يقارب (4)، أي قاربت الشمس الاعتدال فيما مضى، و(كاد) يكون التصرف فيها أكثر من غيرها من أفعال هذا الباب، فالمحكي في كاد ماضيها ومضارعها واسم فاعلها ومصدرها. (5)

فخبر (كاد) في الجملتين السابقتين وفي كل الجمل التي وردت في السيرة جاء من دون (أن). وقد جوز ابن مالك وقوع خبر كاد مقروناً بـ(أن) في غير ضرورة، قال: «وهو ما خفي على أكثر النحويين» (6)، و استدل بأحاديث منها قول عمر: «ما كَدْتُ أَنْ أَصْلِي العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَعْرُبُ» (7)، وقول جبير بن مطعم: «كاد قلبي أن يطير.» (8) وقال ابن هشام: «الغالب تجرد خبر (كاد وكرب) من (أن)، وربما اقترن بها ولم يحفظ سيبويه في خبر (كرب) إلا التجرد، فمن تجرد كاد قوله تعالى: {وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ} (9)، ومن اقترانه قول عمر ﷺ: (ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب).» (10)

(1) السيرة (124/4)، أذلفته: أجهدته، الشمائيل: الخصال الحميدة.

(2) السيرة (105/2).

(3) اللغة العربية معناها ومبناها (245).

(4) مجالس ثعلب (141/1).

(5) الأمهات (94).

(6) شواهد التوضيح (101-98).

(7) أخرجه البخاري في (10) كتاب الأذان، (26) باب قول الرجل (ما صلينا).

(8) أخرجه البخاري في (65) كتاب التفسير، (52) سورة الطور، 1- باب حدثنا عبد الله بن يوسف.

(9) البقرة (71).

(10) تخليص الشواهد (329).

ومما فعله أوشك من هذا النمط في السيرة النبوية قوله ﷺ: «فو الله ليوشكَنَّ المالُ أن يفيضَ فيهم حتى لا يجدون من يأخُده»⁽¹⁾، وقول كعب بن مالك: «وليوشكَنَّ الله أن يسخطَ عليَّ»⁽²⁾.

ويدل الفعل (يوشك) بحسب السياق على مقاربة حصول الفعل في المستقبل، فليس بالضرورة أن يدل الفعل على الحال إذا جاء على صيغة المضارع. ومما فعله عسى من هذا النمط ما نسبته ابن إسحاق إلى زوج حليلة السعدية: «عسى الله أن يجعلَ لنا فيه بركةً»⁽³⁾، وقول عبد المطلب: «عسى الله أن يرزقنا ماءً»⁽⁴⁾، وعسى من المخلوقين طمع ورجاء.

- اقتران خبر عسى بـ(أن):

يكثر اقتران خبر عسى بـ(أن) وتجرده منها قليل، وهو مذهب سيبويه⁽⁵⁾، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من (أن) إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن إلا مقترناً بـ(أن)⁽⁶⁾، وقد وقع النحاة في حرج من دخول (أن) على خبر عسى حيث جعلوا ذلك مخالفاً للقياس لأنه من باب الإخبار بالمصدر المؤول عن الذات، وهو ممنوع عند الجمهور.⁽⁷⁾

ولذلك ذهبوا يتأولون ما هو من ذلك حتى تتوافق هذه الجمل مع قواعدهم، ففي قولنا: (عسى زيد أن يقوم) ذكروا فيها تأويلات أربعة، وذلك بسبب اقتران أن بالفعل وجعلها خبراً عن (عسى) وهو مصدر مؤول، لأنه يلزم من ذلك الأخبار باسم المعنى، وهو المصدر عن اسم الذات، وهو (زيد) وقالوا فيها بأوجه:

الأول: أن الكلام على تقدير مضاف إما قبل الاسم، وكأنك قلت: (عسى أمر زيد القيام)، وإما قبل الخبر، وكأنك قلت: (عسى زيد صاحب القيام).

الثاني: أن هذا المصدر في تأويل الصفة، وكأنك قد قلت، عسى زيد قائماً، ومن المعروف أن النحاة يمتنعون مجي خبر (عسى) مفرداً، فكيف يؤولون هذا بذاك.

الثالث: أن الكلام على ظاهره، والمقصود المبالغة، في (زيد) حتى كأنه هو نفس القيام، وذكروا أن هذه الوجوه الثلاثة جارية على كل مصدر صريح أو مؤول يخبر عن أسم الذات أو ينعت به اسم الذات، أو يجيء حالاً منه.

الرابع: أن (أن) ليست مصدرية في هذا الموضع، بل هي زائدة فكانك قلت: (عسى زيد يقوم)، وقد ضُغِفَ هذا الوجه؛ لأنها «لو كانت زائدة لم تعمل النصب،

(1) السيرة (236/4).

(2) السيرة (187/4).

(3) السيرة (200/1).

(4) السيرة (181/1).

(5) الكتاب (99، 158/3).

(6) شرح ابن عقيل (173/1).

(7) الجملة تأليفها وأقسامها (122).

ولسقطت من الكلام أحياناً، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو لضرورة
الشعر. «⁽¹⁾

ويرى بعضهم أنها مصدرية ناصبة ويغفر في هذا الباب كله الأخبار بالمعنى عن الجثة⁽²⁾،
ويرى بعضهم أنه يؤتى بها لتراخي الفعل وليدل على الاستقبال، فهي ليست مصدرية.⁽³⁾
والـحجج أنه لا حرج في دخول (أن) على (عسى) بل دخولها أصل؛ لأن (عسى)
موضوعة للرجاء والرجاء مستقبل، و(أن) تخلص الفعل للاستقبال⁽⁴⁾، ولا ضرورة للتأويل
وحتى لو أولناه بذلك فلتخرم القاعدة التي ذكرها النحويون بعدم جواز الإخبار عن الجثة
باسم المعنى.

ومما فعله للشروع من هذا النمط قول ابن إسحاق: «فجعل الدم يسيل على وجهه ﷺ»⁽⁵⁾،
وقوله: «وجعل الناس يحثون على الجيش التراب»،⁽⁶⁾ والأفعال الدالة على الشروع لا
يجوز اقتران خبرها بـ(أن) لأنها تخلص الفعل للاستقبال، والمقصود بالفعل الحال فتنافياً⁽⁷⁾،
فتنافياً⁽⁷⁾، ويدل الفعل في الجملتين على الماضي الشروعي.

النمط الثاني: الاسم ضمير: وهذا النمط نوعان:

النوع الأول: ما جاء فيه الضمير بارزاً ومنه قول ابن إسحاق: «أما أنا فكدتُ
أهلك»⁽⁸⁾، وقوله: «فلاؤشكوا أن يثبوا عليكم فينتزعوه من أيديكم»⁽⁹⁾، وأوشك يكثر اقتران
اقتران خبرها بـ(أن) ويقل حذفها منه؛⁽¹⁰⁾ لذلك يغلب علي استخدامها فيما يفيد الاستقبال.
ومما فعله للماضي الشروعي قوله ﷺ: «ثم جعلتُ أحملُ الحجارةَ على رقبتِي»⁽¹¹⁾،
وقول أبي رُهم كلثوم بن الحصين: «فطفقتُ استيقظُ وقد دنت راحلتي من راحلة رسول
الله⁽¹²⁾... فطفقتُ أحوزُ راحلتي»⁽¹³⁾، ومن الأفعال التي ظهر للباحث مجيئها للشروع: الفعل
(ذهب) في قول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها: «فذهبت التمسه في عنقي»⁽¹⁴⁾ تعني
العقد، ومعنى ذهبت (جعلت) كما يدل عليه السياق.

(1) عدة السالك في تحقيق أوضح المسالك (310/1).

(2) النحو الوافي (616/1).

(3) معاني النحو، (247).

(4) كتاب أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي - دمشق، دت،
(127).

(5) السيرة (89/3).

(6) السيرة (30/4)، وانظر (219،288).

(7) شرح ابن عقيل (175/1).

(8) السيرة (244/2).

(9) السيرة (95/2)، وانظر (347/3).

(10) شرح ابن عقيل (174/1).

(11) السيرة (220/1)، وانظر (307)، (91/3).

(12) السيرة (181/4).

(13) السيرة (182/4)، أحوز: أُبْعِدُ.

(14) السيرة (326/3).

ومما فعله (عسى) قول أبي الهيثم بن التَّيْهَان: «فهل عسيَّت إن نحن فعلنا ذلك ثم أظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا.»⁽¹⁾

النوع الثاني: الضمير المستتر، فمما أضمر فيه اسم (كاد) قول عباس بن مرداس:

نَوْمُ الْجَمْعِ جَمْعَ بَيْي قَسِيٍّ

على حَقِّ نَكَادٍ لَّهُ نَطِيرُ⁽²⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «حتى إن عُثْنُونَهُ لِيَكَادُ يَمْسُ وَاسِطَةَ الرَّحْلِ»⁽³⁾، وهو يفيد الحال المقاربي بحسب السياق.

- إضمار الشأن في كاد: تُخَصُّ (كاد) في هذا الباب من غيرها من الأفعال بإضمار الشأن،⁽⁴⁾ وقد جاء من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾⁽⁵⁾، ففي اسم (كاد) في الآية ثلاثة أوجه:

1. الاسم ضمير الشأن والجملة بعده في موضع نصب.
 2. الاسم مضمّر تقديره من بعدما كاد القوم، والعائد على هذا الضمير في منهم.
 3. الاسم (القلوب)، و(يزيغ) في نية التأخير، وفيه ضمير فاعل.⁽⁶⁾
- وينطبق هذا الإضمار الذي في الآية على أوجه التي ذكرها النحاة على قول عائشة رضي الله عنها: «وتساور الناس حتى كاد يكون بين هذين الحيين من الأوس والخزرج شرًا»⁽⁷⁾، و(يكون) هنا تامة.
- ومما أضمر فيه الاسم مع (عسى) قول عامر بن ظرب العدوانيّ: «عسى أن تأتي مما أنا فيه بفرج»⁽⁸⁾، وقول ابن إسحاق: «عسى أن لا يعدمكم منه رأياً ونصحاء»⁽⁹⁾

(1) السيرة (55/2).

(2) السيرة (101/4).

(3) السيرة (53/4).

(4) شرح الرضي على الكافية (218/4).

(5) التوبة (117).

(6) الكتاب (71/1)، معاني القرآن للأخفش (562/2)، التبيان (431/2).

(7) السيرة (329/3).

(8) السيرة (159/1).

(9) السيرة (94/2).

المبحث الثاني

عوارض بناء جملة كاد وأخواتها

أولاً: التقديم والتأخير

يشترط النحاة في هذا الباب لعمل (كاد) وأخواتها وجوب تقديم الفعل على معموليه، فلا يصح تقديمهما معاً، ولا تقديم أحدهما عليها،⁽¹⁾ والتقديم في هذا الباب يُشكّل أنماطاً جديدة، قد تخرج من باب (كاد) وأخواتها إلى أن تصير أفعالاً تامةً. أنماط تغيير الرتبة:

النمط الأول: (الاسم + عسى + أن + الفعل).

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمّر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهي لغة تميم، وجاز تجريدها من الضمير، وهي لغة الحجاز، وذلك نحو: (زيدٌ عسى أن يقوم)، فعلى لغة تميم يكون في (عسى) ضمير مستتر يعود على زيد، وأن يقوم في موضع نصب بـ(عسى) وعلى لغة الحجاز لا ضمير في (عسى) و(أن يقوم) في موضع رفع بـ(عسى).
وأما غير (عسى) من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه، فنقول: (الزيدان جعلان ينظمان)، ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقل: (الزيدان جعل ينظمان)، كما تقول: (الزيدان عسى أن يقوما).⁽²⁾

وعندما نتأمل في الجملة (زيد عسى أن يقوم) يكون لأصلها احتمالان:
الأول: أنها جملة اسمية وهي (زيد يقوم) ثم جيء بـ(عسى) للدلالة على رجاء وقوع الفعل، والطمع في قيام زيد، فأفحمت في الوسط فأصبحت الجملة (زيد عسى أن يقوم)، وبهذا استخدمها أهل الحجاز، فليست هي ناقصة عندهم وليس هناك تقديم.
الثاني: أن الجملة في الأصل هي: عسى زيد أن يقوم، ثم قدم (زيد)، فأصبحت: (زيد عسى أن يقوم)، وبقي ضمير بعد عسى يدل على (زيد) و(زيد) اسمها، وتكون هنا ناقصة، وبهذا استخدمتها تميم⁽³⁾، وعلى هذا الوجه الثاني يكون في جملة (عسى) تقديم اسمها عليها، عليها، ويظهر أن هذا الاختلاف واقع في (عسى) لأن العرب استخدمتها على الوجهين، وتعليل النحاة إنما هو بحسب استقرارهم لاستخدام العرب لها.

(1) النحو الوافي (626/1).

(2) شرح ابن عقيل (179/1).

(3) شرح ابن عقيل (179/1).

وأما ما عدا عسى من الأفعال فإنه من الواضح أنها تبقى على نقصانها لأنها تتصرف، ويصح إضمار اسم لها، ومما ورد من السيرة من هذا وفيه إضمار الاسم في (كاد) من الشعر قول أبي سفيان بن حرب:
كادت تُهدُّ من الأصواتِ راحتِي

إذ سالت الأرضُ بالجُردِ الأبائِلِ (1)

ومما فعله للشروع قول يزيد بن حاطب: «فجعل يقولُ أبوه جَنَّةً - والله - من حَزْمَلِ» (2)

النمط الثاني: (عسى) + (أن) والفعل + الاسم):

وهذا النمط له تأويلات عند النحاة هي:

الأول: إذا جاء بعد (عسى) فعل وجاء بعده الاسم مثل: (عسى أن يقوم زيد)، فذهب أبو على الثلوثين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن)، وأن وما بعدها فاعل عسى، وهي تامة ولا خير لها. (3)

وعلى هذا يكون هناك تداخل من جهة أن فاعل (عسى) مصدر مؤول من (أن) + الفعل + فاعل) وسد المصدر المؤول هنا مسد الفاعل إذ أُخبر به نيابة عن جملة «لأن الحروف المصدرية مهينة لإقامة الجملة مقام المفرد». (4)

الثاني: ونسب إلى الميرد والسيرافي والفراسي تجويز وجه آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بـ(عسى) اسماً لها، و(أن) والفعل في موضع نصب بـ(عسى) خبراً لها، وتقدم على الاسم، والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى) وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية. (5)

وهذا الوجه هو الذي يكون فيه تأخير الاسم وتقديم الخبر؛ إذ أن الأصل في (عسى أن يقوم زيد) هو (عسى زيد أن يقوم) فقدم الخبر (أن يقوم) للاهتمام و آخر الاسم فصارت الجملة (عسى أن يقوم زيد).

الثالث: أن يكون الاسم المتأخر مبتدأ مؤخراً و(عسى) فعل تام، وفاعله المصدر المؤول، والجملة بعد (عسى) وفاعلها في محل رفع خبر المبتدأ المتأخر، وقد ورد من استعمالات (عسى) أنها فعل تُسند إلى (أن والفعل) كقوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَحبُوا شَيْئًا وَهُوَ شرٌّ لَكُمْ ﴾ (6) وهي هنا فعل تام عند النحاة. (7)

(1) السيرة (114/3)، وانظر (118/4، 138).

(2) السيرة (138/2).

(3) التوطئة (270).

(4) معاني النحو (247/1).

(5) المقتضب (70/3)، المسائل المنثورة، م(283)، (242)، شرح ابن عقيل (178/1).

(6) البقرة (216).

(7) التبيان (92/1).

وعلى هذا المعنى يترجح الرأي الأول وهو ما ذهب إليه الشلوبين ومن تابعه، وهي أن تكون تامة، وما بعدها فاعل ولا خبر لها، ويشترك في كل هذه الأحكام والأوجه المحتملة مع عسى الفعلان (اخلولق وأوشك)؛ لأنه يجب اقتران خبرهما بـ(أن)، وهو الأصل لدلالة الاستقبال.

وأكثر ما جاء في السيرة النبوية ما كان من النمط الثاني، ومنه في النثر قول ذي نَفر الحميري: «لا تقتلني فإنه عسى أن يكون بقائي معك خيراً لك من قتلي»،⁽¹⁾ وقد أسندت عسى في الجملة إلى المصدر المؤول (أن يكون بقائي خيراً لك من قتلي)، و(عسى) تامة هنا على الأرجح.

وقد اقتصت الأفعال (عسى و اخلولق وأوشك) بأنها كما استعملت ناقصة فقد استعملت تامة، فالتامة هي المسندة إلى (أن) والفعل نحو: (عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل) فـ(أن) والفعل في موضع رفع فاعل لـ(عسى و اخلولق وأوشك)، ويسد المصدر مسد اسمها وخبرها،⁽²⁾ ومما جاء في السيرة النبوية أيضاً قوله ﷺ: «وأيم الله ليوشك أن تسمع بالقصور البيض من أرض بابل وقد فتحت»،⁽³⁾ وقول ابن إسحاق: «عسى أن يكون الغلام قد أوهم في حديثه.»⁽⁴⁾

ثانياً: زيادة (كاد)

لم يُذكر ورود أحد الأفعال في هذا الباب زائداً، إلا (كاد) فقد ذُكر فيها على أحد الأقوال أنها ترد زائدة، وقد نسب ذلك إلى الأخفش⁽⁵⁾، واستدل بقول حسان: وتكاد تكسأ أن تجيء فراشها

في جسم خرّعبية وحسن قوام⁽⁶⁾

ورد أبو حيان ذلك متأولاً، وقال: «لا حجة فيه.»⁽⁷⁾ والراجح أنها في البيت ليست زائدة؛ إذ لو كانت كذلك لتغير المعنى، إذ المراد مقاربتها للكسل دون حصوله.

ثالثاً: الحذف

الحذف في هذا الباب قليل ويكاد ينحصر في حذف الخبر مع كاد ويستشهد على ذلك بقولهم: «من تأتى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد.»⁽¹⁾

(1) السيرة (79/1).

(2) شرح ابن عقيل (178/1).

(3) السيرة (236/4).

(4) السيرة (319/3)، وانظر (42/2)، (143/4).

(5) الأمهات (90).

(6) السيرة (20/3)، والخرعة: اللينة الحسنة الخلق.

(7) الارتشاف (292/3).

وجاء في السيرة النبوية قول أبي حردد الأسلمي: «فاسْتَقَلْتُ وما كادَتْ» (2)، فقد حُذِفَ الخبر جوازا، وتقديره: وما كادت تستقل، وهو من الحذف الذي عليه دليل في السياق، والحذف في هذا الباب قليل.

الفصل الثالث

بناء جملة (ظن) وأخواتها

تمهيد

أ) أقسامها:

القسم الأول: أفعال القلوب، وتسمى أيضاً أفعال الشك واليقين وهي أربعة أنواع:

- (1) ما يفيد في الخبر يقيناً، وهو أربعة: (وجد، وألفى، درى، تعلم)
- (2) ما يفيد في الخبر رجحاناً، وهو خمسة: (جعل، حجا، عدّ، هب، زعم).
- (3) ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: (رأى، علم).
- (4) ما يرد بهما: والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: (ظن، حسب، خال).

القسم الثاني: أفعال التصيير، ويقال لها أيضاً: أفعال التحويل، وأشهرها: (جعل، رد، اتخذ، تخذ، صير، هب). (3)

ب) حقيقة منصوبها:

دار الخلاف بين النحاة في أصل ما تدخل عليه ظن وأخواتها، أهمها مبتدأ وخبر أم هما غير ذلك، فيرى النحاة البصريون والكوفيون أن هذه الأفعال تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر فتنصبهما، ثم اختلفوا في الاصطلاح على المنصوبين:

فالبصريون يجعلونهما مفعولين، وأما الكوفيون فينسب إليهم أن الثاني منصوب على الحال، والصحيح أن الفراء يجعل المنصوبين اسمها وخبرها. (4)

وأما السهيلي فيذهب إلى أن ما تدخل عليه ليس أصله مبتدأ وخبر، وإنما هي بمنزلة (أعطيت) في أنها استعملت مع مفعولها ابتداءً، واستدل بذلك بقوله:

(ظننت زيدا عمرا)، فلا يجوز أن يكون زيد هو عمرو إلا على جهة التشبيه، وهو غير مراد هنا. (1)

(1) مغني اللبيب (825).

(2) السيرة (286/4).

(3) الأمهات (72).

(4) كتاب اختلاف النحاة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د/طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة - بيروت، ط1/1987م، (121)، ومعاني القرآن للفراء (83،84،106/2).

والراجع ما ذهب إليه السهيلي من أن أصل مفعولها ليسا مبتدأ وخبراً، لأن لها سياقها الخاص بها، وإذا صح جعل مفعولها مبتدأ وخبراً من حيث المبنى فقد لا يصح ذلك من حيث المعنى.

ج) شروط عملها:

يشترط لإعمال هذه النواسخ بنوعها القلبي والتحويلي، أن يكون المبتدأ الذي تدخل عليه صالحاً للنسخ، وليس له صدر الكلام (كالشرط والاستفهام)، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن.

وتختص هذه النواسخ دون غيرها من النواسخ بجواز دخولها على المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف إلى اسم استفهام، وإذا دخلت على أحدهما وجب تقديمه عليها نحو: (أياً ظننت أحسن؟، و غلامٍ أي حسبت أنشط؟).

أما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، ولا يجوز هنا أن يكون جملة إنشائية، ويجوز تقديمه في بابي (ظن) و(كان) بشرط ألا يوجد مانع يمنع من تقديمه، كوجود ما النافية أو غيرها.⁽²⁾

المبحث الأول

الاستطالة في جملة ظن وأخواتها

تنقسم الاستطالة في جملة (ظن) وأخواتها إلى قسمين: الاستطالة بالامتداد، والاستطالة بالتداخل.

أولاً: الاستطالة الممتدة

(1) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1/1999م،

(315/1)، أوضح المسالك، (30/2)، تحقيقات نحوية(83).

(2) النحو الوافي (22/21).

ويقصد بالجملة الممتدة في هذا الباب الجملة المكونة من الفعل الناسخ وفاعله والمفعول الأول والمفعول الثاني، والمفعولان (مفردان)، أي: لا يكون أحدهما جملة اسمية، أو فعلية، أو اسماً موصولاً، أو يسد مسدهما مصدر مؤول؛ لأن ذلك من التداخل. والأفعال التي جاءت على هذا البناء في السيرة هي:

القسم الأول: أفعال القلوب:

(أ) أفعال اليقين:

(1) (وجد): وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم) قال تعالى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَ هُمْ لَفَاسِقِينَ} (1)، «وهذا الفعل منقول من وجد الشيء ولقيه، وأصله في الأمور الحسية، ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية فعندما تقول (وُجِدَ الظلمُ وَخِيَمَ العقابَةُ)، كان معناه أنك وجدت هذا الأمر وأصيبتَه كما تصاب الأمور الحسية ليس في ذلك شك، ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمراً يقيناً كان الأمر العقلي بمنزلة» (2)، وقد ورد في السيرة من جمل هذه الأفعال نماذج كثيرة و منها في الشعر قول أبي جهل بن هشام:

فَقَالُوا لَنَا إِنَّا وَجَدْنَا مَهْدًا

رضاً لذوي الأحلام مئاً وذوي العُقُلِ (3)

ومن النثر قول عثمان بن مظعون: «قد وجدته وفيأ» (4)، وقول ابن إسحاق: «فإن تجده صاحياً، تجدا رجلاً عربياً.» (5)

(2) (ألفى): «اختلف في تعدي (ألفى) إلى اثنين، فمنعه قوم، وزعموا في قوله تعالى {إِنَّهُمْ أَلَفُوا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ} (6) أَنْ (ضالين) حال، وأثبته آخرون، مستدلين بقول الشاعر:

قَد جَرَّبُوهُ فـأَلَفُوهُ المَغِيثُ إِذَا

ما الرُّوْعَ عَمَّ فـلَا يَلُوي عَلَي أَحَدٍ (7)

فالفاءان في البيت عاطفتان، وجواب (إذا) محذوف مدلول عليه بالمغيث، و(على أحد) نائب الفاعل، ولا يكون (المغيث) حالاً لأنه معرفة» (8)، ومما ورد في السيرة من شعر خوات بن جبير:

(1) الأعراف (102).

(2) معاني النحو (11/2).

(3) السيرة (209/2)، وانظر (252/2)، (198، 295/3).

(4) السيرة (408/1).

(5) السيرة (79/3)، وانظر (45، 101، 334/4).

(6) الصافات (69).

(7) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن هشام في التلخيص، م (112).

(8) تلخيص الشواهد (431).

رحلت بأمرٍ كنت أهلاً لمثله

ولم تُلفِ فيهم قائلاً لك مرحباً⁽¹⁾

ومما ورد من النثر في السيرة قوله ﷺ: «ما ألفتُموني بخيلاً ولا جباناً ولا كذاباً.»⁽²⁾
(3) (درى): يستعمل (درى) بمعنى (علم) قال تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَى مَا يَفْعَلُ بِكُمْ وَلَا يَكْفُرُ ﴾⁽³⁾، وأكثر ما يستعمل (درى) مُعَدَّى بالباء نحو: (درىْتُ بخالد)، فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه⁽⁴⁾، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾⁽⁵⁾، ومما يستشهد به في نصب (درى) لمفعولين: دريت الوفيَّ العهدَ يا عرو فاعتبط

فإن اغتباطاً بالوفاء حميدٌ⁽⁶⁾

وقد جاء في السيرة هذا الفعل معلقاً عن العمل، ومنه في الشعر قول أبي قيس صرمة بن أبي أنس:
فوالله ما يدري الفتى كيف يتقى

إذا هو لم يجعل له الله واقياً⁽⁷⁾

وفي النثر قول أبي ياسر أخي حبي بن أخطب: « وما يدريكم لعله قد جُمع هذا كله لمجد.»⁽⁸⁾

ب) ما يفيد في الخبر رجحاناً:

الأفعال التي وردت في السيرة وهي تفيد في الخبر رجحاناً، وفي جملتها امتداد هي على النحو الآتي:

(1) (جعل): عادة العرب في الجعل أن يتعدى لواحد، وتارة يتعدى لاثنتين، فإن تعدى لواحد لم يكن إلا بمعنى الخلق، وأما إذا تعدى لاثنتين فيجاء بمعنى الخلق كقوله تعالى: ﴿

(1) السيرة (223/3).

(2) السيرة (144/4).

(3) الأحقاف (9).

(4) معاني النحو (9/2).

(5) يونس (16).

(6) لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن هشام في القطر برقم (68)، وابن عقيل برقم (119)، والأشُموني برقم (323).

(7) السيرة (126/2).

(8) السيرة (160/2).

وَجَعَلْنَا آيَاتٍ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ ﴿١﴾ وبمعنى التسمية كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنَّتًا ﴾^(١) ، ويجيء بمعنى التصيير كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا آيَاتٍ مَّرْمِمْ وَأُمَّهٗ آيَةً ﴾^(٢) ، أي صيرناهما^(٣) .
ومما جاء في السيرة بمعنى التسمية ما نسب إلى جارية عامر بن الظرب: «أتجعله رجلاً أم امرأة»^(٤) أي تسميه، ومما ورد فيه الفعل (جعل) وهو للتحويل قول كعب بن مالك:
مالك:

ولم نجعل تجارتنا اشتراءً —

حَمِيرٍ لِأَرْضِ دُوسٍ أَوْ مُرَادٍ^(٥)

وقول حسان بن ثابت:

فلا تجعلوا لله نداءً وأسألوا

ولا تلبسوا زياً كزيِّ الأعاجم^(٦)

(2) (عَدَّ):

اختلف في تعدي (عدّ) بمعنى اعتقد إلى مفعولين فمنعه قوم، وزعموا في قوله:
لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ

فَقَدُّ مَنْ قَدَّ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامَ^(٧)

أن (عدماً) حال، وليس المعنى عليه، وأثبته آخرون^(٨) مستدلين بقوله:
فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ^(٩)

(1) الإسرائ (12).

(2) الزخرف (19).

(3) المؤمنون (50).

(4) البرهان، (129/4، 130).

(5) السيرة (159/1).

(6) السيرة (290/3).

(7) السيرة (221/4)، وانظر (126/2).

(8) قائله أبو دواد الإيادي، انظر المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين،

دار الفكر، ديت، (481/2). وتخليص الشواهد، م (112).

(9) تخليص الشواهد (431).

(1) البيت للنعمان بن بشير، انظر خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1/1982م، (148/1)، وشرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان، (377/2).

وجاء من هذا في السيرة قول عبد الله بن جحش:
تُعَدُّونَ قِتْلًا فِي الْحَرَامِ عَظِيمَةً

وأعظمُ منه لو يَرى الرشدَ راشدُ

صَدُّوكُمَ عَمَّا يَقُولُ مُحَمَّدٌ

وكفَرُ بِهِ وَاللَّهُ رَأَى وَشَاهَدُ (1)

و (عَدَّ) قد توافق (ظَنَّ) في المعنى والعمل، وعليه قوله ﷺ: (ما تعدُّون أهل بدر فيكم)، ففيه شاهد على أن (عَدَّ) قد توافق (ظَنَّ) في المعنى والعمل.

و(ما) من قوله: (ما تعدُّون أهل بدر) استفهامية في موضع نصب مفعول ثانٍ، وأهل بدر مفعول أول، وقدّم المفعول الثاني لأنه مستفهم به، والاستفهام في صدر الكلام، وإجراء (عَدَّ) مجرى (ظَنَّ) كثير في كلام العرب. (2)

ومن خصائص أفعال القلوب المتصرفة نحو: (ظن، حسب، خال، رأى القلبية والحلمية وأخواتها) أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد، نحو: (ظننتني عائداً و أخالني مسافراً) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَبُّكُمْ خَمْرًا﴾ (3)، وكذا إن كان

أحدهما بعض الآخر نحو قولهم: «رأيتنا مع رسول الله ﷺ.»

وألحق بهذه الأفعال: (عَدِم) و(فَقَد) فيقال (عَدِمْتَنِي) و(فَقَدْتَنِي) بضم التاء، ولا يجوز نحو هذا الاستعمال في سائر الأفعال الأخرى في العربية. (4)

وجاء مثل هذا في السيرة قول عبد الله بن الزبير: «لقد رأيتني أنظر إلى خدم هند بنت عتبة وصواحبها وهن مشمرات هوارب» (5)، وقول عبد الله بن أبي بن سلول: «والله ما أعدنا وجلابيب قريش إلا كما قال الأول (سَمَنْ كَلْبِكَ يَا كَلْبُ).» (6)

ج) ما ورد من الأفعال التي ترد لليقين والرجحان، والغالب فيها ورودها لليقين:

(رَأَى): «إن كانت (رَأَى) بصرية تعدت لواحد، أو علمية تعدت لاثنتين، وحيث وقع بعد البصرية منصوبان كان الأول مفعولها والثاني حالاً» (7)، ومما ورد فيه هذا الفعل في السيرة النبوية من الشعر:

(1) السيرة (217/2).

(2) شواهد التوضيح (122).

(3) يوسف (36).

(4) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (130).

(5) السيرة (86/3).

(6) السيرة (319/3).

(7) البرهان في علوم القرآن (149/4).

ما نرى في الناس شخصاً واحداً

ممن علمناه كسعد بن سليل (1)

ومن النثر قول أبي سفيان: «أو ترى ذلك مغنياً عني شيئاً؟» (2)، وقول المرأة الدينارية «أرونيه حتى أنظر إليه.» (3)
(د) ما يفيد في الغالب الرجحان:

1 (ظنّ): الظن معناه أعم ألفاظ الشك واليقين، وهو اسم لما حصل من علامة، فمتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت جداً لم تتجاوز حد الوهم، وأنه متى قوي استعمل فيه (أنّ) المشددة و(أن) المخففة منها، ومتى ضعف استعمل معه (أن) المختصة بالمعدومين مع الفعل، أي المصدرية (4)، وأصلها للاعتقاد الراجح كقوله تعالى: ﴿إِنْ ظَنَّ أَنْ يُبَيِّمًا﴾ (5) وقد تستعمل بمعنى اليقين؛ لأنّ الظن فيه طرف من اليقين. (6)

فالظن درجات فقد يقرب من اليقين، وقد يبعد عنه، وقد جاءت (ظنّ) بهذا الاتساع وبهذه الدرجات في الظنّ، وقد يصل إلى اليقين فيصبح حقيقةً ويقيناً، والأصل بقاؤها على معناها الأصلي، إلا إذا ظهر خلافه بحسب السياق.

ومما جاء في السيرة النبوية من معنى الظن الذي قارب اليقين حتى يمكن جعله بمعنى (علم) قوله ﷺ: «فغتنني به حتى ظننت أنه الموت» (7) أي أيقنت وتأكدت، وقول سعد بن معاذ: «ولو ظننوا أنك تلقى حرباً ما تخلفوا عنك» (8)، أي (علموا)، وقول عمرو بن العاص: «ولو ظننت أنك تكره هذا ما سألتك» (9) بمعنى (علمت).

2 (حسب): ويراد بها الاعتقاد الراجح، ومعناه الظنّ كما يقول النحاة: نحو (حسبت زيداً صاحبك)، وكقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَعْيَابًا مِنْ الْعَفْفِ﴾ (10)، وتستعمل حسب القلبية متعددة إلى اثنين بمعنى (ظنّ) (11) كقوله:

(1) السيرة (141/1).

(2) السيرة (45/4).

(3) السيرة (111/3).

(4) المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط3/2001م، (320).

(5) البقرة (230).

(6) البرهان في علوم القرآن (156/4).

(7) السيرة (273/1).

(8) السيرة (233/2).

(9) السيرة (304/3).

(10) البقرة (273).

(11) تخلص الشواهد (435).

وكنّا حسبنا كلَّ بيضاء شحمةً

عشويةً لا قيننا أذام وحميرا (1)

وبمعنى علم كقوله:

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ

رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً⁽²⁾

والغالب في بناء الجملة مع هذا الفعل أن يسد المصدر المؤول مسد مفعوليه، وقد يأتي المفعولان مفردين، وجاء منه في السيرة قول أعشى بني قيس:
ولا تسخرأ من بئس ذي ضرارةٍ

ولا تحسبنَّ المالَ للمرءِ مُخِداً⁽³⁾

(3) (خال): وهي بمعنى (الظنّ) ويراد به الاعتقاد الراجح كقولك: (خلت سعيداً أخاك)، وقد يأتي لليقين بمعنى علم⁽⁴⁾، ومنه قول الشاعر:
دعاني الغواني عمهـنَّ وخاتني

لي اسمٌ فلا أدعى به وهو أول⁽⁵⁾

ومما جاء في السيرة النبوية بمعنى الظنّ قول عباس بن مرداس:
يروى القناة إذا تجاسرَ في الوعى

وتخاله أسداً إذا ما يعيس⁽⁶⁾

(4) (زعم): «قال الليث: سمعت أهل العربية يقولون إذا قيل ذكر فلان كذا وكذا، فإنما يقال ذلك لأمر يُستيقن أنه حق، وإذا شك فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل، قيل: زعم فلان.»⁽⁷⁾

(1) ينسب البيت إلى زفر بن الحارث الكلابي (الطويل)، وهو من شواهد ابن هشام في التلخيص، م (113)، وفي أوضح المسالك برقم (178).

(2) البيت للبيد، وفيه (رأيت التقى والحمد) بدلا من (حسبت التقى والجود)، (19).

(3) السيرة (426/1)، وانظر (223/3).

(4) تلخيص الشواهد (437)، معاني النحو (22/2).

(5) قائله النمر بن تولب، (الطويل)، وهو من شواهد ابن هشام في التلخيص، م (114)، ومن شواهد ابن عقيل برقم (121).

(6) السيرة (119/4)، وانظر (347/1).

(7) لسان العرب (زعم)، (47/6).

والزعم قول يقترن به اعتقاد، ومذهب الأكثر أن يكون بطلاً، نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّا مُبْعَثُونَ﴾ (1)، وقد يكون صحيحاً (2)، كقول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ: ودعووتني وزعمت أنك ناصح

ولقد صدقت وكنيت ثم أمينا (3)

ومن وقوعها مع أن وصلتها قول الشاعر:
وقد زعمت أنني تغيرت بعدها

ومن ذا الذي يا عز لا يتغير (4)

القسم الثاني: أفعال التحويل

ومما يتعدى إلى اثنين الأفعال الدالة على التصيير والتحويل، ك(رد، وترك، وجعل، واتخذ)، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (5)، ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَارًا﴾ (6)، ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (7)، وقول الشاعر:

رمى الخدثان نسوة آل حرب

بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضاً

ورد وجوههن البيض سوداً (8)

وأغلب الذي ورد من أفعال التحويل جاء بناؤه ممتداً في السيرة، وهذه الأفعال هي:
1 (جعل): ومن معاني (جعل) انتقل من حال إلى حال، والتصيير يتعدى إلى مفعولين إما حساً كقوله تعالى: ﴿أَلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فُرْشًا﴾ (9)، وإما عقلاً (1) كقوله تعالى: ﴿

(1) التغابن (7).

(2) تخلص الشواهد (429).

(3) قائله أبو طالب عم النبي ﷺ، تخلص الشواهد (429).

(4) قائله كثير عزة، انظر ديوانه، شرح: قدرى مايو، دار الجبل - بيروت، ط1/1995م، (149).

(5) النساء (125).

(6) البقرة (109).

(7) الفرقان (23).

(8) البيتان لعبد الله بن الزبير الأسدي، وهما من شواهد ابن هشام في التخيص (444) مسألة (117).

(9) البقرة (22).

أَجْعَلُ الْأَيْلَةَ إِلَهًا وَجِدًا⁽²⁾، ومما ورد من هذا الفعل للتحويل في السيرة النبوية من الشعر قول أبي قيس بن الأسلت:

وَقَدْ جَعَلُوا سِوَاهُ مَغُولًا

إِذَا يَمُّوهُ قَفَاهُ كُلِّم⁽³⁾

ومن النثر قول كفار قريش: «اجعلوه لغواً وباطلاً.»⁽⁴⁾
2 (اتخذ): «الاتخاذ افتعال من الأخذ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال، توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فعل: يفعل)، قالوا: (تخذ: يتخذ)، و(اتخذ) و(تخذ) من مادة واحدة.⁽⁵⁾ وقد جاء في السيرة النبوية الفعل (اتخذ) ومنه قول ابن إسحاق: «ودخل بيتاً له فاتخذ مسجداً.»⁽⁶⁾

3، 4، 5 (رد)، (ترك)، (صير):

وهي من أفعال التحويل، وقد قلّ ورودها في السيرة النبوية ومما جاء فيه (ردّ) قول ابن إسحاق: «إن شئتم رددناه الآن جذعة.»⁽⁷⁾
ومما فعله (ترك) من الشعر قول حسان بن ثابت:
وَنَشْرِبَهَا فَنَتْرُكُهَا مَلُوكًا

وَأَسَدًا مَا يُنْهِنُهَا اللَّقَاءُ⁽⁸⁾

ومنه قول الحارث بن هشام:
فَالِإِ أُمْتُ يَا عَمْرُو أَتْرُكُكَ ثَائِرًا

وَلَا أَبْقِي بُقْيَا فِي إِخَاءٍ وَلَا صِيْهْرٍ⁽⁹⁾

(1) البرهان في علوم القرآن (130/4).

(2) سورة ص (5).

(3) السيرة (92/1)، المغول: سكنين كبيرة، كُلم: جرح.

(4) السيرة (350/1)، (147/1)، (31/2).

(5) لسان العرب (تخذ)، (21/2).

(6) السيرة (124/2)، (127)، (303/1).

(7) السيرة (169/2) أي: رددنا الآخر إلى أوله.

(8) السيرة (71/4).

(9) السيرة (13/3).

ومما فعله (صير):

فَصُورُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (1)

وقد جاء بناؤه لغير الفاعل، أي فصيروا مثل عصف، وتقدر زيادة الكاف لأنها حرف، ولا تقدر زيادة (مثل) لأنها اسم، والأسماء لا تكون زائدة. (2)
واختلف في الكاف في مثل (كعصف) أهي اسم أم حرف؟
فمن سبويه أنها لا تكون اسماً إلا في الضرورة، وذهب الأخفش والفارسي وغيرهما إلى جواز مجيئها حرفاً أو اسماً في الاختيار، نحو: (زيد كالأسد)، فإنه يحتمل فيه الأمران، والزمخشري يرى جواز مجيئها اسماً بمعنى: مثل، وهي عنده توكيد لفظي في البيت المذكور، ونسب إلى ابن مضاء أنها لا تكون إلا اسماً أبداً. (3)
والذي يبدو للباحث أن هذا التركيب نادرٌ جداً في اللغة، وأن الكاف إذا جاءت في مثل هذا فهي حرف زائد للتوكيد، وليس المعنى (مثل مثل عصف مأكول) لأن هذا التأويل يفوت المعنى المراد تشبيههم به، وهو العصف المأكول، وبصير تشبيههم بمثل ما هو مثل العصف.

ثانياً: الاستطالة بالتداخل

يكون التداخل هنا بدخول جملة اسمية أو فعلية أو اسم موصول مكان أحد المفعولين أو يسد مسدهما مصدر مؤول، وأنواع الاستطالة بالتداخل:
أ) التداخل بالجملة الاسمية:
من المعروف أن (ظنّ) وأخواتها تنصب مفعولين، وقد يحل محل المفعول الثاني جملة اسمية، فيكون تداخلاً بالجملة الاسمية، ومنه قول عباس بن مرداس:
إذا شئت من كل رأيت طمراً

وفارسها يهوي ورُمحاً مُحطماً (4)

ويلحظ دخول حرف الواو للربط بين المفعول الأول والمفعول الثاني الجملة الاسمية (فارسها يهوي) مع وجود الربط النحوي بالضمير في (فارسها).

(1) السيرة (89/1).

(2) كتاب معاني الحروف للرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت. (50).

(3) الكتاب (1/408)، معاني الحروف (50)، الكشف (4/213)، الجنى الداني (132-133).

(4) السيرة (4/122).

ويرى النحاة أن هذه الواو التي تدخل على خبر الناسخ، أو ما أصله عندهم كذلك تكون ملبسةً مع واو الحال، ولذلك ذهب بعضهم إلى تسميتها بالزائدة.
 وإذا أُلغيت هذه الواو من الجملة يصير التركيب رأيت (طَمْرَةً فارستها يهوى) فهي تشعر بأن الجملة بعدها حالية.
 والذي يبدو للباحث أنه مثلما يصح مجيء الحال ساداً مسد الخبر في الجملة الاسمية، فكذلك يصح أن تأتي جملة حالية سادة مسد خبر الناسخ أو مسد المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها.
 ومن هذا النمط من النثر قول عائشة - رضي الله عنها - «فوجدني وأنا أجدُ صداعاً في رأسي.»⁽¹⁾

ب - التداخل بالجملة المنسوخة:

تدخل جملة الحرف أو الفعل الناسخين في تركيب جملة (ظن) وأخواتها فتقع محل المفعول الثاني أو محل المفعولين إذا كانت جملة (أَنَّ)، وهو الأغلب في التداخل مع الجملة المنسوخة بالحروف الناسخة (إِنَّ، أَنَّ) وأكثر ما تقترن هذه الاستطالة بالفعل (علم) والتي بمعناه فمن ذلك قول أبي طالب:
 أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّا وَجَدْنَا مُحَمَّدًا

نبياً كموسى خُطَّ في أولِ الكُتُبِ⁽²⁾

وكذلك في الفعل ترى، وذلك إذا كان بمعنى (العلم)، ومنه من النثر قول يهود بني قينقاع: «إِنَّكَ تَرَى أَنَا قَوْمُكَ»⁽³⁾، وأما الفعل (تَعْلَمُ) بمعنى (اعلم)، فالأكثر في جملته أن تتداخل معها جملة (أَنَّ) وتتسد مسد مفعوليه⁽⁴⁾، ومنه في السيرة قول أنس بن زعيم الديلي:
 تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ قَائِدٌ

على كَلِّ صِرْمٍ مُثْمِينٍ وَمُنْجِدٍ⁽⁵⁾

وقد تأتي الباء الزائدة مع جملة (أَنَّ) مع هذا الفعل⁽⁶⁾ ومنه قول أبي طالب:
 تَعْلَمُ بِبِئْسَ اللَّهُ زَادَكَ بَسْطَةً

وَأَسْبَابَ خَيْرٍ كَأَهَابِكَ لِأَرْبِ⁽¹⁾

(1) السيرة (299/4).

(2) السيرة (390/1).

(3) السيرة (53/3).

(4) تخليص الشواهد (426).

(5) السيرة (73/4)، الصرم: بيوت مجتمعة.

(6) تخليص الشواهد (426).

وقد تأتي جملة (أَنْ) مع (ظَنَّ)، كقوله ﷺ: «فغنتني به حتى ظننتُ أنه الموتُ» (2)، وقد يأتي معها (أَنْ) المخففة واسمها ضمير الشأن، ومنه قول ابن إسحاق: «وهو يظنُّ أنْ قد بدا لهم فيما يكلمهم فيه بدءاً» (3)، وتأتي جملة (أَنْ) مع (حَسِبَ) كقول كعب بن مالك: أتحسبُ أولادَ اللقيطِ أُنْتَا

(4) على الخيلِ لسنا مثلم في الفوارس

ومما فعله (زَعَمَ) من الشعر قول هبيرة بن أبي وهب: وتزعمُ أنني إن أطعْتُ عشيَرتي

(5) سأردى وهل يُرديين إلا زياها

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَرَعَمُوا أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَمِتَ طويلاً» (6)

ج) التداخل بصلة الموصول:

ومن الاستطالة بتداخل الموصول وصلته في الشعر قول فروة بن مسيك: إذ انقلبَت به كـرَاتٌ دَهْرٍ

(7) فألقيت الألى عُبطوا طحيناً

ومن النثر قوله ﷺ: «فإني قد وجدتُ ما وعدني ربي حقاً» (8)، وقول ابن هشام: «الإيلافُ أنْ تُصَيِّرَ ما دونَ الإلفِ إلفاً» (9)

د) التداخل بالجملة الفعلية:

وتأتي الجملة الفعلية محل المفعول الثاني، ومنه قول جبل بن جوال: وَجَدْنَا المجدَ قد تَبَّتُوا عليه

(1) بِمَجْدٍ لَا تُعَيِّدُهُ البُـدُورُ (1)

- (1) السيرة (371/1).
- (2) السيرة (273/1)، وانظر (81/3).
- (3) السيرة (332/1).
- (4) السيرة (315/3).
- (5) السيرة (69/4)، زياها: مفارقتها.
- (6) السيرة (58/4)، (137/4).
- (7) السيرة (238 /4).
- (8) السيرة (250/2).
- (9) السيرة (90/1).

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَوَجَدْتُهُ يَفْحَصُ بِيَدِهِ عَنِ الْمَاءِ»⁽²⁾، وقوله: «فَتَنَطَّسَ
الْقَوْمُ الْخَبَرَ فَوَجَدُوهُ قَدْ كَانَ.»⁽³⁾

ومما فعله (ترك) قول مالك بن عوف:
وَتَرَكَتُ حَتَّى تَرُدُّهُ تَرُدُّ وَوَلِيَّهِ

وتقول لـيس على فلانة مَقَامٌ⁽⁴⁾

(1) السيرة (299/3).

(2) السيرة (147/1).

(3) السيرة (62/2).

(4) السيرة (126/4)، وحنثه: زوجته.

ومما فعله (رأى) قول حسان:
رَأَيْتَ خِيَارَ الْمُؤْمِنِينَ تَوَارَدُوا

شَعُوبَ وَخَافَأَ بَعْدَهُمْ يَتَأَخَّرُ (1)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إِنَّا لَنَرَاهُ قَدْ قُتِلَ وَهُوَ مُسْلِمٌ» (2)، ومما فعله (اتخذ) قول ابن إسحاق: «اتخذَ رسولُ اللَّهِ ﷺ حجراً يَسْتَنِيْزُ بِهِ مِنْهُمْ إِذَا صَلَّى» (3)

(1) السيرة (32/4).
(2) السيرة (40/2)، وانظر (248).
(3) السيرة (29/2)، وانظر (118/1).

المبحث الثاني

عوارض بناء جملة ظن وأخواتها

أولاً: التعليق والإلغاء

التقديم والتأخير في هذا الباب يعيق عمل (ظن) وأخواتها ؛ ولذلك جاء في النحو العربي مسألة (التعليق والإلغاء).

(1) التعليق:

هو ترك عمل ظن وأخواتها وعدم مباشرتها للمفعولين لفظاً لامعنى، وذلك إذا وقع أحد هذه الأفعال قبل شيء له الصدارة، كأن يقع قبل (ما) النافية، مثل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَتُولَاءَ يَنْطِقُونَ﴾ (1) أو قبل قَسَم ملفوظ أو مقدر مثل: (علمتُ والله إنَّ زيدا قائمٌ) و(علمتُ أن زيدا قائمٌ)، أو قبل لام الابتداء أو لام جواب القسم، مثل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ (2).

أو وقع قبل استفهام مثل: ﴿وَإِن أَدْرِىَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ (3).

والفعل المعلق عن العمل، متوقف عن العمل في مفعوليه لفظاً، ولكنه عامل فيهما محلاً؛ وبهذا جاز العطف بالنصب على المحل، كقول كثير عزة:
وما كنتُ أدري قبل عزة ما البكا

ولا موجعات القلب حتى توأبت (4)

ينصب موجعات عطفاً على محل قوله: (ما البكا).

(2) الإلغاء:

هو ترك العمل لفظاً ومعنى ليس لمانع نحو: (زيدٌ ظننتُ قائمٌ)، فليس لـ(ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ، والإلغاء يكون في الأفعال القلبية

(1) الأنبياء (65).

(2) البقرة (102).

(3) الأنبياء (109).

(4) هذا البيت لكثير عزة، انظر الديوان (75).

المتصرفة، أما غير المتصرفة فلا يحصل فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو (صير) وأخواتها.(1)

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة إذا لم تكن متقدمة، أي إذا وقعت متوسطة نحو: (زيد - ظننت - قائم) أو متأخرة نحو (زيد قائم ظننت)، وإذا توسطت فقبل الأعمال والإلغاء سيان، وقيل الأعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أفضل.(2)

فسبب إلغاء عمل الفعل هو تأخر رتبته أو توسطها.

- تعليق الفعل المتقدم:

إذا تقدم الفعل فيجب الأعمال عند البصريين، فإن جاء ما يوهم إلغاء متقدماً أول عندهم على إضمار الشأن، وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى التأويل.(3)

ومنه في السيرة قول كعب بن زهير:

أرجو وأمل أن تدنو مودثها

وما إخال لدينا منك تتويلاً (4)

وقد جوز ابن هشام في (خال) في البيت الأعمال والإهمال والتعليق، فأما الإلغاء فلأن (ما) النافية تقدمت الفعل، فأزالت عنه التصدر المحض، أو على تقدير (أخال) معترضاً بين النافي والجملة الاسمية، وأما التعليق فعلى أن الأصل (للدينا) فعلق باللام ثم حذفت وبقي التعليق، وأما الأعمال فعلى تقدير ضمير الشأن محذوفاً، أي: إخاله، وقد أنكر ابن هشام هذا الوجه، ونسب القول بالإعمال إلى ابن مالك.(5)

والذي يترجح عند الباحث أن هذه الحالة من الحالات التي يجوز فيها تعليق الفعل عن العمل؛ لأنه دخل على جملة اسمية تقدم فيها الخبر على المبتدأ، ولا يجوز القول بإلغائه لأنه على الأصل في الرتبة، ومما جاء في السيرة والفعل متوسط للمفعولين قول الحارث بن عبدالله السهمي:

وقد زَعَمْتُمْ بِأَنْ تَحْمُوا ذِمَارَكُمْ

وماء بَدْرٍ - زَعَمْتُمْ - غيرُ مردود(6)

(1) المصطلحات النحوية (155).

(2) ابن عقيل (212/1).

(3) السابق (213/1).

(4) السيرة (159/4).

(5) شرح قصيدة (باننت سعاد)، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد الصباح، المكتب العالمي للطباعة والنشر،

ط1/1996م، (113، 114).

(6) السيرة (23/3).

فيجوز الإعمال والإهمال للفعل في البيت، ومن التوسط أيضا قول سامة بن لؤي:
وخروس السُّرى تركت رديّاً

بعد جـدٍ وجـدةٍ ورشاقة (1)

فيجوز في (خروس) الجر وتكون الجملة بعدها (تركت رديا) صفة لها، ويجوز فيها
النصب على أنها مفعول به أول للفعل (تركت)، ويكون حينئذ في الجملة تقديم وتأخير؛ إذ
تقدم المفعول الأول على الفعل، وبقي الفعل عاملا مع توسطه (2)
فالنحاة فرقوا بين سبب الإلغاء والتعليق من جهة الإعراب، وذكروا في الإلغاء أن
السبب هو تأخر (ظن) أو توسطها بين معموليها، وأما التعليق فهو بسبب وجود ما له صدر
الكلام بعده ك (ما النافية ولام الابتداء والاستفهام) (3)
وقد جاء في السيرة النبوية من التعليق بالاستفهام في الشعر قول أبي أحمد بن
جحش:

ستعلم يوماً أينما إذ تزايلوا

ورُيِّلَ أمرُ الناسِ للحقِّ أصوبُ (4)

ومن النثر قوله ﷺ: «يا ليت إخواننا يعلمون ما صنع الله بنا؟»، (5) فيحتمل أن تكون ما
ما استفهامية في الجملة، ومما جاء التعليق فيه بلام القسم قول ابن لقيم العبسي:
ولقد علمتُ ليعْلَبَنَّ محمدٌ

ولَيَتَّوَيَّنَّ بها إلى أصفار (6)

ومنه قول هبيرة بن أبي وهب:
لقد علّمتُ علياً لؤيَّ بن غالبٍ

أفارسُها عمروٌ إذا ناب نائِبُ (7)

ومما علق فيه الفعل بالنفي قول تميم بن أسد:

-
- (1) السيرة (133/1).
 - (2) الروض الأنف (122/1).
 - (3) معاني النحو (32/2).
 - (4) السيرة (87/2)، وانظر (126).
 - (5) السيرة (132/3).
 - (6) السيرة (371/3).
 - (7) السيرة (294/3).

القوم أعلم ما تركتُ مُنَّهَا

عن طيبِ نفسٍ فاسألني أصحابي (1)

ويرى أحد الباحثين أن الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل تدل على أن الكلام الثاني مستقل عن الأول. (2)

والظاهر أنه لا استقلال فيه لا من جهة المبنى و لا من جهة المعنى، وإنما هناك تداخل في الجملة، فتدخل جملة استفهامية أو قسمية أو منفية محل المفعولين كما يدخل المصدر المؤول محلها، والله أعلم.

ثانياً: الحذف:

1. حذف المفعولين:

يجوز بإجماع حذف المفعولين لأفعال القلوب اختصاراً، أي لدليل يدل عليهما، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرْكَاءُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (3)، وقول الكميت:

بأي كتاب أم بأية سنة

ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسبُ (4)

فحذف في الآية مفعولي (تزعمون)، وفي البيت مفعولي (تحسب) لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم شركاء) و (تحسبه عاراً علي).
وأما حذفهما لغير دليل فعن سيبويه و الأخفش، والجرمي، وابن خروف، وابن طاهر، والكوفيين المنع مطلقاً، وسواء في ذلك أفعال الظن والعلم. (5)
والراجح عند الباحث أنه قد يرد الفعل من غير مفعولين، ويكون المعنى مسلطاً على معنى الفعل فحسب، ومما ورد منه في السيرة النبوية قول حسان:

فإن كنتُ قد قلتُ الذي قد زعمتُ

فلا رفعت سوطي إليّ أناملني (6)

(1) السيرة (40/4).

(2) معاني النحو (32/2).

(3) الأنعام (62).

(4) البيت للكميت بن زيد الأسدي صاحب الهاشميات المشهورة في مدح آل البيت رضوان الله عليهم ورتاء شهدائهم.

(5) شرح التصريح (252/1).

(6) السيرة (335/3).

ومن النثر قول قريش: «ولئن كنا نقاتل الله كما يزعم محمد، فما لأحد بالله من طاقة»⁽¹⁾، فالمراد هو الزعم المجرد في الفعل، وليس بالنسبة لكلام معين، وبذلك يتفق النحاة مع ما في السيرة، فيجوز حذف المفعولين لدليل في الكلام عليهما.

2. حذف أحد المفعولين:

لا يجيز النحاة حذف احد المفعولين وإبقاء الآخر، ولاسيما مع (ظننت و خلّت) وإنما يجيزون حذفهما معاً، وحجتهم في ذلك أن المفعولين حكمهما حكم المبتدأ والخبر، فإذا حذفت الجملة كلها جاز؛ لأن حكمهما حكم المفعول والمفعول قد يجوز حذفه⁽²⁾ والراجح جواز حذف أحد المفعولين وإبقاء الآخر مع (ظن وخال)، وقد ورد به النقل في السيرة النبوية، مع وجود ما يدل في الكلام على معناه. ومنه نثراً قول سواد بن قارب: «سبحان الله يا أمير المؤمنين لقد خلّت في»⁽³⁾، أي: خلّت في الشرّ، وقول ابن إسحاق: «حتى ظنّ المؤمنون كلّ الظن»⁽⁴⁾، أي: كل الظن من الشر، وقول العباس بن عبد المطلب: «لا والله ما أظنه»⁽⁵⁾، أي: ما أظنه كذلك.

(1) السيرة (233/2)، (57/2).

(2) الروض الأثف (243/1).

(3) السيرة (246/1).

(4) السيرة (245/3).

(5) السيرة (45/4).

بناء جملة الحروف الناسخة

المبحث الأول: بناء جملة (إن) وأخواتها وأنماط القصيرة منها في السيرة

الحروف الناسخة:

- مصطلح (الحروف الناسخة) أطلقه النحاة على أنواع من الحروف، وأشهرها ما يسمونها (المشبهات بالفعل) وهي (إن وأخواتها) وهذه الحروف هي ستة أحرف:
- 1- (إن، أن) وهما يفيدان التوكيد، أي توكيد نسبة الخبر للاسم.
 - 2- (كأن) وهي للتشبيه فتفيد تشبيه معنى الاسم بالخبر.
 - 3- (لكن) وتفيد الاستدراك ومعناه التعقيب على كلام سابق برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.⁽¹⁾
 - 4- (ليت): وهي تفيد التمني، ومعناه: طلب الأمر المستحيل حدوثه أو المتعذر حصوله عادة، وقد تكون للممكن غير المتوقع نحو (ليت سعيداً يسافر معنا) فإن كان متوقفاً دخل في الترجي.⁽²⁾
 - 5- (لعل): وهي لتوقع شيء ما بـبـوب أو مكروه، فتوقع المحبوب يسمى ترجياً وإظماً، وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً،⁽³⁾ ويلحق بهذه الأحرف من جهة العمل (لا النافية للجنس).
- وهناك حروف أخرى تعمل عمل (ليس)، وهن المسميات المشبهات بـ(ليس)، وهن (ما، إن، لا، لات)، وسنورد لهن مبحثاً مستقلاً نهاية هذا الفصل.

(1) النحو المصفي (285).

(2) معاني النحو (278/1).

(3) السابق (278/1).

عمل (إن) وأخواتها

يقول النحاة: إنما نصبت إنّ وأخواتها ورفعت لأنها أشبهت الفعل في أربعة أوجه:
أحدها: أن الضمير يتصل بها على حد اتصاله بالفعل، وذلك كقولك: (إنني، وإنك،
وإنه) كما تقول: (أكرمني، وأكرمك، وأكرمه).
الثاني: أن معناها معنى الفعل كالتوكيد والتحقيق.
الثالث: أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي.
الرابع: إن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي، وإنما قدم المنصوب فيها على
المرفوع لئلا يشبه الفعل، لأنها على زنته.⁽¹⁾
- المشهور عند النحاة أن (إنّ) وأخواتها ينصبين الاسم ويرفعن الخبر، وهذا مذهب البصريين،
وأما الكوفيون فيقولون إنها لم تعمل شيئاً في الخبر بل هو باق على رفعه قبل دخولها⁽²⁾.
وأجاز بعض الكوفيين نصب الاسم والخبر معاً بـ (إنّ) وأخواتها.⁽³⁾
- وأجازه الفراء في لبيت خاصة، قال: ويجوز النصب في لبيت بالعماد، والرفع لمن
قال: لبيتك قائماً، وذكر شاهداً عليه:
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى

والشبيب كان هو البديء الأول⁽⁴⁾

ونصب في (ليت) على العماد⁽⁵⁾ ونقل ابن أصعب عنه أنه أجازها في (لعل) أيضاً⁽⁶⁾،
وذكر ابن عصفور أن بعض النحويين أجازوا فيها أن تنصب الاسم والخبر معاً، ومنهم ابن
سلام في طبقات الشعراء إذ زعم أنها لغة،⁽⁷⁾ واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:
إذا أسودّ جنح الليل فلتأت ولتكنّ

خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا⁽⁸⁾

فنصب الحراس والأسد بـ(أن)، وكذلك قول أبي نخيلة العماني:

(1) كتاب معاني الحروف (110)، شرح جمل الزجاجي (429/1).

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (22) (176/1).

(3) الجنى الداني (379).

(4) لم أجد له قائلاً فيما وقفت عليه من المظان، واستشهد به الفراء على جواز النصب في لبيت مع العماد.

معاني القرآن (410/1).

(5) معاني القرآن (410/1).

(6) الجنى الداني (379).

(7) شرح جمل الزجاجي (432/1).

(8) من الطويل وينسب لعمر بن أبي ربيعة، ولم أجد في ديوانه، انظر شرح جمل الزجاجي (432/1)،

ومعني اللبيب رقم (48)، وعدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (327/1).

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذْ تَشْتَوِي وَفَا

قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحْرَفًا (1)

وذكر أن الفراء لم يجز ذلك إلا في لبيت، واستدل على ذلك بقوله:
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (2)

فنصب (أيام الصبا) و (رواجعاً) بـ(ليت)، وقال: «ولا حجة في شيء من ذلك عندنا» (3)، والظاهر أن نصبها للاسم والخبر لغة ضعيفة، وقد أول ما جاء على ذلك، ومنه الحديث: «إن قعر جهنم سبعين خريفاً»، وخرجه على الحالية والخبر محذوف، والعكبري جعل المنصوب حالاً في قول ورقة ابن نوفل:
يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا (4)

فـ(فيها) الخبر، و(جذعاً) حال. (5)
ويخلص من كل ما سبق أن الأشهر في هذه الأحرف أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وأما نصبها للاسم والخبر فهي لغة قليلة لا يقاس عليها.

(1) من الرجز وهو لأبي نخيلة: محمد بن ذؤيب العماني، وهو من شواهد ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي (432/1)، وذكره محمد محيي الدين عبد الحميد، انظر عدة السالك بتحقيق أوضح المسالك (327/1).

(2) شطر بيت من الرجز للعجاج، انظر ديوانه، تح: سعد ضناوي، دار صادر - بيروت، ط1، 1997م (405).

(3) شرح جمل الزجاجي (433/1).

(4) هذه رواية العكبري في إعراب الحديث، ورواية السيرة (جذع)، (89/3).

(5) إعراب الحديث النبوي، (370).

شروط إعمال (إن وأخواتها) :

من الشروط التي ذكرها النحاة لعمل هذه الأحرف:

- (1) ألا تتصل بها (ما) الزائدة.
- (2) ويشترط في اسم هذه الأحرف شروط أهمها:
 - ألا يكون من الكلمات التي تلازم استعمالاً واحداً مثل (طوبى).
 - ألا يكون من الكلمات الملازمة للصدارة في جملتها إما بنفسها. كأسماء الشرط و(كم) وإما بسبب غيرها، كالمضاف إلى ما يجب تصديره مثل: صاحبٌ من أنت؟
 - والأل يكون اسمها في الأصل مبتدأ واجب الحذف، كالمبتدأ الذي خبره في الأصل نعتٌ تم انقطع من النعت إلى الخبر.
 - ألا يكون خبرها إنشائياً إلا مع (نعم و بنس).
 - ألا يكون خبرها طلبياً، وإذا كان جملة فشرطه أن يتأخر عنها. (1)

أنماط بناء جملة (إن) وأخواتها (الجملة القصيرة) في السيرة:

هذه الحروف الناسخة تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، وبذلك يكون بناء جملتها مطابقاً إلى حد كبير لبناء الجملة الاسمية، سواءً أكانت هذه الجملة قصيرة أم مستطيلة.

وقد جاء بناء الجملة القصيرة منها في السيرة النبوية على النحو الآتي:

النمط الأول: المبتدأ معرفة والخبر نكرة

وهذا البناء هو الأصل في الجملة الاسمية، وما أصله كذلك أعني الجملة المنسوخة بالحروف، وقد جاء من هذا البناء أو النمط فروع بحسب أنواع المعارف.

النوع الأول: الضمير

وجاء المبتدأ في هذا النوع متنوع بحسب تنوع الضمائر، ومما جاء واسمه ضميراً للمتكلم قول خبيب بن عدي:

وما بي جذارُ الموتِ إني لمَيِّتٌ

ولكن جذاري جَحْمُ نارٍ تَلْقَعُ (2)

(1) النحو الوافي (637/1).

(2) السيرة (196/3)، (68/4).

ومما جاء اسمه ضميراً للمخاطب قول أنس بن زعيم:
تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرَكِي

وإنَّ وعيداً منك كالأخْذِ باليَدِ (1)

ومما جاء اسمه ضميراً للغائب قول أمية بن أبي الصلت:
يَرْمُونَ عَن شُدْفٍ كَأَنَّهَا غُطُّ

بِرْمَخَرٍ يُعْجَلُ المَرْمِيَّ إِعْجَالاً (2)

ومن النثر ما نسبته ابن هشام إلى أحد أساقفة نجران: «لا تفعل فإنه نبي.» (3)
النوع الثاني: العلم.

ومما جاء اسمه علماً في الشعر قول ابن الزبير:
والله يشهد أن أحمدَ مصطفي

مُسْتَقْبَلٌ فِي الصَّالِحِينَ كَرِيمٍ (4)

ومن النثر قول النبي ﷺ عن خراش بن أمية: «إن خراشاً لقتال» (5)
النوع الثالث: الاسم اسم الإشارة: وجاء من هذا النوع قول أبي بكر رضي الله عنه:
«إنَّ هَاتَيْنِ راحلتان.» (6)

(1) السيرة (73/4).

(2) السيرة (100/1)، الشدف: يعني بها القسي، والغبط: جمع غبيط وهي عيدان الهودج وأدواته، الزمخر: القصب اليابس.

(3) السيرة (186/2)، (135).

(4) السيرة (68/4).

(5) السيرة (63/4)، وانظر (379/1)، (172/2).

(6) السيرة (98/2).

النوع الرابع: الاسم معرف بـ (أل)، ومنه في الشعر قول صرمة بن أنس:
فطأ معرضاً إنَّ الخُتوف كثيرة

وإنَّك لا تُبْقِي لِنَفْسِكَ باقياً (1)

ومن النثر قوله ﷺ فيما يرويه عن الله ﷻ: «إن الصلاة ثقيلة». (2)
النوع الخامس: الاسم مضاف إلى معرفة، ومنه في الشعر قول أمية بن أبي الصلت:
إنَّ آياتِ رَبِّنا ثاقبات

لا يماري فيهنَّ إلا الكُفُور (3)

ومن النثر قوله ﷺ فيما يرويه عن الله عز وجل: «إنَّ أمتك ضعيفةٌ». (4)، وقوله ﷺ
«إنَّ سلمَ المؤمنين واحدةٌ». (5)

النمط الثاني: الاسم والخبر معرفتان

وجاء هذا النمط على عدة أنواع هي:

النوع الأول: الاسم ضمير، فمما جاء ضميره للمتكلم في الشعر قول كعب بن مالك:
فَسَاوا وَسِرنا فَالتَّفِينا كأننا

أسودُ لقاءٍ لا يُرَجِّي كليمها (6)

ومن النثر قول أبي عزة لجمحي: «وإني لذو حاجة» (7)

(1) السيرة (126/2)، وانظر (167/3).

(2) السيرة (21/2)، وانظر (104/3).

(3) السيرة (94/1)، (210/1)، (23/4).

(4) السيرة (21/2).

(5) السيرة (116/2).

(6) السيرة (29/3).

(7) السيرة (271/2).

ومما جاء ضميره للمخاطب من الشعر قول عمرو بن معدي كرب:
أَتُوْعِدُنِي كَأَتَاكَ ذُو رُعَيْنِ

(1) بأفْضَلِ عَيْشَةٍ أَوْ ذُو نَوَاسِ

ومن النثر قول قصي بن كلاب: «يا معشر قريش إنكم جيرانُ الله»⁽²⁾
ومما جاء الضمير فيه للغائب من الشعر قول حسان:
لَهْفِي لِشُبَّانِ رَزْنُ

(3) نَسَاهُمْ كَأَنَّهُمُ الْمَصَابِحُ

ومن النثر قوله ﷺ: «إِنَّهَا السُّنَنُ»⁽⁴⁾
النوع الثاني: الاسم علم، ومنه في الشعر قول كعب بن مالك:
أَمَرَ الْإِلَهَ بَرَبُّهَا لِعَدْوِهِ

(5) فِي الْحَرْبِ إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ مَوْقٍ

النوع الثالث: الاسم معرف بآل، ومنه في الشعر قول أحد بني جُثَم:
إِنَّ الرِّزِيَّةَ قَتَلُ الْعِلَاءِ

(6) وَأَوْفَى جَمِيعاً وَلِمْ يُسْأَلُوا

ومن النثر قول اليهود: «إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ سَبْتٌ»⁽⁷⁾، وقولهم: «فَإِنَّ اللَّيْلَةَ لَيْلَةُ سَبْتٍ»⁽⁸⁾
سَبْتٍ»⁽⁸⁾

(1) السيرة (73/1).

(2) السيرة (166/1).

(3) السيرة (171/3).

(4) السيرة (92/4).

(5) السيرة (288/3).

(6) السيرة (108/4).

(7) السيرة (254/3).

(8) السيرة (260/3).

النوع الرابع: الاسم مضاف إلى معرفة، ومنه قول معاوية بن زهير:
نصدُّ عن الطريق وأدركونا

كأن زهاءهم غطيانُ بحر (1)

وقول حسان:
ولم تَلقَ ظهرك مُستأنساً

كأن قفاك قفا فرُّعل (2)

(1) السيرة (38/3)، غطيان بحر: فيضانه.
(2) السيرة (249/3)، والفرُّعل: صغير الضباع.

المبحث الثاني

استطالة جملة (إن) وأخواتها

أولاً: الاستطالة بالتداخل

وهي أنواع بحسب نوع المركب الذي يحل محل الخبر على النحو الآتي:
أ) التداخل بالجملة الاسمية:

التداخل في جملة (إن) أغلبه يكون في الركن الثاني لهذا لجملة، ويكون إما بالجملة الاسمية أو بالفعلية أو بشبه الجملة، فمن التداخل بالجملة الاسمية في السيرة قول الجون بن أبي الجون:

ألا زعم المغيرة أن كعباً

بمكة منهم قدرٌ كثيرٌ (1)

حيث جاءت جملة (منهم قدر كثير) جملة اسمية تقدم خيرها وهو شبه جملة، وتأخر المبتدأ (قدر) لأنه نكرة، والجملة كاملة في محل رفع خبر (إن).
ومن هذا التداخل قول عبد الله بن رواحة:

بذي لجبٍ كأنَّ البَيْضَ فِيهِ

إذا برزت قوائسها النجوم (2)

وجاء من التداخل في النثر بالجملة الاسمية قول أبي سفيان بن حرب: «والله إن هذا لهو السفه» (3)، فلا يجوز في الضمير المقترن باللام في (لهو) إلا كونه مبتدأ (4).

ب) التداخل بجملة (لا) النافية للجنس:

وتأتي لا النافية للجنس مع معموليها خبراً لجملة إن وأخواتها، ومنه قول كعب بن مالك:

شهدنا بأنَّ الله لا ربَّ غيـرُه

وأنَّ رسولَ الله بالحق ظاهـرُه (1)

(1) السيرة (26/2).

(2) السيرة (23/4).

(3) السيرة (353/3).

(4) تخلص الشواهد (355).

لهم غيرُ أمر بالعفاف وبالعدل (1)

وقول ورقة بن نوفل:
فيا ليتي إذا ما كان ذاكم

شَهِدْتُ فكَانَتْ أَوْلَهُمْ وَلَوْجَاءً (2)

وجاء في البيت الثاني (لיתי) من دون نون الوقاية، وحذفها مع لیت لغة ضعيفة،⁽³⁾ وقد يكون مراعاة للنسق الشعري، ومن هذا التداخل في النثر قوله ﷺ: «ولكن الله بعثني إليكم رسولاً.»⁽⁴⁾

وقول وحشي: «فكان ما أخطأ رأسه»⁽⁵⁾. فاسم (كان) الأمر والشأن و(ما) نافية، والنون في كأن منفصلة عن (ما) ويجوز أن تكون (ما) متصلة بـ(كان،) ويكون البناء: كأنه أخطأ رأسه، أي أسرع الضرب والقطع، وكان السيف لم يصادف ما يريده.⁽⁶⁾

د) التداخل بالأساليب:

ويكثر التداخل بالأساليب، ولاسيما القسم والشرط مع إن وأخواتها، فالقسم يأتي لزيادة التأكيد، ويكون تداخله ليس حالاً محل ركن أساسي في الجملة، وسنورد أمثلة عليه في التداخل بالاعتراض، وأما الشرط فيكون التداخل به أساسياً حيث يحل محل ركن إنشادي، فيأتي مع (إن) وأخواتها خبراً لها ومنه قول جرير بن عبدالله البجلي:
يا أقرع ابن حابس يا أقرع

إنك إن يُصرع أخوك تُصرع (7)

قال السهيلي: «الأشهر في الرواية (إن يُصرع أخوك)، وإنما لم ينجزم الفعل الآخر على جواب الشرط لأنه في نية التقديم عند سببويه، وهو على إضمار الفاء عند المبرد»⁽⁸⁾، ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «إنك إن حفرتها لم تندم.»⁽⁹⁾

هـ) التداخل بصلة الموصول:

- (1) السيرة (206/2).
- (2) السيرة (228/1).
- (3) الروض الأنف (219/1).
- (4) السيرة (332/1).
- (5) السيرة (78/3).
- (6) السيرة النبوية لابن هشام، شرح أبي ذر الخشن، تح: د همام عبدالرحمن سعيد، ومحمد بن عبدالله أبو صعيليك، مكتبة المنار الزرقاء - ط1، 1988م، (104/3).
- (7) السيرة (109/1).
- (8) الروض الأنف (98/1).
- (9) السيرة (180/1)، وانظر (96/2).

جملة صلة الموصول لا يكون لها محلٌ إعرابيٌّ، وإنما تكون متممةً للاسم الموصول، وقد جاء الاسم الموصول وصلته اسماً لـ(إنّ) ومنه قول كعب بن مالك: إنَّ الذين يُكذِّبون محمداً

كفروا وضلوا عن سبيلِ المتقي(1)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إنّ الذي سقاك هذا الماء بهذه الفلاة لهو الذي سقاك زمزم.»(2)، ومما جاء اسماً لـ(أنّ) قول سعد بن معاذ للنبي ﷺ: «وشهدنا أنّ ما جئت به هو الحق.»(3)، ومنه قول عبد الله بن رواحة: «والله إن التي تكرهون للتي خرجتم تطلبون الشهادة.»(4).

(و) التداخل بالجملة الاعتراضية:

ومن التداخل غير الأساسي دخول الجملة الاعتراضية مع جملة (إنّ) وأخواتها وهو كثير ومنه قول هبيرة بن أبي وهب: لقد عَلِمْتُ عُيَالِيَّ بِنِ غَالِبِ

أفارسُها عمرو إذا ناب نائِبُ

أفارسُها عمرو إذا ما يسومه

عليٌّ وإنّ الليث - لا بدّ - طالبُ(5)

فجاءت جملة (لا) النافية للجنس والتي حذف خبرها معترضة بين اسم (إنّ) وخبرها، ومن تداخل الاعتراض المتعدد قول الحارث بن هشام: على أنني - واللات - يا قوم - فاعلموا

بكم واثقٌ أنّ لا تقيموا على تبّل(6)

(ز) التداخل بجملة مضافة إلى ظرف:

ومن هذا التداخل في جملة (إنّ) وأخواتها بالجملة المضافة إلى ظرف مفتقر إليها قول هبيرة بن أبي وهب:

- (1) السيرة (288/3).
- (2) السيرة (181/1).
- (3) السيرة (227/2).
- (4) السيرة (22/4).
- (5) السيرة (294/3).
- (6) السيرة (16/3)، والتبّل: العداوة وطلب الثأر.

كَأَنَّهُ إِذْ جَرَى عَيْرٌ بِقَدْفِ دَعَةٍ

مُكَدَّمٌ لِأَجْقٍ بِالْعَوْنِ يَحْمِيهَا (1)

- **طول الفصل بالتداخل:** يندر في الجملة العربية الفصل بين المتلازمين فصلاً يطول بعده جمل تتنوع بين الجملة الحالية والنعنعية وغيرهما، وقد جاء ذلك في مواطن قليلة جداً في السيرة النبوية، ومنها مع جملة النواسخ قول كعب بن زهير:
وَكَاَنَّ أَوْبَ ذِرَاعِيهَا وَقَدْ عَرَقْتَ

وَقَدْ تَلْفَعُ بِالْقَوْرِ الْعَسَاقِيلُ

يَوْمًا يَضِلُّ بِهِ الْحَرْبَاءُ مَصْطَخْدًا

كَأَنَّهُ ضَاحِيَةٌ بِالشَّمْسِ مَمْلُوءٌ

وَقَالَ لِلْقَوْمِ حَادِيهِمْ وَقَدْ جَعَلْتَ

وَرَقَّ الْجِنَادِبِ يَرْكُضْنَ الْحَصَا قِيلُوا

شَدَّ النَّهَارَ ذِرَاعًا عَيْطَلٍ نَصْفٍ

قَامَتْ فَجَاوِبَهَا نُكْدٌ مَثَاكِيلُ (2)

حيث فصل بين اسم كان وهو (أوب ذراعيها) وخبرها وهو (ذراعا عيطل) (3) في البيت الأخير بعدة جمل، وكل منها وقع موقعاً إعرابياً محدداً وهاك تفصيلها:

- وكانَّ أَوْبَ ذِرَاعِيهَا (كأن واسمها).
- وقد عرقت (حالية).
- وقد تلفع بالقور العساقيل يوماً (معطوفة).
- يظل به الرءاء مصطخدًا (صفة ليوم).
- كأنه ضاحية بالشمس مملول (صفة ليوم).
- وقال للقوم حاديهم (حالية).

(1) السيرة (145/3)، العيرك حمار الوحش، فدفدة: فلاة، المكدم: المعضوض، العون: جماعات حمار الوحش.

(2) السيرة (163/4).

(3) قصيدة البردة لكعب بن زهير بشرح أبي البركات ابن الأنباري، تح: د. محمد حسن زيني، تهامة للنشر، جدة، ط1/1980م (106).

- وقد جعلت ورق الجنادب يركضن الحصا (معطوفة).
- قِيلُوا شَدَّ النَّهَارَ (مقول القول).
- ذَرَاعَا عَيْطَلْ نَصْفَ (خبر كأن).

ثانياً: الاستطالة بالامتداد

وتستطيل جملة (إن) وأخواتها بمقيدات مختلفة تمد في الجملة، وهي شبيهة في هذا بالجملة الاسمية أيضاً ومن تلك المقيدات:

- (1) **شبه الجملة:** وقد تأتي شبه الجملة (ظرفاً ومضافاً إليه أو جاراً أو مجروراً) خبراً لـ(أن) وأخواتها وهما قيد لاسم (إن) وأخواتها، فمن الجار والمجرور قول النابغة الجعدي:
- كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيِشِ

يُقَعِّفُ خَأْفَ رَجَائِهِ بِشَنِّ (1)

- وجاء منه النثر في وصف موسى قوله ﷺ: «كأنه من رجال شنوءة» (2)، ومنه قوله ﷺ لعكاشة بن محصن في الذين يدخلون الجنة على صورة القمر: «إنك منهم» (3).
- (2) **النعته:** ومن مقيدات الجملة النعت مفرداً وجملة، فمن النعت المفرد الذي قيد اسم (إن) قوله ﷺ: «إن له بمكة ابناً كيساً تاجراً ذا مال» (4)، وقد تعدد النعت المفرد، ومما جاء من النعت الجملة في الشعر قول قصي بن كلاب:
- وَحَوْتُكَ ابْنَ اسْلَمِ إِنَّ قَوْمًا

عَنوهم بِالْمَسَاءة قَد عَنووني (5)

- وفيه جملة نعتية جاءت قيذا لاسم إن وهي (عنوهم بالمساءة).
ومن النعت الجملة الذي جاء مقيداً لاسم (إن) ومتعدداً في النثر قول ابن إسحاق:
«وكتب سرى إلى باذان: أنه بلغني أن رجلاً من قريش، خرج بمكة، يزعم أنه نبي» (6)، ومما جاء فيه النعت مقيداً للخبر في جملة (إن) وأخواتها قول الحارث بن هشام:
وَاللِّدْمَعِ مِنْ عَيْبِي جَوْدًا كَأَنَّهُ

فَرِيدٌ هَوَى مِنْ سِلْكَ نَاطِمِهِ يَجْرِي (1)

(1) السيرة (37/2)، (31/3).

(2) السيرة (14/2).

(3) السيرة (249/2).

(4) السيرة (260/2).

(5) السيرة (166/1).

(6) السيرة (103/1).

وفي النثر قول أعشى بني قيس: «والله إنَّ ذلك لأمرٌ مالي فيه من أرب.»⁽²⁾
(3) الحال: ومن التقييد بالحال الجملة قول ضرار بن الخطاب:
 كأنَّ قذَىَّ فيها وليس بها قذى

سوى عبرةٍ من جائل الدمع تَنَسَّجِمُ⁽³⁾

(4) التوكيد: ومن التقييد بالتوكيد وهو قليل في جملة (إنَّ) وذلك لأن فيها معنى التوكيد، ولا يحتاج إليه إلا زيادة فيه عند الحاجة إليه ومنه قوله ﷺ: «وإن ربا العباس موضوعٌ كله».⁽⁴⁾

واختلف في رفع الاسم المؤكد لاسم (إن) ونصبه، فقد اختلف القراء في ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾⁽⁵⁾، فقرأ أبو عمرو وحده (كله) رفعاً، فتكون على الرفع مبتدأ و(الله) خبره، والجملة في محل رفع خبر (إن)، وقرأ الباقر (كله) نصباً، فتكون تأكيداً لاسم (إن) وهو (الأمر).⁽⁶⁾

وفي العبارة «إن ربا العباس موضوعٌ كله» يجوز فيها أن تكون (كله) مبتدأ مؤخر والبناء الأصلي للجملة هو: (إن ربا العباس كله موضوع)، وبذلك تكون مرفوعة، ويجوز فيها أن تكون منصوبة، وفصل بين التوكيد والمؤكد للتلازم بين اسم (إن) وخبرها «وجاء بالتوكيد بعد انتهاء الجملة وهذا البناء فيه توسيع للمعنى».⁽⁷⁾

(5) البديل: «قد يذكر المتكلم شيئاً فينصرف الذهن إلى شيء آخر أو يظن المتكلم أنّ المخاطب انصرف ذهنه إلى شيء آخر فيحتاط للمعنى بما يوضحه ويبينه ويمكّنه في النفس، فيأتي بالبديل أو عطف البيان أو غيرها مما يوضح المقصود».⁽⁸⁾؛ لذلك فالبديل يعد قيداً لما قبله، ومن تقييد جملة (إنَّ) بالبديل قول ابن إسحاق: «إن موقع ذلك الدين بنجران»⁽⁹⁾، وقوله: «إن أخاك أبا طالب كثير العيال».⁽¹⁰⁾

(6) العطف: في العطف على اسم (إن) خلاف بين البصريين والكوفيين في رفعه ونصبه، فالبصريون لا يجيزون أن يرفع الاسم بعد العاطف قبل مجيء الخبر نحو: (إن

(1) السيرة (13/3).

(2) السيرة (426/1).

(3) السيرة (31/3).

(4) السيرة (259/4).

(5) آل عمران (154).

(6) نظرية الحروف العاملة في القرآن الكريم، د. هادي عطية مطهر الهلالي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1/1986م.

(7) الجملة العربية والمعنى (180).

(8) السابق (155).

(9) السيرة (64/1).

(10) السيرة (283/1).

زيداً وعمرو قائمان) وحجتهم في ذلك لنثلاً بتوارد عاملان - وهما: إن والابتداء - على معمول واحد وهو الخبر، وأجاز ذلك الكوفيون لأنهم يرون الخبر مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إن) وأخواتها. واختلف الكوفيون فيما بينهم في ذلك، فقال الكسائي: يجوز مطلقاً⁽¹⁾، وقيده الفراء بشرط كون الاسم مبنياً⁽²⁾، وحجتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ﴾⁽³⁾.

وقول الشاعر:

وإلا فاعلموا أننا وأنتم

بغاة ما بقينا في شقاق⁽⁴⁾

وفي المسألة جدل واسع، والذي يجب أن يُعرف أن الجملة في هذا السياق في العطف تجيز لك عدة تعبيرات عطفاً على الاسم، إما قبل الخبر أو بعده، وهاك هذه الأمثلة:
- العطف قبل مجيء الخبر: (إن زيداً وعمراً قائمان) وهذه لازمة عند البصريين وجائزة عند الكوفيين، (إن زيداً وعمرو قائمان)، وهذه غير جائزة عند البصريين، وجائزة عند الكوفيين.

وهاتان الصيغتان جائزتان تكلمت بهما العرب وعليهما شواهد من الشعر العربي.
- العطف بعد مجيء الخبر: مثل (إن زيداً قائمٌ وعمرو) أو (إن زيداً قائمٌ وعمراً)، ففي الجملة الأولى يكون (عمرو) مبتدأ لخبر محذوف تقديره (قائم)، وفي الجملة الثانية (عمراً) معطوف على (زيداً) اسم إن، وجاء في السيرة من هذه المسألة قول ابن إسحاق عن حمزة رضي الله عنه: «وذلك أن بعثه وبعث عبدة كانا معاً»⁽⁵⁾، فقد عطف على الاسم قبل مجيء الخبر.

والراجح في هذا البناء النصب عطفاً على الاسم؛ لأنه لم تكتمل الجملة بعد، وإذا كان العطف بعد اكتمال الجملة بالخبر فيجوز في المعطوف الوجهان، النصب عطفاً على الاسم، والرفع على الاستئناف.

(1) تخليص الشواهد (373).

(2) معاني القرآن (370/1).

(3) المائدة (69).

(4) هذا البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، انظر ديوانه، تقديم وشرح: صلاح الدين الهراوي، دار ومكتبة

الهلال - بيروت، ط1، 1997م، (219)، وفيه (ما حيينا) بدلا من (ما بقينا).

(5) السيرة (208/2).

المبحث الثالث

عوارض بناء جملة إن وأخواتها

أولاً: تخفيف النون المشددة من الحروف التي في آخرها:

تخفف الحروف التي في آخرها النون المشددة وهي أربعة أحرف: إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكانَّ، وإذا وردت في جملة يدل السياق على أنها كانت في الأصل ثقيلة بحيث إذا قدر هذا الأصل ذهنياً كانت الجملة من باب النواسخ، أما إذا لم يصح هذا التقدير، فإن هذه الحروف لا تكون مخففة من غيرها، بل تكون أصلية في استعمالها، ولا علاقة للجملة معها بباب النواسخ.

(1) تخفيف إنَّ المكسورة الهمزة في السيرة:

تخفيف إنَّ المكسورة قليل في السيرة، ومما ورد منه قول ابن إسحاق: «فوالله إنَّ كان لأول إسلام ويصة»⁽¹⁾، وقوله: «فكان يقال إنَّ كان لأول رجل ورث أباه في الإسلام»⁽²⁾، وقد جاء خبر (إن) المخففة فعلاً ناسخاً. وإذا دخلت (إن) المكسورة المخففة على فعل يكون خبراً لها فحقه أن يكون ناسخاً، وقد يكون غير ناسخ كقول الشاعر:

شُـبَّاتٌ يَمِينُكَ إِنِّ قَتَلْتِ لِمَسْلَمًا

وجبت عليك عقوبة المتعمد⁽³⁾

ولا يقاس على ذلك عند بعض النحاة، ولكن أجاز ذلك الأخفش وابن مالك⁽⁴⁾.

(2) تخفيف (أنَّ) المفتوحة الهمزة:

و(أن) المخففة أكثر وروداً من سابقتها في السيرة النبوية، وقد حدد النحاة أنماطاً لاسم (أن) المخففة فقالوا: «إذا خففت (أن) المفتوحة وجب بقاء عملها وحذف اسمها، وكونه

(1) السيرة (65/3).

(2) السيرة (10/4).

(3) البيت لعاتكة بنت زيد الصحابية في رثاء زوجها الزبير بن العوام، والبيت من شواهد ابن هشام في

المغني برقم (21)، وابن عقيل برقم (104).

(4) تخليص الشواهد (379).

ضميراً وكون خبرها جملة، وقد يذكر اسمها في الضرورة، فيجوز حينئذ كون خبرها مفرداً وكونه جملة»⁽¹⁾، فاسم (أن) نوعان هما:

(1) محذوف يقدر بضمير.

(2) ظاهر، ولا يبرز إلا في الضرورة.

«وقد ذهب قوم إلى أنه لا يلزم كون اسمها المنوي ضمير شأنٍ خلافاً لِقوم يقولون إنه لا يكون إلا للشأن»⁽²⁾.

والأرجح عند الباحث أن الضمير يقدر بحسب سياق الجملة، فقد يكون ضميراً متصلاً للغائب أو متصلاً للمخاطب أو غيرهما.

وأما ما قاله ابن هشام من اسمها لا يظهر إلا ضرورة، فقد أجاز البعض ظهوره في غير ضرورة، ونُقِل عن البصريين⁽³⁾، ومما يحتمل فيه ظهور اسم (أن) المخففة في السيرة النبوية من الشعر قول أبي طالب:

فِيخْبِرُهُمْ أَنَّ الصَّحِيفَةَ مُرَقَّتْ

وَأَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَرْضَهُ اللَّهُ مُفْسَدٌ⁽⁴⁾

ومما جاء فيه اسم (أن) ضميراً يقدر بحسب السياق قول حسان:

أَطْنَنَ عَيْنِيَّةٌ إِذْ زَارَهَا

بِأَنَّ سَوْفَ يَهْدِمُ فِيهَا قَصُوراً⁽⁵⁾

وتقديره (بأنه)، ومنه قول عمرو بن سالم الخزاعي:

وَزَعَمُوا أَنْ لَسْتُ أَدْعُوا أَحَدًا

وَهُمْ أَذِلُّ وَأَقْلَلُ عَدْدًا⁽⁶⁾

وتقديره (أنني) للمتكلم، ودليله تاء الفاعل في (لست)، ومما جاء من شعر شداد بن

الأسود وكان كافراً:

يَخْتَرِنَا الرَّسُولَ بِأَنَّ سَنَحِيَا

(1) تخليص الشواهد (380).

(2) الجنى الداني (237).

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (24)، (205/1).

(4) السيرة (415/1).

(5) السيرة (315/3).

(6) السيرة (43/4).

وكيف حياة أصداءٍ وهام (1)

وتقديره (بأننا)، ومن النثر قول أبي بكر رضي الله عنه: «ما أظنُّ أن تدركَ منهم يومك هذا ما تريد»،⁽²⁾ وتقديره (أنك)، ومنه قول العباس بن عبد المطلب: «فوالله أن لو كان من بني عدي بن كعب ما قلت هذا»،⁽³⁾ وتقديره (أنه).

والذي يحدد كون (أن) مخففة من الثقيلة صفات هي: (4)

1. أن يتقدم عليها ما يفيد اليقين أو الظن.
2. أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً، أو يقدر ضميراً حسب المقام، وقد يأتي الاسم ظاهراً.
3. أن يكون الخبر على ما سيأتي ذكره.

- أنواع خبر (أن) المخففة: «يكون جملة اسمية من غير حرف فاصل بين (أن) وخبرها إلا

إذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي»،⁽⁵⁾ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ لِلَّهِ الْآخِرَةَ أَتَمُّ مِمَّا تُسَلِّمُونَ﴾⁽⁶⁾.

وقد يكون جملة فعلية وهذا له صور:

1. جملة فعلية فعلها غير متصرف، فلا تحتاج إلى فاصل ومثله في السيرة قول عمرو بن سالم الخزاعي:
وزعموا أن لست أدعوا أحداً

وهم أدلُّ وأقلُّ عدداً (7)

ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «وأن ليس عليهم أن يسير بهم إلى عدوهم من بلادهم»،⁽⁸⁾

2. جملة فعلها متصرف لكنه ليس للدعاء، وهذا يحتاج إلى فاصل وهذه الفواصل في السيرة هي (قد)، ومنه قول كعب بن مالك:
ألا هل أتى غسان في نأي دارها

وأخبرُ شيءٍ بالأمرِ عليهمها

(1) السيرة (34/3).

(2) السيرة (136/4).

(3) السيرة (51/4).

(4) النحو المصنفى (294).

(5) النحو المصنفى (294).

(6) هود (14).

(7) السيرة (43/4).

(8) السيرة (227/2).

بأن قد رمتنا عن قسي عداوةً

مَعَدُّ مَعَا جُهَا لَهَا وَحَلِيمُهَا (1)

- (حرف تنفيس) السين أو سوف، وله أمثلة في السيرة: (2)
- (النفي) ومنه قول عتبة بن ربيعة: «فهل لك إلى أن لا تزال تذكر فيها بخير إلى آخر الدهر.» (3)

(1) السيرة (29/3).
(2) السيرة (34/3)، (315/3)، وانظر ص () من هذا البحث.
(3) السيرة (234/2)، (190/4).

- (لو) و قلّ من ذكرها فاصلة من النحاة⁽¹⁾، ومما جاء فيه الفصل بـ (لو) في السيرة: «فوالله أن لو كان من بني عدي بن كعب ما قلت هذا.»⁽²⁾ وقد يأتي الفعل المتصرف من غير فاصل ومنه قول عمرو بن الحارث: يا أيها الناس سيروا إن قَصْرَكُمْ

أَنْ تَصْـبِحُوا ذَاتِ يَوْمٍ لَا تَسْـيِرُونَ⁽³⁾

وقول معاوية بن زهير:
ولمّا أن رأيتُ القومَ حَقَّـوا

وقد زالت نِعَامَتُهُمْ لِنَفْسِـرِ

وأن تُرْكَّتْ سِرَاهُ الْقَوْمِ صَرْعَى

كَأَنَّ خِيَارَهُمْ أَذْبَاحُ عَثْرِ⁽⁴⁾

وبذلك يجوز الفصل ويجوز عدم الفصل في الاختيار، وليس ذلك نادرا خلافا لما قاله بعض النحاة.⁽⁵⁾

(3) تخفيف (كان):

«إذا كان الحرف المخفف (كان) فيجب لها، ما وجب (لأن) لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خيرها»⁽⁶⁾، ومعنى ذلك أن يكون اسمها ضميراً للشأن أو مقدراً حسب السياق، وأن يكون خبرها أيضاً جملة اسمية أو فعلية، والفعلية تكون على الصور التي ذكرت في (أن). ومما جاء في السيرة النبوية مما خفت فيه (كان) قول عمرو بن الحارث: كأن لم يكن بين الحُجُونِ إِلَى الصَّفَا

أَنْيَسُ وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ⁽⁷⁾

(1) شرح ابن عقيل (197/1).

(2) السيرة (51/4).

(3) السيرة (152/1)، قصركم: نهايتكم وغايتكم.

(4) السيرة (38/3).

(5) الجنى الداني، (237).

(6) شرح شذور الذهب □ بن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق،

ط4، 1998م، 368.

(7) السيرة (151/1).

والفاصل هو حرف النفي (لم)، وقد ذكر النحاة شواهد ورد فيها □ سم مذكوراً،
والخبر مفرداً لا جملة ومن أشهرها ما ذكره سيبويه:
ويوماً توافينا بوجّه مُقَسَّم

كأن ظبيّة تعطو إلى وراف السّلم (1)

4 تخفيف (لكن):

إذا خففت النون من (لكن) فمذهب الجمهور أنها لا تعمل، وذكر عن يونس و الأخفش
أنهما أجازا ذلك، ورُدّ بأنه غير مسموع⁽²⁾، وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ
وخبراً، وتكون حرف ابتداء سواءً أكانت مع الجملة الفعلية أم □ سمية.
ومنه في السيرة قول صفية بنت عبد المطلب:
فلو خلد امرؤ لقديم مجدي

ولكن □ سبيل إلى الخلود (3)

ثانياً: التقديم والتأخير

في جملة (إن) □ يسمح بتغيير الرتبة بصورة كبيرة مثلما هو في جملة (كان)، ولذلك
□ يسمح بتقديم خبرها على اسمها لضعفها في العمل، كما قال النحاة.

(1) نسبه سيبويه لباعث بن صريم اليشكري، الكتاب (134/2، 165/3) ونسبه الأنباري إلى زيد بن أرقم،
مسائل الخلاف، مسألة (24)، (202/1).

(2) مغني اللبيب، (385)، و الجنى الداني، (533).

(3) السيرة (207/1).

«ويجوز التقديم إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً لضعف المعمول نحو: إن في الدار رجلاً»⁽¹⁾، ويدخل في هذا مسألتان:

الأولى: يجوز تقديم الخبر وتأخير □ سم في نحو: (ليت فيها غير البذي)، أو ليت هنا غير البذي) أي الوقح.

الثانية: يجب تقديم الخبر في نحو: (ليت في الدار صاحبها)، فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

□ يجوز تقديم المعمول الخبر على □ سم إذا كان غير ظرف و □ مجرور فلا يجوز في: (إن زيداً أكل طعامك) أن نقول (إن طعامك زيداً أكل)، وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً نحو: (إن زيداً واثق بك وجالس عندك)، فلا يجوز تقديم المعمول على □ سم فلا نقل: (إن بك زيداً واثق) أو (إن عندك زيداً جالس)، وأجازه بعضهم⁽²⁾، وجعل منه: فلا تلحني فيها فإنَّ بحبها

أخاك مصابُ القلبِ جُمٌُّ بلابلُه⁽³⁾

ومما ورد في السيرة النبوية مما تقدم فيه الخبر وهو شبه جملة قول أمنة بنت وهب أم الرسول ﷺ: «وإن ليبيّ لشأنا»⁽⁴⁾، وقول عبد المطلب: «وإن لنا فيها حقاً»⁽⁵⁾

ثالثاً: الحذف في باب إن وأخواتها:

الحذف في هذا الباب يدخل فيه حذف اسم (إن) أو (أن) المخففتين إذ يقدر ضميراً، وقد يذكر □ سم مع تخفيف الحرف، وهو قليل.

«أما الخبر فالأشهر في هذا الباب حذفه مع (ليت) في (أ ليت شعري) وهذا الحذف واجب إذا أردف باستفهام، و(شعري) اسم (ليت) وهو مصدر بمعنى □ شعور والتقدير ليت شعري بهذا حاصل أو واقع، أي ليت شعري بجواب □ استفهام حاصل»⁽⁶⁾.

ومما جاء من هذا الحذف في السيرة قول بلال بن رباح:
□ ليت شعري هل أبيتنَّ ليلَةً

بفحّ وحوّلي إذخرُّ وِجَّابِل⁽⁷⁾

وقول طالب بن أبي طالب:

- (1) أسرار النحو □ بن كمال باشا، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر - عمان، د.ب.ت، (115).
- (2) شرح ابن عقيل (181، 182/1).
- (3) الكتاب (133/2) وهو من شواهد ابن هشام في المغني برقم (1175)، وابن عقيل (95).
- (4) السيرة (202/1).
- (5) السيرة (180/1).
- (6) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (133).
- (7) السيرة (201/2).

وعامر تيكسي للملمات غـدوةً

فيا ليت شعري هل أرى لهما قربا (1)

و(يا) في البيت الأخير ليست للنداء، وإنما هي للتببيه(2) ومثلها (□) في البيت السابق.

رابعاً: الكف عن العمل

هذه الأحرف إذا دخلت عليها (ما) كان للنحويين فيها ثلاثة مذاهب: الأول: أنه يجوز في جميعها الإعمال والإهمال، والثاني: أنه يجوز الإعمال والإهمال في (ليت ولعل وكان) فقط، والثالث: أن (ليت) وحدها هي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وقد روي عليه بيت النابغة الذبياني:

قالت □ ليئما هذا الحمائم لنا

□ حمامتنا ونصفه فقط (3)

وأما غيرها فلم يسمع فيه الإعمال. (4)

ويترتب على دخول (ما) على هذه الحروف زوال خاصيتين، فلا تختص بالجملة □سمية بل يصح أن تدخل عليها وعلى الجملة الفعلية، و□ ينصب بعدها □سم و□ يرفع الخبر؛ ولذلك سميت(ما) التي تلحق الحروف الناسخة ب(المهياة)؛ لأنها تهبيئ لمجيء الجملة الفعلية بعدها(5)، وجاء من هذا في السيرة من الشعر قول عمرو بن الحارث:

فقلت لها والقلبُ مني كأنما

يلجلجه بين الجناحين طائر (6)

وقول كعب بن مالك:

وكأنما بين الجوانح والحشى

(1)السيرة (30/3).

(2) شواهد التوضيح (7).

(3) هذا البيت للنابغة الذبياني، انظر ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - مصر، ط3، دت(24).

(4) شرح جمل الزجاجي (1/441).

(5) النكت الحسان، لأبي حيان الأندلسي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1/1985م، (296).

(6)السيرة (1/151).

مما تَأْوِينِي شِهَابٌ وَمُدْخُلٌ (1)

ومن النثر قوله ﷺ: «فكأنما كُنْتُ فِي قَلْبِي كِتَاباً» (2)، وقول ابن إسحاق: «فإنما هو رجل برجل» (3).

خامساً: دخول اللام في خبر (إنّ) المكسورة:

تتفرد (إنّ) بدخول اللام في خبرها إذا كان اسماً، أو فعلاً مضارعاً، أو جملة اسمية، أو ظرفاً أو مجروراً، أو فعلاً جامداً، وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه (4).

وتدخل اللام على الجملة □سمية التي تبدأ بما يظن أنه للفصل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نَحْيِي وَيُثِيَّتُ﴾ (5)، ف(نحن) في الآية لا يكون بدلاً ولا توكيداً؛ لأن اللام لا تدخل عليهما باتفاق، ولا فصلاً؛ لأنه لا يكون إلا بين اسمين؛ فيتعين كون (نحن) مبتدأ (6)، وشرط بعضهم في دخول اللام على ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو: (زيد لهو القائم)، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو: (إن زيداً لهو القائم) (7).
فمما جاء معه اللام في خبر (إن) وهو جملة اسمية قول أبي سفيان: «إن هذا لهو السفه» (8)، والمبتدأ في جملة الخبر (هو) وهو يظن أنه للفصل، وهو ليس كذلك، لأن اللام لا تدخل عليه، ومذهب النحاة أنه لا تأتي اللام مع الجملة الاسمية التي هي خبر لـ(إن)، وخبرها مقدم على المبتدأ إلا نادراً (9)، وجاء في السيرة قول أبي عزة الجمحي:
فَأَيْكَ مَنْ حَارِبْتَهُ لِمُحَارَبٍ
○

شَقِيٌّ وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٌ (10)

فالمبتدأ مؤخر وهو (محارب) وقد دخلت عليه اللام والخبر مقدم وهو (من حاربته)، ومما جاء فيه اللام مع شبه الجملة التي هي خبر لمبتدأ محذوف قول أبي طالب:
وَإِنَّ أَمْرًا أَبُو عَتَيْبَةَ عُمُّهُ

-
- (1) السيرة (33/4).
 - (2) السيرة (273/1).
 - (3) السيرة (304/1)، (54/2)، (100/4).
 - (4) شرح جمل الزجاجي (437/1).
 - (5) الحجر (23).
 - (6) تخليص الشواهد (355).
 - (7) شرح ابن عقيل (190/1).
 - (8) السيرة (353/3).
 - (9) تخليص الشواهد (358).
 - (10) السيرة (272/2).

نفي روضةٍ ما أن يسامَ المظالمِ (1)

ومما جاء فيه اللام مع خبر إن وهو جملة فعلية فعلها مضارع قوله ﷺ: «إنَّ هذا العظم ليخبرني أنه مسموم»⁽²⁾، وقول معاذ: «فوالله إنكم لتعلمون أنه رسول الله.»⁽³⁾ ومن دخوله على الخبر المفرد قول سعد بن معاذ: «إنا لَصُبْرٌ في الحرب»⁽⁴⁾، وقول ورقة بن نوفل: «إن محمداً لنبيُّ هذه الأمة»⁽⁵⁾، ومع الخبر الذي هو مصدر مؤول قول الوليد بن المغيرة: «إن أقرب القول فيه لأن تقولوا ساحر»⁽⁶⁾، وتسمى هذه اللام المزققة؛ لأن الأصل في دخولها أن تدخل على المبتدأ، فزحقت حتى لا يجتمع مؤكدان في مكان واحد، وقد تدخل اللام على الاسم إذا كان الخبر شبه جملة مقدم، ومنه قول أم الرسول ﷺ: «إن لِيُنِّيَّ لشأناً.»⁽⁷⁾

سادسا: دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة.

إذا دخلت اللام في خبر (أن) المفتوحة فإنه عند النحاة لا يقاس عليه، ووصفوا ذلك بالنادر، إلا ما ذكر عن المبرد أنه ينقاس ذلك عنده،⁽⁸⁾ وهو الراجح عند الباحث؛ لثبوته نظما ونثرا في السيرة، فمن الشعر قول أبي صرمة بن أبي أنس:
واعلموا أن مرَّها لنفادُ الـ

الخَلْق ما كان من جديدٍ وبالي (9)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «تعلّموا والله أنّ مَلِكُكُمْ الذي لا يقيم أمركم غيره، للذي بعتم عُذوةً»⁽¹⁰⁾، فقد دخلت اللام مع خبر أن في البيت وهو (نفاد الخلق) وفي العبارة مع (الذي) وهو اسم موصول.

(1) السيرة (409/1).

(2) السيرة (367/3).

(3) السيرة (176/2)، (40/2).

(4) السيرة (227/2).

(5) السيرة (228/1).

(6) السيرة (307/1).

(7) السيرة (202/1).

(8) تخليص الشواهد (358).

(9) السيرة (125/2).

(10) السيرة (377/1).

المبحث الرابع

بقية الحروف الناسخة

أولاً: (لا) النافية للجنس:

(لا) النافية على ضربين، المشبهة بـ(ليس) والنافية للجنس، وبينهما فرق من حيث الصورة والمعنى، أما من حيث الصورة فمرفوع المشبهة بـ(ليس) مقدم على منصوبها، والنافية للجنس على عكس ذلك. وأما من حيث المعنى فـ(لا) النافية للجنس تستغرق الجنس نفيًا من حيث اللفظ، فعندما تقول: لا رجل في الدار، فالمعنى لا يوجد أيُّ أحد من الرجال قليل أو كثير. لذلك فهي نص في نفي الجنس. وأما المشبهة بـ(ليس) فهي عند النحاة لنفي الوحدة، فعندما تقول: لا رجل في الدار، أي: لا يوجد واحد، بل يحتمل وجود اثنين فأكثر. ويرى البعض أن المشبهة بـ(ليس) لا يتعين فيها أن تكون نافية للوحدة، بل قد تحتمله، وقد تحتمل نفي الجنس.⁽¹⁾

صفات جملة (لا) النافية للجنس:

- ذكر النحاة أوصافاً لجملة لا النافية للجنس هي:⁽²⁾
- (1) أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك أول بنكرة... كقولهم (قضيةٌ ولا أبا حسن لها). والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها.
 - (2) أن لا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما ألغيت، كقوله تعالى: ﴿لَا يَهَاوِيَهُ﴾.⁽³⁾
 - (3) أن يبقى الترتيب في الجملة على أصله فيتقدم الاسم ويتأخر الخبر.
 - (4) ألا يدخل عليها حرف جر.
- فهذه الصفات متضامنة يجب أن تتحقق في الجملة التي يطلق عليها جملة (لا) النافية للجنس.

حالات اسم لا النافية للجنس:

- (1) أن يكون مضافاً، نحو (لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ).

(1) شرح المفصل في صنعة الإعراب (باب الحروف) لعلم الدين السخاوي، تح: يوسف الحشكي، وزارة الثقافة - الأردن، (495/1)، معاني النحو (290/1).
(2) شرح ابن عقيل (199/1).
(3) الصفات (47).

- (2) أن يكون شبيهاً بالمضاف، والمراد به: كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل، نحو: (لا طالعاً جبلاً ظاهر، ولا خيراً من زيد ركب)، وإما بعطف نحو: (لا ثلاثة وثلاثين عندنا)، وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظاً.
- (3) أن يكون مفرداً، والمراد به ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ويدخل فيه المثني والجمع ويكن حكمه البناء على ما كان ينصب به.

أنماط اسم (لا) النافية للجنس في السيرة:

اسم (لا) مفرد: أكثر ما جاء اسم (لا) في السيرة مفرداً، ومنه في الشعر قول لبيد:
أحمدُ الله فلا نندُّ لهُ

بيدِيهِ الخَيْرُ ما شاء فَعَل (1)

ومنه:

لَبَّثْتُ قَلِيلاً يَشْهَدُ الهِجَا جَمَل

لا بِأَسَ بالموتِ إذا حَانَ الأَجَلُ (2)

وفي النثر: قوله ﷺ: «فلا جهادَ عليك»⁽³⁾، وقوله ﷺ: «لا نبيَّ بعدي»⁽⁴⁾

تكرار (لا) في السيرة:

- إذا تكررت (لا) وحيء بعد الاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة، فإن الصناعة النحوية تفتح المجال واسعاً لتشكيل الاسم مع (لا) الأولى والمكررة بعدة صور هي:
- (1) فتح الاسمين، اسم (لا) الأولى، واسم (لا) الثانية، ومنه في السيرة قوله ﷺ: «ولا حولَ ولا قوةَ إلا بك»⁽⁵⁾، ويكون ذلك الفتح على البناء للاسمين، وتكون لا الثانية عاملة أو يكون العطف على اللفظ.
- (2) فتح الأول على البناء ونصب الثاني مع تنوينه، ومنه قول الشاعر:
لا نَسبُ اليَومَ ولا خِلاًةً

اتسع الخرقُ على الرّاقع (6)

(1) السيرة (147/2).

(2) السيرة (250/3)، وانظر (409، 126/1)، (72/4)، والبيت غير منسوب لأحد.

(3) السيرة (101/3).

(4) السيرة (173/4)، وانظر (215، 240، 244/2)، (100، 255/3).

(5) السيرة (34/2).

(6) ينسب هذا البيت إلى أنس بن العباس السلمي، وهو من شواهد سيبويه (285/2، 309).

ويكون النصب عطفاً على محل اسم (لا)، ولا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف.
3 فتح الأول ورفع الثاني: ومما يستشهد به على ذلك:
هَذَا لِعَمْرُكُم الصَّغَارُ بَعَيْنُهُ

لا أمَّ لــــي إن كــــان ذاك ولا أبٌ (1)

ورفع الثاني على أنه اسم (لا) العاملة عمل (ليس).
ومنه في السيرة من النثر قول يهود بني قريظة: «لا عهدَ بيننا وبين محمدٍ ولا عقْدٌ» (2)، وقول الزبير بن باطا: «شيخٌ كبير لا أهل له ولا ولدٌ» (3)، وقول ابن إسحاق: «لا نسب له ولا جلفٌ» (4).

-
- (1) ينسب هذا البيت إلى رجل من مزحج وهو من شواهد سيبويه (292/2).
(2) السيرة (245/3).
(3) السيرة (267/3).
(4) السيرة (189/1).

4) رفع الاسمين، وهي عاملة عمل (ليس) في الاثنتين، ومما يستشهد به على ذلك:

وما هَجَزْتُكَ حتَّى قلتِ معانَةً

لا ناقةٌ لي في هذا ولا جملٌ (1)

وجاء منه في السيرة قول حسان:
وجداً بشماءٍ إذ شماءٌ بهنْكَاةٌ

هيفاءٌ لا دنسٌ فيها ولا خورٌ (2)

وجاء من النثر قوله ﷺ: «أمرتُ أن أبشِّرَ خديجةَ ببيت من قصبٍ لا صخبٍ فيه ولا نصبٍ»⁽³⁾، وبهذا ف(لا) العاملة عمل (ليس) قد تفيد نفي الجنس كما في هذا الحديث.
5) رفع الأول، وفتح الثاني، ومما يستشهد به على ذلك قول أمية بن أبي الصلت:
فلا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها

وما فاهوا به أبداً مقيمٌ (4)

فالأولى عاملة عمل ليس، والثانية (نافية للجنس).⁽⁵⁾
و الخبر مع (لا) المكررة يكون واحداً فقط، ويوجه للتّي ذكر معها، ويقدر حذفه مع الأخرى لدلالة المذكور عليه.

الحذف في جملة (لا) النافية للجنس :

(1) البيت للراعي النميري، انظر ديوانه، شرح: واضح الصمد، دار الجبل - بيروت، ط1، 1995م، (187)، وفيه (وما صرمتك).

(2) السيرة (150/4).

(3) السيرة (277/1).

(4) ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت ولم أجده في ديوانه بهذا النص، والظاهر أنه ملفق من شطري بيتين مختلفين هما:

وفيها لحمٌ ساهرة و بحر وما فاهوا به أبدا مقيم

ولا لغوٌ ولا تأثيمٌ فيها ولا غولٌ ولا فيها ملّيم

انظر ديوانه، شرح وتحقيق: سيف الدين الكاتب، وأحمد عصام الكاتب، دار ومكتبة الحياة - بيروت، د. ت. (68،69).

(5) انظر كتاب شرح اللمع لجامع العلوم علي بن الحسن بن علي الضرير، تج: محمد خليل الحربي، دار الشؤون الثقافية - بغداد، ط1، 2002م، (286/1).

يكثر حذف الخبر مع النافية للجنس للعلم به، كقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾⁽¹⁾، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغْنَا فَالَاقَتَ﴾⁽²⁾، وقوله ﷺ: «لا ضررَ ولا ضرارَ»، و«لا عدوى ولا طيرة»، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلاّ) نحو: (لا إله إلاّ الله). وقد لا يحذف فيجب ذكره؛ لأن الكلام لا يتضح إلاّ به، ومنه قوله ﷺ: «لا أحدَ أُغِيرُ من الله»، وأكثر من يلتزم نكر الخبر التميميون والطائيون، وربما أبقى الخبر وحُذِفَ الاسم مثل: (لا عليك).⁽³⁾

حذف الخبر في السيرة:

جاء حذف الخبر في السيرة كثيراً، ومنه في الشعر قول حسان:
ذاكم أحمد الذي لا سواه

ذاك حزني له معاً وسروري⁽⁴⁾

ومن النثر قوله ﷺ: « لا إسلالَ ولا إغلالَ »⁽⁵⁾، وقول ابن إسحاق: «لا بأس.»⁽⁶⁾

حذف الاسم:

وقد يحذف الاسم للدليل يدل عليه ويبقى الخبر، ومنه في السيرة قوله ﷺ لعائشة: «لا عليك.»⁽⁷⁾

(1) الشعراء (51).

(2) سبأ (51).

(3) أوضح المسالك، (19/2).

(4) السيرة (35/4).

(5) السيرة (346/3).

(6) السيرة (61/1)، وانظر (110، 122/2)، (259/4).

(7) السيرة (327/3).

ثانياً: (ما) العاملة عمل ليس:

«تتشابه (ما) مع ليس في أنها حرف ينفي الحال، وهي تدخل على المبتدأ والخبر، وليس تدخل على المبتدأ والخبر، فلما اشتبهت عملت عملها على صفة، وذلك أن ليس تعمل مقدمة ومؤخرة ومتوسطة، ويتقدم خيرها على اسمها، وليس ذلك لـ (ما) فإنها لا تعمل إلا مادامت نافية، واسمها قبل خيرها، ولهذا متى زال عنها النفي بـ(إلا) ألغيت، وكذلك إذا تقدم خيرها على اسمها.»⁽¹⁾

وتزاد الباء في خبر (ما) كما زيدت في خبر ليس نحو: (ما زيد بقائم)، وذكر سيبويه أن بني تميم يجرون (ما) مجرى (أما وهل) فلا يعملونها، وجعل ذلك القياس؛ لأنها ليست فعلاً كـ(ليس)، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس)؛ إذ كان معناها كمعناها⁽²⁾، وجاء في القرآن منه قوله تعالى: ﴿ مَا مَدَّ يَدًا يَسْرًا ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿ مَا هُمْ بِأُمَّهَاتِهِمْ ﴾⁽⁴⁾.

وهناك ستة شروط لعمل (ما) عمل ليس هي:

1) ألا تزداد بعدها (إن) فإن زيدت بطل عملها نحو: ما إن زيد قائمٌ، ولا يجوز نصبه، وأجازه بعضهم، ومما جاءت فيه ملغاة في السيرة لزيادة (إن) بعدها قول حسان: ظننتم والسفوية له ظنونٌ

وما إن ذاك من أمر الصواب⁽⁵⁾

(1) كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، أملاه الشريف أبو البركات: عمر بن إبراهيم الكوفي، تح: علاء الدين حمويه، دار عمار، عمان الأردن، ط1/2002م، (154، 155).

(2) كتاب سيبويه، (1/99، 57).

(3) يوسف (31).

(4) المجادلة (2).

(5) السيرة (87/3).

وقول فروة بن مسيك:
وما إن طُبُّنا جُبُّنٌ ولكن

مناياننا وطعمنا آخرينا (1)

(2) ألا ينتقض النفي بإلا نحو: (ما زيدٌ إلا قائم)، فلا يجوز نصب (قائم)، وهو مذهب الجمهور، وذهب يونس بن حبيب إلى جواز نصب الخبر مطلقاً، ونسب إلى الفراء بشرط كون الخبر وصفاً نحو: (ما زيدٌ إلا قائماً)، وجمهور الكوفيين يجيزون ذلك بشرط أن يكون الخبر مشبهاً به كما في نحو: (ما زيدٌ إلا كالأسد)، (2) وقد جاء ذلك في القرآن مرفوعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (3)، وأما البيت الذي استشهد به على هذه المسألة فلا يعرف قائله، وهو:
وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحبُ الحاجاتِ إلا معدِّباً (4)

وبذلك يترجح الرفع لعدم وجود دليل، ومما جاء من ذلك في السيرة قوله ﷺ: «ما من نبي إلا وقد رعى الغنم» (5)، وقول سعد بن عباد: «ما أنا إلا من قومي» (6).

(1) السيرة (237/4).

(2) أوضح السالك (276/1).

(3) القمر (50).

(4) لا يعرف قائله، واستدل به يونس على إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ(إلا)، وله نخرجات أخرى محمولة على عدم الأعمال.

انظر شرح أبيات المغني، لعبدالقادر البغدادي، تح: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق، ط1، 1973م، (119/2).

(5) السيرة (203/1).

(6) السيرة (152/4).

(3) ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور، فإن تقدم وجب رفعه، وفي ذلك خلاف، ومذهب ابن مالك بقاء الترتيب الأصلي في الجملة لعمل (ما) سواء أكان الخبر ظرفاً أم جاراً ومجروراً، أم غير ذلك. (1)

ويترجح عند الباحث أن تقدم الخبر يبطل العمل؛ لأنه لا يوجد دليل على نصب الخبر متقدماً، وأما البيت الذي يستشهد به على ذلك فهو:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ (2)

فلا يصح أن يكون دليلاً؛ لأنه قد روي فيه (مثلهم) بالرفع وبالنصب (3)، وأكثر ما جاء في السيرة من هذا مع شبه الجملة الواقعة خبراً مقدماً، ومنه قول خبيب بن عدي:

وما بي جذائر الموت إنني لميت

ولكن حذاري جحيم نار ترفع (4)

ومن النثر قول جابر بن عبد الله: «ما لنا من نمارق» (5)، وقول سعد بن عباد: «ما لنا بهذا من حاجة» (6)، وقول الصحابة: «ما بالوادي ماءً نزل عليه» (7)

(4) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها نحو: (ما طعامك زيدٌ أكلٌ) فلا يجوز نصب (أكل)، فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها.

(5) ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها نحو: (ما ما زيد قائم) ولا يجوز نصب (قائم) وأجازه بعضهم؛ على اعتبار أن (ما) الثانية مؤكدة لنفي الأولى، ولا يشترط ذلك كثير من النحاة، وتكرار (ما) استعمال نادر، وإذا أريد توكيدها أكدت بـ(إن) غالباً.

(6) ألا يُبدل من خبرها موجبٌ، فإن أبدل بطل عملها نحو: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به)، فـ(بشيء) في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن (ما) وأجازه قوم. (8)

(1) التسهيل (56).

(2) البيت للفرزدق، انظر ديوانه (1 / 185).

(3) شرح ابن عقيل (163/1).

(4) السيرة (196/3).

(5) السيرة (229/3).

(6) السيرة (246/3).

(7) السيرة (339/3).

(8) شرح ابن عقيل (163/1-165).

ويكثر في خبرها مجيء الباء الزائدة لإفادة تأكيد النقي، وأكثر ما جاء منه في السيرة من النثر، ومنه قول النضر بن الحارث: «ما هو بكاهن، ما هو بشاعر، ما هو بمجنون»⁽¹⁾، وقول بعض قريش: «ما أنت عندنا بمتهم»⁽²⁾.

ثالثاً: (لا) العاملة عمل ليس

مذهب بني تميم إهمالها، ومذهب أهل الحجاز إعمالها عمل (ليس) بشروط:

1) أن يكون الاسم والخبر نكرتين، ومما استشهد به على هذا:

تعرَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً

ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً⁽³⁾

وهذا البيت مجهول القائل، ومما ورد إعمالها في السيرة مع النكرة قول حسان ؓ:

وجدا بشماء إذ شماء بهنكة

هيفاء لا دنس فيها ولا خور⁽⁴⁾

ومن النثر قوله ؓ: «أمرت أن أبشر خديجة ببيت لا صخب فيه ولا نصب»⁽⁵⁾ - إعمالها في المعرفة: جعله بعض النحاة مقيساً، وجعله بعضهم نادراً، واشترط بعضهم تكرارها، ووصفه آخرون بالشذوذ وتأولوا ما جاء على ذلك⁽⁶⁾ كقول النابغة:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا عن حبها متراخياً⁽⁷⁾

والراجح جواز دخولها على المعرفة سواء تكررت (لا) أم لم تتكرر؛ لثبوته في السيرة نظماً ونثراً، فمما يظهر فيه رفعها للمعرفة مع تكرارها في الشعر قول كعب ؓ:

ما نحن، لا نحن من إثم مجاهرة

ولا ملوومٌ ولا في العزم مخذول⁽¹⁾

(1) السيرة (336/1).

(2) السيرة (342/3).

(3) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد ابن هشام في المغني رقم (434، 438)، وابن عقيل برقم (78).

(4) السيرة (150/4)، السح: الصب، حفلته: جمعته، الوجد: الحزن، شماء: اسم امرأة، بهنكة: كثيرة اللحم.

(5) السيرة (277/1).

(6) التسهيل (57)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسليسي، تح: الشريف عبد الله على الحسيني، المكتبة

الفيصلية - مكة المكرمة، ط1، 1986م، (331/1)، الروض الأنف (104/1)، شرح الأشموني (125/1).

(7) البيت للنابغة الجعدي، انظر ديوانه، تح: د. واضح الصمد، دار صادر - بيروت، ط1، 1998م (186).

وقول الأعشى التميمي:

لا جـارهم يشـكو ولا ضـيفهم

من دونـه بابٌ لهم يُـصرف⁽²⁾

وقول آخر لم يسمه ابن هشام:

قـلا قومنا ينهون عنا غواتهم

ولا الـداء من يوم الغميصاء ذاهب⁽³⁾

وجاء من النثر في السيرة: «فوالله ما فؤها ببارد، ولا ثديها بناهد، ولا بطنها بوالد، ولا زوجها بواجد، ولا درها بماكد.»⁽⁴⁾، ومن دخولها على المعرفة، وهو دليل على جواز دخولها على المعرفة وإعمالها وإن لم تتكرر، قول رجل من بني ملكان:
أتينا إلى سعد ليجمع شملنا

فشـتتنا سعد فلا نحن من سعد⁽⁵⁾

وقول رجل من بني جذيمة:

فإما يُنبـيوا أو يتوبـوا لأمرهم

فلا نحن نـجزيم بما قد أضـأت⁽⁶⁾

ومنه في النثر قوله ﷺ: «لا سواء»⁽⁷⁾، والتقدير لا نحن سواء.
(2) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، ومما ألغيت فيه لتقدم الخبر على الاسم في السيرة:
أخي ما أخي لا شاتمٌ أنا عرضَه

ولا هو عن سوء المقالة مُقـصِرُ⁽⁸⁾

وقد تقدم الخبر (شاتم) على الاسم (أنا) على الأرجح.

(1) السيرة (166/3).

(2) السيرة (184/3).

(3) السيرة (85/4).

(4) السيرة (143/4).

(5) السيرة (116/1).

(6) السيرة (84/4).

(7) السيرة (104/3).

(8) السيرة (7/4).

الباب الثالث

بناء الجملة الفعلية

بناء الجملة الفعلية القصيرة

المبحث الأول: مفهوم الجملة الفعلية وعناصر بنائها

أولاً: مفهوم الجملة الفعلية.

الجملة الفعلية عند النحاة هي: «التي تبدأ بفعل سواءً أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواءً أكان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواءً أكان تاماً أم ناقصاً وسواءً أكان مبنياً للمعلوم أم مبنياً للمجهول.»⁽¹⁾

ويأخذ بعض الباحثين على النحاة أن تقسيمهم غير واضح ولا دقيق، فقد خلطوا بعض التراكيب ببعض، وأدرجوا بعض التراكيب في الجملة الاسمية أو الفعلية دون أن تتقبلها كما في: (هيهات العقيق) إذ عدّوها جملة اسمية مع أنهم يسمون (هيهات) اسم فعل، ولا تقبل علامات الاسمية، ولا علامات الفعلية، ولا تشير إلى حدثٍ أو زمنٍ، ولا توجد علاقة إسناد بينها وبين الاسم الذي يليها.⁽²⁾

وهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم وأدرجوها في الجملة الفعلية، وأخرى صنفوها فعليةً ولا فعل في صدرها، فقد عدوا النداء والشرط والقسم فعلية، على تقدير فعل محذوف، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿وَأَنبِلْ إِذَا يَمُنَى﴾⁽⁴⁾.

وتقدير الفعل في بداية هذه الجمل يخرجها عن وجهها دون فائدة، وأما نحو قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَتَّقُونَ﴾⁽⁵⁾، فقد صنفها النحاة جملاً فعلية؛ لأن المفعول فيها مقدم، والأصل: (كذبتم فريقاً وتقتلون فريقاً).

وأما قولهم بأن جملة النداء هي فعلية فهو خطأ بينٌ وظاهر، فالتقدير في ضوء ذلك يخرج الجملة عن وجهتها التي استخدمتها لها العرب.

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فقد ورد الخلاف حولها، ويظهر عدم اختصاص (إذا) بالفعل دون الاسم، وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ فالأرجح أن (إذا) في الآية ظرفية غير شرطية، وأما قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَتَّقُونَ﴾ فقد جعلوا (فريقاً) مفعولاً به.

ورأي النحاة سديدٌ في ذلك؛ لأن الجملة محمولة على تغيير الرتبة، فقد قدم المفعول على الفاعل لغرض بلاغي، وهم ينظرون في أصل التركيب الذي بنيت عليه الجمل.

ويؤخذ على النحاة اختلافهم في جملة: (أحاضر الطالبان؟)، و(هل قائم الزيدان) فالموجود في أول الجملة ليس مبتدأ ولا خبراً ولا فعلاً، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، أو لفاعل والفاعل؛ لذلك فهم يرون أن (الطالبان)، و(الزيدان) فاعلان سدا مسد الخبرين.

وقد استندوا في ذلك إلى أن أول الجملة اسم مشتق فهو من زمرة الأسماء؛ لذلك فالجملة اسمية إلا أن فيه معنى الفعل وهو القيام، وهذا المعنى هو حدث يحتاج إلى مُحْدِث وهو الفاعل؛ فجعلوا (الطالبان)، (الزيدان) فاعلين سدا مسد الخبرين.

(1) حاشية الدسوقي (51).

(2) تركيب الجملة الإنشائية (27).

(3) الإنشاق (1).

(4) الليل (1).

(5) البقرة (87).

وقد عدها تمام حسان جملةً وصفيةً لها خصائصها التركيبية الخاصة بها والتي تميزها عن الجملتين الاسمية والفعلية.⁽¹⁾

ونتيجة لهذا الاختلاف نادى أحد الباحثين إلى أنه لا ينبغي تحديد الجملة لوجود بعض التراكييب العربية التي لا تندرج تحت أيِّ من تقسيمات النحويين؛ لأن التحديد يؤدي إلى التقدير والتأويل⁽²⁾.

والذي يتوجه عند الباحث أن عدم انطباق تعريف النحاة السابقين للجملة على كل الأساليب لا يجعلنا نُضرب عن تحديد مفهومها، ولكن قد يعاد النظر فيما هو خارج عن ذلك التعريف، أو يتم التوفيق بين ما ذكره النحاة، وما هو خارج عن ذلك التعريف، ويبحث له عن تخرجات مناسبة.

وأما انطلاقنا في تعريف الجملة من شكلها السطحي فهو خطأ بيّن فهناك فرق بين مفهوم الجملة وبين تحليلها، جملة (سحقاً وبعداً) لا يظهر فيها مسند ومسند إليه، وهي جملة، وأفادت معنى تاماً، فالمناطق هو المعنى والفائدة، ففي كثير من الصياغات ينتهك الشكل، فيُنظر حينئذ للمعنى لأنه الأصل مع دلالة السياق والتنغيم؛ لذلك لا يمكن أن نتصور تعريفاً بناءً على هذا.

والراجح في مفهوم الجملة الفعلية أنها الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً.

عناصر بناء الجملة الفعلية القصيرة

ثانياً: عناصر بناء الجملة الفعلية

الجملة تتألف عند النحاة من عنصرين أساسيين هما عمدتان، وهما المسند والمسند إليه، وبناءً على ذلك فقد قرروا أن الجملة الفعلية تبنى من عنصرين يتم بينهما إسناد أصلي وهما الفعل والفاعل أو نائبه، ويلحق بالفعل اسم الفعل.⁽³⁾

وهذا التعريف بنوه على أنها جملة بسيطة أو قصيرة، وقد لخص سيبويه عناصر الجملة الفعلية القصيرة في قوله: «هذا باب الفعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء.. فأما الفاعل الذي لا يتعده فعله فقولك: (ذهب زيد، وجلس عمرو) والمفعول الذي لم يتعده فعله، ولم يتعد إليه فعل فاعلٍ فقولك: (ضرب زيد، يضرب عمرو).»⁽⁴⁾

العنصر الأول: الفعل (المسند)

قال سيبويه: «الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبيّنت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فـ(دَهَبَ وَسَمِعَ وَمَكثَ وَحَمِدَ،

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (103).

(2) تركيب الجملة الإنشائية (30).

(3) الجملة العربية تأليفها وأقسامها (13).

(4) الكتاب (33/1).

وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمرأ: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتل ويضرب ويُقتل ويضرب، كذلك ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.»⁽¹⁾

وقال الزجاجي: «هو ما دل على حدث في زمان ماضٍ أو مستقبلي نحو: (قام يقوم)، و(قعد يقعد)، وما أشبه ذلك، والحدث المصدر، فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل، فإن دل على حدث وحده فهو مصدر، نحو الضرب والحمد والقتل، وإن دل على زمان فقط فهو ظرف من زمان.»⁽²⁾

ومعنى قول سيبويه عن الأفعال «بنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» إشارة إلى دلالتها على أقسام الزمان: (الماضي والحاضر والمستقبل).⁽³⁾ أنواع الفعل:

يقسم الفعل إلى أنواع بعدة حسبانات هي:

(أ) من حيث الزمن: قسم النحاة الأوائل الفعل إلى ثلاثة أنواع من حيث الزمن وهي: الماضي والمضارع والأمر.

(1) الماضي: ما دل على معنى في نفسه مقترن بالزمن الماضي كـ(جاء واجتهد وتعلم) وعلامته أن يقبل تاء التانيث الساكنة مثل: كتبت، أو تاء الضمير مثل: كتبت، وكتبت.

(2) المضارع: ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان يحتمل الحال والاستقبال، مثل: يجيء ويجتهد ويتعلم، وعلامته أن يقبل السين أو سوف، أو (لم ولن) مثل: يقول، سوف يجيء، لم أكمل، و لن أتأخر.

(3) الأمر: ما دل على طلب الفعل بصيغة مخصوصة.⁽⁴⁾ والصحيح أن الزمن النحوي وظيفته السياق، فلا يرتبط بصيغة معينة، وفي كل تعبير بحسبه⁽⁵⁾، وما ذكره النحاة الأوائل من أن الفعل ينحصر في الماضي والمضارع والأمر غير صحيح.

فالماضي لا إشكال فيه اصطلاحاً، وأما المضارع فالتسمية مأخوذة من الصيغة، والصيغة ليس لها علاقة بالزمن، وإنما سموه كذلك لأنه يضارع الاسم، فالصحيح أن يقال (الحال)، وأما (الأمر) فهو معنى، ولا يرتبط بزمن، فقد يؤمر بغير الفعل، والأظهر أن يطلق عليه (الاستقبال)؛ لأن الأمر طلب القيام بفعل غير حاصل، فالقيام به سيكون في المستقبل.

(ب) من حيث التعدي واللزوم:

(1) الفعل اللازم: وهو ما لا يتعدى أثره فاعله، ولا يتجاوز به إلى المفعول به، بل يبقى في الفاعل نفسه مثل: (ذهب سعيد) و(سافر خالد).

(1) السابق (12/1).

(2) الإيضاح في علل النحو (53).

(3) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، (141).

(4) شرح المفصل (58/7).

(5) اللغة العربية معناها ومبناها (243).

وهو يحتاج إلى الفاعل ولا يحتاج إلى المفعول به ويسمى أيضاً "الفعل القاصر" لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل، ويسمى الفعل غير الواقع: لأنه لا يقع على المفعول به، والفعل غير المجاوز؛ لأنه لا يجاوز فاعله.

(2) الفعل المتعدي: وهو ما يتعدى أثره فاعله، ويتجاوز به إلى المفعول به، مثل: (فتح طارق الأندلس)، وهو يحتاج إلى فاعل يفعله ومفعول به يقع عليه.

- والفعل المتعدي إما متعد بنفسه: وهو ما يصل إلى المفعول به مباشرة، بغير واسطة حرف الجر، مثل (بريت القلم) ومفعوله يسمى صريحاً.

- أو متعد بغيره: وهو ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر مثل: (ذهب بك)، بمعنى: أذهبتك، ومفعوله يسمى غير صريح. (1)

وينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعد إلى مفعول واحد، ومتعد إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل.

- فالتعدي إلى مفعول واحد كثير، نحو: (كتب وأخذ)، (وغفر)، (وحفظ).

- والمتعدي إلى مفعولين على قسمين: قسم ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً كما ذكر النحاة نحو: (أعطى وسأل ومنح)، (ومنع وكسا وألبس وعلم)، وقسم ينصب مفعولين أصلهما عند النحاة مبتدأ وخبر، وهو على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

- والذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هو: (أرى، وأعلم، وأنبأ، وتبأ، وأخبر، وخبر، وحدث).

(ج) من حيث تسمية الفاعل: وينقسم الفعل بحسب تسمية فاعله إلى معلوم ومجهول:

(1) فالمبني للمعلوم: ما ذكر فاعله في الكلام نحو: (مصر المنصور بغداد).

(2) والمبني للمجهول: ما لم يُذكر فاعله في الكلام، بل يكون محذوفاً لغرض من الأغراض، ولا يبنى للمجهول إلا من الفعل المتعدي بنفسه مثل: (حُفِظَ القرآن) أو بغيره مثل: (بُزِفَ بالضعيف)، وقد يُبنى من اللازم إن كان نائب الفاعل مصدرأ نحو: (سُهِرَ سهراً طويلاً) أو ظرفاً مثل: (صيم رمضان).

والجملة الفعلية تتحدد أركانها بحسب نوع الفعل من حيث اللزوم والتعدي:

- فإذا كان الفعل متعدياً لواحد أو لاثنتين أو لثلاثة، فإن الجملة لا تتم إلا بالفعل وفاعله ومفعولاته، وبذلك قد تكون الأركان في الجملة ثلاثة (فعل+فاعل+مفعول) أو أربعة بزيادة مفعول، أو خمسة أركان بزيادة مفعولين، وهذا نوع من امتداد الجملة الفعلية.

- وإذا كان الفعل لازماً فإن أركان الجملة لا تزيد عن ركنين هما الفعل والفاعل، وفي هذه الحالة تنقاصر أركان الجملة، ولذلك سمي الفعل اللازم قاصراً.

- وفي حالة بناء الفعل للمجهول فإنه يحدث تقاصر في بناء الجملة فبدلاً من أن تكون أركانها ثلاثة - إذا كان الفعل متعدياً لمفعول واحد - تصير إلى ركنين الفعل ونائب الفاعل، والتي أركانها أربعة تصير إلى ركنين، أو أركانها خمسة تصير

(1) جامع الدروس العربية (43/1).

- إلى أربعة، وبذلك يتضح أثر نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم في بناء الجملة الفعلية، ومن هذا المنطلق قسمت الأفعال بحسب القدرة إلى مجموعات:
1. أفعال لها قدرة على طلب عنصر واحد، وهي الأفعال اللازمة.
 2. أفعال لها قدرة على طلب عنصرين اثنين، وهي المتعدية لمفعول واحد.
 3. أفعال لها القدرة على طلب ثلاثة عناصر وهي أفعال الإعطاء.
 4. أفعال لها القدرة على طلب أربعة عناصر، وهي أفعال الإخبار وما في معناها، مثل: أنبأت عمرا زيدا واقفا⁽¹⁾.

(1) نظام الجملة في شعر المعلقات، د.محمود أحمد أبو نحلة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1991م، (65).

العنصر الثاني: الفاعل ونائب الفاعل (المسند إليه).

أولاً: الفاعل:

الفاعل اسم أو ما يقوم مقامه من اسم فاعل، أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم⁽¹⁾، والصور التي يأتي عليها الفاعل هي:

- 1- الاسم الصريح مثل: فاز الحق.
- 2- الضمير: وهو إما متصل، كالتاء من (قمت)، والواو من (قالوا)، والألف من (قاما) والياء من (تقومين)، وإما منفصل: ك(أنا ونحن)، وإما مستتر كما في: (أقوم، وتقوم، وتقوم، وسعيد يقوم، وسعاد تقوم)، والمستتر قسماً:
 - 1- جوازاً: ويكون في الماضي والمضارع المسندين إلى الغائب والغائبة.
 - 2- وجوباً: ويكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسند إلى المتكلم مفرداً أو جمعاً، وقد جمعها ابن مالك في قوله:

ومن ضمير الرفع ما يَسْتَتِرُ

كأفعلن أو أفعلن نغضب إذ تشكر⁽²⁾

وفي اسم الفعل، وفي فعل التعجب الذي على وزن (ما أفعل) مثل: (ما أحسن العِلمَ)، وفي أفعال الاستثناء: ك(خلا، وعدا، وحاشا)⁽³⁾.

- 3- الفاعل مصدر مؤول: وهو أن يأتي الفعل، ويكون فاعله مصدرأ مفهوماً من الفعل بعده نحو: (بحسن أن تجتهد)، ويتأول المصدر بعد خمسة أحرف هي:
 - الأول: (أن)، نحو: (يعجبني أن تجتهد)، و الثاني: (أن)، نحو: (يعجبني أنك تجتهد) أو (أنتك مجتهد)، والثالث: (ما) مثل: (أعجبني ما قلت) أو (أعجبني ما تجتهد)، والرابع: (كي) مثل: (جئت كي أتعلم)، والخامس: (لو) مثل: (وددت لو تجتهد)، والتقدير وددت اجتهادك و(لو) لا يتأول الفعل بعدها إلا بالمفعول⁽⁴⁾.

(1) أوضح المسالك (83/2)، الكواكب الدرية (154/1).

(2) ألفية ابن مالك (باب المعرفة والنكرة)، بيت رقم (60)، دار الجنان، ديت، (15).

(3) أوضح المسالك (83/2).

(4) جامع الدروس العربية (249/2).

ثانياً: نائب الفاعل:

هو المسند إليه بعد الفعل المبني للمجهول أو شبهه، نحو: (يُكْرَمُ المجتهد، والمحمود خُلْفُهُ ممدوحٌ) (1)، وينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَحُوقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ (2)، وإذا وجد في الكلام فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده؛ لأنه أولى من غيره بالنيابة؛ ولأن الفعل أشد طلباً له من سواه. وفي نيابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به خلاف، فسيبويه لا يجيز ذلك، بل يتعين عنده إنابة المفعول، وما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ أو ضرورة، وذهب الكوفيون إلى جواز إنابة غير الظرف مع وجود المفعول، ووافقهم الأخفش بشرط أن يتقدم النائب (3)، مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَجْرِي قَوْمًا كَأَنَّهُمْ كَيْسُورٌ﴾ (4) وقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَنَّ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا

ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى (5)

والراجح أن هذا البناء أصيل، فليس فيه شذوذ ولا ضرورة، وإنما يعدل إليه لغرض بحسب مقتضيات المقام، والآية والبيت شاهدان على ذلك.

الثاني: الجار و المجرور: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيَهُمْ﴾ (6)، وقولك (سير يزيد)، على شرط ألا يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال في (وَقَفَ لَكَ) أن (لك) نائبٌ عن الفاعل، وإنما هو الضمير المستتر في (وَقَفَ)، وإذا كان المجرور مؤنثاً لا يؤنث فعله بل يجب أن يبقى مذكراً نحو: (دُهِبَتْ بِفَاطِمَةَ)، ولا يقال (دُهِبَتْ بِفَاطِمَةَ) (7).

الثالث: المصدر المختص: كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَتَحَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَجِدَّةً﴾ (8)، ويشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان:

أ) أن يكون متصرفاً، وتصرفه هو خروجه عن النصب على المصدرية، إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وهذا يعني أن المتصرف يقع مسنداً إليه (كإكرام، واحتفال، وإعطاء، وفتح) ونحوها، وغير المتصرف ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية نحو (معاذ الله،

(1) جامع الدروس العربية (250/2).

(2) النساء (28).

(3) أوضح المسالك (149/2)، والأشموني (184/1).

(4) الجاثية (14).

(5) البيت منسوب إلى ربيعة، وهو من شواهد ابن هشام في التوضيح برقم (229)، وابن عقيل (156)، والأشموني (298).

(6) الأعراف (149).

(7) جامع الدروس العربية (253/2).

(8) الحاقة (31).

وسبحان الله)، وغير ذلك، فإن هذه المصادر غير متصرفة، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل، وهذا لا خلاف فيه.

(ب) أن يكون مختصاً، وهذا الشرط فيه خلاف، ولتوضيح هذا الشرط فالمصدر إما أن يكون مختصاً، أو مبهماً غير مختص، فالمختص نوعان:

1- ما كان دالاً على العدد كـ(ركعتين، وركعات).

2- ما كان موصوفاً نحو: (قصفت شديداً)، أو مضافاً نحو: (سكوت المتدبرين)، فالمصدر المختص الذي تصح نيابته عن الفاعل هو المفعول المطلق المبين للنوع أو المبين للعدد، وأما المؤكد لعامله وهو المبهم، فلا يصح وقوعه نائب فاعل.⁽¹⁾

وقد ينوب عن الفاعل ضمير المصدر المتصرف المختص، كأن تقول: (هل كُتبتَ كتابةً حسنة؟)، فنقول: (كُتبتَ) فنائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الكتابة، وقد يعود الضمير على مصدر الفعل، وإن لم يذكر لكونه مفهوماً معهوداً للسامع كقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾⁽²⁾، أي حيل الحؤول المعهود ذهنياً، فنائب الفاعل المصدر المفهوم عن الكلام، ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حِيَاءً وَ يُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

فَمَا يُكْأَلُمُ إِلَّا حَيِّينَ يَبْتَسِمُ⁽³⁾

أي يغضي الإغضاء الذي تعهد، وهو إغضاء الإجلال، مهابةً له، فنائب الفاعل ضمير الإغضاء المفهوم من (يغضي)، ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على نيابة الفاعل، لأن حرف الجر هنا للتعليل، فالمجرور في موضع نصب على أنه مفعول لأجله.⁽⁴⁾

الرابع: الظرف المتصرف المختص: نحو: (صيم رمضان)، و(جلس أمام الأمير). والظرف المتصرف: هو الذي لا يلزم الذ □ ب على الظرفية في كل أحواله، بل يتركها إلى حالات إعرابية الأخرى، لا يكون فيها ظرفاً، كأن يقع مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجروراً بالحرف.

والمراد بالظرف المختص ما كان موصوفاً نحو: (جلس مجلساً مفيداً) أو مضافاً نحو: (سهرت ليلةً القدر)، أو معرفاً بالعلمية، نحو: (صيم رمضان).

(1) أوضح المسالك (135/2).

(2) سبأ(54).

(3) البيت للفرزدق من قصيدته المشهورة في مدح الإمام زين العابدين رضي الله عنه، انظر ديوانه، شرح: علي مهدي زيتونه، دار الجبل - بيروت، ط1، 1997م، (293/2).

(4) جامع الدروس (255/2).

فلا ينوب عن الفاعل الظروف المبهمة غير المختصة مثل: (زمان ووقت ومكان) ونحوها، فإن اقتصت بقيد يقيدها جازت نيابتها، مثل: وَقِفْ وَقْتٌ قَصِيرٌ، وانتظر زمنٌ طويلٌ، وجُلس مكان رحب.

ونائب الفاعل يأخذ أحكام الفاعل من حيث الرفع والتأنيث والتذكير مع الفعل، وقد يأتي اسماً صريحاً، نحو: (يُحِبُّ المَجْتَهِدَ)، أو ضميراً متصلاً (كالتاء) من (أُكْرِمَتْ)، وإما منفصلاً نحو: (ما يُكْرِمُ إلا أنا)، أو مستتراً، نحو: (أُكْرِمُ)، و(تُكْرِمُ)، و(زيد يكرم)، و(فاطمة تكرم)، وقد يأتي مصدرأ مؤولاً، نحو: (يحمد أن تجتهد).⁽¹⁾

(1) النحو الوافي، م(79)، (259/2)، جامع الدروس (257، 254/2).

العنصر الثالث: الترابط بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية.

العلاقات بين الكلمات في الجمل تأخذ معناها من سياق الكلام؛ إذ تقوم على أساس ظواهر تحكم العلائق بين الكلمات بعضها ببعض، وتجعل اللغة وسيلة فهم بين مستعمليها، وبدون وجود هذه الروابط تنفك العلائق في رصف الكلمات، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا قيمة، وهذه الروابط ثلاثة أنواع: التماسك السياقي، والتوافق السياقي، والتأثير السياقي.

(1) التماسك السياقي: يقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس، أو وظيفة الصفة أو الموصوف، وهكذا، فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب نظام اللغة يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق، ويسمى ذلك بـ(التلازم).

(2) التوافق السياقي: وهذا يقتضي التطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشخص (المتكلم، والحضور، والغيبة)، والعدد من حيث (الإفراد، والتثنية، والجمع)، والنوع من حيث: (التذكير والتأنيث) كل ذلك يحدث نتيجة النظام الذي تُرد عليه اللغة.

(3) التأثير السياقي: ويكون بأداء الكلمات لوظائفها وبتماسك سياقها بتطابق أجزائها، أي بحصول التماسك السياقي والتوافق السياقي.⁽¹⁾

والتوافق من القرائن اللفظية في النظام النحوي، ومسرحها هو الصيغ الصرفية والضمائر، وتكون المطابقة في: العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعنين (التعريف، والتذكير).

والذي يخص الجملة الفعلية هو: العلامة الإعرابية والشخص والعدد والنوع⁽²⁾، وبذلك يكون التطابق في الجملة الفعلية متمثلاً في:

(1) الإسناد الفعلي: وهو القرينة الكبرى التي تربط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، ويعاون الإسناد عدة أمور للربط بين الفعل والفاعل هي:

أ- الصيغة الصرفية: وهي صورة الفاعل فقد يكون اسماً، أو مركباً اسمياً، أو مصدرأ مؤولاً أو ضميراً، وفي الفعل: دلالاته على الحدث والزمن لا الزمن فقط.

ب- الحالة الإعرابية الخاصة بالفاعل: وهي (الرفع) فلا يوجد في الجملة الفعلية اسم مرفوع إلا الفاعل فقط، وإذا وجد اسمٌ مرفوع آخر فإنما يكون بالتبعية.⁽³⁾

(2) المطابقة، وتكون بالآتي:

أ- توافق الفاعل أو نائبه مع الفعل في التذكير والتأنيث:

(1) أصول النحو، د. محمد عيد (266، 267).

(2) اللغة العربية معناها ومبناها (212).

(3) في بناء الجملة (169-173).

قد أوضح نحاتنا الأوائل هذا الباب بسطاً واضحاً يليق ويتناسب مع طبيعة لغتنا العربية، ومن أهم هذه الأحكام: تأنيث الفاعل مع الفعل، أو نائب الفاعل مع الفعل، إذ أوجبوا مطابقة الفعل للفاعل في السمات التي تدل على التأنيث في المواضع الآتية وهي:

- إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، مثل: (هند قامت أو تقوم)، و(الشمس طلعت، أو تطلع)، بخلاف المنفصل، نحو: (ما قام - أو يقوم - إلا هي)، ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيث مجازياً⁽¹⁾، كقوله:

فلا مزنةً ودقت ودقها

ولا أرض أبقـلـ أبـقـلـ أبـقـلـ (2)

وقد استدلووا بهذا البيت على حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير الغائب، وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة وهي مؤنثة، ويرى بعضهم أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان، فهو من الحمل على المعنى، وله نظائر كثيرة في الشعر العربي والنثر⁽³⁾، وخلاصة هذه المسألة أنه يجب أن يأتي مع الفعل علامة تأنيث إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً، أو ضميراً متصلاً، يعود على مؤنث سبقه، سواءً أكان المؤنث حقيقياً أم مجازياً.

- يجب تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث، الذي اتصل بالفعل مباشرة فلم يفصل بينه وبين الفعل بفواصل⁽⁴⁾، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾⁽⁵⁾.

جواز التأنيث وتركه: يصح تأنيث الفعل، وترك تأنيثه مع الفاعل المؤنث إذا جاء في جملته على الصفات الآتية:

- أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً، ولم يتصل بالفعل، بل فصل بينهما، وإذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فنقول: (أتى القاضي بنت الواقف)، والأجود (أنت)، ونقول: (قام اليوم هند)، والأجود (قامت). وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، فنقول: (ما قام إلا هند)، و(ما طلع إلا الشمس)، ولا يجوز (ما قامت إلا هند)، ولا (ما طلعت إلا الشمس)⁽⁶⁾.

- أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَقَدَ جَاءَكُمْ بَيْتَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾⁽⁷⁾.

(1) أوضح المسالك (108/2).

(2) نسبه سيبويه في كتابه إلى عامر بن جوين الطائي، الكتاب (46/2).

(3) عدة السالك (109/2).

(4) أوضح المسالك (112/2).

(5) آل عمران (35).

(6) شرح ابن عقيل (229/1).

(7) الأنعام (157).

- أن يكون الفاعل جمع تكسير باتفاق النحاة وجاء في القرآن في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ

الْأَعْرَابُ أُمَّتًا﴾ (1)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (2).

والأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة، الأول: اسم الجمع نحو: (قوم، ورهط، وجيش)، والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: (روم، وزنج، وعرب، ونخل، وشجر)، والثالث: جمع تكسير المذكر نحو: (رجال، علماء، طلاب)، والخامس: جمع المذكر السالم نحو: (مؤمنون، معلمون)، والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: (مؤمنات، صالحات، هندات).

(1) الحجرات (14).

(2) يوسف (30).

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الجموع الستة ثلاثة مذاهب:
الأول: مذهب جمهور البصريين جواز الوجهين: الإثبات والحذف في أربعة أنواع، وهي: (اسم الجمع، الجنس الجمعي، وجمع تكسير لمذكر، وجمع تكسير لمؤنث)، أما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وجمع المؤنث السالم لا يجوز في فعله إلا التأنيث أيضاً.
الثاني: مذهب جمهور الكوفيين، جواز إثبات التاء لتأوله بالجماعة، وحذفها لتأوله بالجمع، نحو: (جاء القوم، وجاءت القوم، وقال النسوة، وقالت النسوة، وجاء الرجال، وجاءت الرجال).⁽¹⁾
الثالث: مذهب أبي علي الفارسي، الذي يرى جواز الوجهين في جميع هذه الأنواع إلا جمع المذكر السالم، فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير.⁽²⁾
والضمائم التي تدل على التأنيث في الفعل هي: (التاء) في الفعل المضارع، نحو: (تقوم)، وتكون في أوله، و(تاء) التأنيث الساكنة في آخر الفعل الماضي نحو: (قامت).

ب) تطابق العدد بين الفعل والفاعل:

- عندما يأتي الفاعل اسماً ظاهراً فإن عادة العرب ألا تجمع الفعل أو تثنيه إذا كان الفاعل كذلك، قال سيبويه: «وإنما قالت العرب: قال قومك، وقال أبوك، لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالاً أبوك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروه.»⁽³⁾
وإذا جاءت التاء مع الفاعل في حالة الجمع أو التثنية مثل: (ذهبت جاريته)، أو (جاءت نسائك)، فإنما تلك التاء إشارة إلى التأنيث، وليس ضميراً كالألف والواو.⁽⁴⁾
فالغالب عند مجيء الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً أن العرب لا يلحقون ضمائر التثنية والجمع بالفعل، وقد جاء ذلك في لغة قوم، ولكنها نادرة، ولم يقس عليها العلماء، وجاء منه في القرآن الكريم: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁵⁾، فقد قال بعض النحاة: أن العرب قد تفعل ذلك فيظهرون عدد الفاعل في فعله إذا بدأوا بالفعل وتسمى لغة (أكلوني البراغيث).⁽⁶⁾
__ عندما يكون الفاعل ضميراً متصلاً عائداً على ما قبله مثنى أو جمعاً، فإنه في حالة التثنية يجب أن يلحق الفعل ضميراً يدل على الاثنين إذا كان مذكراً، وإذا كان مؤنثاً فيكون مع التاء، ومثل ذلك: (الرجلان قاما)، (المرأتان قامتتا)، ولا يصح أن تقول: (الرجلان قام)، و(المرأتان قام).

وإذا كان الاسم دالاً على الجمع فيختلف بحسب أنواع الجموع:

(1) معاني القرآن للأخفش، (261/1).

(2) شرح ابن عقيل (231/2).

(3) سيبويه (37/2).

(4) مجاز القرآن (34/2).

(5) الأنبياء (3).

(6) مجاز القرآن (34/2).

فإذا كان الاسم السابق للفعل اسم جمع مثل: (رهط، جيش، قوم) فيغتنفر فيه مجيء الفعل بعده بدون ضمير دالاً على الجمع وذلك باعتبار اللفظ وهو الأفراد وليس باعتبار المعنى، فيجوز أن تقول: (الجيشُ جاء)، (الرهطُ جاء).

وإذا كان الاسم السابق اسم جنس جمعياً مثل: (الروم، الزنج، العرب) فإنه لا يصح أن يأتي الفعل بدون ضمير دالٍ على الجمع فلا يصح أن نقول: (الزنج جاء)، (العرب جاء) وإنما نقول: (الزنج جاؤوا)، (العرب جاؤوا)، ويمكن أن تحل تاء التأنيث بدلاً من الواو فيقال: (العرب اجتمعت) وهكذا.

وإذا كان الاسم السابق جمع تكسير لمذكر مثل: (العلماء والرجال) فإنه لا بد من ضمير يدل على الجمع، وقد تنوب عنه تاء التأنيث، فنقول: (العلماء جاءت أو جاءوا)، و(الرجال جاءت أو جاءوا).

وإذا كان الاسم السابق جمع تكسير لمؤنث مثل: (الهنود، الضوارب، النوائب) فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على جمع تكسير المذكر، فيقال: (الهنود جاءت وجئن)، و(الضوارب قامت وقمن)، ومثله جمع المؤنث السالم، وأما جمع المذكر السالم، فلا بد من وجود ضمير الجمع، فنقول: (المؤمنون جاءوا أو يصلون).

المبحث الثاني

أنماط الجملة الفعلية القصيرة في السيرة النبوية

النمط الأول: الفاعل اسم ظاهر:

وهذا النمط له فروع بحسب تنوع الفعل من حيث العدد والنوع.
النوع الأول: الفاعل اسم ظاهر: ويكون مفرداً، وينقسم إلى: مفرد مذكر ومفرد مؤنث، وجاء في السيرة النبوية مما فاعله مفرد مذكر في الشعر قول عمرو بن الحارث:
أقول إذا نام الخلي ولم أنم

إذا العرش: لا يُبْعَد سَهْلٌ وَعَامر⁽¹⁾

وقول عبدالله بن الزبير:
والحارث الفياض يبرق وجْهُهُ

كالبدر جَلِيَّ لَيْلَةٍ الإِظْلَام⁽²⁾

ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «وَهَلَكَ خُلَيْلٌ»⁽³⁾، وقوله: «فَحَقَّبَ الأَمْرَ»⁽⁴⁾، وجاء الفاعل مع هذه الأفعال مذكراً ولم تلحقه علامة تأنيث، وأما الفاعل الذي هو مفرد مؤنث فهو على أقسام بحسب نوع التأنيث.

فالمؤنث نوعان مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي: فالحقيقي هو ما يلد ويتناسل⁽⁵⁾، والمجازي غير ذلك.

ومما جاء فيه الفاعل مؤنثاً حقيقياً ولم يفصل بينه وبين فعله شيء وقد أنث قول هبيرة بن أبي وهب:

باتت تعاتبني هنادٌ وتعدُّني

والحرب قد شغأت عني موالها⁽⁶⁾

(1) السيرة (151/1).

(2) السيرة (18/3).

(3) السيرة (153/1).

(4) السيرة (304/1).

(5) تخليص الشواهد (474).

(6) السيرة (145/3).

ومما جاء فيه الفاعل مؤنثاً حقيقياً إلا أنه فصل بينه وبين فعله قول حسان:
تبلت فؤادك في المنام خريدهً

تسقي الضجيع بباردٍ بسام⁽¹⁾

وأما ما جاء فاعله مؤنثاً مجازياً لأنه دال على اسم قبيلة قول هبيرة بن أبي وهب:
قالت كنانة أتى تذهبون بنا؟

قلنا النخيل، فأموها ومن فيها⁽²⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «حتى إذا مالت الشمس قام فرمى»⁽³⁾، وقوله: «ودخلت على رسول الله جماعة منهم»⁽⁴⁾
وقد جاءت التاء مع الفعل وفاعله مجازي التأنيث، وهو مما يجوز فيه إثباتها وحذفها، ومما جاء فيه الفعل بلا (تاء) وفاعله مؤنث مجازي قول أمية بن أبي الصلت:
يَمِّمَ قَيْصَرَ لَمَّا حَانَ رِحْلُهُ

فلم يجد عنده بعض الذي سالا⁽⁵⁾

ومن المثني الذي أُثِّبَ الفعل معه لأنه دل على مؤنث مجازي قول حسان:
ابكِ بكث عيناك ثم تبادرت

بدمٍ تُعلُّ غرُوبُها سَجَامَ⁽⁶⁾

وقد أنث الفعل مع الفاعل في هذا البيت؛ لأن الفاعل مجازي التأنيث، ويجوز فيه عدم التأنيث، ومن ذلك قول ابن إسحاق: «ومن تخلف قدحاه فلا شيء له»⁽⁷⁾، والقدرح يذكر وقد يؤنث على معنى النبل⁽⁸⁾، وجاء الفعل بدون تأنيث.

(1) السيرة (19/3).

(2) السيرة (146/3).

(3) السيرة (156/1).

(4) السيرة (175/2).

(5) السيرة (99/1).

(6) السيرة (19/3)، (6/4).

(7) السيرة (183/1).

(8) المذكر والمؤنث للسجستاني، تح: حاتم الضامن، دار الفكر - بيروت، ط1، 1997م، (138).

وأما ما جاء الفاعل فيه جمعاً فهو بحسب نوع الجمع، فما جاء فاعله اسم جنس جمعياً يجوز في فعله التذكير والتأنيث قول ابن إسحاق: «فارتعج العسكر»⁽¹⁾، وقوله: «حبستها شجرة بزماتها»⁽²⁾

ومما فاعله اسم جمع ويأتي معه الفعل مذكراً أو مؤنثاً قول ابن إسحاق: «وتنابذ القوم»⁽³⁾، فقد جاء الفعل مذكراً، ومما جاء مؤنثاً قول ابن هشام عن كلمة (أباييل): «لم تتكلم لها العرب بواحد»⁽⁴⁾ وإذا جاء الفاعل جمع تكسير فإنه يؤنث معه الفعل أو يذكر، فمما ذكر معه الفعل قول كعب بن مالك:

نَامَ الْعِيُونَ وَدَمَعَ عَيْنُكَ يَهْمِلُ

سَخَاً كَمَا وَكَفَتِ الطَّبَابُ الْمُخْضَلُ⁽⁵⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «هاجر النساء إلى رسول الله»⁽⁶⁾، ومما أنتث معه الفعل قول ابن إسحاق: «قفوا حتى تمضي ضعفاؤكم»⁽⁷⁾، وقول محمد بن مسلمة: «وقطعت عنا السبل حتى ضاع العيال»⁽⁸⁾

ومما فاعله جمع مذكر سالم يجب معه تذكير الفعل قول ورقة بن نوفل:
فَإِنْ بَيَقُوا وَأَبَقَّ تَكُنْ أَمُورٌ

يَضِجُ الْكَافِرُونَ لَهَا ضَجِجاً⁽⁹⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «ثم تتابع المهاجرون»⁽¹⁰⁾، «فتجشم المسلمون القيام»⁽¹¹⁾

الفصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا):

إذا فصل بين الفعل والفاعل بـ(إلا) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور، نحو: (ما قام إلا هندا، وما طلع إلا الشمس)، فلا يجوز: (ما قامت، وما طلعت)⁽¹²⁾.

(1) السيرة (326/3).

(2) السيرة (141/2).

(3) السيرة (304/1).

(4) السيرة (62/2).

(5) السيرة (33/4).

(6) السيرة (356/3).

(7) السيرة (106/4).

(8) السيرة (61/3)، وانظر (87/1)، (163،7/4).

(9) السيرة (229/1).

(10) السيرة (90/2).

(11) السيرة (202/2)، وانظر (141،113/2).

(12) شرح ابن عقيل (229/1).

والرأج أنه جوز إثبات التاء مع الفصل بـ(إلا) وجاء منه في السيرة قول ذي الرمة:

طوى النَّحْرُ والأجْرأُ ما في بطونها

فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ (1)

وفي مجيء هذه التاء في مثل هذا الموضع تحديد للمعنى واحتياط له؛ لأن هناك فرقاً في المعنى بين الجملتين: (ما قام إلا هند، وما قامت إلا هند)، فالأولى ليس فيها تحديد لنوع الذين لم يقوموا، فقد يكونون رجالاً ونساءً، وأما الثانية فتدل على أن قيام هند كان من بين الجالسات من النساء، فلذلك على أن الفصل بالتاء فيه احتياط للمعنى، وإن لم يكن لها في التركيب ضرورة. (2)

النمط الثاني: الفاعل ضمير:

وينقسم الضمير بحسب ظهوره في اللفظ إلى نوعين: بارز ومستتر.

النوع الأول: الفاعل ضمير بارز:

يأتي الفاعل ضميراً متصلاً لمذكر، وفي هذه الحالة لا يؤنث الفعل معه، فمن ضمير المفرد: «لقد قلت فأحسننت» (3)، ومن ضمير المثني قول أبي طالب: أخصّ خصوصاً عبدَ شمسٍ ونوفلاً

هما نبذانا مثل ما يُنبذُ الجَمْرُ (4)

وقوله ﷺ: «ثم غسلا قلبي وبطني» (5)، ومن ضمير جمع المذكر قول حمزة: وما ذاك إلا أن قوماً أفادهم

فحانوا تواص بالعمق وبالكفر (6)

وفي النثر قول ابن إسحاق: «فخرجوا يتماشون» (7)، ومن الضمير الذي يدل على المفرد المؤنث قوله ﷺ: «قد صليت صلاة الغداة معكم الآن كما ترين» (1)، ومن مثني المؤنث المجازي قوله ﷺ: «تنام عيناى وقلبي يقضان» (2)، ومن ضمير جمع المؤنث قول حسان:

(1) السيرة (340/1).

(2) الجملة والمعنى (151).

(3) السيرة (176/1).

(4) السيرة (305/1).

(5) السيرة (203/1).

(6) السيرة (11/3).

(7) السيرة (63/3).

(1) السيرة (15/2).
(2) السيرة (13/2).

فما زالَ في الإسلامِ من آلِ هاشمٍ

دعائمُ عَزِ لا يَزُلْنَ و مَفْخَر (1)

وفي النثر قوله: «هؤلاء اللاتي أدخلن على الرجال من ليس من أولادهم.» (2)

النوع الثاني: الفاعل ضمير مستتر:

ومما جاء الفاعل فيه ضميراً مستتراً للمفرد المذكور قول الحارث بن هشام:
وللدمع من عيني جوداً كآته

فريدٌ هَوَى من سالكِ ناظمه يَجري (3)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فرجع ورجعوا معه» (4)، ومن ضمير المفرد المؤنث
قول كعب بن الأشرف:

لعمري لقد كانت مريدٌ بمَعزِلِ

عن الشر فاحتالت وجوة الثعالب (5)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فإذا نفرت صوفة ومضت خُلي سبيلُ الناس» (6)، ومن
ضمير جمع المذكور:

كذبتُم وبيت اللهُ نُبزَى مجداً

ولمّا نطاعنُ دونه ونُناضِلُ (7)

وفي النثر قول أحد الأنصار: «أترعى زروع بني قيلة ولما نضارب» (8)، وقد دخلت
(لما) على المضارع فقلبت زمنه إلى الماضي القريب المتصل بالحاضر. (9)

(1) السيرة (32/4).

(2) السيرة (19/2).

(3) السيرة (12/3).

(4) السيرة (181/1).

(5) السيرة (60/3).

(6) السيرة (156/1).

(7) السيرة (28/3).

(8) السيرة (73/3).

(9) اللغة العربية معناها ومبناها (247)، معاني النحو (8/4).

ومن ضمير جمع المؤنث قول أبي سفيان: «إنما يؤتى الناس من قبل راياتهم إذا زالت زلوا»⁽¹⁾، فجاء بالتاء في (زالت) بدلاً من النون وهو جائر.

النوع الثالث: الفاعل كاف التشبيه:

وهذا النوع لم يرد له إلا مثال واحد، وأفرنته لتميزه، ولا يرتضي كثير من النحاة مجيء كاف التشبيه اسماً، ويجعلون ذلك ضرورة، وجوز بعضهم ذلك في الاختيار كالأخفش والفرسي⁽²⁾، وهو الأرجح عند الباحث لأصالة هذا البناء. ومنه في السيرة قول أعشى بني قيس: لا يَنْتَهـُـونَ ولا يَنْهـُـى ذوي شَطَطٍ

كـالطَّعنِ يذهب فيه الزيت والفُئْلُ⁽³⁾

أنماط نائب الفاعل:

ذكرنا الأشياء التي تنوب عن الفاعل، وتصير نائب فاعل، وسنذكر هنا الأنماط التي يأتي عليها نائب الفاعل:

النمط الأول: نائب الفاعل اسم ظاهر:

ومما جاء مذكراً قول الزبير بن عبد المطلب: فَبَوَّأْنَا المَلِيكَ بِذَلكَ عَزْراً

وعنـد الله يُؤمَسُ الثـمـرُ⁽⁴⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فُقِّتِل السُّمَيْدِعُ»⁽⁵⁾، وقوله: «فَجَدِّعَ أَنفَهُ»⁽⁶⁾، ومما دل على مفرد مؤنث غير حقيقي قوله ﷺ: «لقد سَوَّمتُ لهم حجارة»⁽⁷⁾، ولو قال (سوم) لجاز لأنه فصل بين الفعل ونائب الفاعل، ولأن نائب الفاعل مؤنث غير حقيقي، ومنه قول ابن إسحاق: «فُضِّحَتْ قَطُوراءُ»⁽⁸⁾. ومما جاء فيه نائب الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً ولم يؤنث فعله؛ لأن نائب الفاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً قول هند بنت أناة:

(1) السيرة (75/3).

(2) مغني اللبيب (239).

(3) السيرة (341/1).

(4) السيرة (235/1).

(5) السيرة (149/1)، والسميدع: هو السميدع بن هوثر بن لوي بن قطوراء، ويقال: إن الزباء من ذريته.

(6) السيرة (106/3).

(7) السيرة (115/3).

(8) السيرة (149/1).

لقد ضُيِّنَ الصفراءُ مجدداً وسوِّدداً

(1) وحلماً أصيلاً وافر اللب والعقل

ومما جاء فيه نائب الفاعل مؤنثاً حقيقياً يجب تأنيث الفعل معه:
لقد أنكِختُ أسماءَ رأسٍ بُقيرة

(2) من الأثم أهداها امرؤ من بني غنم

ومما جاز فيه عدم التأنيث؛ لأن نائب الفاعل مضاف إلى جمع تكسير لمؤنث مجازي
قول ابن إسحاق: «فقتل بعض أصحابه»⁽³⁾ وقوله: «ثم سوند بين القبائل ولز بعضها
ببعض.»⁽⁴⁾

النمط الثاني: نائب الفاعل ضمير:

ومن فروعه الضمير المتصل، فمما جاء نائب الفاعل فيه ضميراً متصلاً يدل على
مفرد مذكر قول الحارث بن ظالم:

فلو طووعت - عمرك - كنت فيهم

(5) ومما أُلْفِيَتْ أنتجع السحاباً

ومن ضمير المفرد المؤنث قول نفيل بن حبيب الخثعمي:
الأحْيَيْتِ عَنَّا يَا رَدِينَا

(6) نعمناكم مع الإصباح عينا

ومن ضمير المثني المذكر قول أبي طالب:
فإن يُلقِيَا أو يُمَكِّنُ اللهُ مِنْهُمَا

(1) نكِلْ لهما صاعاً بصاع المُكَايِلِ

-
- (1) السيرة (46/3)، والصفراء موطن بين مكة والمدينة، والبيت لهند بنت أثاة في رثاء عبيدة بن الحارث.
 - (2) السيرة (119/1)، وغمم: هو غنم بن فراس بن كنانة، والبيت غير منسوب.
 - (3) السيرة (388/1).
 - (4) السيرة (169/1).
 - (5) السيرة (135/1).
 - (6) السيرة (87/1).

ومن ضمير جمع المذكر قول حسان:
ولقد شفى الرحمن مناسيداً

وأهـان قوماً قاتلوه وصـرّ عوا(2)

ومن النثر قول النجاشي: «فلا والله لا أسلمهم إليكما ولا يكادون» (3) ومن ضمير جمع المؤنث قول ابن إسحاق: «لا يُصْرَفَنَّ إلى باطلٍ، ولا يُحْرَفَنَّ عن الحق.» (4) ومما جاء فيه نائب الفاعل ضميراً مستتراً قول هند بنت عتبة:
يجرّونـه وعفيـر التـراب

على وجهه عاريماً قد سُـاب(5)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إن عبد المطلب تُوفي ورسول الله ابن ثمانين سنين» (6)، والضمير دل على مفرد مذكر، ومما دل على مفرد مؤنث قول زيد بن عمرو بن نفيل:

إذا هـي سـيـيقت إلى بلـدة

أطاعت فصـبّت عليها سـجالاً(7)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فَنُجِرَتْ، ثم تُرِكَتْ لا يُصَدَّ عنها إنسان ولا يمنع» (8)، وقوله: «فلما ريعت طرحت ذا بطنها.» (9)

النمط الثالث: نائب الفاعل شبه جملة:

ويأتي نائب الفاعل شبه جملة (جاراً و مجروراً أو ظرفاً ومضافاً إليه)، فمن الجار والمجرور قوله ﷺ: «ماذا كنتم تقولون في هذا النجم الذي يرمى به» (10)، وقول أبي

(1) السيرة (313/1).

(2) السيرة (59/3).

(3) السيرة (374/1).

(4) السيرة (189/2).

(5) السيرة (43/3).

(6) السيرة (206/1).

(7) السيرة (267/1)، سجال: جمع سجل وهو الدلو.

(8) السيرة (192/1).

(9) السيرة (265/2).

(10) السيرة (244/1).

جهل: «هذا أمر قضي بليل تشوور فيه بغير هذا المكان»⁽¹⁾، ومن الظرف قول ابن إسحاق: «ثم سوند بين القبائل»⁽²⁾

الفصل الثاني

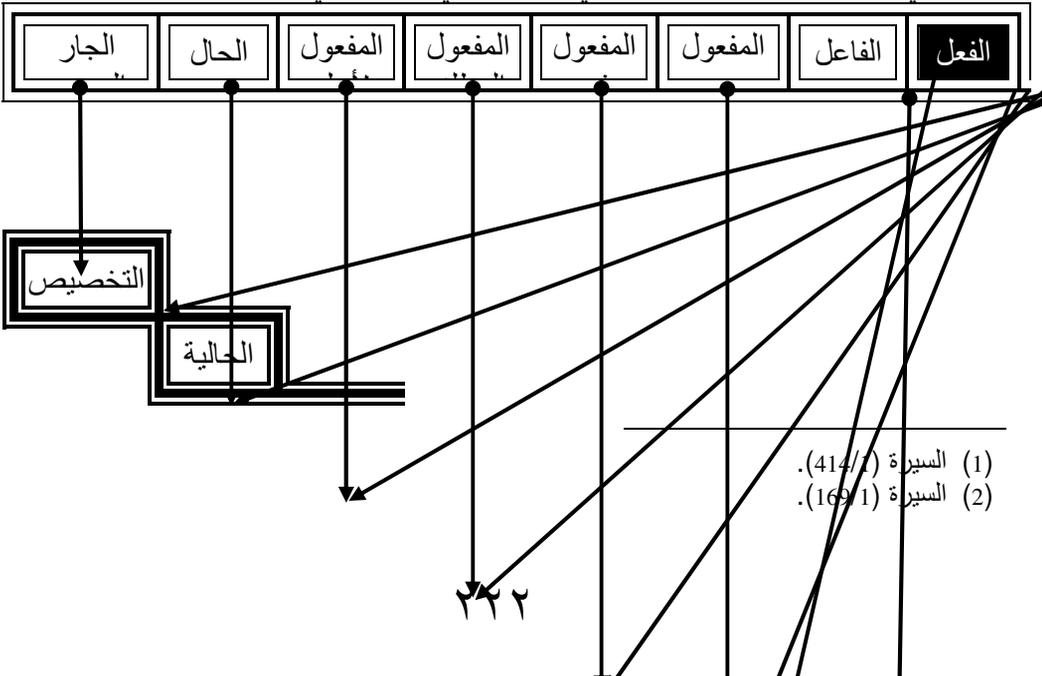
استطالة الجملة الفعلية

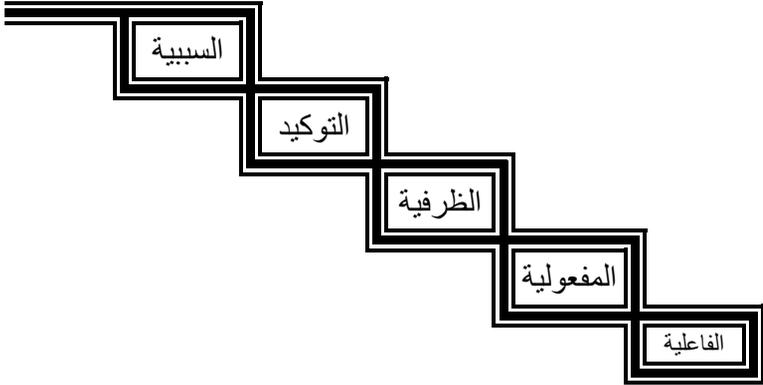
المبحث الأول: استطالة الجملة الفعلية

الجملة الفعلية القصيرة هي التي تتكون من مسند ومسند إليه، وليس في أحدهما تركيب، والجملة الفعلية المستطيلة هي التي تستطيل بالتداخل أو بالامتداد.

أولاً: الامتداد في الجملة الفعلية.

الفعل هو البؤرة في الجملة الفعلية، وتدور حوله العلاقات النحوية التي تحدها الكلمات التي تشغل الوظائف النحوية، فالعلاقات النحوية تمثل الأبواب النحوية مرتبطة بالفعل في الجملة، ويمثل لنا الشكل الآتي العلاقات في الجملة التي تمتد بها.





فالكلمات التي هي في أسفل الخط تحدد العلاقات النحوية مع بؤرة الجملة الفعلية، وهو الفعل، وهذه العلاقات تؤدي إلى امتداد الجملة الفعلية، وأكثر ما يكون هذا النوع من العلاقات في الجملة الفعلية. (1)

فالعناصر المرتبطة بالفعل (المقيدات) تمد الجملة إلى اليسار، فترتبط بالفعل بعلاقات نحوية متباينة تعبر عن معانٍ دلالية مخصوصة. (2)

فيمكن تعريف الجملة الفعلية المقيدة بأنها: الجملة التي تحتوي على وحدات نحوية إضافية مصوغة في نسق تركيبى ترتبط بالفعل، وتعبر عن علاقات إضافية على الإسناد. وقد لاحظ علماء اللغة أن امتداد الجملة يعود إلى طريقتين:

أ) التوسعة في بناء الجملة:

فالتوسعة هي العناصر التي إذا أضيفت إلى العناصر في الجملة لا تغير الروابط المتبادلة، ولا وظيفة العناصر السابقة فمثل ذلك في الجملة الاسمية:

- الصناديق كبيرة.

- الصناديق القليلة كبيرة.

- الصناديق القليلة كبيرة جداً.

- الصناديق الخضراء القليلة كبيرة جداً.

فالعناصر التي تضاف إلى بناء الجملة تزيد في بنائها، وتؤدي إلى امتدادها وتوسعها في حين لا تغير من وظائف العناصر التي سبقتها، ومثال التوسع في الجملة الفعلية:

- آتى سريعاً غداً.

- آتى سريعاً غداً من دون وثائقي.

- آتى عندما يكون كل شيء جاهزاً تثبتاً من أمري. (3)

فالانتساع في الجملة الفعلية يكون بإضافة وظيفة نحوية قد تختلف عن وظيفة سابقة لها لغرض توسيع المعنى، فيكون ذلك من التعدد الوظيفي المختلف.

(1) العامل النحوي بين مؤنثيه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل عميرة، جامعة اليرموك، دبت، (99).

(2) دراسات في اللسانيات العربية (26، 25).

(3) مفاتيح الألسنية، جورج موانان، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان، تونس، ط1994م، (64).

ب) التفرع:

وهو نوع من الامتداد الذي لا يكون فيه للجزء المضاف إلى اللفظ الوظيفة نفسها تركيبياً، ولا العنصر السابق الذي يقع ربطه به، مثله:

- اشترت تفاحاً.
- اشترت تفاحاً ناضجاً.
- اشترت تفاحاً ناضجاً يكون سليماً.
- اشترت تفاحاً ناضجاً جداً.

ويقصد بالتفرع هنا تعدد الصفات في الجملة التي ترتبط بعنصر منها، وبذلك يكون التفرع من باب التعدد الوظيفي المتفق في الجملة.⁽¹⁾

- قدرة الفعل على طلبه للعناصر في الجملة:

ومن محددات الامتداد في الجملة الفعلية صيغة الفعل من حيث (التعدي)، وهو عند النحاة الأوائل يعني مجاوزة الفعلِ الفاعلِ إلى غيره، فلا يكتفي الفعل بعلاقة الفاعلية مع فاعله، وإنما يحتاج إلى علاقة المفعولية معها، فالمتعدي من الأفعال: «ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه»⁽²⁾، وقيل: ما يجاوز صاحبه إلى غيره⁽³⁾، وقيل: «المتعدي: هو الذي يتعدى أثره فاعله، ويتجاوزه إلى المفعول به»⁽⁴⁾، والتعريف الأول أولى لاتصاله بالمعنى.

وامتداد الجملة مع هذا الفعل تتطلبه العلاقات النحوية والمعاني التي تزداد في الجملة، بحسب صيغة الفعل وما فيه من ضمانت تضم إليه، أو بتحويل صيغته من حال إلى أخرى، فيتطلب مفعولاً إذا كان لازماً، وإذا كان متعدياً يتطلب مفعولاً إضافياً.⁽⁵⁾ وذكر النحاة أن الفعل يصير متعدياً بهذه الأمور:

- (1) إدخال حرف الجر الأصلي المناسب للمعنى على الاسم الذي يعد في الحكم مفعولاً به معنوياً للفعل اللازم، وهذه التعدية تسمى تعدية غير مباشرة؛ لأنها جاءت نتيجة معاونة قدمت للفعل، ومثل ذلك: (قعد المريض على السرير، خرجت من المدينة). وهذه التعدية ليست تعدية إلى مفعول به أصالة، وإنما يكون ذلك بنزع الخافض (حذف حرف الجر)، وقد ورد الاستعمال به ومنها: (تمرون الديار، توجهت مكة)، وهذه الكلمات منصوبة على نزع الخافض⁽⁶⁾، وتعد من الشبيه بالمفعول.
- (2) إدخال همزة النقل على أول الفعل الثلاثي، وهي همزة تنقل معنى الفعل إلى مفعوله ويصير الفاعل بها مفعولاً نحو: (خفي القمر، وأخفى السحاب القمر). والجملتان مختلفتان في الدلالة فالأولى تدل على أن الذي قام بالفعل هو القمر، بينما في الثانية يكون القمر هو الذي وقع عليه فعل الفاعل.

(1) مفاتيح الألسنية (117).

(2) التعريفات (201).

(3) لسان العرب (96/9).

(4) جامع الدروس (31/1).

(5) اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار ظليمان، دار الفكر المعاصر

- بيروت، ط 2001م، (56-55/1).

(6) النحو الوافي، م (712)، (160-159/2).

3) تضعيف عين الفعل اللازم بشرط ألا تكون همزة، ومنه: (فرح المنتصر، وفرّحت المنتصر).

4) تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: (جلس الكاتب، وجالستُ الكاتب).

5) تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة (استفعل) التي تدل على الطلب، أو على النسبة لشيء آخر، مثال: (حضر الغائب، واستحضرتُ الغائبَ)، والثاني: (حَسُنَ الوفاء، واستحسنْتُ الوفاء).

وقد تؤدي صيغة (استفعل) إلى التعدية لمفعولين إذا كان الفعل فيها متعدباً لواحد، نحو: كتبتُ الرسالة، واستكتبتُ الأديبَ الرسالة، وقد لا تؤديها نحو: استفهمت الخبير، والأحسن أن يقصر ذلك على السماع.

6) تحويل الفعل الثلاثي إلى فَعَل (مفتوح العين) الذي مضارعه (يُفَعَل) بضمها، بقصد إفادة المغالبة، نحو: (كَرُمْتُ الفارس)، أكرمه بمعنى: غلبته في الكرم، و(شَرَفْتُ النبيل) أي: أشرفُهُ بمعنى غلبته في الشرف.

7) التضمين: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، ومن أمثله في التعدية: (لا تعزموا السفرَ)، فقد عُدِّي الفعل (تعزم) إلى المفعول به مباشرة، مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف جر، وإنما وقعت التعدية بسبب تضمين الفعل اللازم (تعزم) معنى الفعل المتعدي (تتوي) فنصب المفعول بنفسه مثله⁽¹⁾.

وهذه أشهر الوسائل التي يتعدى بها الفعل اللازم، ومنها يتضح أن كل وسيلة تؤدي مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصاً لا تؤديه أختها في الغالب، وتلك الوسائل قياسية مطردة، ما عدا إسقاط حرف الجر توسعاً، مع نصب المجرور على نزع الخافض، فإن إسقاطه مقصور على السماع⁽²⁾.

والخلاصة أن الامتداد في الجملة الفعلية متعلق بالفعل، وقدرته على طلب العناصر غير الإسنادية في الجملة، وهذه العناصر تؤدي وظيفة نحوية لا يصح المعنى إلا بها في جملتها، وهذه العناصر تنقسم إلى:

- 1) قسم يرتبط بالفعل مثل المفعولات والجار والمجرور والحال والتمييز.
- 2) قسم لا يرتبط بالفعل وإنما بعناصر أخرى في الجملة ومن ذلك: العطف و النعت و البدل والتوكيد.

ثانياً: التداخل في الجملة الفعلية.

يعرف التداخل بأنه دخول شيء في شيء آخر⁽³⁾، وقد مر بنا التداخل في الجملة الاسمية حيث يكون بدخول مركب إما جملي (جملة فعلية أو اسمية) أو مصدر (مصدر

(1) النَوّو الوافي، م(71)، (170-159/2).

(2) السابق (172/2).

(3) التعريفات (54).

مؤول) أو موصولي (الموصول وصلته)، في محل ركن إسنادي أساسي في الجملة، وأكثر التداخل يكون في الجملة الاسمية، أما التداخل في الجملة الفعلية فيكون بالآتي:

(1) استطالة عنصر الفاعل بالمركب المصدرى أو الموصولي.

(2) استطالة عنصر نائب الفاعل بالمركب المصدرى أو الموصولي أيضاً.

واختلف النحاة في مجيء الجملة (المركب الجملي) فاعلاً أو نائب فاعل، قال ابن هشام: المشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً، نحو: يعجبني قام زيد، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه إلى سيويوه، فقالوا: إن كان الفعل قليلاً ووجد معلق عن العمل نحو: (ظهر لي أقام زيد) صح، وإلا فلا، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ

يَسْجُتَهُ﴾⁽¹⁾، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد)، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله:

وما راعني إلا يسير بشرطة

وعهدي به قينا يسير بكير⁽²⁾

ومنع الأكثرون ذلك، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في (بدا) في الآية الكريمة ضمير البداء.

وكما منعوا مجيء الجملة فاعلاً، وتأولوا ما جاء على ذلك، منعوا مجيئها نائب فاعل، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾، وقد رجح ابن هشام الآتي:

أ) أنه يجوز مجيء الجملة فاعلاً مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، نحو: (ظهر لي أقام زيد).

ب) أنه يجوز مجيء الجملة نائب فاعل كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾

⁽⁴⁾، وقوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾⁽⁵⁾؛ لأن الجملة كانت قبل حذف الفاعل

منصوبة بالقول، فلا يصح كونها مفسرة، وعلل في كلِّ بأن « الجملة التي يراد

بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات. »⁽⁶⁾

(3) استطالة عنصر المفعول به بالمركب المصدرى أو الموصولي، فالمركب الموصولي

يصح مجيئه مفعولاً به مع الفعل، وأما المركب المصدرى فيأتي مفعولاً به مع بعض

الأفعال ومنها ظن وأخواتها، وغيرها مثل الفعل (أبث)، و(سأل)، و(قضى)، و(أحب)،

و(اشترط)، و(أبى) وغيرها.

(1) يوسف (35).

(2) ينسب إلى معاوية الأسدي، وهو من شواهد الخصائص (434/2)، والمغني برقم (791)، وانظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، (306/6).

(3) البقرة (11).

(4) البقرة (11).

(5) الجاثية (32).

(6) مغني اللبيب (525، 559).

وأما فعل القول وما في معناه فيحتاج إلى جملة تكون مفعولاً له، واستطالة المفعول به بالتداخل لا تعد استطالة أساسية، أي: لا تعد تداخلاً بمركب محل ركن إسنادي أساسي، ولكن لا يعني أنه ليس ضرورياً في الجملة، بل إن الجملة لا تصح ولا يتم المعنى فيها إلا به، ومن مثل ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَنْتَ نَحْرُكَ لَكَ صَدْرُكَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَعَانِدَ كَثِيرَةً﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا أَبَشْرًا مِثَّا وَحِدًا نَبِيًّا﴾⁽⁴⁾، ففي هذه الآيات لا يمكن الاستغناء عن أي مفعول فيها.

أنماط استطالة الجملة الفعلية بالتداخل:

يستطيع عنصر الفاعل في الجملة الفعلية استطالة متداخلة بأشكال منها:
 (1) المصدر المؤول: فقد يأتي الفاعل مصدراً مؤولاً، وقد جاء منه قول كعب بن مالك:
 ولقد أنى لك أن تنأهى طائعاً

أو تسقى إذا نهىك المرشداً⁽⁵⁾

وقول قتيلة بنت النضر:

ما كان ضرك لو مننت

وربما من الفتى وهو المغيض المحنق⁽⁶⁾

و(لو) في البيت مصدرية، ولم يذكر الجمهور مجيئها كذلك، وذهب الفراء والعكبري إلى جواز مجيئها مصدرية⁽⁷⁾، ومثلما يأتي الفاعل مصدراً مؤولاً كذلك يأتي نائب الفاعل، ومنه قول عباس بن مرداس:
 وقال نبى المؤمنين تقدّموا

وحبب إلينا أن نكون المقدماً⁽⁸⁾

(2) الموصول وجملة الصلة: ومن استطالة الفاعل بصلة الموصول قول كعب بن زهير:

(1) سورة الشرح(1).

(2) البقرة (21).

(3) الفتح (20).

(4) القمر (7).

(5) السيرة (174/3)، أنى: حان.

(6) السيرة (48/3)، (263/3).

(7) الجنى الداني (297).

(8) السيرة (121/4)، (122).

فَلَا يَعْزُرُّكَ مَا مَأْتَتْ وَمَا وَعَدَتْ

إِنَّ الْأَمَانِيَّ وَالْأَحْلَامَ تَضْلِيلُ (1)

وفي النثر قول الأصيرم: «ثم قاتلت حتى أصابني ما أصابني» (2)، ويأتي نائب الفعل الفعل كذلك ومنه في النثر قول كفار قريش: «وَقُفِّحَ مَا جِئْتُ بِهِ» (3)

(1) السيرة (159/4).

(2) السيرة (101/3).

(3) السيرة (387/1).

المبحث الثاني

عناصر امتداد الجملة الفعلية في السيرة

1- المفعول به.

« هو الذي يقع عليه فعل الفاعل مثل: (أكرم زيدٌ عمرأً، وبلغتُ البلدَ)، هو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة»⁽¹⁾، وللمفعول به أنماط مع كل فعل من الأفعال المتعدية بحسب قدرته على نصب المفعول.

أولاً: أنماط مفعول الفعل الذي ينصب مفعولاً واحداً، وتكون على أنواع هي:

النمط الأول: الاسم الصريح، وجاء منه في الشعر:

سقى الله أمواهاً عرفت مكانها

جُرأباً وملكوماً وبذّر و الغمرا (2)

ومنه من النثر قول ابن إسحاق: «ربما ضرّ التكلف أهله»⁽³⁾، وقد استطال المفعول بالمضاف إليه، ومنه قوله ﷺ: «إن الله أذهب عنكم نخوة الجاهلية»⁽⁴⁾، وقد جاءت همزة النقل مع الفعل أذهب فعدته إلى المفعول.

النمط الثاني: الموصول وصلته: الاسم الموصول يأتي مقترناً بجملة فيمتد المفعول بالتداخل، ومنه في السيرة قوله ﷺ: «ففارت وارتفعت حتى ظننت لتأخذن ما رى»⁽⁵⁾، وقوله ﷺ: «أوجب طلحة حين صنع برسول الله ما صنع»⁽⁶⁾، وفي الجملة استطالة أخرى يشبه الجملة.

النمط الثالث: المصدر الموزول: ومنه قول ابن إسحاق: «وهو يريد أن يركب في البحر»⁽⁷⁾، وقول امرأة هلال بن أمية: «أفتكره أن أخدمه»⁽⁸⁾، وقول بعض أصحاب عَضَل وعَضَل والقارة: «ولكننا نريد أن نصيب بكم شيئاً من أهل مكة»⁽⁹⁾.

(1) التعريفات (201).

(2) السيرة (185/1).

(3) السيرة (29/4)، (89/4).

(4) السيرة (60/4).

(5) السيرة (18/2).

(6) السيرة (97/3).

(7) السيرة (66/4).

(8) السيرة (189/4).

(9) السيرة (188/3).

النمط الرابع: المنصوب بعد حذف الجار: يرى النحاة أنّ حرف الجر يكون مساعداً على توصيل أثر الفعل إلى مفعوله، فالمجرور يرون أنه مفعول به، ولكن لا يسمونه كذلك في الاصطلاح، فإذا سقط حرف الجر عدّ ذلك الاسم شبيهاً بالمفعول، وهو مقصور على السماع فلا يقاس عليه⁽¹⁾، وقد جاء في السيرة النبوية كثير من المفاعيل التي نصبت على إسقاط حرف الجر ومن ذلك في الشعر قول مطرود الخزاعي:

أصبحت أرضي من الأقبام بعدهم

بَسَطَ الوجوه وإلقاء التحيمات⁽²⁾

أي ببسط الوجوه، ومنه قول نفيل بن حبيب الخثعمي:
ألا حبيبت عنا ياردينا

نعمناكم مع الإصباح عيننا⁽³⁾

أي: نعمنا بكم، فعدي الفعل لما حذف حرف الجر⁽⁴⁾، ومن النثر قول ابن إسحاق: «قدمت هذه البلدة»⁽⁵⁾، أي قدمت إلى هذه البلدة، وقول محمد بن مسلمة: «اللهم لا تحرمني إقالة عثرات الكرام»⁽⁶⁾، أي: لا تحرمني من إقالة عثرات الكرام، ودلالة الجملة بلا حرف جر يختلف عن مجيئها بحرف الجر، فعندما يأتي حرف الجر تكون دلالة الجملة بحسب معنى حرف الجر، وبدونه لا تكون تلك الدلالة، ومن ناحية التركيب فإن الجملة يكون فيها نوع من تقصير الجملة بسقوط حرف الجر من المفعول.

ثانياً: الأفعال التي تنصب مفعولين:

هذه الأفعال على نوعين منها ما يدخل على ما أصله جملة اسمية عند النحاة مثل: ظن وأخواتها، وهذه قد أشرنا إلى كثير من مسائلها في باب النواسخ، ولكننا هنا نذكر أنماط المفعول به مع الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، وهذه الأنماط على النحو الآتي:

(1) المفعولان اسمان: ومنه قول عباس بن مرداس:

سـرـيـنا وواعـدنا قـديـداً مـجـداً

(1) النحو الوافي (159/2).

(2) السيرة (177/1).

(3) السيرة (87/1)، وانظر (264/1).

(4) الروض الأنف (73/1).

(5) السيرة (250/1).

(6) السيرة (262/3)، (230/2).

يَوْمُ بِنَا أَمْرًا مِنْ اللَّهِ مُحْكَمًا⁽¹⁾

(2) المفعولان: ضمير واسم: ومنه قول أعشى بني قيس:
لا تَعْدَنَّ وَقَدْ أَكَلْتَهَا حَطْبًا

نَعُوذُ مِنْ شَرِّهَا يَوْمًا وَنَبْتَهُل⁽²⁾

وصيغة (أَكَل) في البيت تدل على المبالغة والتكثير،⁽³⁾ ومن هذا النمط قوله - ﷺ -:
«أَتَبِيعُنِي جَمَلُكَ يَا جَابِرُ»⁽⁴⁾، وقوله: «فَقَهُوا أَخَاكُمْ فِي دِينِهِ أَقْرَأُوهُ الْقُرْآنَ»⁽⁵⁾ حيث جاءت
همزة النقل في (أَقْرَأُوهُ) فَوَلْتَهُ مِنْ فَعَلٍ مُتَعَدٍ لَوَاقِدٍ إِلَى فَعَلٍ مُتَعَدٍ لِمَفْعُولَيْنِ.

(3) المفعولان ضميران: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في
الأصل، وهما ضميران نحو: الدرهم سلنيه، فيجوز عند الجمهور في سلنيه الاتصال نحو:
(سلنيه)، والاتصال نحو: (سلني إياه) وكذلك كل فعل أشبهه...، وعن سيبويه أن الاتصال
واجب، والاتصال مخصوص بالشعر.⁽⁶⁾

فمن اتصال الضميرين في السيرة قول كعب بن مالك:
وأيضاً فلا يُعْطِيكَه ابْنُ رَواحِةٍ

وَإِخْفَارَهُ مِنْ دُونِهِ السُّمُّ نَاقِعٌ⁽⁷⁾

وفي النثر قوله ﷺ: «ولكن بعنيه»⁽⁸⁾، وقول الزبير بن العوام: «فمنعنيه وأعطاه أبا
دجانه»⁽⁹⁾، وقول جابر بن عبدالله: «فسمنيه يا رسول الله»⁽¹⁰⁾.

- اتحاد رتبة الضميرين: إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبين، واتحدا في الرتبة،
كأن يكونا للمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين، فإنه يلزم الفصل في أحدهما⁽¹¹⁾،
والعلة في هذه هي علة صوتيه؛ لأن فصاحة اللغة العربية تتطلب البعد عن
الألفاظ المتنافرة في السمع، وقد جاء من هذا النمط في السيرة قول الزبير بن

(1) السيرة (121/4).

(2) السيرة (195/2).

(3) مغني اللبيب (679).

(4) السيرة (228/3).

(5) السيرة (274/2).

(6) شرح ابن عقيل (83/1).

(7) السيرة (58/2)، وانظر (210/4).

(8) السيرة (228/3).

(9) السيرة (76/3).

(10) السيرة (228/3).

(11) شرح ابن عقيل (85/1).

العوام: «وقد قمت إليه فسألته إياه قبله، فأعطاه إياه وتركني»⁽¹⁾، وقول ابن إسحاق: «ولم أملكه إياه»⁽²⁾.

- تقديم أخص الضميرين: إذا اجتمع ضميران يجب تقديم الأخص منهما، فالمتكلم أخص من المخاطب والمخاطب أخص من الغائب، ولا يجوز تقديم الغائب في الاتصال مع وجود المخاطب، فلا يقال (أعطيتهموك)، ولا (أعطيتهموني) وأجازه قوم مستدلين بالحديث من قول عثمان رضي الله عنه «أراهمني الباطل شيطاناً»، فإن فصل أحدهما كنت بالخيار، تقول: (الدرهم أعطيتك إياه) أو (أعطيتني إياه)... أو (أعطيتك إياك) و (أعطيتك إياي).⁽³⁾ والراجح أن هذا محكوم بعدم اللبس في المعنى وجاء في السيرة قول وحشي: «أما والله ما رأيتك منذ ناولتك أمك السعدية التي أروضت بذي طوى، فإنني ناولتكها، وهي على بعيرها، فأخذت بك بعرضيك»⁽⁴⁾.

فالأصح أن يقول (ناولتها إياك)؛ لأنها هي آخذة، وهو مأخوذ، ولكن قدّم المأخوذ، وجعله مخاطباً، وأخر الأخذ الغائب، وهذا ليس فيه إخلال بالمعنى، واللبس فيه مأمون لأنه على معنى (سلمتك أو أعطيتك لها).

4) **المفعول الأول ضمير والثاني مصدر مؤول**: ومن هذا النمط قول ابن إسحاق: «فبعثوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسألونه أن يسيّرهم وأن يحقن دماءهم»⁽⁵⁾.

ثالثاً: الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل:

ومن هذه الأفعال: (أرى وأعلم وأنبأ وأخبر وخبر وحدث)، وهذه الأفعال جاءت مفاعيلها في السيرة على النمط واحد هو:

اسم ومصدر مؤول يسد مسد المفعولين، ومنه قول أنس بن زعيم:
وَنَبَّأُوا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي هَجَوْتُهُ

فلا حملت سوطي إلى إذن يدي⁽⁶⁾

وقد جاء الفعل حدثني وحدثنا وأخبرني وأخبرنا كثيراً في النثر في السيرة النبوية وهو من هذا النمط.⁽⁷⁾

- مفعول القول: الجملة التي تأتي بعد القول ومشتقاته تسمى جملة مقول القول، وذلك إذا دل الفعل على الحديث، واختلف في هذه الجملة في الموقع الإعرابي لها على قولين،

- (1) السيرة (77/3).
- (2) السيرة (191/2)، وانظر (307/1).
- (3) شرح ابن عقيل (85/1).
- (4) السيرة (79/3).
- (5) السيرة (367/3).
- (6) السيرة (73/4)، وانظر (64/3).
- (7) السيرة (192/4)، (199)، (361/3)، (364).

الأول: وهو مذهب الجمهور، حيث يرون أن الجملة المحكية بالقول هي مفعول به⁽¹⁾، وقد رجّحه ابن هشام⁽²⁾، والثاني: وهو لابن الحاجب إذ يرى أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق نوعي مثل: (رجع القهقري)، و(قعد القرفصاء)⁽³⁾، والقول وفروعه ينصب معمولاً واحداً مفرداً كان أو جملة.
من أنماط مفعول القول في السيرة:

- 1) المفرد: وهذا قليل في السيرة النبوية ومنه قول ابن إسحاق: «قالوا: خيراً»⁽⁴⁾، وهذا المفرد يكون مفعولاً به، وقيل: صفة لمصدر محذوف⁽⁵⁾، وفيه توسيع للمعنى لأنه من المبنى الواو الذي له أكثر من معنى.
- 2) الجملة: وجملة القول تأتي على أنواع مختلفة، إما فعلية فعلها غير ناسخ، أو فعلية فعلها ناسخ، أو اسمية، أو منسوخة بحرف نسخ، أو جملة نداء، أو تركيب قسم أو شرط، فعنصر القول من المرونة، بمكان بحيث يقبل أن يكون مفعوله كل ما يتلفظ به، ومن مثله في السيرة قول صفية بنت عبد المطلب:
 أقول وقد أعلى النعبي عشيرتي

جزى الله خيراً من أخٍ ونصير⁽⁶⁾

ومنه في النثر: قوله - ﷺ - عند قتل عمه حمزة: «قال: لن أصابَ بمثلك أبداً»⁽⁷⁾ - الاشتغال: «وهو أن يتقدم اسم على عامل من حقه أن ينصبه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره نحو: (خالد أكرمه)، والأفضل في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء، والجملة بعده خبر، ويجوز نصبه، وناصبه فعل مقدر وجوباً فلا يجوز إظهاره»⁽⁸⁾، ويترجح نصبه في مواطن ومما جاء منها في السيرة:

1) أن يقع بعد الاسم فعل أمر، ومنه قول هند بنت أناة:
 عبيدة فابكيه لأضيافٍ غزبية

وأرملية تهوي وأشعث كالجدل⁽⁹⁾

(1) شرح الرضي على الكافية (175/4).

(2) مغني اللبيب (539).

(3) شرح الرضي على الكافية (175/4).

(4) السيرة (423/1).

(5) القول ومقوله في القرآن الكريم - دراسة نحوية دلالية، محمد بن محمود فجال، رسالة دكتوراه، كلية

اللغات، جامعة صنعاء، 2003م، (38).

(6) السيرة (185/3).

(7) السيرة (107/3)، وانظر: (106/3، 109، 110).

(8) جامع الدروس العربية (17/3، 18).

(9) السيرة (47/3).

(2) أن يقع الاسم بعد همزة الاستفهام، ومما جاء منه قول الخُباب بن المنذر بن الجموح لرسول الله ﷺ في غزوة بدر: «يا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ هَذَا الْمَنْزِلَ، أَمَنْزَلاً أَنْزَلَكَ اللَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَقَدَّمَ وَلَا نَتَأَخَّرَ عَنْهُ، أَمْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَكِيدَةُ؟»⁽¹⁾ والنصب في هذا التركيب يختلف معناه عن الرفع، فالنصب على معنى التجدد والحدوث، والرفع على معنى الاستمرار والثبوت.

2- المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو: المصدر الفصلة المسلّط عليه عامل من لفظه كـ(ضربت ضرباً) أو من معناه كـ(قعدت جلوساً) وقد ينوب عنه غيره.⁽²⁾ وسمي المفعول المطلق بذلك؛ لأنه مطلق من القيود فهو غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها، فالمفعول به مقيد بالباء، أي: الذي فعل به فعل، والمفعول فيه مقيد بفي، أي: الذي حصل فيه الفعل، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة، والمفعول له أي: الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد بخلاف غيره من المفعولات.⁽³⁾

والمفعول المطلق من العناصر الذي تمتد بها الجملة الفعلية، ويتعلق بالفعل من حيث ارتباط العناصر ببعضها في الجملة، وهو أنواع عند النحاة:

(1) السيرة (232/2).

(2) شرح قطر الندى (244).

(3) معاني النحو (129/2).

- المؤكد لعامله، نحو: قمت بالأمر قياماً.

- المبين للنوع: ويقصد به المبين لنوع العامل نحو: انطلقت انطلاقاً سريعاً، وانطلاق السهم، وأدرجوا تحت هذا القسم ما ينوب عن المصدر من كلية المصدر وبعضيته ونوعه وصفته ومرادفه وضميره والإشارة إليه ووقته وآلته وعدده ونحوها.⁽¹⁾

- المبين للعدد: ويقصد به عدد العامل أكان العدد معلوماً أم مبهماً، فالأول نحو: ضربته ضربتين، والثاني نحو: ضربته ضربات، وقد اعترض على هذا التقسيم بحجة أنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق مثل: «أنت أبنني حقاً»، «له علي ألف دينار عرفاً»، «خالدٌ سيراً»⁽²⁾ وقد قسم الباحث أنواع المفعول المطلق إلى: (المؤكد، و المبين، و النائب عن المصدر).

أ) المفعول المطلق المؤكد: وهو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة، وأنواعه:
1) المؤكد لعامله، وهو الذي يؤكد به الفعل ولا يكون موصوفاً ولا مضافاً، ومنه في السيرة قول قطبة بن قتادة:
ضربت علي جیده ضرباً

فمال كما مال غصن السالم⁽³⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فأخذه من يده ثم انتهس منه نهسة»⁽⁴⁾
2) المؤكد لمضمون الجملة: ويسميه النحاة المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره نحو: أنت أبنني حقاً، وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه، وسمي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة، نحو: (له علي ألف عرفاً) أي اعترافاً؛ لأن (له علي ألف) هو نفس الاعتراف، وأما المؤكد لغيره فلأنه واقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصاً، أي يكون رافعاً لاحتمال غير الحقيقة⁽⁵⁾، ومنه في السيرة في النثر قول أبي سعد بن أبي طلحة: «لو تعلمون ذلك حقاً لخرج إلي بعضكم»⁽⁶⁾

ب) المفعول المطلق المبين وهو نوعان:

1) المبين لنوع المصدر، وهو الذي يأتي موصوفاً أو مضافاً، ومنه قول حسان:

(1) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرازي: ابن أم قاسم، تح: عبد الرحمن علي سليمان مكتبة الكلية الأزهرية، ط2، د.ت، (77-80).

(2) معاني النحو (132/2).

(3) السيرة (29/1).

(4) السيرة (27/4).

(5) حاشية الصبان (119/2). معاني النحو (132/2).

(6) السيرة (82/3).

فَأَجَانَاكُمْ إِلَى سَفْحِ الْجِبَلِ (1)

ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «فاقتتل الناس اقتتالاً شديداً.» (2)
 (2) **المبين للمقدار:** وهو المبين لعدد أو وزن، فمثل المبين للعدد: (ضربت اللص ضربتين)، ومثل المبين للمقدار قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُظِلُّهُ مِقَالٌ ذَرَّةٍ﴾ (3)، إذا كان المثقال يعود على الظلم (4)، ومن المبين للعدد في السيرة قول أم عمارة: «فلقد ضربته على ذلك ضربات» (5)، ومن المبين للمقدار لفظ (كل) الذي يدل على الكلية، أو لفظ (بعض) الذي يدل يدل على الجزئية (6)، ومنه في السيرة قول عباس بن مرداس:
 وَعَاكَ بِنُ عَدْنَانَ الَّذِينَ تَلَقَّبُوا

بغسان حتى طردوا كل مطرد (7)

-
- (1) السيرة (153/3)، فأجاناكم: الجانكم.
 (2) السيرة (160/1).
 (3) النساء (40).
 (4) معاني النحو (134/2).
 (5) السيرة (91/3).
 (6) معاني النحو (129/2).
 (7) السيرة (41/1).

وفي النثر قول ابن إسحاق: «وكان عبد مناف قد شُرِّفَ في زمان أبيه، وذهب كلُّ مذهب.» (1)

ج) المصدر النائب عن الفعل:

هذا النوع يؤتى به لتقرير المعنى في النفس وتثبيتته، فلا يدل على تأكيد أو تبيين، فهذه المصادر يؤتى بها للنياحة عن الفعل في إفادة الحدث. (2)

والنحاة الأوائل يثبتون الإسناد في الجملة مع المصدر، ويقدرّون المسند والمسند إليه (الفعل والفاعل) محذوفين، فعند إعرابه يجعلونه مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف وفاعل مقدر. والراجح أن هذه المصادر تعدّ جملاً قائمة بذاتها لدلالاتها على معانٍ تامة يحسن السكوت عليها، ولا يرى الباحث فائدة في تقدير المسند والمسند إليه محذوفين معها، فبذلك التقدير يفوت معناها الذي سيقّت له وهو النياحة عن الفعل، وينتقل إلى التأكيد وهذا إخراج لها من وظيفتها في الجملة، فقد جاءت هذه المصادر عن العرب بصورتها وجرّت مجرى الأمثال. (3)

ويرى بعض الباحثين أن هذه المصادر نابت مناب جملة فعلية، وأنها باقية على اسميتها، وإنما استخدمت هذا الاستخدام من قبيل تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، فقد أشربت معنى الفعل وأنيبت منابه في الدلالة على الحدث. (4)

وهذه المصادر من حيث دلالتها نوعان:

أ) المصادر الطلبية: وهي التي تدل على أمر أو دعاء، ومنها في السير النبوية: «صبراً» (5)، «ضرباً» (6)، «مهلاً» (7)، وقول أبي بكر رضي الله عنه: «بعض مناشدتك ربك يا رسول الله» (8)، «تباً لكما» (9)

وجاء في سياق الدعاء قوله ﷺ: «اللهم: فنصرَكَ الذي وعدت» (10)، وقول الفاروق رضي الله عنه: «اللهم: غفرأ» (11)، «سحقاً وبعداً» (12)

ب) مصادر غير طلبية: وتستخدم في غير الطلب للنياحة عن الفعل في الحدث، ويعبر بها على جهة التجدد والحدوث للحدث المفهوم من المصدر، وكل من هذه المصادر له دلالة تفهم من السياق، ومنها في السيرة قول عبدالله بن الحارث: فاجعل عذابك بالقوم الذين بغوا

(1) السيرة (166/1).

(2) حاشية الصبان (115/2).

(3) شرح التصريح (333/1).

(4) اللغة العربية معناها ومبناها (98).

(5) السيرة (357/1)، (163/3).

(6) السيرة (76/3)، (18/4).

(7) السيرة (207/2)، (270،80/4).

(8) السيرة (239/2).

(9) السيرة (389/4).

(10) السيرة (233/2).

(11) السيرة (344،246/1).

(12) السيرة (225/3).

وعائذاً بك أن يعلوا فيطغوني (1)

وقول كعب بن مالك:
معاذُ الله من عملٍ خبيثٍ

كسعيك في العشيِّرة عبد عمرو (2)

ومنها في النثر قوله ﷺ: «مرحباً وأهلاً»، (3) ومنها: «سبحان الله»، (4)، «معاذ الله»، (5)، الله»، (5)، «سمعاً وطاعة»، (6)، ومنها قول عامر بن الطفيل: «أغدة كغدة الإبل، وموتاً في بيت سلوية»، (7). وهذا فيه استفهام استكاري، ومن المصادر المركبة: «ويحك»، (8)، «ويلاك»، (9)

ومنها ما دل على تكرار الحدث ويؤتى بها للتكثير وتأكيد المعنى (10) مثل: «حنانيك»، (11)، «ليبيك»، (12)

- النائب عن المفعول المطلق: ينوب عن المفعول المطلق: نوعه وصفته و مرادفه
واسم المصدر وعدده واسم آلة الحدث أو الهيئة واسم الإشارة وضميره (13)، ومما ناب عنه في السيرة:

1) مرادفه، ومنه قول نفيل بن حبيب:

إذا لَعَزَّتْني وَحَمَّ دَتِ أُمُّري

ولم تأسني على مافات بيننا (14)

فنصب (بيننا) نصب المصدر المؤكد لما قبله لأنه بمعناه وليس من لفظه، لأن (فات) بمعنى (فارق وبان) (1).

(1) السيرة (368/1).

(2) السيرة (198/2).

(3) السيرة (60/4).

(4) السيرة (159/1)، (53،285/4).

(5) السيرة (198/2)، (65/4).

(6) السيرة (214/2).

(7) السيرة (223/4).

(8) السيرة (159،174/1)، (35،110 /2).

(9) السيرة (159،156/1)، (35/2)، (45/4).

(10) الكتاب (174/1).

(11) السيرة (126/2).

(12) السيرة (112/1)، (267)، (95/4).

(13) حاشية الصبان (112،114/02).

(14) السيرة (87/1).

(2) صفته: وجاء منه في السيرة قول أمية بن أبي الصلت:
واشرب هنيئاً فقد شألت نَعَامَتَهُم

وَأَسْبِلِ الْيَوْمَ فِي بُرْدِيكَ إِسْبَالاً(2)

ومعناه: شرباً هنيئاً فحذف المفعول وأناب عنه صفته.

(3) نوعه: ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «يمشيان الهوينى»⁽³⁾، والهوينى نوع من أنواع المشي، وقد تكون صفة.

(4) وقت المفعول: وقد ينوب عن المفعول المطلق وقته⁽⁴⁾، وفي السيرة قول أعشى بني قيس:

ألم تغتمض عيناك ليلةً أرمداً

وبئت كما باتت السائم مُسهّداً(5)

فلم ينصب (ليلة) على الظرف، لأن ذلك يفسد معنى البيت، ولكن أراد المصدر فحذفه، والمعنى: اغتماض ليلة أرمداً، فحذف المضاف إلى الليلة، وأقامها مقامة فصار إعرابها كإعرابه.⁽⁶⁾

(5) عدده: ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «وأنت فحيت سبعاً وعشراً وتراً وثمانٍ تترى.»⁽⁷⁾

(6) الإشارة: ومنه في السيرة قول أم عمارة: «فضربني هذه الضربة.»⁽⁸⁾

(7) الهيئة، ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «فوثبوا إليه وثبة رجل واحد»⁽⁹⁾

- المصدر التشبيهي: وهذا المصدر يكون على تقدير كاف التشبيه ومثله عند النحاة: (له صراخٌ صراخٌ تكلى) وهذا مما يجب فيه حذف الفعل، واختلفوا في إعرابه، فبعضهم

يجيز رفعه على البدلية أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبعضهم يجيز نصبه.⁽¹⁰⁾

والراجح أن المعنى له دور في تحديد إعراب هذا المصدر، فإذا نصبت كان المعنى أنك مررت به وهو في حالة صراخ، وإذا رفعت كان المعنى أنك أخبرت عن صفة ملازمة فيه كالجلم والعقل.⁽¹¹⁾

ومما ورد في السيرة النبوية مما يدل على التشبيه قول عبدالله بن جحش:

(1) الروض الأنف (73/1).

(2) السيرة (100/1).

(3) السيرة (132/2).

(4) توضيح المقاصد والمسالك (79).

(5) السيرة (424/1).

(6) الروض الأنف (137/2).

(7) السيرة (83/4).

(8) السيرة (91/3).

(9) السيرة (327/1).

(10) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتاب العربي - القاهرة، د.ب.ت (193/1).

(11) الكتاب (181، 182/1).

أذهبُ بها أذهبُ بها

طوقتها طوقَ الحمامة (1)

وفي النثر قول ابن إسحاق: «يقذف بحربة له قذف الحبشة»⁽²⁾، والظاهر في المثالين أن المصدرين أريد بهما التشبيه، فهما منصوبان.

3 - المفعول له:

حده عند النحاة «المصدر المفهم علّة، المشارك لعامله في الوقت والفاعل»⁽³⁾، وعلى وعلى هذه فالمفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شرط وقيل خمسة:

- (1) أن يكون مصدرأ.
- (2) أن يكون مذكوراً للتعليل.
- (3) أن يشارك الحدث في الزمن فلا يصح أن تقول: (خرجت اليوم مخاصمةً لخالد غداً).
- (4) أن يشارك في الفاعل، أي يكون فاعل الحديث والمصدر واحداً، نحو: (قتله عدواناً) ففاعل القتل والعدوان واحد، ولا يصح أن تقول (جاء زيد إكراماً محمد له)؛ لأن فاعلي المجيء والإكرام مختلفان.⁽⁴⁾
- (5) أن يكون قلبياً فلا يصح: (جنت قتلاً للكافر) لأن القتل ليس قلبياً⁽⁵⁾، فإن فقد شرط أو أكثر من هذه الشروط جر بحرف التعليل.

وقد اعترض على بعض هذه الشروط، فالأصل أن يكون مصدرأً فضلة، مفيداً للتعليل، وأما الشروط الأخرى ففيه نظر عند بعض النحاة، قال السيوطي:

«وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة...، وشرط الأعم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل، نحو ضربت ابني تأديباً..، ولم يشترط ذلك سببويه ولا أحد من المتقدمين، فيجوز عندهم: (أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك)، (وجئت حذر زيد)، ومنه قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁶⁾، ففاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من الخلق.»⁽⁷⁾

«وقد ذهب أبو علي إلى إجازة عدم المقارنة في الزمان»⁽⁸⁾، وأما ما جاء وهو غير

قلبي كما ذكر النحاة قوله تعالى: ﴿وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ آفِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾⁽⁹⁾ وقوله سبحانه ﴿فَاتَّبِعَهُمْ﴾

(1) السيرة (2م114).

(2) السيرة (3م69).

(3) شرح ابن عقيل (1/277).

(4) شرح ابن عقيل (1/277).

(5) حاشية الخصري (1/194).

(6) الرعد (12).

(7) الهمع (3/132).

(8) شرح الرضي على الكافية (1/209).

(9) الأنعام (140).

فَرَعُونَ وَجُودَهُ بَعِيًا وَعَدُوًّا⁽¹⁾، ويتضح مما سبق أن الشرط الثالث والرابع والخامس ليس ملتزماً فقد جاء المفعول لأجله على خلاف ذلك.

أنماط المفعول لأجله في السيرة:

(أ) المصدر الصريح: وقد جاء منه في الشعر قول ذي جدن الحميري:
هونك ليس يردُّ الدمع ما فاتنا

لا تهلكي أسفاً في إثر من مات⁽²⁾

وقول سامة بن لؤي:

رب كأس هرقنت يابن لؤي

حذر الموت لم تكن مهراقية⁽³⁾

ومنه قول ابن إسحاق: «فأخرجها الله من يده كرامةً لها، وهواناً له»⁽⁴⁾، وقوله:

«وإن رسول الله ليضع رأسه تواضعاً لله حين رأى ما أكرمه الله به من الفتح»⁽⁵⁾

(ب) المفعول لأجله مصدراً مؤولاً:

يأتي المفعول لأجله مصدراً مؤولاً مفيداً للتعليل، ولا يشترط فيه ما يشترط في الصريح «فلا يتعين الجر مع (أن وأن) وإن كانا غير مصدرين؛ لأنهما يقدران بالمصدر، وإن لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت؛ لأن حرف الجر يحذف معهما كثيراً، نحو: أزورك أن تحسن إليّ، أو أنك تأسن إليّ»⁽⁶⁾

و مما جاء فيه المفعول لأجله مصدراً مؤولاً في السيرة قول عبدالله بن الحارث:
وكيف قتالي معشرراً أدبوكم

على الحق أن لا تأشبهه بباطل⁽⁷⁾

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

-
- (1) يونس (90).
 - (2) السيرة (71/1).
 - (3) السيرة (134/1).
 - (4) السيرة (263/2).
 - (5) السيرة (53/4).
 - (6) الهمع (134/3).
 - (7) السيرة (368/1)، يأتشبهه: يخطئه.

فأطفئ ولا توقد ولا تك محضاً

لنار العُدادة أن تطير شكاتها(1)

ج) المفعول لأجله مشتقاً:

يشترط النحاة أن يكون المفعول لأجله مصدراً، ولم يذكروا جواز مجيئه مشتقاً، والراجح جوازه إذا احتمله المعنى والسياق، ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «وإنما خرج رسول الله مُرهياً للعدو، وليبلغهم أنه خرج في طلبهم»⁽²⁾، فـ(مرهياً) يحتمل أن تكون مفعولاً لأجله، والدليل على ذلك العطف بعدها بلام التعليل.

4- المفعول فيه:-

المفعول فيه يسمى ظرفاً، والظرف هو الوعاء التي توضع فيها الأشياء، وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها⁽³⁾، وحده عند النحاة: «ظرف زمان أو مكان، ضُمّن معنى في الظرفية باطراد أو اسم عرضت دلالاته على أحدهما، أو اسم جار مجراه»⁽⁴⁾

فالاسم الذي عرضت دلالاته على أحدهما: ما ينوب عن الزمان والمكان، والاسم الذي جرى مجراه يُقصد به ألفاظ مسموعة توسعوا فيها، ومنها: (أحقاً أنك ذاهب) فـ(حقاً) هنا جارية مجرى الظرف عند الجمهور⁽⁵⁾، وهذا التأويل فيه نظر عند الباحث، فالراجح أن (حقاً) صفة نابت عن المفعول المطلق من ذاهب، وهو الأسلم للمعنى.

وأما تضمن الظرف معنى حرف الجر(في) فهناك فرق بين ذكر حرف الجر، وعدم ذكره، فإذا ذكر خرج الظرف عن بابه، وذكر الحرف يوجب للتركيب معنى بحسب معنى حرف الجر، نحو: (سهرت في الليل)، أي في جزء منه، وإذا لم يذكر الحرف كان المعنى على الاتساع فالسهر لم يحدد بجزء من الليل، فقد يكون كل الليل.

أنماط المفعول فيه في السيرة:

أ) الظرف المبهم:

المبهم من ظروف المكان ما ليس له حدود محصورة، ومن ظروف الزمان ما دل على زمن غير مقدّر، وفي كلٍ دلالة على مطلق المكان والزمان، فلو قلت: (سرت غرباً أو وقفتُ زمناً)، دل على عدم تحديد مقدار جهة السير و مقدار زمن الوقوف. ومما جاء من ظروف المكان المبهمة في السيرة قول كعب بن مالك:

(1) السيرة (396/1)، المحضأ: العود الذي تحرك به النار لتلتهب، الشكاة: الشدة.

(2) السيرة (112/3).

(3) شرح المفصل لابن يعيش (41/2).

(4) شرح ابن عقيل (279/1)، شرح الأشموري (125/2).

(5) معاني النحو (153/2).

مضوا أمام المسلمين كأنهم

فُنُقُ عَلَيْهِنَّ الْحَيْدُ الْمَرْقُلُ (1)

ومن ظروف الزمان المبهمة قول بلال:
ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً

بفخ وحوالي إنخرر وجليل

وهل أردنَّ يوماً مياهٍ مجنيةٍ

وهل يبدون لي شامة وطفيل (2)

ومن النثر قول رجل من قوم عيينة بن حصن: «اسنن اليوم وغير غداً» (3)، والظرف الزماني المبهم بمنزلة التأكيد المعنوي لزمن عامله (4)، ومن ظروف الزمان المبهمة (قط) وهي لاستغراق الزمن الماضي، وفيه توكيد لنفي وقوع الفعل في الزمن الماضي (5) ومنه في السيرة قول سمرة بن جندب: «ما قام رسول الله ﷺ في مقام قط ففارقه، حتى يأمرنا بالصدقة.» (6)

ب) الظرف المختص:

وهو من المكان ما له حد يحصره، ومن الزمن ما له نهاية، وظرف المكان لا ينصب على الظرفية وإنما يجز بحرف جر، وقد سمع منه عن العرب نصبا على الظرفية: (توجه مكة، وذهبت الشام). (7)

ومما جاء من ظرف المكان المختص في السيرة قول ابن إسحاق: «فضرب هنالك عسكره» (8)، وقول المقداد بن عمرو: «إنا هاهنا قاعدون» (9)، ومن هذا النوع ظرف المكان المكان الذي يأتي على وزن (مَفْعَل)، ومنه في السيرة قول أبي سفيان: وما زال مهري مزجراً الكلب منهم

(1) السيرة (33/4)، (119/4)، الفتح: الفحول من الإبل.

(2) السيرة (201/2).

(3) السيرة (284/4).

(4) النحو الوافي (252/2).

(5) مغني اللبيب (233).

(6) السيرة (107/3)، (193/3).

(7) النحو الوافي (253/2).

(8) السيرة (243/3).

(9) السيرة (227/2).

لندن غدوة حتى دنيت لغروب (1)

ومن ظرف الزمان المختصة بالتعريف قوله ﷺ: «الآن حمي الوطيس» (2)، وقول جبلة بن الحنبل: «بطل السحر اليوم» (3).
ومن الاختصاص بالعدد قول ابن رواحة:
أقامت ليأتين على معانٍ

فأعقب بعد فترتها جُوم (4)

ومن الاختصاص بالإضافة قول صرمة بن أبي أنس:
سبب حوا الله شـرق كـلـ صـبـاح (5)

وقد يأتي الظرف على هيئة المبهم لكنه يكون محددًا بحسب السياق، ومنه في السيرة قوله ﷺ: «لأُعطينَ الرايةَ غداً رجلاً يحبُّ اللهَ ورسولَهُ» (6).
والظرف المختص يفيد التأكيد المعنوي مع زيادة الدلالة على الاختصاص، (7) ومن ظروف الزمان المختصة بالإضافة أو بالتمييز (غدوة) كقول أبي سفیان:
وما زال مهري مزجَرَ الكلب منهم

لندن غدوة حتى دنيت لغروب (8)

وفيها روايتان: النصب على التمييز، وقيل خبر (كان) المحذوفة (9)، والجر على الإضافة وهو القياس. (10)
- **النائب عن الظرف:**

قد ينوب عن الظرف عدده أو اسم الإشارة أو صفته، مثل: مكثت طويلاً، والتقدير زماناً طويلاً، ويحتمل أن تكون صفةً نائبةً عن المفعول المطلق، وهذا من توسيع المعاني، ومما ناب عنه في السيرة:

-
- (1) السيرة (84/3).
 - (2) السيرة (95/4).
 - (3) السيرة (94/4).
 - (4) السيرة (23/4)، معان: موضع بالشام، فترة: ضعف، جموم: اجتماع القوة والنشاط بعد الراحة.
 - (5) السيرة (124/2).
 - (6) السيرة (364/3).
 - (7) النحو الوافي (252/2).
 - (8) السيرة (84/3).
 - (9) شرح ابن عقيل (352/1)..
 - (10) الكتاب (79/1).

اسم الإشارة: ومنه قوله ﷺ: «أصيبوا هذا اليوم.»⁽¹⁾
 العدد: ومنه قول ابن إسحاق: «فمكث ثلاثاً لا يأكل ولا يشرب.»⁽²⁾

5 - الحال:

- الحال حده عند النحاة: «الوصف الفضلة المنتصب، للدلالة على هيئة، نحو: فرداً أذهب»⁽³⁾، ومن التعريف السابق يتضح أنه يجب أن تتوافر في الحال الصفات التالية:
- أن تكون وصفاً، والمقصود به ما دل على معنى وذات، ويكون من المشتقات كـ(اسم الفاعل، واسم المفعول).
 - أن تكون الحال فضلة، والمقصود بها، ما تجيء بعد استيفاء الجملة ركنيها الأساسيين، وليس معنى (الفضلة) أنها من فضول الكلام، أو يصح الاستغناء عنها من حيث المعنى.⁽⁴⁾
 - أن تكون مبنية لهيئة صاحبها، قال ابن هشام: «يكون صالحاً للوقوع في جواب السؤال بكلمة (كيف).»⁽⁵⁾
- وأما اشتراط مجيء الحال وصفاً فقد جاء مخالفاً له مجيئه مصدراً، وإن كان النحاة يجعلون ذلك من السماع، ولكن جاء كثيراً وقد جعله المبرد مقيساً⁽⁶⁾، فالحال ما دل على هيئة سواءً أكان مصدراً أم مشتقاً (وصفاً) أم جامداً أم جملةً، فقد جاءت كل تلك الأنواع عن العرب، وسمعت وجاءت في القرآن الكريم.

أولاً: الحال المفردة: والمفرد هنا غير المركب وغير الجملة، ولها أنماط.

أ) الجامدة، ومن أنواعها:

- 1) المصدر: قد يقع المصدر حالاً، وقد استعملت العرب ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى:
- ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَيْسَ لَهُنَّ كَفْرٌ وَرَحْمَةً فَلَئِنَّ لَهُنَّ لَأَذْبَارٌ﴾⁽⁷⁾، أي زاحفين، وهذا ليس بمقيس عند النحاة على كثرته.⁽⁸⁾
- ويرى الباحث أن رأي المبرد من أنه مقيس أرجح من غيره، ويعد نوعاً من أنواع الحال عند الباحث، لأن في مجيئه مصدراً توسيعاً للمعنى ومبالغة فيه بتعدد المعنى للمبنى الواحد.⁽⁹⁾

ومما جاء الحال فيه مصدراً في السيرة قول عباس بن مرداس:

(1) السيرة (28/4).

(2) السيرة (61/3).

(3) شرح ابن عقيل (301/1).

(4) النحو المصفي (455).

(5) شرح قطر الندى (234).

(6) المقتضب (234/3).

(7) الأنفال (15).

(8) كتاب سيبويه (186/1).

(9) الجملة والمعنى (187)، ومعاني النحو (249/2).

إذا جاء باغي الخير قلن فُجَاءً

(1) له بوجه كالذنانير مرحباً

وقول طالب بن أبي طالب:

ألا إن عيني أنفدت دمعها سكباً

(2) نُبِّغِي عَلَى كَعْبٍ وَمَا إِنْ تَرَى كَعْباً

ومن النثر قول أبي سفيان: «لنذهبن في الأرض حتى نموت عطشاً وجوعاً.» (3)

(2) الجامد الذي ليس مصدرأ: ومنه في السيرة قول الحارث بن هشام:

وعرفتُ أَنِّي إِنْ أَقَاتِلَ وَاحِداً

(4) أَقْتَلُ وَلَا يَكِي عَدُوِّي مَشْهُدِي

(1) السيرة (223/3).

(2) السيرة (30/3)، وانظر (48/3)، (75/3)، (334/4).

(3) السيرة (49/4).

(4) السيرة (21/3).

ومن النثر قول ابن هشام: «إذا التفتَ التفتَ معا»⁽¹⁾، و(معا) بمعنى جميعاً أو مجتمعاً عند النحاة،⁽²⁾ والصحيح أن بينهما فرقاً في المعنى فـ(معا) تفيد الاجتماع مرة واحدة في زمن الفعل و(جميعاً) لا تحتل ذلك، والنحاة يؤولون الجامد بالمشتق حتى تنطبق شروط الحال عليه.

- الحال المعرفة: لا يجيز النحاة مجيء الحال معرفة وما جاء كذلك أولوه بنكرة، ومما جاء معرفة في السيرة ابن لقيم العبسي:
فرت يهود يوم ذلك في الوغى

تحت العجاج غمائم الأبصار⁽³⁾

فـ(غمائم الأبصار) من صفة العجاج وهو الغبار، وتُصَب على الحال من العجاج، ولفظه لفظ المعرفة، وهو مؤول بنكرة، لأنه لم يرد الغمائم حقيقة، وإنما أراد مثل الغمائم.⁽⁴⁾

ب) الحال المشتقة: جاء من هذا النمط في السيرة النبوية الكثير، ومنه قول أحد أساقفة نجران:

إليك تعدو قَلْعاً وضِيئُها

مُعْتَرِضاً فِي بطنها جَنِيئُها

مُخَالِفاً دِينِ النصارى دِينُها⁽⁵⁾

وقول عمرو بن سالم الخزاعي:

هم بيتونا بالوتير هجداً

وقتلونا ركعاً وسجداً⁽⁶⁾

ومن النثر قوله ﷺ: «فإنه قد جاء تائباً نازعاً عما كان عليه»⁽⁷⁾، وقول أبي عمر الفاسق: «الكاذب أماته الله طريداً غريباً وحيداً»⁽⁸⁾، وهذه الجملة للدعاء، والزمن فيها المستقبل بحسب السياق، وإن لم يأت مع الفعل السين أو سوف.

(1) السيرة (15/2).

(2) مغني اللبيب (439).

(3) السيرة (371/3).

(4) الروض الأنف (63/4).

(5) السيرة (186/2)، (126/2).

(6) السيرة (43/4).

(7) السيرة (157/4)، وانظر (132/2)، (9/4)، (245/4).

(8) السيرة (198/2).

ثانياً: الحال المركبة:

وهي من الحال الجامدة عند النحاة، والتي تدل على ترتيب نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً، وقرأت الكتاب كلمةً كلمةً)، وضابطه «أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً.»⁽¹⁾

«وفي نصب الثاني من المكرر خلاف، فقد ذهب الزجاج إلى أن الاسم الأول حال والثاني توكيد له، وفي نصب الثاني على التوكيد نظر؛ لأنه لو كان توكيداً لأدى ما أدى الأول.»⁽²⁾

والحال المركبة لا يظهر المعنى فيها إلا بوجود الكلمتين، فلا يفهم بأحدهما من دون الأخرى، وهذا التركيب إذا جاء من دون حرف عطف يدل على التتابع بلا مهلة، وإن جاء مع حرف عطف انتقض التركيب، وصار المعنى مقروناً بما يفيد حرف العطف في الجملة من تعقيب أو تراخ أو غير ذلك.

و من هذا النمط في السيرة قول الحجاج بن علاط السُّلمي:
وَشَدَدَتْ شَدَّةً بِاسْمِلٍ فَكَشَفْتَهُمْ

بِالْجَرِّ إِذْ يَهْوُونَ أَخْوَالَهُمْ⁽³⁾

أي متتابعين، ومنه في النثر قول ابن إسحاق: «فجعل يقطعها عضواً عضواً»⁽⁴⁾، وقوله: «وخرجوا به معهم تسقط أنامله أنملةً أنملةً»⁽⁵⁾، وقوله: «وتدني رسول الله ﷺ الأموال يأخذها مالاً مالاً، ويفتحها حصناً حصناً»⁽⁶⁾، وقوله: «فقاتلوا دون رسول الله ﷺ رجلاً ثم رجلاً»⁽⁷⁾، وفي الجملة الأخيرة تراخ أفاده حرف العطف (ثم).

ثالثاً: الحال الجملة:

يأتي الحال جملة، وتأتي واو الحال معها، ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم عندهم، بل إنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق كما إن (إذ) كذلك⁽⁸⁾؛ لأن (إذ) تفيد ما تفيد الواو من المصاحبة الوقتية، مثل: جئت والشمس والشمس طالعة. وتأتي الحال جملة اسمية أو فعلية أو منسوخة.

(أ) الحال جملة اسمية: ومنه في السيرة قول عباس بن مرداس:

(1) شرح الرضي على الكافية، (225/1).

(2) الهمع (59/1).

(3) السيرة (168/3).

(4) السيرة (80/2).

(5) السيرة (87/1).

(6) السيرة (360/3).

(7) السيرة (90/3).

(8) مغني اللبيب (471).

سمونا لهم ورد القطا زفه ضحي

وكلّ تراه عن أخيه قد أحمّأ(1)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فضرب هنالك عسكره، والخندق بينه وبين القوم»(2)، وقد لزم الواو في الجمل السابقة؛ لأن الجملة الحالية من مبتدأ وخبر والمبتدأ متقدم، وقد تخلو الجملة الاسمية من الواو إذا كان الخبر في الجملة الحالية ظرفاً وقُدّم على المبتدأ(3)، وجاء منه في السيرة قول أمية بن أبي الصلت:
فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتفقاً

ففي رأس غمدان داراً منك محلاً(4)

(1) السيرة (121/4).

(2) السيرة (243/3).

(3) دلائل الإعجاز (203).

(4) السيرة (100 / 1).

وقد تأتي الجملة الاسمية بدون الواو في غير ما ذكر، كقول أمية بن أبي الصلت:
خَلْفُوهُ ثُمَّ ابْذَعُرُوا جَمِيعاً

كأهم عظم ساقه مكسور⁽¹⁾

فقد جاءت الحال بدون واو، وإنما كان الرابط الضمير المتصل في كلهم، «والأصل أن تقترن الجملة الاسمية بالواو، أو يكون فيها ضمير يعود على صاحب الحال، وقد يكتفى بواحد منهما، فإن خلت منهما وجب تقدير أحدهما»⁽²⁾.

وخلوها من الواو له دلالة، وتلك الدلالة هي أن مجيئها بدون واو يدل على أن الجملة متممة لما قبلها ملتصقة بها وإذا ذكرت الواو كانت في حكم الاستقلال في نفسها.⁽³⁾
ب) الحال جملة منسوخة: ومن ذلك في الشعر قول عباس بن مرداس.
أودى ضمّار وكان يُعبّئ مرة

قبل الكتاب إلى النبي محمد⁽⁴⁾

وفي النثر قول المقداد بن عمرو: «أذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون.»⁽⁵⁾

ج) الحال جملة فعلية:

1) الحال جملة فعلية فعلها مضارع: ومما جاءت فيه الحال جملة فعلية فعلها مضارع قول ابن إسحاق: «وخرج يهرول، ويهرول أصحابه معه»⁽⁶⁾، وقوله: «فجاءت تشتد نحوه»⁽⁷⁾، وقول أسماء بنت عميس: «فقمت أسيح»⁽⁸⁾، ويلاحظ عدم مجيء واو الحال مع جملة الفعل المضارع، والنحاة يتفقون في هذه المسألة مع ما في السيرة؛ لذلك قالوا: «من المواضع التي تمنع فيها (الواو) الجملة المضارعة المثبتة المجردة من قد، نحو: (شهدت الطالب الحريص يسرع إلى المحاضرة، يتفرغ لها).

وقد وردت أمثلة مسموعة من هذا النوع، وكان الرابط فيها الواو، منها قولهم: «قمت وأصك أعين العدو»⁽⁹⁾، قال ابن مالك:

(1) السيرة (94/1)، ابذعوا: تفرقوا.

(2) إعراب الجمل وأشبهه الجمل، د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة - بيروت، ط3، 1981م، (178، 179).

(3) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية - بيروت، د.ت، (111/2).

(4) السيرة (76/4)، ضمّار: صنم لمرداس أبو عباس بن مرداس، وهو مبني على الكسر كحزام ورقاش.

(5) السيرة (227/2).

(6) السيرة (18/4).

(7) السيرة (147/1).

(8) السيرة (28/4).

(9) النحو الوافي (398/2).

وَذَاتِ بَدْوٍ بِمَضَارِعٍ ثَبَّتَتْ

حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ (1)

وفي خلو الجملة الحالية من الواو معنى لطيف أشار إليه الجرجاني إذ قال: «فاعلم أن كل جملة وقعت حالاً، ثم امتنعت من الواو، فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضمته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو؛ فذاك لأنك مستأنف بها خبراً، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات، وتوضيحه مثل: جاءني زيد يسرع، كان بمنزلة قولك: جاءني زيد مسرعاً، في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً.» (2)

2) الحال جملة فعلية فعلها ماض:

وقع الفعل الماضي حالاً في جمل كثيرة في السيرة النبوية، وفي كثير منها كان الفعل الماضي مؤكداً بـ(قد)، ولعل هذا التركيب هو الشائع لجملة الفعل الماضي الواقعة حالاً، ويرى المبرد أنه يصح مجيء الفعل الماضي في جملة الحال من غير قد. (3)

وقد جاء في الهمع نقلاً عن أبي حيان: «الصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون (قد)، ولا يحتاج لتقديرها للكثرة...، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة» (4)، وهذا الرأي فيه تيسير تؤيده النصوص الكثيرة، وقد جاءت جملة الفعل الماضي الواقعة حالاً في السيرة النبوية على الوجهين.

أ) الفعل الماضي المقترن بـ(قد): ومنه قول ضرار بن الخطاب:

وحمزة القُرْمُ مصروع تطيف به

تكلى وقد خُز منه الأنف والكبد (5)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فلم يرع القوم وهم في رحالهم إلا الرجال بأيديهم السيف قد غشوهم» (6)، وفي مجيء قد دلالة على أن الفعل الأول لم يحدث إلا بعد تحقق الفعل الثاني ووقوعه.

ب) الفعل الماضي غير مقترن بـ(قد): ومنه قول كعب بن مالك:

جالوا وجلنا فما فلووا وما رجعوا

(1) ألفية ابن مالك، باب الحال، البيت رقم (353).

(2) دلائل الإعجاز (213).

(3) المقتضب (123/4).

(4) الهمع (49/3).

(5) السيرة (182/3)، (221/3)، القرم: السيد.

(6) السيرة (188/3).

ونحن نثَقُّهُمْ لِم نَأُلُ فِي الطَّلِبِ (1)

ومن النثر قول عبدالله بن جحش: «فتحنا وصأصأتم» (2)، وهناك فرق في المعنى مع (قد) أو بدونها، فإذا لم تأت (قد) مع واو الحال فيحتمل حدوث الفعلين في زمن واحد مثل: (فتحنا و صأصأتم)، فقد يكون زمن التفتح و الصأصأة في وقت واحد، وإذا كانت الجملة مع قد مثل: (فتحنا وقد صأصأتم)، فالصأصأة قبل التفتح.

- من تقسيمات الحال: وللحال تقسيمات أخرى عند النحاة بحسب ما تؤسسه من معنى أو تؤكد فيقسمونها إلى:

1) المؤسسة: أو المبينة، وهي تفيد معنى جديداً لا يستفاد من الكلام إلا بذكره (3). وأغلب الأمثلة السابقة من هذا النوع.

(1) السيرة (179/3)، نثفهم: نتبعهم.

(2) السيرة (9/4)، الصأصأة: تأخير فتح العينين.

(3) النحو الوافي (391/2).

(2) المؤكدة: هي التي لا تفيد معنىً جديداً، وإنما تقوى معنىً تحتويه الجملة، أو تؤكد عاملها، أو صاحبها⁽¹⁾، ومنه في السيرة قول أبي قيس بن الأسلت: فوَلُوا سِرَاعاً هَارِبِينَ وَلَمْ يَأُوب

إِلَى أَهْلِهِ مَلْحُوبِينَ غَيْرُ عَصَائِبٍ⁽²⁾

ومن النثر قول جابر بن عبد الله: «وانتشر الناس راجعين»⁽³⁾، والحال المؤكدة يحتاط بها لتثبيت المعنى وتأكيدِه⁽⁴⁾، ومنه قول ابن إسحاق: «فأتيا كالين كسلانين ساقطين يمشيان الهوينى»⁽⁵⁾، وفي الجملة تعدد بالحال وهذا التعدد لصالح المعنى من جهة التقييد والتحديد.

6- التمييز:

التمييز هو أحد العناصر الاختيارية التي تكون مكملة في الجملة الفعلية، ويقال له: المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر، وهو: اسم نكرة مبين لإبهام ذات أو نسبة⁽⁶⁾، ويكون بمعنى (من)⁽⁷⁾، وهو يزيل الإبهام عن الذات والنسبة.

أنواع التمييز:

أ) تمييز الذات: هو أربعة أنواع:

الأول: العدد صريحاً أو كناية.

والثاني: المقدار، وهو إما مساحة أو كيلاً أو وزناً.

والثالث: ما يشبه المقدار في الوزن والكيل والمساحة، مثل قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾⁽⁸⁾،

وقوله تعالى: ﴿حِثَابِيَّةً مَدَدًا﴾⁽⁹⁾، ومنه: نَحْيٌ سَمْنًا⁽¹⁰⁾.

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز نحو: هذا خاتم حديداً، وجبة خراً.

من تمييز الذات في السيرة:

(1) السابق (391/2).

(2) السيرة (93/1).

(3) السيرة (92/4).

(4) الجملة والمعنى (149).

(5) السيرة (132/2).

(6) المنقح على الموشح للسيوطي، شرح العلامة أحمد بن عبد الغفار المالكي، تح: صادق مسعد لطف

المنيري، رسالة ماجستير، دار الإيمان، الإسكندرية، د.ت، (223).

(7) شرح التصريح (394/1).

(8) الزلزلة (7).

(9) الكهف (109).

(10) النحي عند العرب: الزق الذي تجعل فيه السمن خاصة، انظر: لسان العرب مادة (نحا)، (78/14).

1) تمييز العدد:

منه قوله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون دجالاً كلهم يدعي النبوة.»⁽¹⁾، وقول أنس بن مالك: «لقد استلب أبو طلحة يوم حنين وحده عشرين رجلاً»⁽²⁾، وقول ابن إسحاق: «فانفجرت لهم منه اثنتا عشرة عيناً.»⁽³⁾

2) تمييز المقدار:

هذا النوع قليل في السيرة، ومنه: قول أسماء بنت عميس - رضي الله عنها: «وجاء - تعني رسول الله - ﷺ - وقد دبغتُ أربعين مناً»⁽⁴⁾، والمن: الذي يوزن به، وهو الرطل، وتعني أربعين رطلاً من دباغ.⁽⁵⁾

3) ما ليس بمقدار:

ومنه قول ابن إسحاق: «فأشار إلى رأسه، فامتخض قيحاً.»⁽⁶⁾، وقوله: «تمت قيحاً ودماً»⁽⁷⁾، نصبت (قيحاً) على التمييز عند أكثر النحاة.⁽⁸⁾ ومنه قوله: «فمات حبناً»⁽⁹⁾، ويحتمل في (حبناً) أنها حال، وفي احتماله للجوهرين توسيع للمعنى.

ب. تمييز النسبة:

يسمى تمييز الجملة، وينقسم إلى ما أصله في الصناعة فاعل، وإلى ما أصله مفعول به، ويسمى المحوّل⁽¹⁰⁾، ومن تمييز النسبة ما ليس محولاً.

1) تمييز النسبة المحوّل:

جاء من هذا النوع في السيرة قول حسان:

جعاننا بنينا دونه وبناتنا

وطبنا له نفساً بفيء المغانم⁽¹¹⁾

2) تمييز النسبة غير المحوّل:

هذا النوع من التمييز يختص بما يلحق بالجملة الاسمية من أساليب، مثل: المدح والذم، مثل: (نعم رجلاً المجتهد)، أو التعجب القياسي، مثل: (ما أشجعه رجلاً)، أو التعجب السماعي، مثل: (لله دره فارساً).

(1) السيرة (255/4).

(2) السيرة (99/4).

(3) السيرة (149/2).

(4) السيرة (28/4).

(5) شرح السيرة النبوية لأبي ذر (30/4).

(6) السيرة (24/2).

(7) السيرة (87/1).

(8) الروض الأنف (74/1).

(9) السيرة (23/2)، والحين: داء يصيب البطن.

(10) النحو الوافي (318/2).

(11) السيرة (221/4).

ويأتي هذا النوع أيضاً مع اسم التفضيل، وهو في السيرة كثير، ومثاله: «هو أفضلنا رأياً، و أيمنا نقيبة.»⁽¹⁾

الفصل الثالث

عوارض بناء الجملة الفعلية

وأنماط جملة الخالفة في السيرة النبوية

المبحث الأول: عوارض بناء الجملة الفعلية

أولاً: تغيير الرتبة.

من المعروف عند النحاة أن رتبة الفاعل بعد الفعل من الرتب المحفوظة، وستتناول هنا الرتبة في الجملة الفعلية حسب العناصر (الفعل- الفاعل- المفعول به).
(أ) رتبة الفعل مع الفاعل
الترتيب الأساسي للجملة الفعلية هو الفعل ثم الفاعل، وفي تقديم الفاعل على الفعل خلاف على النحو الآتي:

- (1) فالبصريون يرون عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل، وعليه أغلب النحاة.⁽²⁾
- (2) ينسب إلى الكوفيين جواز تقدم الفاعل على الفعل.⁽³⁾
- (3) مذهب الأخفش: سعيد بن مسعدة، تقديم الفاعل على الفعل، فقال في قوله تعالى: ﴿إِذَا اسْمَاءُ أَنْشَقَّتْ ۗ﴾⁽⁴⁾، قال: هي على التقديم والتأخير.⁽⁵⁾

(1) السيرة (50/2).
(2) الأصول في النحو (237/2).
(3) شرح ابن عقيل (161/1).
(4) الانتشاق (1).
(5) معاني القرآن للأخفش (736/2).

4) بعض الباحثين المعاصرين يميلون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل كالمخزومي، حيث يقول: (ليس من المبتدأ ما كان مسنداً إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة. وفي نحو قولنا: محمد سافر أو يسافر).⁽¹⁾

وهذه المسألة قد كثر فيها الأخذ والرد والاختلاف، فالذين يقولون بجواز تقدم الفاعل يقعون في إشكالات، والذي لا يجيزون ذلك يقعون أيضاً في إشكالات التقدير، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽³⁾، ولا شك أن التعبير بقولنا: زيد خرج، غير قولنا: خرج زيد، فالمعنيان مختلفان، ففي الأولى إخبار عن زيد بالخروج، و في الثانية إخبار عن فعل الخروج ممن كان حصوله.

ب) رتبة المفعول مع الفاعل والفعل

الأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ولكن هناك حالات تصبح رتبة المفعول مقدمة على الفاعل، أو مقدمة على الفعل والفاعل، فالحالات التي يجب فيها تقديم المفعول به على الفعل والفاعل هي:⁽⁴⁾

1) إذا كان المفعول محلاً للصدارة في الجملة كأسماء الشرط نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ

يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾⁽⁵⁾، أو مضافاً لاسم شرط نحو: (هدي من تتبغ يتبغ بنوك).

2) أن يكون اسم استفهام كقوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾⁽⁶⁾، وجاء منه في

السيرة قوله: «ماذا لقينا من أممنا؟»⁽⁷⁾ وقد قدم المفعول على الفعل والفاعل، ومنه قول مولانا حجير بن أبي إهاب: «ماذا صنعت؟»⁽⁸⁾

3) أن يكون (كم) أو (كائن) الخبريتين، ومنه جاء في السيرة قول أحد بني جذيمة: فكائن ترى يوم الغميصاء من فتى

أصيب ولم يُجرَحَ وقد كان جارحاً⁽⁹⁾

4) إذا كان العامل في المفعول واقعاً في جواب (أما) ومنه في سورة الضحى: ﴿فَأَمَّا

الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿١﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿٢﴾﴾⁽¹⁰⁾.

(1) تحقیقات نحویة (95).

(2) التوبة (11).

(3) الانشقاق (1).

(4) الهمع (9، 10/3).

(5) الزمر (23).

(6) غافر (81).

(7) السيرة (33/2).

(8) السيرة (191/3).

(9) السيرة (81/4).

(10) الضحى (10، 9).

تقديم المفعول على الفاعل :

(1) إذا كان الفاعل مصدرأ مؤولاً فيجب تقديم المفعول به عليه، ومنه في السيرة النبوية:
ألا هل أتى الحسناء أن حليأها

(1) بميسان يُسقى في رُجاجٍ وحنأتم (1)

(2) إذا حصر الفاعل بـ (إلا) فيجب تأخير المحصور معها ومن ذلك ما قاله الكفار عن

الصحابية التي عميت: «ما أذهب بصرها إلا اللات والعزى.» (2)

(3) إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً ومنه قوله ﷺ: «قد هداك الله

يا عمر» (3)، وقوله: «حياه الله من أخ وصاحب.» (4)

(4) إذا كان الفاعل قد اتصل به ضميرٌ يعود إلى المفعول، فيجب تأخير الفاعل وتقديم

المفعول، نحو: أكرم سعيداً غلامه، ومن التقديم الجائز في السيرة قول ابن إسحاق:
«كلاً قد سمعنا» (5)، وهذا التقديم لغرض الحصر.

تقديم الفاعل على المفعول: يجب تقديم الفاعل على المفعول وبقاء المفعول في رتبته بعد
الفاعل في مسائل هي:

(1) إذا خشي الالتباس، ووقوع الشك بسبب خفاء الإعراب، فلا يعلم الفاعل من المفعول

نحو: (علم موسى عيسى)، وهذا في حالة اللبس، فأما إذا خفي الإعراب وأمن اللبس في

المعنى، فيجوز حينئذٍ وجاء في السيرة قول الحارث بن هشام:

وعرفتُ أنني إن أقاتلُ واحداً

أقتلُ ولا ينكى عدوي مشهدي (6)

والمعنى أنني إن أقاتل منفرداً جمعاً من الناس، وأنا وحدي، فإنني أقتل، ولا يؤلم

عدويّ حضوري ذلك القتال، فالذي يقع عليه الألم هو العدو، وهو المفعول وقد تقدم،

والفاعل مشهدي، وفي كلا الكلمتين لم يظهر الإعراب لكن المعنى بين.

(2) إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول اسماً ظاهراً نحو: (أكرمت علياً)، وقد جاء منه في

السيرة:

سقى الله أموها عرفتُ مكانها

(1) السيرة (12/4).

(2) السيرة (355/1).

(3) السيرة (385/1).

(4) السيرة (21/2).

(5) السيرة (107/2).

(6) السيرة (21/3).

جُرَابِأً وَمَلَكُومًا وَيَدْرُ وَالْعَمْرَا (1)

(3) إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين، ولا حصر في أحدهما فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به نحو: (أكرمته)، وجاء منه في السيرة قول كعب بن مالك:
يَذُوؤُنَّا عَن دِينِنَا وَنَذُوؤُهُم

عَن الكَفْرِ وَالرَّحْمَنُ رَأٍ وَسَامِعٌ (2)

ومن النثر قول ابن إسحاق: «فلما نزلوها بعثوا حرام بن ملحان.» (3)

ثانياً: الحذف في الجملة الفعلية:

(أ) حذف الفعل مع الفاعل:

ذكر سيبويه مصطلح (اختزال الفعل) في كتابه في مواضع كثيرة، ومعناه الحذف (4)، وقد جعله قسمين: اختزال لفعل مستعمل إظهاره، واختزال لفعل غير مستعمل إظهاره (5).

وكأن ظاهرة الاختزال لا تقتصر على الأفعال المستخدمة التي إذا غابت عن الجملة يمكن تقديرها، وإنما هناك جمل لا يكون فيها فعل في الأصل، وإنما حملت على الفعلية لوجه من الوجوه.

فالنحاة فسروا ظاهرة الحذف في ضوء نظرية الإسناد، فقد ترد كلمة في بناء جملة أخرى مثل: المنصوب على الاختصاص، فيجعلونه مفعولاً لفعل مقدر، والحق أنه لو ظهر هذا الفعل لتغير المعنى، ولذلك ينبغي أن نضع ضوابط لتقدير الفعل.

ويترجح عند الباحث الآتي:

(1) أن هناك مواطناً يصح فيها تقدير الفعل و الفاعل، وهذه المواطن متوقفة على سياق الكلام، والتركيب الذي جاءت فيه، وضابطه ما ذكره ابن هشام: بأنه ما كان عليه دليل من الحال أو المقال (6)، وهذا الحذف يقتضيه السياق وذلك للاختصار.

(2) أن هناك مواطناً فسرها العلماء على أساس حذف (الفعل والفاعل) مثل: المنصوب على الاختصاص، والاسم المنصوب على المدح أو الذم، أو المنصوب على الإغراء والتحذير، وغير ذلك، فقد قال العلماء فيه بتقدير فعل اقتضاءً للحركة الإعرابية، وجعلوا تلك الصيغ واجبة الحذف، ولو ذكر ذلك الفعل لخرجت الجملة من معناها إلى معنى آخر (7).

(1) السيرة (185/4).

(2) السيرة (289/3).

(3) السيرة (205/3).

(4) لسان العرب، مادة (خزل)، (84/4).

(5) كتاب سيبويه (280/1).

(6) مغني اللبيب (786، 787).

(7) دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي، د. خليل عمايرة، مجلة جنور، العدد (4) سبتمبر، 2000م،

(147).

وينبغي أن يعاد النظر في ما قاله العلماء في هذه الأبواب، ويبحث لها عن تفسير يتناسب مع طبيعة اللغة، لذلك نرى أن يقسم الحذف من حيث إمكان التقدير وعدمه إلى قسمين:

أولاً: حذف يحتاج إلى تقدير.

وهو الذي عليه دليل في السياق، وظهوره لا يغير من المعنى، وإنما في حذفه اختصار وإيجاز، ومنه في السيرة قول كعب بن مالك:

نُخِيزُهَا وَلَوْ نَطَقْتَ لَقَالَتْ

قـــــواطعهن: دوساً أو ثقيفاً⁽¹⁾

أي: نريد دوساً أو ثقيفاً، ومنه قوله ﷺ لجابر بن عبد الله: «أتزوجت يا جابر؟ قال: نعم، قال: أتبياً أم بكرأ؟، قلت: لا، بل ثيباً»⁽²⁾، فقد نُصِبَ (ثيباً) و(بكرأ)، و يكون على تقدير فعل محذوف وفاعل دل عليهما قوله: (أتزوجت)⁽³⁾، ومنه قول عوف بن الحارث: «يا رسول الله، ما يضحك الرب من عبده؟ قال: غمسهُ يده في العدو حاسراً»⁽⁴⁾، وفي العبارة حذف للفعل والمفعول ودل عليهما (يضحكه)، ومنه قول المرأة الديارية: «فما فعل رسول الله؟ قالوا: خيراً»⁽⁵⁾ فيجوز تقدير الفعل مع جواب الاستفهام؛ لأن في السؤال ما يدل عليه.

ثانياً: كلمات لا تحتاج إلى تقدير محذوف معها ومنه:

1) المنصوب على المخالفة: والمخالفة هي قرينة معنوي يفسر في ضوئها بعض الوظائف النحوية التي تأتي في تراكيب وتكون مخالفة لما قبلها في العلامة الإعرابية، ومثل ذلك في باب الاختصاص عند النحاة، حيث يقدرونه مفعولاً لفعل وفاعل محذوفين، والصحيح أن مثل هذه التراكيب يجب أن يفسر في ضوء تلك القرينة، فإذا قلنا: (نحن العرب نكرم الضيف)، فـ(العرب) بالرفع تفيد البدلية، وبالنصب تفسر على ما ذكرنا من قرينة المخالفة.

والنصب بهذه القرينة يدل على العناية والاهتمام، وهما مرادان في هذا الأسلوب، ولهذا لا يحتاج إلى التقدير فيه؛ لأن التقدير يخرج التركيب عن المعنى المراد منه، ومن أمثلته في السيرة قوله ﷺ: «سلمان منا أهل البيت»⁽⁶⁾، وقول جابر بن عبد الله: «كنا أصحابَ الحديبية أربع عشرة مئة»⁽⁷⁾، ومن هذا ما يكون عند النحاة منصوباً على الـ(نم)، ومنه في الشعر قول كعب بن الأشرف:

(1) السيرة (130/4)

(2) السيرة (229/3)

(3) إعراب الحديث (100).

(4) السيرة (239/2)

(5) السيرة (111/3)

(6) السيرة (247/3).

(7) السيرة (337/3).

لعمري لقد كانت مُرِيدٌ بِمَعزِلٍ

عن الشرِّ فاحتالت وجوه الثعالب⁽¹⁾

فقد نصب (وجوه الثعالب) على القطع على إرادة معنى النزم⁽²⁾، ومن النثر قول ابن إسحاق: «فذكر لي أنّ أمّ جميل- حمالة الحطب- حين سمعت ما أنزل فيه وفي زوجها... أتت رسول الله ﷺ...»⁽³⁾، وقوله: «أتى بحبي بن أخطب- عدوّ الله- وعليه خلة...»⁽⁴⁾، فهذه فهذه التراكيب لا يصح إخراجها عن سياقها بتقدير فعل وفاعل لها.

(2) المنصوب على الإغراء ويأتي على نمطين:

(أ) المغرى به مؤكداً توكيداً لفظياً: ومثله في السيرة قول ابن إسحاق: «السلاح السلاح»⁽⁵⁾، وقول ضمضم بن الحارث: «الغوثنُ الغوث»⁽⁶⁾، و«اللطيمة اللطيمة»⁽⁷⁾، وقول عمير بن وهب: «الله الله في نفسك»⁽⁸⁾، و«النجاء النجاء»⁽⁹⁾، وكلما تكرر اللفظ كلما زاد التأكيد على الطلب والحث.

(ب) المغرى به غير مؤكد: ومنه قول أبو بكر: «الصحبة يا رسول الله»⁽¹⁰⁾، ومنه «قلت لصاحبي لما أمسنا النجاء»⁽¹¹⁾، ولا شك أن هذا النوع من المنصوبات له دلالاته الخاصة، فعندما تقول: (النجاء النجاء)، تكون دلالاته أبلغ من (انج)، فأنت تحثه على طلب النجاة بأي وجه من وجوها.

(3) المنصوب على التحذير: هذا أيضاً لا يصلح فيه تقدير الفعل، و يكون التحذير بذكر المحذّر منه، أو المحذّر والمحذّر منه، وله نمطان:

(أ) ذكر المحذّر منه فقط منصوباً، مثل: (الأسد الأسد)، وغالباً ما يتكرر لفظه حتى يؤكد وظيفة التحذير، وقد يأتي غير مؤكد.

(ب) ذكر ضمير النصب المنفصل مع المحذّر منه، وهذا النمط أيضاً يدل على التحذير، ولكن دلالاته تختلف عن النمط السابق، فهذا يتعدد فيه أوجه التحذير فيكون للمفرد وللمثنى وللجمع، بينما النمط الأول لا يتعدد هذا التعدد، وهذا

(1) السيرة (60/3).

(2) الكتاب (116/1).

(3) السيرة (393/1).

(4) السيرة (265/3).

(5) السيرة (169/2).

(6) السيرة (221/2).

(7) السيرة (221/2)، اللطيمة: الإبل التي تحمل البز والطيب.

(8) السيرة (66/4).

(9) السيرة (291/4).

(10) السيرة (98/2).

(11) السيرة (290/4).

التركيب يعد من خالفة الفعل المنقولة من الضمائر، وهو من الأساليب الإفصاحية⁽¹⁾.

وأكثر الأنماط التي جاءت في السيرة من نمط الضمير المنفصل مع المحذر منه

ومنه:

فإيـاك والميتـات لا تقربنّهـا

ولاتأخذنّ سـهما حديدا لتفصـدا⁽²⁾

ومن النثر قول ابن إسحاق: «إياكم ونفسه»⁽³⁾.

(ب) حذف المفعول به:

يجوز حذف المفعول به في مواطن يدل عليها السياق، ومنها:

(1) بعد (لو شئت) نحو: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽⁴⁾. أي: فلو شاء هدايتكم⁽⁵⁾، وقد جاء

جاء من هذا في السيرة قوله⁽⁶⁾: «وإن شاءوا قدم قاتله، وإن شاءوا فعقله»⁽⁶⁾

وقول عبدالله بن مسعود: «ولئن شئتم لأغادينهم بمثلها غداً»⁽⁷⁾.

(2) حذف العائد على الصلة، ومما جاء منه في السيرة قول حمزة بن عبد المطلب:

فإني أرى ما لا ترون وإنني

أخاف عقاب الله والله ذو قَسْر⁽⁸⁾

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (117).

(2) السيرة (1/425، 264، 321).

(3) السيرة (1/358) (4/230).

(4) الأنعام (149).

(5) مغني اللبيب (829).

(6) السيرة (4/64).

(7) السيرة (1/352).

(8) السيرة (3/12).

ومنه ما جاء في الحديث: «ألا تستحي يا براق مما تصنع.» (1)

3) ومما حذف فيه المفعول:

«قال أمية بن خلف لأبي بكر عن بلال رضي الله عنه: أنت الذي أفسدته فأنقذه مما ترى، فقال أبو بكر: أفعل، عندي غلام أسود أجلد منه وأقوى على دينك، أعطيكه به.» (2)، أي أفعل ذلك.

ج) الفعل الذي من دون فاعل:

من المعروف أن لكل فعلٍ فاعل، وهذه القاعدة المنطقية في الموجودات بنى عليها النحاة قاعدة الفعل والفاعل في اللغة، فالفعل الذي لا يقترن لفظ فاعله به يقدر عندهم؛ لأن دلالة الفعل على الفاعل دلالة وجودية، فإذا وجد الفعل لا بد من وجود فاعله.

وجاء في القرآن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُنُنَّهُمْ حَتَّى حِينٍ﴾ (3) وقد اختلف النحاة في فاعل الفعل (بدا)، فسيبويه يرى أن الفاعل هو جملة { لِيَسْجُنُنَّهُمْ } وقد خطأه المبرِّد؛ لأن الفاعل لا يكون جملة، فقدر الفاعل في الآية على أنه (بداء)، ثم حُذف الفاعل لأن الفعل يدل عليه. والرأي الآخر: أن معنى (بدا له) في اللغة ظهر له ما لم يكن يعرفه، فالمعنى: بدا لهم ما يكونوا يعرفونه، وحُذف هذا لدلالة الكلام عليه (4).

وقد جاء هذا الفعل في السيرة النبوية بدون فاعل في موضعين: فمما ذكره ابن إسحاق عن بعض الصحابة: «لما كان يوم خرج رسول الله - ﷺ - إلى أحد بدا له في الإسلام فأسلم» (5)، وقوله: «ثم بدا له في الرجوع.» (6)

والراجح أن هذا الفعل (بدا) يختص بجواز حذف فاعله لدلالة الكلام عليه، فقد ظهر معه في مواطن أخرى في السيرة ومنها قول ابن إسحاق: «ثم بدا له أنه خائله ومسلمه.» (7)

(1) السيرة (11/2).

(2) السيرة (355/1).

(3) يوسف (35).

(4) إعراب القرآن للنحاس (329/2).

(5) السيرة (100/3).

(6) السيرة (232/3).

(7) السيرة (303/1)، (332).

المبحث الثاني

جملة الخالفة ، وأنواعها في السيرة

مفهوم (الخالفة) :

البصريون يسمونها أسماء أفعال، وهي تدل عندهم على الحدث، كما يدل عليه الفعل لكنها لا تتصرف كتصرفه (1)، وقد اضطرب الفراء في تحديد مصطلح واحد لها، فيسميها: أصوات وأدوات وأسماء وخُلْفَة. (2)

وأشار السيوطي إلى أن ابن صابر الأندلسي، جعلها قسماً رابعاً من أقسام الكلام سماه (الخالفة). (3) وأما هذا المصطلح (الخالفة) فقد استُخدم حديثاً من قبل الدكتور تمام حسان، وذكره عند تقسيم الكلمة وجعل من أقسامها خالفة الإخالفة، وهي المعروفة عند القدماء بـ(اسم الفعل) (4)، وهذه الأدوات لها بناء خاص، وسمات تتميز بها عن غيرها هي:

- أنها مبنية فلا يظهر عليها أي حركة من حركات الإعراب، وليست متصرفة.
- أنها من الأدوات المسكوكة فلا تلحقها ضمائر، أو أدوات النصب والجزم كما في الأفعال.

- أن فاعلها (المسند إليه) لا يظهر في الجملة ويكون مستتراً وجوباً عند النحاة. وهذه السمة لا توجد إلا مع أفعال الأمر لذلك أغلب هذه الأدوات تستخدم للأمر وقليل منها للماضي والحال.

- أن السياق له الأثر الأكبر في تحديد معناها، فلا يحدد معناها في حالة انفرادها. (5)

(1) الكتاب (241/1)، المقتضب (202/3).

(2) معاني القرآن (121/2)، (235/2)، (260/322/1).

(3) الهمع (121/5).

(4) اللغة العربية معناها ومبناها (113).

(5) الفعل زمانه وأبنيته (126)، والمضارعة في الدرس اللغوي والنحوي، محمد يوسف آل محسن، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية، 1989م، (297).

أنواع خالفة الفعل عند النحاة:

قد قسم العلماء هذه الخوالب إلى ثلاثة أقسام حسب أقسام الفعل عندهم من حيث الزمن: ما يسمى به الفعل الماضي، نحو: (هيهات) بمعنى بعد، (شتان) بمعنى افتراق، (سرعان) بمعنى أسرع. ما يسمى به الفعل المضارع (الحال)، نحو: (وي) بمعنى أتعجب، و(آه) بمعنى أتوجع، و(أف) بمعنى أتضجر. ما يسمى به فعل الأمر، نحو: (صه) بمعنى اسكت، (مه) بمعنى اكفف، و (رويد) بمعنى تمهل، (أمين) بمعنى استجب. (1)

أنواع الخالفة في السيرة:

هذه الأدوات لها معان تؤديها في الجملة، وفي كل موضع بحسبه، لكن هناك بعض منها عُرف بدلالاته على معنى معين اشتهر استخدامه فيه، ولذلك اختار الباحث التقسيم التالي بحسب دلالتها:

1 **خالفة فعلية:** وهي تدل على معنى طلبي من أمر أو نهى بحسب ما يقتضيه السياق، والأصل في الطلب الأفعال، فهذه الخالفة الفعلية تنوب عن جملة تامة، ولا تحتاج إلى تقدير فاعل لها، ومنها ما هو منقول وما هو مرتجل.

فمن المنقول عن الظرف:

(دونك): وتستخدم للأمر بمعنى خذ ومنه في السيرة قول عقيل بن أبي طالب: «ودونك هذه الإبرة تخيطين بها ثيابك» (2)، و قول رفاعة بن زيد: «دونك يا رسول الله قديماً كتابه، حديثاً غدره.» (3)

وقد تستخدم للإغراء وهو من معانيها (4)، ومنه في السيرة قول ابن إسحاق: «قال إما تعطوني مالي، وإما أن أكلمه في ذلك؟ قالوا: دونك وإياه، قالت فجاءه فجلس بين يديه» (5)، وتستخدم أيضاً للتحذير ومنه في السيرة قول كعب بن مالك: ودونك فاعلم أن نقض عهدنا

أباه عليك الرهط حتى تتابعوا (6)

(عندك): وتستخدم بمعنى الزم للإغراء وقد جاءت في السيرة بنفس المعنى، ومنه قول أبي حرد: « فوالله ما كان إلا النجاء ممن فيه، عندك عندك.» (1)

(1) الهمع (121/5).

(2) السيرة (145/4).

(3) السيرة (271/4).

(4) المعجم الوافي (161).

(5) السيرة (378/1).

(6) السيرة (58/2).

ومن المنقول عن الجار والمجرور:
 (إليك إليك): ومعناها الأمر بالالتحى،⁽²⁾ ومنها في السيرة قول سراقه بن مالك:
 «فدخلت في كتيبة من خيل الأنصار، قال: فجعلوا يقرعونني بالرماح ويقولون: إليك إليك
 ماذا تريد؟»⁽³⁾
 (عليك): وهي خالفة فعلية تدل على الإغراء، وقد تأتي بكاف الخطاب للمفرد أو
 للجمع، ومنها في السيرة للجمع: «عليكم به.»⁽⁴⁾
 ومن المنقول عن غير الظرف والجار والمجرور:
 هكذا: وجاء من قول العاص بن وائل: «هكذا عن الرجل»⁽⁵⁾، وتفيد الأمر
 بالالتحى، وهي تتكون من كاف التشبيه التي دخلت على (ذا)، و(ها): التنبيه⁽⁶⁾.
 هاك: وهي خالفة فعلية للأمر منقولة عن حرف التنبيه، بمعنى (خذ) وتستعمل بصورة
 وممدودة مع كاف الخطاب أو من دونها، نحو: (ها، وهاء، وهاك) للمفرد المذكر، و(هاك) للمفرد
 المؤنث⁽⁷⁾.
 وقد تلحقها ميم الجمع كقوله تعالى: ((هاؤم اقرءوا كتابيه))⁽⁸⁾، وجاء منه في السيرة
 قوله ﷺ: «هاك مفتاحك يا عثمان.»⁽⁹⁾
 (إياك): وهي خالفة فعلية للتحذير، ويستخدم معها كاف الخطاب للمفرد المثنى
 وللجمع، وجاء منه في السيرة النبوية⁽¹⁰⁾.
 أيهاً وويهاً: خالفة فعلية للأغراء⁽¹¹⁾، ومنها في السيرة قول هند بنت عتبة:
 ويهاً بني عبد الدار
 ويهاً حمالة الأديبار
 ضرباً بكل بتار⁽¹²⁾
 وفي النثر قولها أيضاً: «ويهاً أبا دسمة. أشفٍ واستشف.»⁽¹³⁾

- (1) السيرة (287/4).
- (2) الكتاب (250-249/1).
- (3) السيرة (104/2).
- (4) السيرة (358/1).
- (5) السيرة (63/4).
- (6) الروض الأنف (101/2).
- (7) الصاحبي (280).
- (8) الحاققة (19).
- (9) السيرة (61/4).
- (10) السيرة (358/1) (230/4).
- (11) الكتاب (302/3)، مجالس ثعلب (228/1).
- (12) السيرة (76/3).
- (13) السيرة (70/3).

مه: خالفة فعالية لطلب الكف عن عمل على وجه التعجب منه (1)، ومما جاء منه في في السيرة النبوية ما قاله قوم ضمام بن ثعلبة: «قالوا: مه يا ضمام، اتق البرص اتق الجذام» (2)؛ فظاهر السياق أنها نهي وزجر عن ذلك الفعل.

(2) **خالفة إفصاحية**: ونقصد بها ما كان من هذه الألفاظ ولا يدل على طلب، وإنما يُفصح بها المتكلم عن انفعال تجاه موقف ما، كغضب أو تحسر أو تندم أو تضجر، وأغلبها مرتجل، ومنها في السيرة:

إيه: ويفصح بها عن الاستزادة للاستحسان، ومنها في السيرة: من قول الحجاج بن علاط السلمي « قال: قلت: قد بلغني ذلك، وعندي من الخبر ما يسركم، قال: فالتبطوا بجنبي ناقتي يقولون: إيه يا حجاج، قال: قلت: هُزِمَ هزيمة لم تسمعوا بمثلها قط» (3)، ومما دار بين النبي ﷺ وعدي بن حاتم: «..ثم قال: إيه يا عدي بن حاتم، ألم تك ركوسياً؟ قال: قلت: بلى..» (4)

بله: وهي عند النحاة اسم فعل بمعنى: دع أو اترك، وهذا التقدير يخرجها عن معناها الذي تستخدم له، وهو الإفصاح عن التعجب مع التهكم، وتُرد مع فعل في سياق بين شيئين، يكون الفعل أشد وقوعاً على ما بعده، ومنه في السيرة قول كعب بن مالك: فتري الجمائم ضاحياً هاماتها

بله الأكف كأنها لم تخلق (5)

والمعنى في البيت: أنك ترى الرؤوس مقطوعة فكيف بالأكف.
(أف): وهي خالفة إفصاح عن التضجر والاستكراه (6)، ومنها في السيرة قول عمرو بن الجموح:
أفٍ لملقاك إلهياً مُسْتَدَنَّ

الآن فتشُناك عن سوء الغبن (7)

وفي النثر قول أبي أيوب الأنصاري: «أفٍ لك منافقاً خبيثاً.» (8)

(1) لسان العرب (213/13).

(2) السيرة (229/4).

(3) السيرة (376/3).

(4) السيرة (236/4).

(5) السيرة (288/3).

(6) البرهان للزركشي (248/4).

(7) السيرة (66/2)، مستند: مستعبد، الغبن: السفه.

(8) السيرة (142/2).

واهاً وآهالك: وهي خالفة إفصاح عن التحسر والحزن،⁽¹⁾ وقد تأتي للإعجاب بالشيء⁽²⁾، وجاءت في السيرة النبوية للتحسر، ومنه الحديث عن هدم (الطاغية) وهو صنم: «ويقول أبو سفيان والمغيرة يضربها بالفأس: واهالك! آهالك!»⁽³⁾

بخ بخ: وهي خالفة إفصاح عن استحسان الشيء والرضا به، وتكرر للمبالغة،⁽⁴⁾ وجاء منها في السيرة النبوية من قول عمير بن الحمام: «بخ بخ، أفما بيني وبين أن أدخل الجنة إلا أن يقتلني هؤلاء.»⁽⁵⁾

وي: وهي خالفة إفصاح للتعجب، و منها في السيرة قوله ﷺ: «وَيُؤَلِّمَهُ مَسْعَرَ حَرْبٍ»⁽⁶⁾، و(وَيُؤَلِّمَهُ) أصلها (وي لأمه)، فحذفت الهمزة تخفيفاً.⁽⁷⁾

الرتبة في جملة الخالفة:

الرتبة في جملة الخالفة الفعلية من الرتب المحفوظة فلا يجوز أن يتقدم شيء عليها متعلق بها، والكوفيون يجيزون تقدم معمول اسم الفعل عليه⁽⁸⁾، وقد استتلوا بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁹⁾، أي: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، فحذف الفعل، وأضيف المصدر إلى فاعله كـ {صَبَّغَةَ اللَّهُ}⁽¹⁰⁾، ودل على ذلك المحذوف أن التحريم يستلزم الكتابة، عليكم متعلق بالمصدر أو الفعل المحذوف لا اسم الفعل.

وأما (دلوي) فمبتدأ وليس مفعولاً، وخبره جملة اسم الفعل وفاعلها، وحذف رابطها أي: دونكه، والجملة خبرية مقصود بها الطلب.⁽¹¹⁾

ومما ورد في السيرة من هذا بيت لجارية من الأنصار أقبلت بدلوها، وناجية بن جنوب بن عمير في القلب يميح على الناس، فقالت:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَا

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكََا

يثنون خيراً ويمجدونكا⁽¹⁾

(1) السيرة (195/4).

(2) مجالس تغلب (228/1)، شواهد التوضيح (212)، لسان العرب (256/1).

(3) السيرة (195/4).

(4) لسان العرب (330/1).

(5) السيرة (239/2).

(6) السيرة (353/3).

(7) شواهد التوضيح (157).

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف م (27) (228، 229).

(9) المائدة (3).

(10) البقرة (138).

(11) حاشية الخضري (91/2).

والراجع: أن دلوي: مبتدأ، ودونك: خالفة فعلية للإغراء في محل رفع خبر.

الباب الرابع

من بناء الأساليب النحوية

الفصل الأول

من الأساليب الطلبية

المبحث الأول: تركيب النداء

(أ) النداء:

لغة: هو الدعاء برفع الصوت، وقد ناديته نداء، وفلان أذى صوتاً من فلان، أي أيقظ مذهباً أو أرفع صوتاً⁽¹⁾.

و اصطلاحاً: طلب إقبال المنادى بحرف نائب مكان (أدعو) لفظاً أو تقديراً، وقد يكون الإقبال حقيقياً أو مجازياً للتنبيه.⁽²⁾

والنداء من الأساليب الإنشائية، وهو يتشكل أشكالاً متنوعة، فقد يكون نداءً لذاته، أي أنه يهدف إلى مجرد المنادة، وهو ما يكاد يكون لمجرد طلب الانتباه، أو التماس القبول والاقتراب، وقد يكون النداء صياغة لفظية تنبه المستقبل للرسالة اللغوية كي يصغي إلى مضمونها.⁽³⁾

ولذلك يترجح عند الباحث أن النداء: لفت انتباه السامع، وإثارته لسماع ما يريد المتكلم، إما لطلب إقبال، أو سماع أمر، أو تنبيه على أمر، أو استعطاف، وهذا الأخير خاص بالدعاء، ويكون بحرف نداء ملفوظ أو مقدر.

- حقيقة جملة النداء:

- يرى سيوييه أن المنادى منصوب بـ[ل متروك إظهاره]⁽⁴⁾ وعلى مذهبه ذهب المبرد، وكثير من النحاة⁽⁵⁾، وهذا الرأي خالفه [ض النحاة؛ لأن هذا التقدير يخرج أسلوب النداء من الإنشاء إلى الخبر.⁽⁶⁾
- ويرى [ض النحاة أن حروف النداء أسماء أفعال بـ[نى (أدعو) وقد رده آخرون⁽⁷⁾.

(1) لسان العرب (ندى) (97/14).

(2) سيوييه (231/1)، شرح الكافية (131/1)، حاشية الصبان (133/3).

(3) الشرط في القرآن الكريم في ضوء اللسانيات الحديثة، عبدالسلام المسدي، ومحمد هادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب - تونس، 1985م، (165).

(4) الكتاب (191/1)، (291/1).

(5) المقتضب (202/4).

(6) الخصائص (186/1)، والتفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، المطبعة البهية المصرية، د.ت، (82/2).

(7) مغنى اللبيب (488).

- ويرى غيرهم أنّ الناصب للمنادى هو الحروف أنفسها وقدّره أيضاً ابن هشام وغيره.⁽¹⁾

ويرى عدد من المحدثين أنّ النداء جملة قائمة برأسها، وهي جملة إفصاحية، ويسميها آخرون الجملة غير الإسنادية، أي التي لا تقوم على المسند والمسند إليه.⁽²⁾ والراجح أنّ جملة النداء تتكون من (حرف) للنداء، و(اسم) وهو المنادى، ويبدأ جملة تامة لأنهما يفيدان مَنى يحسن السكوت عليه، وتقدير قَال مع أداة النداء والمنادى كما ذكر النحاة غير صحيح، ويخرج الجملة عن غرضها.

- أركان تركيب النداء: وللنداء أركان يقوم عليها:

أداة النداء: وأداة النداء هنا هي التي تستخدم لتبنيه السامع لتلقي ما يريد المتكلم، واختلف في عدد هذه الأدوات.

فسيبويه يشير إلى أنها خمسة، إذ يقول: فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ب(يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألّف)، نحو قولك: (أحار بن عمرو).⁽³⁾

وهذا المذهب ذهب إليه ابن السراج إذ يرى أنّ الحروف التي ينادى بها هي: يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألّف وهذه ينبه بها المدعو. «⁽⁴⁾

ويقول السيبوطي: «أدوات النداء ثمانية وليست كلها محل اتفاق وهي: الهمزة، وأي وأيا، وهيا، وأي، (وأ)، و (وا)، والجمهور على أنها أحرف.»⁽⁵⁾

ومهما كان في الأمر من خلاف فإن هذه الحروف كلها، استعمل إلى قرب يَضها بكثرة وهي المتفق عليها، والتي اختلف فيها استعملت بقلة، وهذه القلة لا تلغي كونها أحرفاً للنداء، وأكثر هذه الأحرف وروداً، في السيرة النبوية، "يا" ثم "أي"، ثم "الهمزة". المنادى: هو الذي يوجّه إليه الخطاب سواء أكان عاقلاً، أم غير عاقل، وهو اسم يذكر يَد أداة النداء.

وهذا المنادى يقسم عند النحاة على ثلاثة أقسام، وهذه الأقسام بينها سمات وخصائص متشابهة، جالت النحاة يميزون كل قسم عما سواه.

ب - أنماط المنادى في السيرة النبوية:

أولاً: المفرد العلم.

والمفرد هنا هو نقيض المركّب، ويدخل في هذا النوع ما ليس مضافاً، أو شبيهاً، بالمضاف، وما كان مركباً تركيباً مزجياً، أو كان مثني، أو مجموعاً، مثل: يا مَدِي كَرِب، يا مَحْدَان، يا مَحْدُون.⁽⁶⁾

(1) السابق (488).

(2) اللغة العربية مَنّاها ومِنّاها (117)، دراسات في اللسانيات العربية (63/2).

(3) كتاب سيبويه (229/2).

(4) الأصول في النحو (329/1).

(5) الهمع (34/3).

(6) حاشية الصبان (138/3).

واختلف النحويون في حكم المنادى المفرد المرفعة، فسيبويه يجال المنادى مقولاً به لقيل محذوف مقدر حذف لكثرة استقامه بباب النداء، وصارت أداة النداء بدلاً من هذا القول، وعلى مذهبه سار البصريون.⁽¹⁾

وأما الفراء فذهب إلى أن المنادى اللم مبني على الضم، وليس بفاعل، ولا مقول⁽²⁾، وعند غيره من الكوفيين أن المنادى المفرد مرفوع بغير تنوين⁽³⁾. وأكثر ما جاء هذا النمط في السيرة النبوية مفرداً علماً، لا مركباً تركيباً مزجياً، ولا مثني، ولا مجموعاً.

ومن هذا النمط في السيرة النبوية في الشار قول قتيلة بنت الحارث:
أحمدُ يا خيرَ ضئِنَ كريمِة

في قومها والفحلُ فحلُّ مرق⁽⁴⁾

وقول عبد الله بن رواحة:
ألا يا هندُ لا تُبدي شِماماً

بحمزة إنَّ عزَّكم ذليلُ⁽⁵⁾

ومنه في النثر: قوله ﷺ: «من هؤلاء يا جبريل؟»⁽⁶⁾، ومنه قول أسد بن زرارة:
«أي مصاب، جاءك والله سيد من وراءه من قومه.»⁽⁷⁾

ثانياً: النكرة المقصودة:

وهذا النوع من المنادي، مبني على الضم كاللم المفرد، وهي التي يراد بها هائين مثل: (يا رجلُ أقبل)، وأنت تريد شخصاً يينه، وهذا النوع يحدده السياق، وتكون الالامة الإعرابية دليلاً عليه وقيدا له، فإذا قلت: (يا رجلُ اتَّقِ الله)، فإن الجملة تدل على أنك قلتها في مقام المخاطب فيه مفردٌ رفته يينه، ولكن لم تفصح باسمه فجئت باسم الجنس (رجل)، وجئت بالضممة دليلاً على أن المنادى مرفوع، ولكننا ناديته بلفظ نكرة وهي (رجلُ)، فإذا نصبت وقلت (يا رجلاً)، كان الماني عاماً.

(1) الكتاب (1/291)، الإنصاف في مسائل الخلاف، م (45)، (323/1).

(2) مهاني القرآن (2/283).

(3) الإنصاف م (45)، (323/1).

(4) السيرة (3/48).

(5) السيرة (3/181)، (1/236).

(6) السيرة (2/19)، (1/429).

(7) السيرة (2/50)، وانظر (1/381)، (2/224).

و هذا النمط قليلٌ في السيرة، لأنه لا يُحتاج إليه إلا في بَعض المقامات، ومما جاء منه في الشِّعر قول البيضاء بنت عبد المطلب:

أَلَا يَا عَيْنَ جُودِي، وَاسْتَهْلِي

وبَغِي ذَا النُّدَى، وَالْمَكْرُمَاتِ (1)

ومنه في النثر قول أبي أيوب الأنصاري لرافع بن ودية: «أدراجك يا منافق من مسجد رسول الله» (2)، فالمنادى (منافق) نكرة، وقد قصد بها شخص مَـيَّن، ومنه قول ابن إسحاق: «ويحك يا فلان» (3)

ثالثاً: النكرة غير المقصودة:

وهي لا تدل على مَـيَّنٍ مقصودٍ بالنداء، فإذا قلت: «يا رجلاً أقبل، فإنما تقديره (يا واحداً من الرجال)، وكل من أجابك فهو الذي عنيت، ولم تقصد واحداً مَـيَّن، والمازني يمنع هذا النوع قياساً على المجموع؛ لأن نداء غير المَـيَّن لا يمكن (4)، والنكرة غير المقصودة واجبة النصب عند سيبويه (5)، والفراء يختار النصب (6) وهذا النمط يكثر في المواقف التي يكون فيها الخطاب عاماً، ليس موجهاً لشخص مَـيَّن، وجاء منه في السيرة قول حسان:

يَا فَارِساً يَـأ مِـدْرَهُ

يَا حَمْرُ قَدْ كُنْتَ الْمَصَاحِمِ (7)

وقول أبي قيس بن الأسلت:

يَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغُنْ

مغالبةً عنِّي لَوَيْي بَنَ غَالِبِ (8)

وقد تأتي (يا) النداء للتكثير كـ(رُبَّ) وهو أحد مَـيَّنِها، ومنه قول رجل من الأزد:

يَا غَزْوَةً مَا غَزَوْنَا غَيْرَ خَائِبَةٍ

(1) السيرة (208/1)، (27/4).

(2) السيرة (142/2).

(3) السيرة (249/1).

(4) المقتضب (216/4)، الهمع (39/3).

(5) الكتاب (182/2).

(6) مَـيَّنِ القرآن (375/2).

(7) السيرة (170/3).

(8) السيرة (320/1).

فِيهَا الْبِغَالُ وَفِيهَا الْخَيْلُ وَالْحُمُرُ (1)

(1) السيرة (244/4).

رابعاً: المنادى المضاف:

وهذا النوع من المنادى يكون مركباً تركيباً إضافياً، «وسواء أكانت الإضافة محضة، وهي الخالصة من شائبة الانفصال، نحو: (ربنا اغفر لنا)، أي يا ربنا، أو غير محضة، وهي إضافة الصفة للمولها نحو: يا حسن الوجه»⁽¹⁾، وحكم المنادى المضاف وجوب النصب.

- أنماط المنادى المضاف في السيرة النبوية، وهذا النمط ينقسم إلى أنواع بحسب نوع المضاف.

النوع الأول: المنادى المضاف إلى غير الضمير، وهو أكثر أنواع المنادى في السيرة، ومنه في التبخار قول أبي قيس بن الأسلت:
أربَّ الناس أشـيأاً ألمَّت

يُلفُّ الصـبُّ منها بالذَّلُول (2)

وقول ابن الزبير:

يا رسولَ المليك إن لساني

راتق ما فَنَّقْتُ إذ أنا بور (3)

ومن النثر: «يا رسولَ الله»⁽⁴⁾، «يا نبيَّ الله»⁽⁵⁾، «يا أمَّ عبد الله»⁽⁶⁾، «يا هـَـشَرَ قريش.»⁽⁷⁾

(1) شرح التصريح (167/2).

(2) السيرة (51/2).

(3) السيرة (67/4).

(4) السيرة (109/2، 110، 239).

(5) السيرة (53/2).

(6) السيرة (380/1).

(7) السيرة (256/1)، وانظر (330/1، 408، 411)، (83/2، 101)، (112، 329/4).

النوع الثاني: المضاف إلى الضمير، وهو نوعان:

- أ) المضاف إلى (ياء) المتكلم: وقد أفردت هذا النوع؛ لأن النحاة خصّوه بمسائل دون غيره من الأنواع، و لأن فيه لغات كثيرة هي:
- حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها، نحو قوله **يَا** إلى: **{يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ}**.⁽¹⁾
 - إثبات الياء الساكنة، نحو: يا عبادي، ويا غلامي أقبل، في الوقف والوصل.⁽²⁾
 - أن تقلب الياء ألفاً، والكسرة فتحة، نحو: يا حسرتاه، فأصلها يا حسرتي، وهذا محمول على الاستغاثة حيث يحول **الرب** الياء ألفاً.⁽³⁾
 - حذف ضمير المتكلم وضم الحرف الذي كان مكسوراً، نحو: يا أمُّ لا تقلي، وذكر سيبويه عن يونس: «**وَيَا ضِ** **الرب** يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قوم لا تقالوا». ⁽⁴⁾ **تقالوا**».⁽⁴⁾
 - حذف الألف والاجتزاء بالفتحة الدالة عليها نحو: يا غلام، وهو شاذ.⁽⁵⁾
 - قولهم يا أبت، وأمت والأصل يا أبي ويا أمي، فأبدلت التاء من الياء، وهو الأكثر في كلام **الرب**.⁽⁶⁾
 - يا أبت، وأمت، بفتح التاء، ويرى **الكبري** أنه أراد (يا أبتا) فحذف الألف تخفيفاً.⁽⁷⁾ **تخفيفاً**.⁽⁷⁾
 - يا أبتاه، ويا أمتاه، ذكر سيبويه عن الخليل: «أن هذه الهاء في النداء، إذا أضفت إلى نفسك خاصة.»⁽⁸⁾

-
- (1) الزمر (16).
 - (2) كتاب سيبويه (210/2).
 - (3) **مآني القرآن** (39/2).
 - (4) الكتاب (209/2).
 - (5) الكواكب الدرية (11/2).
 - (6) السابق (11/2).
 - (7) التبيان في إعراب القرآن (721/2).
 - (8) الكتاب (211/2).

- يا أبْتُ ويا أمت بالضم، ذكره سيبويه أن من الـراب من يقول: (يا أمتُ لا تقَلي)، ووصفه بالقلّة⁽¹⁾، وأجازه الفراء⁽²⁾ والنحاس⁽³⁾.
- قولهم: يا أبتِي ويا أمتي، ولا يجمع بين التاء والياء عند البصريين، قال ابن يَيش: «لذلك لا تجتمَعان، فلا تقول: يا أبتِي، ولا يا أمتي»⁽⁴⁾، وأجازه الكوفيون على أن تكون الياء للإضافة، والتاء للتأنيث⁽⁵⁾.
- وإذا كان المنادى (ابن عمّ) أو (ابن أمّ) فتحذف الياء على الأكثر، نحو: «يا ابن عمّ، ويا ابن أمّ - بكسر الميم فيهما»⁽⁶⁾ ومما جاء في السيرة النبوية من هذه الأنواع:
1. قول أسامة بن زيد: «يا أبتِ، أحقُّ هذا»⁽⁷⁾.
 2. وقول إياس بن مَاز: «أي قومُ هذا والله خير مما جنتم له»⁽⁸⁾.
 3. وقوله ﷺ: «يا عمّ»⁽⁹⁾، ومنه: «يا ربِّ»⁽¹⁰⁾ وهذا النوع يجوز فيه الفتح، والضم، والكسر.
 4. وجاءت لغة في السيرة أخرى لم تذكر من قبل النحاة فيما أعرف، وهو لفظ أم مع هاء السكت، ودخلت لِيُتوصل بها إلى قطع الصوت، وذلك في قول الزبير بن الـوام: «يا أُمَّه إنَّ رسول الله يأمرِك بالرجوع»⁽¹¹⁾

(1) الكتاب (209/2).
(2) مَاني القرآن (32/2).
(3) إعراب القرآن (312/2).
(4) شرح المفصل (11/2).
(5) شرح الكافية (48/1).
(6) شرح التصريح (179/2).
(7) السيرة (254/2)، (37/2).
(8) السيرة (41/2)، (22/4).
(9) السيرة (303/1).
(10) السيرة (44/3، 43/3، 327).
(11) السيرة (108/3).

5. وجاء قول عتبة بن ربيعة: «يا ابن أخي»⁽¹⁾، وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم، فالياء ثابتة ولا يجوز حذفها.⁽²⁾

ب) المنادى المضاف إلى ضمير غير ياء المتكلم.

وهذا النوع لا إشكال فيه، وحكمه حكم المضاف إليه، ولا يجري عليه حذف للضمير، ومنه في السيرة النبوية: «رَبُّنَا» وجاءت في السيرة النبوية كثيراً.⁽³⁾

خامساً: المنادى الشبيه المضاف:

عرّف النحاة هذا النوع من المنادى بأنه: «ما اتصل به شيء من تمام مَنَاه، نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالاً جبالاً، ويا رقيقاً بالباد، ويا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك.»⁽⁴⁾ وهذا النوع من المنادى فيه ارتباط بما يَدَه، إما بالمل على الفاعلية مثل: (يا حسناً وجهه أو مرتبطاً بما يَدَه بالمل على المفعولية مثل: (يا طالاً جبالاً)، أو مرتبطاً بما يَدَه بحرف الجر، (يا رقيقاً للباد)، أو مرتبطاً بما يَدَه بحرف عطف (يا ثلاثة وثلاثين)، وهذا النوع من المنادى واجب النصب، وهو نادر في السيرة، ومنه قول صفية بنت عبد المطلب: أسائلةً أصحاباً أُخِدتْ مخافةً

بناتٌ أباي من أعجمٍ وخبيير⁽⁵⁾

سادساً: المنادى المعرف بـ (أل):

1) دعاء لفظ الجلالة، وهو نوعان:

أ) الدعاء بلفظ (اللهم):

كان حرياً بالنحاة أن يَجْلُوا هذه الكلمة قسماً بذاته في أقسام المنادى، وقد جَازَ لها الخليل في باب النداء، والنحاة يَجْلُون الميم عوضاً عن (يا) النداء، قال سيبويه: «وقال الخليل - رحمه الله - اللهم نداء، والميم هنا بدل من (يا) فهي ها هنا - فيما زعم الخليل - رحمه الله - آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها»،⁽⁶⁾ وذهب المبرد إلى خلاف ذلك، قال: «ولا يجوز عنده وصف المنادى ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه.»⁽⁷⁾ والذي ترجح عند الباحث أن كلمة (اللهم) نوع من أنواع المنادى قائماً بذاته، وهو على هذه الصورة التي وردت عن الرب؛ لأنه لم يرد في كلام الرب كلمة أخرى استخدمت مَها الميم المشددة في باب النداء إلا هذه الكلمة.

(1) السيرة (330/1).

(2) شرح التصريح (179/2).

(3) السيرة (265/1، 132/3).

(4) حاشية الصبان (140/3).

(5) السيرة (185/3).

(6) الكتاب (196/2).

(7) المقتضب (239/4).

وتجاءل (اللهم) من المنادى المبني على الضم في محل نصب، وقد هذه الكلمة منادى بأداة مقدرة تقديرها (يا) لا سيما وقد ثبت اجتماع (يا) النداء مع اللهم في بعض الأبيات الشعرية التي يستشهد بها على ذلك،⁽¹⁾ وهذه الميم ليست عوضاً عن (يا) وإنما هي للفظ المفهوم من دلالتها على التكثر، وكأنّ الداعي يقول (ياالله ياالله...)، وجاء من هذا النمط في السيرة النبوية الكثير ومنه قول زيد بن عمرو بن نفيل:

أنفي لك اللهم عانٍ راغم

مهما تجشّئني فإني جاشم⁽²⁾

ومن النثر قول هشام بن الأص: «اللهم فهمنيها»⁽³⁾، وقد يحذف منها (أل) وجاء منه منه في السيرة قول عبد المطلب:

لاهم إن الببد يمنغ

رخله فامنع جلالك⁽⁴⁾

وقد تستعمل (اللهم) قبل حرف من أحرف الجواب، لتفيد الجواب تقويةً، وتمكيناً في نفس السامع،⁽⁵⁾ ومنه في السيرة قول المسلمين في حجة الداع: «اللهم م.»⁽⁶⁾

(ب) النداء ب(يا):

تدخل ياء النداء على لفظ الجلالة، وهو حرف بـ(أل)، وهو ما يميّزه في بعض النحويين، بحجة أنه لا يدخل تريف على تريف،⁽⁷⁾ والراجح أنه لما صار لفظ الجلالة علماً على الله تالي، وصارت (أل) كأحد حروفه،⁽⁸⁾ جاز دخول (يا) عليه، وأيضاً فإن السياق الصوتي يسمح بالجمع بين (أل) و (يا) التي للنداء مع لفظ الجلالة. فالقضية ليست اجتماع أداتي تريف على حرف واحد كما يقول النحاة، وإنما القضية أن الأسلوب كثر في كلام العرب، وجاء في القرآن والحديث، والشعر، ويكفي ذلك حجة وبرهاناً.

وهو مما اختص به لفظ الجلالة دون غيره من الألفاظ، واللام لا تحسب للتريف، كما جاز قطع همزة (أل)؛ لأنه دعاء لله تالي، والله تالي أقرب إلينا من جبل الوريد، فلا يحتاج إلى مد الصوت كما في نداء الإنسان وما نزل منزلته.

(1) الإنصاف م (47)، (1/341-346).

(2) السيرة (1/267)، تجشمني: تكلفني.

(3) السيرة (2/89)، (2/233)، (3/370).

(4) السيرة (1/84)، وانظر (1/85)، حلال: جمع جلة وهي جماعة البيوت.

(5) حاشية الصبان (3/14).

(6) السيرة (4/260)، (2/157).

(7) المقتضب (4/239).

(8) السابق (4/239).

2) نداء المعرفة بـ(أل) غير لفظ الجلالة:

و إذا كان المنادى المَعْرِف بـ(أل) غير لفظ الجلالة، فإنه يحتاج إلى واسطة، وهذه الواسطة التي يتوصل بها للمنادى المَعْرِف بـ(أل) هيكَ (أي) أو (اسم الإشارة)، واختاروا اسم الإشارة للتقريب مع (ها) التنبيه أو من دونها.

ويرى بعض الباحثين أنه لا يمنع أن يقال: (يا ذاك الرجل)، أو (يا تلك المرأة)، إذا وجد له مسوغ بلاغي⁽¹⁾، وقد يتوصل لهذا المنادى بـ(أي)، واسم الإشارة مَآء، وهو قليل.

قال الكبري في إعراب (يا أيها الناس): « (أي) اسم مبهم لوقوعه على كل شيء أتى به في النداء، توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، إذ كانت (يا) لا تباشر الألف واللام، وبنيت لأنها اسم مفرد مقصور، وها مقحمة للتنبيه، لأن الأصل أن تباشر (يا) الناس، فلما حيل بينهما بأي عوض من ذلك (ها)، والناس وصف لأي لا بد منه، لأنه المنادى في المَعْرِف، ومن هاهنا رُفِع، ورقاه أن يجال بدلاً من ضمة البناء.»⁽²⁾

والإلة المحوجة إلى واسطة في مثل هذا من وجهة نظر الباحث هي علة صوتية؛ لأن أداة النداء مقطوع صوتي مفتوح، وعندما تدخل على (أل) فإنها تمنع مدّه، ومد الصوت في النداء ضروري.

وجاء من هذا النمط في السيرة مما توصل إليه بـ(أي) و(ها) التنبيه قول مطرود الخزاعي:

يا أيُّها الرجلُ المحوُّلُ رحلُه

هَلَّا سَأَلْتَ عَن آلِ عَبْدِ مَنْفَا(3)

ومما توصل إليه بـ(أي) مع (ها) التنبيه واسم الإشارة قول أعشى بني قيس:
أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي أَيَّن يَمَّمْتُ

فإن لها في أهلٍ يثرب موعدا(4)

وقد وصف (أي) بـ(هذا)، و(السائلي) بدل من (هذا)، وحذف في البيت (يا) النداء، وقد يحذف مع (أي) حرف النداء، ومنه في السيرة قول أمية بن أبي الصلت:
أَلَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِيَّاكَ وَالرَّدَى

فإِنَّكَ لَا تُخْفِي مَنَ اللَّهِ خَافِيَا(5)

(1) التراكيب اللغوية، أ.د. هادي نهر، دار اليازوري، عمّان، ط 2004م، (253).

(2) التبيان (34/1).

(3) السيرة (215/1)، (197، 218/3).

(4) السيرة (424/1).

(5) السيرة (264/1).

ومن النثر قول زينب بنت الرسول ﷺ: «أيُّها الناس إني قد أجزتُ أبا الإِاص بن الربيع.»⁽¹⁾

3) **جملة جواب النداء:** الركن الثالث من تركيب النداء هو جملة جواب النداء، وهي تحتوي على مضمون النداء، وتكون عادة جملة قائمة بذاتها مكتملة الإِناصر تؤدي وظيفة تركيبية هي وظيفة مضمون النداء⁽²⁾، وتتنوع بين الجملة الخبرية، والإِنشائية، طلبية، وغير طلبية، فالنداء من أكثر الأساليب التي تتداخل مَعه الجمل في جوابها.

مسائل تتعلق بالنداء:

أ) أسماء لازمت النداء.

نكر النحويون أسماء لا تسبقُ مل إلا في النداء خاصةً، قال سيبويه: وهناك أسماء وردت للمنادى، ولا يقولونها في غير النداء، نحو: يا فَسَّاقُ، ويا حَبَّاثُ، ويا لَكَاعُ، ويا خَيْبِثَةَ، ولكِإِماءُ»⁽³⁾، وقال ابن السراج: «وأما التغيير فقوله: يا فَسَّاقُ، ويا لَكَاعُ، وهذا يكون للتكثير والمبالغة»⁽⁴⁾، يَإِني قوة النداء على التغيير بالزيادة في آخر المنادى والحنف فيه.

وقال الصميري مَللاً استخدام هذه الأسماء خاصةً في النداء: «لقوة النداء على التغيير»⁽⁵⁾.

ومما جاء في السيرة النبوية من هذه الأسماء قول عبدالله بن رواحة: «ما عليك يا لَكَعُ أن يرزقي الله شهادةً»⁽⁶⁾، وقول عروة بن مِليِّود: «أي عُثْرُ، وهل غسلت سوعتك إلا بالأمس.»⁽⁷⁾

(1) السيرة (269/2).

(2) الشرط في القرآن الكريم (165).

(3) الكتاب (198/2).

(4) الأصول في النحو (347/1).

(5) التنصرة والتذكرة للصميري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط1، 1982م، (353/1).

(6) السيرة (24/4).

(7) السيرة (342/3).

ب) المنادى المكرر.

وهو كل تركيب وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً، ووقع في المرة الثانية مضافاً إليه. (1)
وفي تركيب هذا النوع خلاف بين النحاة، فسيبويه يرى أنّ الثاني مقحم، فيكون المضاف إليه ما يَد الثاني، والمبرد يرى أنّ الأول مضاف لمماثل لما أضيف إليه الثاني، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والفراء يرى أنّ الاسمين مضافان إلى المذكور فلا حذف ولا إقحام، والأعلم يرى أن الأسمين مركبان تركيب خمسة عشر، ثم أضيفا إلى ما يَد الثاني (2)، ولا يخفى على المتأمل ما لهذه الآراء من أثر في توارد الحركات الإعرابية على الاسمين.

قلى تحليل سيبويه هناك فصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا يمّنه كثير من النحويين، وعلى تحليل المبرد يجب في الاسمين النصب لأنّ الأول على تقدير حذف المضاف إليه، وعلى رأي الفراء، والأعلم يجب أيضاً فيهما النصب فقط لتركبهما تركيب (خمس عشرة) على فتح الجزأين، ولكنّ النحاة يجالون لهذا النوع من المنادى احتمالات إعرابية، هي:

أ) نصب الأول، ويجوز في الثاني أن يكون منصوباً توكيداً لفظياً، أو بدلاً، أو عطف بيان، أو مقولاً به لقول محذوف، أو منادى بحرف مقدر، وإذا اعتبر الاسم الثاني زائداً فإن فتحته تكون فتحة للمشكلة المجردة.

ب) بناء الأول على الضم، لأنه مفرد مرفعة، وينصب الثاني على المحل توكيداً، أو بدلاً، أو عطف بيان، أو على اعتباره منادى مضافاً مستقلاً، أو على اعتباره مقولاً به لقول محذوف. (3)
والذي يريجه الباحث أن يبني الأول على الضم طرداً للقاعدة، وينصب الثاني على قصد الاختصاص، أو على أنه بدل من الأول ونصب على المحل، ومما جاء في السيرة النبوية من هذا النمط قول جبل بن جوال:

ألا ياسـ□ دُ سـ□ دَ بني مـ□ اذٍ

لمـ□ اقبـ□ ت قريظـ□ ة والنضـ□ ير (4)

وقول عبدالله بن رواحة:

ألا يازيدُ زيدَ القِيَمَلاتِ الدُّبَلِ

تَطَّاولَ الليلُ هُـديتَ فـ□ أنزل (5)

ج) الحذف في تركيب النداء:

(1) حاشية الصبان (153/3).

(2) شرح التصريح (171/2).

(3) النحو الوافي (55/4).

(4) السيرة (299/3).

(5) السيرة (24/4).

أولاً: حذف حرف النداء: قال سيبويه عن حروف النداء **يَا** ذكره لها: «وإن شئت حذفتهنَّ كلهنَّ استغناءً، كقولك: حار بن ك**ي**اب، وذلك أنه **ج**له بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه»⁽¹⁾.

ويرى كثير من النحاة اختصاص (يا) النداء بالحذف دون أخواتها كونها أم الباب⁽²⁾، ومُنِعَ حذفها قبل اسم الإشارة وقبل النكرة، قال سيبويه: «ولا يحسن أن تقول: هذا ولا رَجُلٌ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلٌ»⁽³⁾، ولكن الكوفيين أجازوا حذفها مع اسم الإشارة، واسم الجنس⁽⁴⁾.

ويُمنع حذف حرف النداء مع المندوب، والمستغاث، والمتَّجب منه؛ وذلك لأن المندوب والمستغاث، والمتَّجب منه يتطلبان مد الصوت، والحذف ينافيه. وإذا كان المنادى لفظ الجلالة، فلا يجوز حذف حرف النداء نحو: يا الله إلا إذا عوّض عنها بالميم المشدودة⁽⁵⁾.

-
- (1) الكتاب (230/2). وهذا البيت الأخير منسوب في السيرة النبوية **يَا** بد الله بن رواحة، ونسبه سيبويه ل**يَا**ض ولد جرير. (1)
 - (2) الأمهات (253).
 - (3) الكتاب (230/2).
 - (4) مَبَانِي القرآن (290/2).
 - (5) الفصول الخمسون لأبن مَطِيح، تح: محمود محمد طنّاحي، (رسالة ماجستير - جامعة القاهرة) مطبوعة عيسى البابي - القاهرة، 1972م، (64).

حذف حرف النداء في السيرة:

1) حذفه مع لفظ الجلالة: يمنع بقاء النحاة حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة وعدم التّوييض عنه بالميم⁽¹⁾، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الدعاء لا يحتاج إلى مد الصوت، وورد في السيرة خلافا لما قالوه قول أمية بن أبي الصلت:
رضيت بك اللهم رباً فلن أرى

أدين إلاها غيرك الله ثانياً⁽²⁾

وقد استدل آخرون بهذا البيت، على جواز حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة دون التّوييض بالميم، والتقدير (يا الله)،⁽³⁾ وهو دليل أيضاً على أن الميم ليست عوضاً عن (يا) النداء إذ لو كانت كذلك للزمت، وأما ما قاله النحاة من جواز حذفه مع التّوييض عنه بالميم المشددة فليس ذلك لازماً.

2) حذف حرف النداء مع المضاف، ومنه في الشعر:
فربّ الباد ألق سيباً ورحمةً

عليّ وبارك في بنيّ ومالي⁽⁴⁾

البيت للدعاء ولا يحتاج فيه إلى حرف نداء، وجاء من هذا الحذف في النثر قوله ﷺ: «إليّ عباد الله»⁽⁵⁾، والحذف هنا محكوم بالموقف الكلامي؛ إذ كان هذا النداء من الرسول في وقت مراكمة حنين للمؤمنين الذين طفقوا يتراجون، فليس هناك وقت لمط الصوت وتمديده.

(1) السابق (64).

(2) السيرة (264/1).

(3) الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي، تح: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م، (99/2).

(4) السيرة (265/1).

(5) السيرة (177/4).

3) ومما حذف فيه حرف النداء مع (أي) قول أمية بن أبي الصلت:
ألا أيها الإنسان أياك والردى

(1)

ومن النثر قوله ﷺ: «أين أيها الناس؟» (2)، وعلّة الحذف هي المفاجأة.
4) حذف حرف النداء مع اللم، وجاء منه في السيرة قول كـب بن مالك:
صـفـيـة قـومـي ولا تـجـزي

وبـكـي النـسـاء عـلى حمـزة (3)

ومما جاء من حذف الحرف مع اللم غير الـاقل في الشـار قول مالك بن عوف:
أقـدم محـاج إنـها الأـسـاورـة

ولا يـعـرّـك رـجـل نـادـره (4)

ثانياً: حذف المنادى:

اختلف النحاة في حذف المنادى، قال ابن يـيش: «اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء
لدلالة المنادى عليه، كذلك قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه» (5).
واستدلوا على ذلك بقوله تـالى: ﴿الـأـسـجـدُوا لِلـهِ﴾ (6) على قراءة الكسائي بتخفيف (ألا)
على أنها تنبيه، و(يا) نداء، والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا.
ويجوز أن يكون (يا) تنبيهاً، ولا منادى هناك، وجمع بينهن تأكيداً لأن الأمر قيد
يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر (7).
ومما حذف فيه المنادى في السيرة قول أمية بن أبي الصلت:
فقلت له: يا اذهب وهارون فادعوا

إلى الله فرعون الذي كان طاغياً (1)

(1) السيرة (264/1).

(2) السيرة (93/4)، (153/4)، (79/1).

(3) السيرة (176/3).

(4) السيرة (98+97/4)، وانظر (195/4)، ومحاج (اسم فرس).

(5) شرح المفصل (42/2).

(6) النمل (25).

(7) البرهان (180/3).

وقول عباس بن مرداس:
وغداة أوطاس شـدّنا شـدّةً

كفتِ العدوَّ وقيل منها: يا احبسوا(2)

والتقدير في الأول (يا هذا) وفي الثاني (يا هؤلاء)، والظاهر أن المنادى يجوز حذفه إذا كان اسم إشارة، وجملة جواب النداء طلبية بفعل الأمر.

المنادى المرخم:

الترخيم في اللغة هو: الترفيق والتلين، قال ابن منظور: الصوت الحسن الرخيم هو الرقيق الشجي.. والترخيم: التلين(3)، واصطلاحاً: هو حذف آخر الاسم تخفيفاً.(4)
فعلة حذف الحرف كما ذكرها النحاة التخفيف، وقال سيبويه: لكثرتة في كلامهم، أي لكثرة النداء، وابن هشام يرى أنّ سبب الحذف ضعف عن إتمام الاسم.(5)
والترخيم أسلوب من الأساليب التي يظهر فيها رغبة العرب وميلهم إلى الإيجاز والاختصار، والميل إلى تنويع الكلام وتلويحه.
شروط الترخيم: يشترط في الاسم الذي يراد ترخيمه شروط، وهو إما أن يكون مختوماً ببناء التانيث أو مجرداً منها، وشروطه:
أن يكون معرفة، وغير مندوب ولا مستغاث، وأن يكون غير مبهم كأسماء الإشارة أو غير ضمير، وألاً يكون مركباً غير إسنادي.(6)

لغات الترخيم:

قال ابن هشام: يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مقترناً، فيبقى ما كان على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر(7)، وقد ذهب بعض الباحثين إلى تفضيل لغة التمام.(8)
والراجح أن هاتين اللغتين قد جاءتا عن العرب، وليس في تفضيل أحدهما مآرب.
مما جاء مرخماً في السيرة النبوية:
(1) ما جاء على لغة من ينتظر: ومنه قول حسان:

(1) السيرة (264/1).

(2) السيرة (119/4).

(3) لسان العرب، مادة رخم، (179/5).

(4) التعريفات (56)، شرح قطر الندى (213).

(5) الكتاب (239/2)، شرح قطر الندى (214).

(6) شرح قطر الندى (214).

(7) السابق (214).

(8) تركيب الجملة الإنشائية (311).

يا حار قد عوّلت غير معوّل

(1) عند الهياج وساعة الأحساب

وقول أبي أسامة الجشمي:
أعكرم هلاً لمتي إذ تقول لي

(2) فذاك بأطام المدينة خالد

(2) ما جاء على لغة من لا ينتظر: ومنه قول حبيب بن خدره:
يا طيب إن في معشر ذهبت

(3) مسعاتهم في التبار والتب

وقول مسافع بن عبد مناف:
يا مال مال الحسب المقدم

(4) أنشد ذا القربى وذا التتدم

وقول حسان:
يا فارساً يامدرهاً

(5) يا حمزُ قد كنت المصامح

والراجع أن ما جاء على لغة من لا ينتظر يكون الغرض منه الإيجاز والاختصار؛ لأنه يظهر فيه قصد التمام بمجيء حركة الحرف الأخير فيه، وما جاء على لغة من ينتظر علقته الضعف عن إتمام الاسم؛ لذلك جيء بحركة الحرف الذي قبل الأخير.

الاستغاثة:

-
- (1) السيرة (22/3).
 - (2) السيرة (251/3).
 - (3) السيرة (389/1)، التبار والتب: الهلاك.
 - (4) السيرة (69/3).
 - (5) السيرة (170/3).

الاستغاثة طلب الفرج والمعونة، قال ابن منظور: «ويقول الواقع في بلية أعثني، أي فرج عني»،⁽¹⁾ وهي في الاصطلاح: «كل اسم نودي ليخلص من شدة، أو يعين على دفع مشقة»⁽²⁾.
تركيب الاستغاثة: يتركب أسلوب الاستغاثة من: حرف النداء (يا)، ولا يستعمل إلا به خاصة، والمستغاث به، ويقترن بلام مفتوحة، وتعرب حرف جر، والمستغاث له، ويقترن بلام مكسورة.

أنماط الاستغاثة في السيرة النبوية :

(أ) ما جاء بفتح اللام، ومنه قول حمزة بن عبد المطلب:
ألا يا لقومي للتلحلم والجهل

وللتقض من رأي الرجال وللعقل⁽³⁾

فيا للوئي لا تطيعوا غواتكم

وفئوا إلى الإسلام والمنهج السهل⁽⁴⁾

(ب) ما جاء مكسور اللام، ومنه قول حسان:
ألا يا لقومي هل لما حُم دافع

وهل ما مضى من صالح العيش راجع⁽⁵⁾

وقول ناجية بن جندب الأسلمي:
يا لعباد الله فيم يُرغَبُ

ما هو إلا مأكُلٌ ومشرب⁽⁶⁾

وحركة لام الاستغاثة تدل على معنى، فإذا كانت مفتوحة دلت على أن ما بعدها المستغاث به، وإن كانت مكسورة دلت على أن ما بعدها مستغاث له⁽⁷⁾، ومما جاء في النثر

(1) لسان العرب، مادة (غوث) (139/10).
(2) شرح قطر الندى (218).
(3) السيرة (208/2)، (12/3).
(4) السيرة (209/2)، (13/3).
(5) السيرة (296/3).
(6) السيرة (378/3).
(7) شواهد العيني (167/3).

قول ابن إسحاق: «ألا انفروا يا عُذر لمصار عكم لثلاث»⁽¹⁾، قال السهيلي: «لام الاستغاثة لا تدخل على مثل هذا البناء في النداء وحجته أنه هنا لا ينادي واحداً، وإنما أراد جمع عُدور»⁽²⁾، والظاهر أن هذا التركيب من تركيب الاستغاثة حيث جاء لام الجر مفتوحاً مع (عدر) وعدر من الأسماء التي تلازم النداء.

الندبة:

جاء في اللسان: «التَّدْبُ أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها: «وافلانا، واهناه، واسم ذلك الفعل: الندبة، وهو من أبواب النحو، وكل شيء في ندائه (وا) فهو من باب الندبة»⁽³⁾، وفي الاصطلاح المنسوب هو: «المنادى المتفجع عليه، أو المتوجع منه»⁽⁴⁾، فالندبة إذن: تفجع على هالك، أو من في حكمه.

وقد جاء منه في السيرة قول عامر بن الحضرمي: «واعمره، واعمره»⁽⁵⁾، وقد تكون الندبة من التوجع في عضو من أعضاء الجسم، وجاء منه في السيرة: قوله - ﷺ - عند مرضه: «وارأساه»، وجاء أيضاً من قول عائشة (رضي الله عنها)⁽⁶⁾، وقد يأتي لغير ذلك، كالتفجع من مصيبة، ومنه في السيرة قول سلمة بن عمرو الأسلمي: «واصباحاه»⁽⁷⁾، وقول الطفيل بن عمرو الدوسي «واثكل أمي»⁽⁸⁾.

وتركيب الندبة يتكون من:

(1) الأداة:

وقد ذكر النحاة جواز الندبة بـ (يا) و(وا) فلا بد من أحدهما⁽⁹⁾ ويتعين عندهم الندبة بـ (وا) فهي مختصة به، والأصل فيه لكثرة استعمالها. وقد أجازوا دخول (يا) في باب الندبة إذا أمن اللبس⁽¹⁰⁾، ولا يجوز حذف هذه الأداة في هذا الباب.

(2) ألف الندبة:

تزداد ألف الندبة آخر الاسم المنسوب، ولها دلالة معنوية إذ تدل على البعد، وأن المنسوب بعيد لا يتوصل إليه إلا بها، ودلالة صوتية فهي تكسب الصوت ترنماً وتطريباً⁽¹¹⁾. وتأتي بعد هذه الألف هاء السكت، أو هاء الوقف، وتحذف عند الوصل.

(1) السيرة (219/2، 220).

(2) الروض الأنف (43/3).

(3) اللسان مادة (ندب)، (87/14).

(4) شرح قطر الندى (222).

(5) السيرة (235/2).

(6) السيرة (200/4).

(7) السيرة (309/3).

(8) السيرة (421/1).

(9) الكتاب (220/2)، الأصول في النحو (355/1).

(10) شرح التصريح (164/2).

(11) الكتاب (220/2)، الأصول (355)، أسرار العربية (243)، شرح المفصل (13/2).

إلحاق الاستغاثة والندبة بالنداء:

يلحق النحاة الاستغاثة والندبة بباب النداء، وذلك الإلحاق سببه التشابه في الشكل الخارجي للتركيب، كون هذين البابين يستعمل فيهما أدوات النداء (يا) و (وا). ولم يتنبهوا إلى المعنى، وإلى الفرق بين المنادى والاستغاثة والندبة، والأصل أنهما مستقلان عن باب النداء للأسباب الآتية:

- 1) أن تركيب النداء يتكون من جملتين، جملة النداء المكونة من أداة النداء، والمنادى، وجملة جواب النداء، أما الاستغاثة والندبة فليس فيهما ذلك.
- 2) أن الاستغاثة والندبة ليسا نداءً في الحقيقة، وإنما غرضهما شيء آخر، يتضح من تعريف كل منهما.

وقد عدها بعض الباحثين من الأساليب الإفصاحية؛ لأنها تظهر مشاعر الحزن والألم بما تفيد من شحنة دلالية، وشحنة انفعالية بفضل التنغيم الموجود فيها⁽¹⁾، فيترجح أنهما مستقلان من الناحية الدلالية عن باب النداء.

(1) اللغة العربية معناها ومبناها (117)، والألسنية العربية، ريمون طحان، المكتبة الجامعية، دار الكتاب اللبناني، ط2/1981م، (85).

المبحث الثاني

الاستفهام

الاستفهام هو طلب معرفة شيء مجهول، وله مصطلحات أخرى، مثل: الاستخبار، والاستعلام⁽¹⁾، وبعض النحاة لا يرى فرقاً بين هذه المصطلحات، والبعض الآخر يرى أن هناك فرق بين الاستفهام والاستخبار، فالمرء قد يستخبر عن شيء فيخبر عنه فيفهمه أو لا يفهمه، فإن عاود السؤال عنه ليفهمه فهو مستفهم، والسؤال عنه استفهام، ولذلك وصف الله نفسه بالخبير لا بالمستفهم.⁽²⁾

ويفرق علماء البلاغة بين الطلب في الاستفهام والطلب بالأمر والنهي والنداء، ففي الاستفهام «تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق، وفي سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج مطابق، فنقش الذهن في الأول تابع، وفي الثاني متبوع.»⁽³⁾

أدوات الاستفهام: أدوات الاستفهام حروف وأسماء.

أولاً: حروف الاستفهام: أشهر ألقاظ الاستفهام في العربية حرفان، وهما: الهمزة وهل، وزاد ابن هشام في المغني⁽⁴⁾، حرفاً ثالثاً وهو (لولا) ومثل له بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾⁽⁵⁾، والظاهر أن لولا في الآية للتخصيص وليس للاستفهام.

وأضاف المبرد، وابن جنبي والصيُمري وابن بابشاذ والسكاكي وابن يعيش إلى حرفي الاستفهام حرفاً ثالثاً هو (أم).⁽⁶⁾

والراجح أن (أم) لا تأتي وحدها للاستفهام، وإنما هي (أم) التي تأتي مع الهمزة المقدرة، وتكون في وسط الجملة، والمعروف أن أدوات الاستفهام لها الصدارة فكيف تكون أداة الاستفهام وسط الجملة.

(1) الصحابي (292)، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تقديم: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم - بيروت، 1992م، (199/3).

(2) الصحابي (292).

(3) مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي، المكتبة العلمية - بيروت، د.ت، (132).

(4) مغني اللبيب (361).

(5) المناقون (10).

(6) المقتضب (289/3)، واللمع (313)، التبصرة والتذكرة (467/1)، وشرح المقدمة النحوية، لطاهر بن

بابشاذ، تح: خالد عبدالكريم، الكويت، ط1، 1976م (269)، ومفتاح العلوم (146)، وشرح المفصل (150/8).

ثانياً: أسماء الاستفهام: وهذه الأسماء هي: من، وما، وأي، وكيف، وأين، وأيان، ومتى، وأنى، وكم الاستفهامية، وهي جميعها مبنية عدا (أي) فإنها معربة، وقد جاءت أدوات الاستفهام في السيرة حروفاً، وأسماء، وجاءت (كائن)، وهي لغة في (كأين) بمعنى كم⁽¹⁾، وأضيف إلى هذه الأدوات (عسى)، و(لعل) و(كأن) بحسب رأي بعض النحاة.

أنماط الاستفهام بالهمزة:

الهمزة هي أم باب الاستفهام كما يسميها النحاة، ولها أحكام خاصة بها، وهي من الحروف غير المختصة التي لا تختص بالفعل، أو بالاسم، أو بالحرف وإنما تدخل على كل ذلك، وتأتي لطلب التصور، أو لطلب التصديق، وهي الأداة الوحيدة من أدوات الاستفهام التي يجوز فيها ذلك⁽²⁾، وقد قسمت أنماط الاستفهام بالهمزة إلى:

النمط الأول: الهمزة + جملة اسمية: وتدخل الهمزة على الجملة الاسمية لغرض الاستفهام، وقد تكون الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر مفرد كقول ابن إسحاق: «أأنت قاتل أحمر»⁽³⁾، وقد تدخل الهمزة على الاسمية التي خبرها جملة فعلية، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

وقولا له: أأنت رَفَعْتَ هَذِهِ

بلا عمدٍ أرْفُق إذا بك بانينا⁽⁴⁾

ومنه في النثر قول أبي بكر رضي الله عنه: «أنحن ننكشف عنه»⁽⁵⁾، وتدخل همزة الاستفهام على الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة، وغالباً ما يكون الخبر مقدماً.

ومنه قول هند بنت عتبة:

أفي السلم أعيارُ جفَاءٍ وغلظةً

وفي الحرب أشباه النساء العوارك⁽⁶⁾

ومن النثر قوله ﷺ: «أفي الأحياء هو أم في الأموات»⁽⁷⁾

النمط الثاني: الهمزة + وصف عامل عمله فعله: وتدخل الهمزة على الوصف العامل عمله فعله، والذي يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر، وأخّرت هذا النوع هنا لأن له صفات متشابهة تميزه عن غيره؛ وبذلك يستحق أن يكون مستقلاً، ومن هذا النمط في الشعر قول حارثة بن شراحيل:

- (1) الكتاب (170/2).
- (2) الأمهات (10/11).
- (3) السيرة (63/4)، (132/1)، (123/4).
- (4) السيرة (264/1).
- (5) السيرة (342/3)، (415/1)، (45/4).
- (6) السيرة (268/2).
- (7) السيرة (105/3)، (42/2).

بكيث على زيدٍ ولم أدر ما فعل

أحيي فيزجي أم أتى دونه الأجل (1)

وفي النثر قول ابن إسحاق: «أحقُّ هذا أم باطل» (2)

النمط الثالث: الهمزة + جملة فعلية: وهذا النمط له مميزات خاصة، فالهمزة هنا تدخل على فعل، وقد يكون معها حرف نفي مثل (لم) أو (ما) أو (لا)، وقد تأتي مع الحروف حروف العطف (الواو) أو (الفاء)، وأنواع هذا النمط بحسب حالة الإثبات أو النفي: (أ) الاستفهام بالهمزة في سياق إثبات الفعل: وهذا النوع يتميز بدخول الهمزة مباشرة على الفعل مثل: أتتركُ أمرَ القومِ فيه بلائلاً

تكشّف غيضاً كان في الصدر موجهاً (3)

وفي النثر قول الصحابة: «أيعطفُ عليه رجل منا.» (4)

(ب) وهذا النوع يدخل حرف العطف فيه مع الهمزة، ومنه مع الفاء قول ابن إسحاق: «أفيدوم ذلك من سلطان أم ينقطع» (5)، وقوله: «أفكان جزاء أبيك ما صنعت به؟»، (6) وقد يدخل مع الهمزة حرف العطف (الواو) ومنه قوله: «أو يكفي الله يا أم سليم.» (7)

(ج) الهمزة مع قد والفعل، ومنه قوله: «أقد فرغت يا أبا الوليد» (8)، وقد يدخل مع (قد) حرف عطف، ومنه قوله: «أو قد رأيت ذلك يا سلمان.» (9)

(د) الهمزة + عوارض بناء الجملة الفعلية: وهذا النوع يرتبط بعوارض بناء الجملة الفعلية، كحذف الفعل أو التقديم والتأخير فيها، وهذا النوع أفردها في الفعلية لكثرة نماجه في السيرة، وأما في الجملة الاسمية فلم نفرده نوعاً مستقلاً؛ لندرته، وهو قسمان:

القسم الأول: تقديم المفعول مع الفعل مع همزة الاستفهام، ومنه قول أمية بن أبي الصلت:
أربأً واحداً أم ألفَ ربِّ

أديـنُ إذا تُقـدِّمَتِ الأُمـورُ (1)

(1) السيرة (285/1).

(2) السيرة (333/1)، (51/1)، (254/2)، (352/3).

(3) السيرة (6/4)، موجهاً: مستورا.

(4) السيرة (93/3)، (73/3)، (64/4).

(5) السيرة (49/1).

(6) السيرة (107/1).

(7) السيرة (96/4)، (356/1).

(8) السيرة (330/1)، (327/3)، (63/4).

(9) السيرة (242/3)، (21/2).

ومما جاء في النثر قول ابن إسحاق: «أقليلاً أعطيت أم كثيراً»⁽²⁾، وفي تقديم المفعول في مثل هذا اهتمام.

القسم الثاني: الهمزة + فعل مقدر: وهذا النوع يتميز بظهور اسم منصوب بعد همزة الاستفهام، وهذا الاسم المنصوب يفسر على أنه تابع في التحليل لتكوين يدل عليه السياق، فقد يكون حالاً فعله مقر ومنه قول صفوان بن أمية: «أغصياً يا محمد»⁽³⁾، وقد يكون مفعولاً مطلقاً، ومنه قول عامر بن الطفيل: «أغدة كغدة الإبل، وموتاً في بيت سلوية»⁽⁴⁾ ومما يقدر فيه حذف الفعل، ويبقى الجار والمجرور متعلقين به قوله - ﷺ -: «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»⁽⁵⁾، أي: أتدعون بدعوى الجاهلية، ومنه قول عمار بن ياسر: «أي بلال، أباسيري»⁽⁶⁾، أي أتفجعني بأسيري؟.

هـ) الهمزة + أداة نفي: وهذا النوع تقترن فيه الهمزة بحرف نفي يدخل على الفعل كقول طالب بن أبي طالب:

ألم تعلموا ما كان في حرب داحس

وجيش أبي يكسوم إذ مائوا الشعباً⁽⁷⁾

وفي النثر قول ابن إسحاق: «ألم تر ما حدث في السماء»⁽⁸⁾، وقد يقترن حرف العطف بـ (لم) كقوله: «ألم تكن لهم في ذلك عبرةً وبينة»⁽⁹⁾ وقد يدخل على همزة الاستفهام (ما) التي للنفي ومنه قول رجل من بني محارب: «أما تخافني وفي يدي السيف»⁽¹⁰⁾، وقد يدخل حرف العطف مع (ما) ومنه قول أبي سفيان: «أو ما جئت محمداً»⁽¹¹⁾، وقد يأتي مع الهمزة حرف النفي (لا)، ومنه قول كعب بن أسد: «ألا ترون الداعي لا ينزع»⁽¹²⁾، ويدخل في هذا النوع اقتران الهمزة بـ(ليس) التي تدل على النفي، ومنه قول جبار بن سلمى: «ألست قد قتلت الرجل»⁽¹³⁾.

(1) السيرة (262/1)، (204/2)، (206/2)، (265/3)، (41/4)،

(2) السيرة (160/2)

(3) السيرة (90/4).

(4) السيرة (223/4).

(5) السيرة (169/2).

(6) السيرة (244/2).

(7) السيرة (93/1).

(8) السيرة (243/1)، (51/4).

(9) السيرة (191/2).

(10) السيرة (227/3)، (33/2).

(11) السيرة (44/4)، (327/3).

(12) السيرة (265/3).

(13) السيرة (207/3)، (346/3).

الاستفهام بـ (هل) :

و(هل) الحرف الثاني من حروف الاستفهام، تحدث عنها سيبويه في كتابه، وذكر فروقاً بينها، وبين الهمزة فقال: «وذلك أنّ (هل) ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: (هل تضرب زيداً)، فلا يكون أن تدعي أنّ الضرب واقع، وقد تقول: (أتضرب زيداً)، وأنت تدعي أن الضرب واقع، ومما يدلّك على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة (هل) أنك تقول للرجل: (أطرباً)، وأنت تعلم أنه قد طرب لتوبخه وتقرره، ولا تقول هذا بعد (هل)»، ويذكر مجيئها بمعنى (قد).⁽¹⁾، ويظهر مجيئها بمعنى (ما) في السيرة في قول رجل من بني ملكان:

وهل ساعد إلا صخرةً بتتوفة

من الأرض لا تدعو لغي ولا رُشد⁽²⁾

وهذا الوجه يتفق بعض النحاة معه⁽³⁾، وتدخّل (هل) على الجملة الاسمية والفعلية، وقد وردت في عدة تراكيب في السيرة النبوية فيما يلي بيان ذلك:

النمط الأول: هل + جملة اسمية: وأكثر ما جاءت في هذا النمط مع الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة، ومنه قوله ﷺ: «هل معك من هدي»⁽⁴⁾، وقد يحذف معها المبتدأ ويبقى الخبر وهو شبه جملة، ويفهم ذلك من السياق، ومنه قول نفر من قريش: «هل لك يا أبا بكر في صاحبك؟»⁽⁵⁾

النمط الثاني: هل + جملة فعلية: الأصل في حروف الاستفهام ألا يليها إلا الفعل، ولكن توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: (هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار)⁽⁶⁾، والكثرة تدعم هذا الرأي، ولا يعني ذلك اختصاصها بالفعل، ومما ورد من هذا النمط في السيرة:

- (1) هل + فعل تام، ومنه قوله ﷺ: «هل تزوجت بعد؟»⁽⁷⁾.
(2) هل + فعل ناقص، ومنه قول عمر ﷺ: «فهل كنت كاهناً في الجاهلية؟»⁽⁸⁾

الاستفهام بـ (من) :

- (1) الكتاب (176/3)، (189/3).
(2) السيرة (116/1)، التتوفة: الفقر من الأرض.
(3) حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي، تح: حسن شانلي فرهود، دار العلوم - بيروت، 1982م، (2).
(4) السيرة (258/4)، (414+413/1)، (38/2).
(5) السيرة (12/2)، (60/2).
(6) الكتاب (98/1)، (99).
(7) السيرة (229/3)، (275/1)، (247/2)، (267/3).
(8) السيرة (246/1)، (55/2).

- (مَنْ) اسم لمن يعقل، تقول: (من لقيت؟، أو من مر بك؟) في الاستفهام، وهو يكون في الواحد، والاثنتين، والجميع، ويخرج الفعل منه على لفظ الواحد، والمعنى تثنيته أو جمعه»⁽¹⁾، و(من) يستفهم بها عن النكرة والمعرفة، وقد جاء من أنماطها في السيرة:
- 1) النمط الأول: (من) مبتدأ + خبر (معرفة): ومنه في السيرة قوله ﷺ: «من أنتم؟»⁽²⁾، وقد دخلت (من) على معرفة.
- 2) النمط الثاني: (من) مبتدأ + خبر (نكرة): وجاء منه في السيرة قوله ﷺ: «من رجلٌ يكلؤنا ليلتنا هذه؟»⁽³⁾.
- 3) النمط الثالث: (من) مبتدأ + خبر شبه جملة: وهذا النوع قوله ﷺ: «من لهذا؟»⁽⁴⁾، وقوله ﷺ: «من فيهم من أشرف قريش؟»⁽⁵⁾.
- 4) النمط الرابع: (من) مبتدأ + خبر جملة فعلية: وهذا النوع عندما يأتي بعد (مَنْ) فعل متعدٍ استوفى مفعوله، أو فعل لازم⁽⁶⁾، ومنه قول أم سعد بنت سعد بن الربيع: «من أصابك بهذا»⁽⁷⁾، وقول عمرو بن عبد ود: «من يبارز.»⁽⁸⁾
- 5) النمط الخامس: (حرف جر + مَنْ)، شبه جملة خبر مقدم: ومنه في السيرة شيخ من العرب: «ممن أنتم؟»⁽⁹⁾، وقول أبي جهل: «لمن الدائرة اليوم؟»⁽¹⁰⁾

الاستفهام بـ (ما):

- قال الفراء: «الأصل في (ما) أن تكون لغير العاقل، ولكن العرب استعملوا (ما) للعاقل على قلة، ولم يشع في الاستعمال»⁽¹¹⁾، ومعنى (ما) الاستفهامية: أي شيء⁽¹²⁾، وجاءت (ما) الاستفهامية في السيرة على الأنماط الآتية:
- النمط الأول: (ما) مبتدأ + خبر معرفة**، ومنه قوله ﷺ: «ما الذي معك؟»⁽¹³⁾ وقول عمر بن الخطاب: «ما هذا الذي يصيبك؟»⁽¹⁴⁾، وقول أنس بن مالك: «ما الكوثر الذي

(1) الصاحبي (274).

(2) السيرة (42/2)، (106/3)، (413/1)، (427/1)، (101/3)، (53/4)، (107/2).

(3) السيرة (230/3)، (376/1)، (211/3).

(4) السيرة (363/3).

(5) السيرة (229/2).

(6) مغني اللبيب (607).

(7) السيرة (91/3).

(8) السيرة (248/3).

(9) السيرة (228/2).

(10) السيرة (246/2).

(11) معاني القرآن (102/1)، الصاحبي (269).

(12) مغني اللبيب (393).

(13) السيرة (40/2).

(14) السيرة (193/3)، (259/4).

أعطاك الله؟»⁽¹⁾، وقول عدّاس: «ما يونس بن متى؟»⁽²⁾، وقول نفر من قریش: «ما آية ذلك؟»⁽³⁾، وقول ابن إسحاق: «ما ذاك؟»⁽⁴⁾

النمط الثاني: (ما) مبتدأ + خبر نكرة: وهذا النوع نادر جداً في السيرة، ولم يرد إلا مرة واحدة، في قوله - ﷺ - «لأنصار رضي الله عنهم: «ما قاله بلغتنى عنكم، وجدةً وجدتموها عليّ في أنفسكم؟»⁽⁵⁾، ومعنى (قائلةً) مصدر من القال، والقيل في الشر خاصةً، ويقال كثرت كثرت قالة الناس.⁽⁶⁾

النمط الثالث: (ما) مبتدأ + خبر شبه جملة: ومنه في السيرة النبوية: وقوله - ﷺ -:
«ما لهم ولعمار؟»⁽⁷⁾، وقول ابن إسحاق: «مالك؟»⁽⁸⁾

النمط الرابع: (ما) مبتدأ + الخبر جملة فعلية: ومنه قوله - ﷺ -:
«ما أقرأ؟»⁽⁹⁾

النمط الخامس: (ما) مفعول به + فعل وفاعل، وهذا النمط عندما تدخل (ما) على فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله⁽¹⁰⁾، ومن هذا النمط قول أبي سفيان: «ما تقول؟»⁽¹¹⁾، وقول عدّاس: «ما يدريك ما يونس بن متى؟»⁽¹²⁾، ف(ما) الثانية واقعة مع خبرها موقع المفعول به الثاني لـ(يدريك).

النمط السادس: (حرف جر + ما): قال ابن هشام: ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية، إذا جرّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: (فيم، وإلام، وعلام، وبم..)، وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر..»⁽¹³⁾، ومن هذا في السيرة قول عمر: «فعلام نعطي الدنيا في ديننا؟»⁽¹⁴⁾.

النمط السابع: دخول هاء السكت على (ما): قال سيبويه: «وأما قولهم: علام، وفيمه، وليمه، ولمه، وحتامه، فالهاء في هذه الحروف أجود عند الوقف، لأنك حذف الألف من (ما) فصار آخره كأخر (ارمه، واغزه)»⁽¹⁵⁾، فسيبويه يعلّل دخول هاء السكت لأجل الوقف،

-
- (1) السيرة (8/2).
 - (2) السيرة (34/2).
 - (3) السيرة (16/2).
 - (4) السيرة (41/2، 52، 232).
 - (5) السيرة (152/4).
 - (6) لسان العرب، مادة (قول) (351/11).
 - (7) السيرة (111/2).
 - (8) السيرة (196/1، 201، 249، 212).
 - (9) السيرة (265/1، 273)، (28/4، 21)، (187/4).
 - (10) مغني اللبيب (607).
 - (11) السيرة (114/3).
 - (12) السيرة (34/2).
 - (13) مغني اللبيب (313).
 - (14) السيرة (45/4)، (98، 244، 408).
 - (15) الكتاب (164/4).

ولعلها تفيد إلى ذلك الجانب الإنفعالي من ردة فعل السؤال واستثارته، ومنه في السير قول ابن إسحاق: «أأنت قاتل أحمر؟ قال: نعم أنا قاتل أحمر، فمه»،⁽¹⁾ فالسؤال فيه ردة فعل للاستثارة. ومنه قول العاصم بن وائل: «فقال: فمه، رجل أختار لنفسه أمراً فامذا تريدون»⁽²⁾

الاستفهام بـ (ماذا) :

وقد أفردتها لما فيها من اختلاف بين النحاة، فهي مركبة أم بسيطة؟، وذكر لها ابن هشام أربعة أوجه⁽³⁾:

- (1) أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) إشارة نحو (ماذا التواني؟)، وبذلك تكون (ما) مبتدأ (ذا) اسم إشارة خبر.
- (2) أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) موصولة كقول لبيد:
ألا تسألان المرء ماذا يحاول

أنحِبُ فيقضى أم ضلال وباطل⁽⁴⁾

فتكون (ما) مبتدأ، و(ذا) موصول، لأنه مفتقر إلى جملة بعده.. قال: وهو أرجح الوجهين في قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾⁽⁵⁾، برفع العفو، لأن الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.

(3) أن يكون (ماذا) كله استفهاماً على التركيب كقولك: (لماذا جئت؟)، أي تكون كتلة لغوية كاملة.

(4) أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولاً بمعنى الذي، والذي يتأمل في الأنماط التي تأتي فيها (ما) مقترنة بـ(ذا) نجد الآتي:

- (1) إذا جاء بعدها اسم مثل: (ماذا التواني؟) ويكون معرفاً بـ(أل) فإن السياق في الجملة يرجح أن يكون (ذا) اسم إشارة بمعنى: ما هذا التواني؟
- (2) إذا جاء بعدها (فعل) مثل (ماذا تعمل؟)، فإن السياق اللغوي في الجملة يرجح أن يكون (ذا) اسم موصول بمعنى: ما الذي تعمل؟، لأنه لا يصح تقدير (ما هذا تعمل؟).

(3) إذا جاء بعدها (شبه جملة) مثل: (ماذا معك؟)، (ماذا لك؟)، أو (ماذا وراءك؟)، فإن التقدير يسمح أن يكون (ذا) اسم موصول بمعنى: ما الذي معك، ما الذي لك؟ وما الذي وراءك؟، ويسمح أن يكون (ذا) اسم إشارة أيضاً، ماعدا جملة: ماذا لك، لأن تقديرها اسم إشارة يخرج الجملة من

(1) السيرة (63/4).

(2) السيرة (387/1).

(3) مغني اللبيب (395، 396).

(4) البيت للبيد، ديوانه (80).

(5) البقرة (218).

الاستفهام إلى النفي، أما إذا دخل عليها حرف جر مثل: (بماذا كتبت)، فالراجح أنها كتلة واحدة، وأما اختلاف النحاة في البيت:
دعي ماذا علمت سأتقيه

ولكن بالمغيب نبئني⁽¹⁾

فإن الأرجح أن (ذا) اسم موصول، ومما جاء من أنماط (ماذا) في السيرة:
1) النمط الأول: ما يترجح فيه كون (ذا) اسماً موصولاً، ومنه قوله ﷺ: «ماذا أقرأ؟»⁽²⁾، وقوله: «ماذا لقينا من أحماتك؟»⁽³⁾
2) النمط الثاني: ما يجوز فيه كون (ذا) اسم إشارة أو اسماً موصولاً، وهذا النمط جاءت فيه ماذا منفردة عن كلام سابق، ومنه قول عمر بن الطفيل: «... أما أنا والله فقد أولتها. قالوا: ماذا؟»⁽⁴⁾، فيحتمل: ما هذا التأويل؟، ويحتمل: ما الذي أولتها به.

الاستفهام بـ (متى، أيان، أين، أنى):

(متى)، و(أيان)، و(أين)، و(أنى) تكون هذه الأدوات ظرفاً (مفعولاً فيها) إذا جاء بعدها فعل، أما إذا جاء بعدها اسم فهي خبر وجاء منها في السيرة:
النمط الأول: (أين) خبر مقدم: ومنه قوله ﷺ: «أين جابر؟»⁽⁵⁾، وقول ابن إسحاق: «أين هي؟»⁽⁶⁾.
النمط الثاني: (أين، متى، أنى) ظرف: ومنه قول هبيرة بن أبي وهب:
قالت كنانة: أنى تذهبون بنا

قلت: النخيل فأموها ومن فيها⁽⁷⁾

ومن النثر قول عمر وأبي بكر رضي الله عنهما: «أنى لك هذا اللحم يا عوف؟»⁽⁸⁾، وقول نعيم بن عبدالله: «أين تريد يا عمر؟»⁽⁹⁾، وقد تكون ظرفاً لفعل مقدر ومنه قول ابن الدُّغْنَةَ: «أين يا أبكر.»⁽¹⁰⁾

-
- (1) من شواهد سيبويه (405/1)، ولم ينسبه إلى أحد، ونسبه العيني لسحيم بن وثيل (488/1).
 - (2) السيرة (273/1).
 - (3) السيرة (33/2)، وانظر: (387/1)، (413/1)، (428/1)، (388/1).
 - (4) السيرة (423/1).
 - (5) السيرة (229/3)، وانظر: (249/2)، (3939/1).
 - (6) السيرة (182/1).
 - (7) السيرة (146/3).
 - (8) السيرة (282/4).
 - (9) السيرة (381/1).
 - (10) السيرة (411/1).

النمط الثالث: اسم مجرور: وجاء منه قول عمر و بن العاص: «أذهبُ - والله - فأسلم، فحتى متى؟»⁽¹⁾، أي: حتى متى أتوانى.

(1) السيرة (304/3).

الاستفهام (أي):

وتأتي (أي) للاستفهام⁽¹⁾، وتعرب بحسب ما تضاف إليه لأنها لا تستعمل إلا مضافة، وهي معربة، فإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق، وإن أضيفت إلى ظرف فهي ظرف، وإن أضيفت إلى نكرة فهي مبتدأ، وكذلك إذا أضيفت إلى معرفة، إن دخل عليه حرف جر فهي اسم مجرور، وجاء منها في السيرة:

النمط الأول: (أي) مبتدأ: وقد يأتي خبرها مفرداً كقول عمر رضي الله عنه: «أي أهل بيتي»⁽²⁾ وقد يقدر كقوله رضي الله عنه: «أو ما بلغكم ما قال صاحبكم؟ قال: وأي صاحبٍ يا رسول الله»⁽³⁾، أو يكون جملة فعلية كقول أبي أحمد بن جحش:

فأيُّ ابنِ أخْتِ بعدنا يَأْمَنُكُمْ

(4)

النمط الثاني: (أي) مفعول به: وهذا قليل الورد وأيضاً في السيرة لقلّة ورود (أي) عامة، ومنه:

.....

وأية صهرٍ بعد صهري ترقب⁽⁵⁾

ف(أية) مفعول به لمجيء الفعل (ترقب) غير مستوف لمفعوله.
النمط الثالث: اسم مجرور، ومنه في السيرة قول دريد بن الصمة: «بأي وإٍ أنتم؟»
ف(بأي) جار ومجرور، خبر مقدم.

(1) مغني اللبيب (107).

(2) السيرة (381/1).

(3) السيرة (319/3).

(4) السيرة (87/2).

(5) السيرة (87/2).

الاستفهام بـ(كم):

لها قسمان: استفهامية وخبرية، وبينهما فروق، فالخبرية تحتمل التكذيب، والتصديق، بخلاف الاستفهامية، والمتكلم في الخبرية لا يقتضي جواباً، أما المتكلم بالاستفهامية فيقتضي جواباً، لأنها حوار بين السامع والمتكلم، وتمييز (كم) الخبرية مفرداً أو مجموعاً، نحو: (كم قلم اشتريت؟)، وتقول: (كم أقلام اشتريت؟)، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً خلافاً للكوفيين إذ يرون الأفراد والجمع، وتمييز (كم) الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفراء، والزجاج، وابن السراج، وآخرين، وبعضهم أجاز بشرط أن تجر بحرف، مثل: (بكم درهم اشتريت).⁽¹⁾

و الحركة في الاسم الذي بعد (كم) من نصب أو جر هي عنصر تحويل، فالكسرة علامة الإخبار، والفتحة علامة الاستفهام..، ويشترك مع ذلك النغمة الصوتية، ففي الإخبار تكون النغمة الصوتية مستوية، بينما هي ذات نغمة صوتية صاعدة في معنى الاستفهام⁽²⁾. ويلحق بـ(كم)، (كأين) وهي تفيد التكاثر عند البعض، وسيبويه يجعلها كـ(رُبَّ) في المعنى⁽³⁾، وقد جاءت (كأين) وهي لغة في (كأين)، وقد استخدمتها العرب، وأورد لها سيبويه شاهداً في كتابه وهو:

وكانن رددنا عنكم من مدجج

يجيء أمام الألف ترددي مقنعا⁽⁴⁾

(1) مغني اللبيب (245).

(2) في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عميرة، عالم المعرفة - جدة، ط1، 1984م، (169).

(3) الكتاب (171/2).

(4) البيت منسوب في كتاب سيبويه لعمر بن شاس، الكتاب (170/2).

أنواع (كم) في السيرة:

1) استفهامية: وأغلب مجيئها في النثر ومنه قوله ﷺ: «كم القوم؟»⁽¹⁾، وقوله: «كم ينحرون من الإبل كل يوم؟»⁽²⁾، وقد تسبق بحرف جر ومنه في السيرة قول أبي بكر ﷺ: «فيكم هما؟»⁽³⁾

2) الخبرية: وقد جاءت كثيرا لاسيما في الشعر، وهي تدل على الافتخار والتكثير،⁽⁴⁾ وإذا فصل بينها وبين تمييزها بفعل يؤتى معها بحرف الجر (من) لئلا يلتبس المميز بمفعول الفعل⁽⁵⁾، ومنها في السيرة قول حسان:
كم من أسيرٍ فكَّنَّاهُ بلا ثَمَنٍ

وجرَّ ناصيةً كَنَّا موالِيها⁽⁶⁾

وقول عبدالله بن الزبعرى:
كم ترى بالجر من جمجمة

وأكفٍ قد أتت ورجل⁽⁷⁾

(كائِن): وهي بمعنى (كأين) وتفيد التكثير⁽⁸⁾، ومنه قول عمرو بن معدي كرب:
وكائِنٌ كان قبلك من نعيم

وملكٍ ثابتٍ في الناس راسي⁽⁹⁾

وقول عباس بن مرداس:
فكائنٌ تركنا من قتييل ملجب

وأرملة تدعو على بعها لهفأ⁽¹⁰⁾

(1) السيرة (229/2).

(2) السيرة (229/2).

(3) السيرة (355/1).

(4) شرح قطر الندى (366).

(5) معاني النحو (294/2).

(6) السيرة (148/3).

(7) السيرة (152/3).

(8) الكتاب (171/2).

(9) السيرة (73/1).

(10) السيرة (117/4).

الاستفهام بـ (كيف): كيف سؤال عن الحال، قال سيبويه: «وكيف: على أي حال»،⁽¹⁾ حال»⁽¹⁾، وهي من الأسماء التي يكثر أن يليها فعل⁽²⁾، وقد جاء من أنماطها في السيرة: (1) النمط الأول: (كيف + اسم) وتكون خبراً مقدماً، ومنه قول أبي طالب: ألا ليت شعري: كيف في النَّأي جعفرُ

وعمرو و أعداء العدو الأقارب⁽³⁾

(2) النمط الثاني: كيف + فعل: ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كيف تجدك يا عامر؟»⁽⁴⁾، وقول رجل من أهل الكوفة: «كيف كنتم تصنعون؟»⁽⁵⁾، وقد يحذف بعدها الاسم، ويؤتى بها بدون مبتدأ، وتكون خبراً مقدماً، والمبتدأ مقدر حسب السياق، ومنه قول أبي طالب:

وكيف ولم يجنوا عليك عزيمة

ولم يخذلك غانماً أو مغارماً⁽⁶⁾

الاستفهام بـ(لعل): ذكر بعض العلماء أن (لعل) تكون للاستفهام، وقد أثبت هذا المعنى ابن فارس قال: ولعل تكون استفهاماً⁽⁷⁾، وابن هشام: أثبتته عن الكوفيين⁽⁸⁾، وأثبتته السيوطي⁽⁹⁾، وقد ورد حديث في صحيح البخاري يؤكد معنى الاستفهام في (لعل)، وهو: «لعله أذاك هوامك؟»⁽¹⁰⁾.

وهناك أحاديث أخرى من غريب الحديث جاءت فيها (لعل) تفيد الاستفهام ومنها: «لعلك بلغت معهم الكرى؟»، و«لعلنا أعلناك؟»⁽¹¹⁾، وقد وردت في السيرة النبوية الاستفهام بـ(لعل): ومنه قول الوليد بن المغيرة: «لعله أذاك أحد من قومي»⁽¹²⁾، وهذه الأداة ليست أصيلة في الاستفهام وإنما تفيده مع قرينة التنغيم في السياق.

(1) الكتاب (233/4).

(2) السابق (115/3).

(3) السيرة (371/1).

(4) السيرة (201/2).

(5) السيرة (255/3).

(6) السيرة (409/1).

(7) الصاحبى (267).

(8) مغنى اللبيب (379).

(9) الإقتان (539/2).

(10) فتح الباري (12/4)، وبناء الجملة في الحديث النبوي (439).

(11) تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث (401، 402).

(12) السيرة (408/1).

الاستفهام بـ(عسى): (عسى) معناه الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه⁽¹⁾، ولم أقف على قول أشار إلى استخدامها للاستفهام، ولكنها وردت في تركيب في السيرة النبوية يتضح فيها معنى الاستفهام، وهو قوله ﷺ لأكثر من الجون الخزاعي: «يا أكثر.. رأيت عمرو بن لحي.. يجر قصبه في النار، فما رأيت رجلاً أشبهه برجل منك به، ولا بك منه. فقال أكثر: عسى أن يضرنني شبيهه يا رسول الله؟ قال: لا، إنك مؤمن وهو كافر»⁽²⁾، فيتضح فيتضح أن معنى عسى هنا (هل)، مثلما جاءت (لعل) بمعنى (هل)، و(عسى) توضع موضع (لعل).

الاستفهام بالتنغيم: جاء في لسان العرب: «النَّعَمُ: الكلام الخفي، والنعمة: الكلام الحسن، وقد تنغم بالغناء، ونحوه»⁽³⁾، وفي اصطلاح النحويين المحدثين هو: «ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام، ويسمى أيضاً موسيقى الكلام»⁽⁴⁾، وهو نوعان من اختلاف درجة الصوت يمكن التمييز بينهما⁽⁵⁾:

النعمة: وهنا تقوم درجات الصوت بدورها المميز على مستوى الكلمة.
التنغيم: وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة، فهو وصف للجمل، وأجزاء الجمل، وليس للكلمات المختلفة المنعزلة.
والتنغيم تستخدمه معظم اللغات بطريقة تمييزية تفرق به بين المعاني، إذ يمكن في معظم اللغات أن تغير الجملة من خبر إلى استفهام، أو توكيد، أو انفعال، أو تعجب، دون تغيير في أشكال الكلمات المكونة، فالجملة العربية مثلاً: «حضر محمد» صالحة لأن تقال بنغمات متعددة فتغير معناها مع كل نغمة، فنرى أنها تكون استفهامية إذا نطقت بنغمة صاعدة من أسفل إلى أعلى، وتكون خبرية إذا نطقت بنغمة مستوية، وتوكيدية إذا نطقت بنغمة صاعدة هابطة، وترتيب الكلمات في الجملة الأولى والثانية والثالثة واحد، والفرق هو طريقة نطق كل جملة⁽⁶⁾.

والتنغيم له جذور تراثية عربية، ويبدو ذلك واضحاً من كلام ابن جني، الذي ذكر فيه أن الصفة قد تحذف أحياناً ويدل عليها الحال، وذلك فيما حكاه سيويوه من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل⁽⁷⁾.

قال ابن جني: «وكان هذا إنما حذف في الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملت، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة وتتمكن في

(1) مغني اللبيب (201).

(2) السيرة (111/1).

(3) لسان العرب، مادة (نغم)، (222/14).

(4) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط5، 1979م، (175).

(5) دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1981م، (186).

(6) دراسات في اللسانيات العربية (53).

(7) الكتاب (115/1).

تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها (وعليها)، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك.

وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً، وتمكن الصوت وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً، أو جواداً، وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق، قلت: سألناه فوجدناه إنساناً، وتزوي وجهك ونقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لئيماً، أو لحزاً، أو مبخلاً، أو نحو ذلك»⁽¹⁾

فيلاحظ أن ما وصفه ابن جني بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ، والتمكن في التمثيط، وإطالة الصوت.. في (سير عليه ليل)، و(كان والله رجلاً)، و(سألناه فوجدناه إنساناً)، هو ما يعنيه المحدثون بالتنعيم الذي يؤدي وظيفة دلالية مختلفة لا علاقة له بتركيب الجمل.

قال تمام حسان: «الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابياً بوجودها أو سلبياً بعدمها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة، وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عند الاتكال على قرينة النغمة.. كأن تقول لرجل رآك تأكل تمراً مثلاً: (تأكل) بنغمة العرض، والمعنى: ألا تأكل؟ فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة فيصبح معنى الأداة قد تحقق على رغم حذفها بواسطة ما يسمى بالدلالة العدمية أي دلالة عدم وجود الأداة، وهو الحذف على المعنى الذي يكون عند وجودها»⁽²⁾، فالنغمة الصوتية تمثل عنصر تحويل، ينقل الجملة من معنى إلى معنى آخر، وتقع في الجملة عنصراً من عناصر أداء المعنى، شأنها شأن غيرها من مورفيمات الجملة و فونيماتها.⁽³⁾

مواطن الاستفهام بالتنعيم في السيرة النبوية في مواطن:

(أ) ما وصفه العلماء بالاستفهام بأداة مقدرة: وردت في اللغة العربية بعض النصوص التي تفيد الاستفهام، ولكن ليس فيها أداة استفهام لذلك جعل العلماء هذه النصوص من قبيل الاستفهام بأداة محذوفة قدرها بالهمزة.

قال سيبويه: «يجوز في الشعر أن يريد بـ(كذبتك) الاستفهام ويحذف الألف»⁽⁴⁾ وهو يشير إلى بيت الأخطل:

(1) الخصائص (370/2، 371).

(2) اللغة العربية معناها ومبناها (128).

(3) أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عميرة، د.

ت. (53).

(4) الكتاب (174/3).

كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَنِي بِوَأَسْطَ

غلس الظلام من الرباب خيالاً⁽¹⁾

والدليل على أنه يفيد الاستفهام مجيء (أم) فكأنه قال: أكذبتك أم رأيت بواسط، وسار كثير من النحاة على رأي سيبويه، وقال المبرد في بيت عمر بن أبي ربيعة:
لعمرك ما أدري - وإن كنت دارياً -

بسبع رممين الجمـر أم بثمان⁽²⁾

قال: فليس على الإضراب، ولكنه أراد: أسبع، فاضطر فحذف الألف، وجعل دليلاً على إرادته إياه⁽³⁾. فحذف الهمزة عنده ضرورة، وقصر النحاة الاستفهام بالهمزة المقدره على التراكيب التي يكون في سياقها (أم) المنقطعة، وعدوه ضرورة. ويترجح لدى الباحث أنه يطرد الاستفهام بلا أداة مع نغمة صاعدة لغرض الاستفهام في الشعر والنثر، فأما الشعر فقد مرت أمثلة مما ذكره سيبويه والمبرد، وأما النثر فقد ورد ذلك في الحديث النبوي⁽⁴⁾، والسيرة النبوية لابن هشام. ومما جاء في السيرة:
(أ) ما يظهر فيه أنه للاستفهام ولا توجد معه (أم) المنقطعة، التي قصر العلماء حذف همزة الاستفهام معها، وهو كثير في السيرة ومنه قول ابن إسحاق: «قل له: حاجتُك؟»⁽⁵⁾، وقول رجل من غفار «يا محمد: أنظرُ إلى سيفك هذا»⁽⁶⁾، وقول النجاشي «أهديت إلي من بلادك شيئاً؟»⁽⁷⁾.

ففي كل تلك الأمثلة لا يوجد قرينة تدل على الاستفهام غير التنغيم، فلا يوجد (أم) المنقطعة التي قصر العلماء حذف الهمزة معها، والراجح أن القرينة الدالة على الاستفهام هي التنغيم، و هو قرينة صوتية تعرف من السياق.
(ب) هناك طائفة أخرى من الأمثلة أيضاً، لا يرى الباحث أنه يمكن تقدير همزة معها، ولا يحتمله السياق، وهذه الأمثلة هي:

(1) (كأن)، وجاء منها قول سعد بن معاذ: «لكأنك سمعت شيئاً تكرهه؟ قال: أجل»⁽⁸⁾،
أجل»⁽⁸⁾، وقوله: «والله كأنك تريدنا يا رسول الله؟ قال: أجل»⁽¹⁾، ومما يؤكد أن (كأن) في

(1) من شواهد سيبويه، ونسبه إلى الأخطل (174/3).

(2) البيت لعمرو بن أبي ربيعة، الديوان، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل - بيروت، د.ت، (362).

(3) المقتضب، (294/3).

(4) بناء الجملة في الحديث النبوي (438).

(5) السيرة (83/1).

(6) السيرة (227/3).

(7) السيرة (304/3)، وانظر: (382/1)، (399/1)، (159/2)، (258/2)، (79/3)، (258/3).

(8) السيرة (200/2).

الأمثلة السابقة للاستفهام مجيئ (أجل) جواباً لها، فالتنغيم هو القرينة الوحيدة التي تحدد كون هذه الجمل للاستفهام، فلا يمكن أن تكون (كأن) على معناها من التشبيه، إذ لا يوجد ما يلمح إلى ذلك المعنى ولو تلميحاً، ولا يمكن أن تقدر همزة استفهام، ولذلك جعلت هذا نمطاً بعينه من أنماط الاستفهام بالتنغيم.

الاستفهام بالنبر: النبر في اللغة يدل على معنى الارتفاع، ونبر المعنى: رفع صوته عن خفض، وكل شيء ارتفع من شيء نبرة لانتباره، والنبرة: الورم في الجسم وكل مرتفع منتبر، وكل ما رفعته فقد نبرته تنبره نبراً ونبرت الشيء أنبره نبراً رفعته»⁽²⁾، فيلاحظ من المعنى اللغوي أنه ارتفاع في الصوت، أو في جزء من كلمة بالنسبة للأجزاء الأخرى.

قال الدكتور تمام حسان: «النبر: ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزائها»⁽³⁾، وهناك لغات تستخدم النبر للتفريق بين المعاني الصرفية للكلمات وتسمى هذه اللغات لغات نبرية.. ومنها الإنجليزية.. والأسبانية.. والفرنسية، والتشيكية، والبولندية..، أما اللغة العربية الفصحى كما يرى إبراهيم أنيس فلا تعتمد على النبر في تصنيفها الصرفي.. فلا علاقة بين النبر ومعاني الكلمات صرفياً»⁽⁴⁾.

بينما نجد الدكتور تمام حسان يحاول إثبات الأثر للنبر في الصيغ الصرفية في اللغة العربية فيقول: «ومن هنا يكون النبر على مستوى الصيغة والكلمة ذا وظيفة صرفية، هي تقديم القيم الخلافية التي تفرق بين طوائف من الصيغ مثل: فَعَلَ - فَعِلَ - فاعِل - فاعِل، حيث يفرق بين الكلمات الأربع، وبين الثلاث الأولى وبين الرابعة بالنبر، فيقع النبر في الكلمات الثلاث الأولى على المقطع الأول، وفي الرابعة على الثاني.»، وهو يرى أن يُعدل عن دراسة نبر الأبنية على نظام الصيغ إلى بنائه على ترتيب المقاطع في الصيغ؛ لأن عدد المقاطع ستة، وعدد الصيغ كثير جداً، وهو يفرق بين نوعين من النبر:

(1) نبر القاعدة، أو نبر النظام الصرفي الذي ينسب إلى الصيغة الصرفية المفردة، والكلمة التي تأتي على مثال هذه الصيغة، وهذا النبر صامت.

(2) نبر الاستعمال أو نبر الكلام والجمل المنطوقة، وهذا النبر أثر سمعي يرجع إلى أسباب عضوية محددة، ويقصد بها ظاهرة علو الصوت وانخفاضه، وهي مرتبطة بالجهاز الصوتي.⁽⁵⁾

وبعينا هنا النبر الكلامي في الجمل المنطوقة، فهو يقع على غير المقتضيات الصرفية، أي يرتبط بالأداء والمعنى المراد إيصاله إلى السامع، فهو نبر دلالي يهدف إلى إبراز أو تأكيد معلومة جديدة، أو مهمة في الجملة، ويكون بنبرها لإظهارها على بقية كلمات الجملة.⁽⁶⁾

(1) السيرة (227/2)، (134/1)، (240/2).

(2) لسان العرب، مادة نبر، (19/14).

(3) اللغة العربية معناها ومبناها (170).

(4) الأصوات اللغوية (174).

(5) اللغة العربية معناها ومبناها (171، 172).

(6) دراسات في اللسانيات العربية (51).

ونخلص من ذلك إلى أن النبر الكلامي المرتبط بالمقام والأداء يوجد في اللغة العربية ولكن يصعب تحديده في التراكيب المنقولة كتابةً، وذلك لأنه مرتبط بالمقام وانفعالاته، فالكلام المكتوب لا ينقل انفعالات المتكلم، ويمكن تحديده في مواطن قليلة جداً في اللغة العربية، وهي التي ينقل فيها الكلام بتأثيرات انفعالات المتكلم وتعرف من خلال السياق، وجاء في السيرة النبوية هذا في موضعين وفي كلمة واحدة: قال ابن هشام - عن سامة بن لؤي - «وبلغني أن بعض ولده أتى رسول الله - ﷺ - فانتسب إلى سامة بن لؤي، فقال رسول الله - ﷺ - أشاعر؟»⁽¹⁾، وقال: «فقال رسول الله - ﷺ - للعباس:

هل تعرف هذين الرجلين يا أبا الفضل؟ قال: نعم، هذا البراء بن معرور، سيد قومه، وهذا كعب بن مالك. قال: فوالله ما أنسى قول رسول الله ﷺ: أشاعر؟، قال نعم.»⁽²⁾

قال السهيلي: «أشاعر بخفض الراء من الشاعر... لأنه مردود على ما قبله، كأنه مقتضب من كلام المخاطب... وإن كان الاستفهام لا يعمل ما قبله فيما بعده..، ولكن العامل مقدر بعد الألف فإذا قال لك قائل: (قرأت على زيد؟) مثلاً: عالم؟ بالاستفهام، كأنك قلت: أعلى العالم، ونظير هذا ألف الإنكار، إذا قال القائل: (مررت بزيد)، فأنكرت عليه، فقلت: أزيدنيه بخفض الدال، وبالنصب إذا قال: (رأيت زيدا)، قلت: أزيدنيه، وكذلك الرفع.»⁽³⁾

فيتضح من كلام السهيلي أنّ عبارة (الشاعر) مختلطة الحركة مما قبلها، فهي عبارة متصلة بما قبلها من حيث مشاكلتها في الحركة لما قبلها، وهذا يسمى المحاذاة، والمزاوجة، ويكون بين الكلمة والكلمة، إذا تجاورتا، فعامل المجاورة له تأثير في كلام العرب، وهو أن تجعل كلاماً بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً، وإن كانا مختلفين، وقد يصل ذلك كما هو في العبارة السابقة (الشاعر).. إلى المحاذاة، أو المشاكلة النحوية، ويوسم ذلك عند النحاة بالمجاورة، وذكره سيبويه في قول العرب: هذا جحرٌ ضبٍ خربٍ.⁽⁴⁾

فكلمة الشاعر مرتبطة بما قبلها من ناحية الأداء الصوتي لا من ناحية البناء النحوي، ولكن الذي بيّن دلالتها على الاستفهام، هو الضغط على الكلمة برمتها، حيث كان الموقف الكلامي يستدعي الانفعال، ولذلك أدى ذلك إلى أدائها، على شاكلة الجملة السابقة لها، إلا أن الصوت لا يكون فيها أكثر وضوحاً من غيرها.

ويترجح عند الباحث أن النبر الكلامي مرتبط ببعض المواقف الكلامية التي يكون الأداء فيها بالضغط على كلمة أكثر من غيرها، ومن هذا المواقف الاستفهام على صورة التعجب أو الإنكار.

الفصل الثاني

(1) السيرة (133/1).

(2) السيرة (53/2).

(3) الروض الأنف (121/1).

(4) الكتاب (217/1).

من الأساليب غير الطلبيية

المبحث الأول: تركيب القسم

القسم وأركانه وحروفه :

القسم يمين يقسم بها الحالف ليؤكد بها شيئاً يخبر عنه من إيجاب أو نفي، وغالباً ما تكون وظيفة القسم التأكيد، فالجملة المؤكدة هي المقسم عليه، والجملة المؤكدة هي القسم، وقد يؤتى بها لتحريك النفس، وإثارة الشعور.⁽¹⁾

قال ابن خالويه: اعلم أن القسم يحتاج إلى سبعة أشياء: حرف القسم والمقسم والمقسم به والمقسم عليه والمقسم عنده وزمان ومكان.⁽²⁾

فلاحظ أنه ذكر للقسم سبعة أركان، والراجح أن أركانه تتحدد بحسب نوع القسم، أو طريقة القسم، وهي إما بحرف واسم، أو بفعل، فإن كان القسم بحرف واسم فأركانه هي: حرف القسم، والمقسم به، وتسمى جملة القسم، والمقسم عليه، وهي جملة جواب القسم. وأما إذا كان القسم بالفعل، نحو: أقسم بالله لأفعلن كذا، فأركانه هي: فعل القسم، والمقسم، والمقسم به، وهذا يسمى جملة القسم، والمقسم عليه، جملة جواب القسم.

وأما ما أشار إليه ابن خالويه من زمان ومكان القسم، فالفعل هو الذي يحدد زمان القسم، وبذلك يترجح أن أسلوب القسم تركيب، أي جملة مركبة من جملتين، فتكون الاستطالة فيها بالتركيب.

وللقسم أنماط بحسب الأدوات المستخدمة معه، وهي إما حروف، أو أسماء، أو أفعال، وللقسم حضور كبير في السيرة النبوية، وسنعرض في هذا المبحث أنماط القسم في السيرة النبوية حسب الأدوات المستخدمة في جملة القسم.

أنماط جملة القسم

النمط الأول: القسم بالحرف:

والقسم في هذا النمط يتنوع حسب الأحرف المستخدمة في القسم، قال سيبويه: «وللقسم والمقسم به أصوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، ويخلاق على كل مطوف به ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن⁽³⁾، و ﴿وَاللّٰهُ لَآكِيدٌ لِّمَنَّكُمْ﴾⁽⁴⁾، ومن ذلك يتضح أنواع هذا النمط.

(1) التراكيب اللغوية (209).

(2) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت، (46).

(3) كتاب سيبويه (496/3).

(4) الأنبياء (57).

النوع الأول: القسم بالواو، وله فروع:

- 1) الواو ولفظ الجلالة: وهو أكثر أنواع القسم استخداماً، وجاء منه في السيرة النبوية الكثير، وأكثره جاء في النثر، ومما ورد من ذلك قول سعد بن معاذ: «والله ما أراك أغنيت عني شيئاً»⁽¹⁾، وفيه تأكيد للنفي، ومنه قول الوليد بن المغيرة عن القرآن: «والله إن لقوله لحلاوة»⁽²⁾، وفيه تأكيد للإثبات، ويأتي هذا الحرف مع لفظ الجلالة، وقد استخدمته العرب قبل الإسلام مع لفظ الجلالة ومع غيره.
- 2) الواو والاسم الموصول العائد على الله سبحانه وتعالى: وهو في المرتبة الثانية بعد الواو ولفظ الجلالة شيوفاً في السيرة النبوية ولا يوجد إلا في النثر ومنه قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد سوّمت لهم حجارة، لو صوّحوا بها لكانوا كأمس الذاهب»⁽³⁾، وقوله: «أما والذي نفس محمد بيده، ما علمت بشيء من ذلك»⁽⁴⁾.
- 3) الواو و رَبِّ: ومنه ما روي من قول سطيح الكاهن: «أي وربّ السماء والأرض... إن ما أنبأتك به لحق»⁽⁵⁾.
- 4) الواو مع بيت الله: وهذا الفرع يوجد بقلة في الشعر، ويندر في النثر، ومنه في الشعر قول أبي طالب:

كذبتم، وبييت الله نُبـزى محمداً

ولما تروا يوماً لدى الشعب قائماً⁽⁶⁾

- 5) ومن النثر قول زبيرة: «كذبوا وبييت الله، ما تضر اللات والعزى وما تنفعان»⁽⁷⁾.
- 6) الواو واسم غير ما ذكر: وجاء من هذا الفرع بالواو مع اسم غير لفظ الجلالة، وغير الاسم الموصول وغير (ربّ)، وبييت الله، ومنه في الشعر قول عباس بن مرداس:

إنّي والسوايح يوم جمع

وما يتلو الرسول من الكتاب

لقد أحببت ما لقيت ثقيف

(1) السيرة (50/2).
 (2) السيرة (307/1).
 (3) السيرة (115/3).
 (4) السيرة (269/2).
 (5) السيرة (51/1).
 (6) السيرة (410/1)، (28/2)، نبزى: نسلب.
 (7) السيرة (355/1).

بجنب الثَّعْبِ أَمَسَ مِنَ الْعَذَابِ(1)

النوع الثاني: القسم بالباء: وهي أصل حروف القسم، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها(2)، وقد جاء من هذا الفرع في السيرة قول أبي طالب:
وبالبيتِ حقَّ البيتِ من بطن مكة

وبالله إنَّ الله لـيس بغافل(3)

«ويجوز أن تحذف الباء، فينصب تاليها، نحو (نشدتك الله لما فعلت)، والأصل بالله، ومعنى نشدتك بالله إلا فعلت، وأقسمت به.»(4)

النوع الثالث: القسم بالتاء: التاء في حروف القسم بدل من الواو المبدلة من الباء، وأن التاء فيها زيادة معنى التعجب(5)، وهذا النوع نادر في السيرة وجاء منه في الشعر قول
قول حسان:

تالله ما حملت أنثى ولا وَضَعَت

مثل الرسولِ نبيِّ الأمةِ الهادي(6)

النوع الرابع: القسم باللام، وهي مختصة بلفظ الجلالة، وتفيد في القسم معنى التعجب، ولا تستعمل فيه إلا إذا أريد بها ذلك، قال سيبويه: «ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب»(7)، قال الشاعر:
لله بيقى على الأيـامِ ذو حـيـدٍ

بمشـمـخـ به الظـيـان والأس(8)

وقال الرضي: «لام الجر تجيء بمعنى الواو... مختصة بلفظ (الله) في الأمور العظام.»(9)

النوع الخامس: القسم بـ(ها) التنبيه: أجاز سيبويه التعويض عن حرف القسم، قال:
«هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو...، وذلك قولك: أي ها الله

(1) السيرة (111/4)(272/1)، (161/3)، (162/3).

(2) الكشاف (536/2).

(3) السيرة (310/1)، (311/1).

(4) التراكيب اللغوية (214).

(5) الكشاف (536/2).

(6) السيرة (329/4).

(7) الكتاب (144/2).

(8) من شواهد سيبويه، ونسبه إلى أمية بن أبي عانذ (497/3).

(9) شرح الرضي على الكافية (283/4).

ذا، تثبت ألف (ها)، لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في القسم هاهنا إلا الجر؛ لأن قولهم (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو⁽¹⁾، فسيبويه جعل (ها) عوضاً عن (الواو).

والراجح عند الباحث أن هذا النوع يعد نمطاً مستقلاً بذاته وقد جاء في السيرة في موضعين:

الموضع الأول: من رواية ابن اسحاق من قول النجاشي: «فغضب النجاشي، ثم قال: لاها الله، إذن لا أسلمهم إليهما»⁽²⁾، ولم تأت (ذا) بعد لفظ الجلالة، وقد جاء في شرح الكافية، فيقال (ها الله ذا)، أي (والله ذا)، و(لاها الله ذا) فإذا جنت بـ(ها) التنبيه بدلاً، فلا بد أن تجيء بلفظ (ذا) بعد المقسم به نحو (لاها الله ذا)⁽³⁾. ولا يلزم ما قاله الرضي، فلم تأت (ذا) مع (ها) التنبيه، وقال ابن مالك، والمعروف في كلام العرب (لاها الله ذا)⁽⁴⁾، وإذا كان ذلك من كلام العرب فـ(لاها الله)، ماذا تكون؟ أليست من كلام العرب أيضاً.

الموضع الثاني: ما نسبته ابن إسحاق على عبد الرحمن بن عوف: «قال: هل لك في؟ فأنا خير لك من هذه الأذراع التي معك؟ قال: قلت: نعم، ها الله ذا»⁽⁵⁾، ويلاحظ أنها جاءت في هذا الموضع مع (ذا).

جملة جواب القسم مع (ها الله ذا)، في جواب (ها الله ذا) قولان:

- 1 أن (ذا) ليست من جملة جواب القسم، وإنما هي من جملة القسم، وبذلك يكون الجواب ما بعدها والمعنى: لا والله الحاضر، أو على تقدير: هذا قسمي.
- 2 أن (ذا) من جملة جواب القسم أي: الأمر ذا.

والراجح أن سياق الجملة هو الذي يدل على جواب القسم سواءً (ذا) أو غيرها؛ لأن (ها) التنبيه جاءت في الموضع الأول في السيرة بدون (ذا)، وجاء جواب القسم (إذن لا أسلمهم إليهما)، فدل ذلك على أن الجواب قد يكون (ذا) إذا جاءت أو غيرها. وقد وردت (ذا) في الموضع الثاني في قول عبد الرحمن بن عوف لأمية بن خلف، وتم الكلام بها، والسياق يدل على أنه لا يحتاج إلى شيء بعدها ليكمل الجواب، فدل ذلك على أنها من جملة الجواب والمعنى: والله الأمر هو هذا.

النوع السادس: القسم بهمزة الاستفهام: قال سيبويه: «ومثل ذلك قولهم: (آله

لأفعلن)، صارت الألف هنا بمنزلة (ها) ثم ألا ترى أنك لا تقول: أو الله، كما لا تقول: ها والله، فصارت الألف هاهنا، و(ها) يعاقبان الواو، ولا يثبتان جميعاً»⁽⁶⁾.

(1) الكتاب (499/3).

(2) السيرة (373/1).

(3) شرح الرضي على الكافية (432/4).

(4) شواهد التوضيح (167).

(5) السيرة (243/2).

(6) الكتاب (500/3).

وجاء في شرح الرضي: «وأما همزة الاستفهام فلما أن تكون للإنكار كقول الحجاج في الحسن البصري - رحمه الله - :الله ليقومنّ عبد من العبيد، فيقول كذا، وكذا؟، وللاستفهام كما قال - ﷺ - لعبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - لما قال: هذا رأس أبيّ (الله الذي لا إله غيره؟)»⁽¹⁾، وقد جاء ذلك في السيرة قوله ﷺ لعبد الله بن مسعود ﷺ، وعقب عليها ﷺ بقوله: «وكانت يمين رسول الله ﷺ.»⁽²⁾

أي أن النبي ﷺ كان يستخدمها كثيراً بهذا النمط، ويظهر من السياق أن جواب القسم مقدر يدل عليه ما قبله.

النمط الثاني: القسم بالاسم:

قال سيبويه: «هذا ما عمل بعضه في بعض، وفيه معنى القسم وذلك قولك: لعمر الله لأفعلنّ، وأيم الله لأفعلنّ، وبعض العرب يقول: وأيمن الكعبة لأفعلنّ، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك أيمُ الله، وإيمن الله»⁽³⁾، وقد جاء من هذا النمط في السيرة أنواع حسب الاسم، وهي:

النوع الأول: (عمرك): وهذا الاسم يستعمل مضافاً، وقد جاء في السيرة مضافاً إلى الضمير، ومنه قول حسان:

(1) شرح الرضي على الكافية (2/371، 372).

(2) السيرة (2/248).

(3) الكتاب (3/502، 503).

لَعَمْرُكَ، مَا حَامَتُ فَوَارِسُ مَالِكِ

وأشياءهم يوم التقينا على بدر (1)

وقد جاء في البيت مع لام القسم، وقد يأتي من دونها ومنه قول عباس بن مرداس:
فإنك - عمري - هل أريك ظعائناً

سألن على ركن الشطة فتأبأ (2)

ولما كانت جملة القسم معترضة جاء الاسم من غير لام القسم، وقد يأتي مقترناً بها، وفي الأبيات السابقة أضيف اسم القسم إلى ضمير مخاطب أو متكلم، ويضاف هذا الاسم إلى الظاهر ومنه في السيرة قول كعب بن مالك:
لعمراً أبيكم يا بني لؤي

على زهوا لـديكم وانتحاء

لما حامت فوارسكم ببدر

ولا صبروا به عند اللقاء (3)

ومن النثر قول عائشة رضي الله عنها: «بئس - لعمر الله - ما قلت لرجلٍ من المهاجرين قد شهد بدرًا.» (4)
النوع الثاني: (أيم الله): وقد جاء هذا الاسم كثيراً في السيرة النبوية، وجاء منه في النثر قول العباس بن عبد المطلب: «وأيم الله لأتعرضنَّ له.» (5)

النمط الثالث: القسم بالفعل.

وهو يتنوع حسب أنواع الأفعال الواردة للقسم، وهي كثيرة، ومما ورد منها في السيرة:
(1) الفعل (أقسم): وهذا الفعل من أكثر الأفعال اقتراناً بالمقسم به، ويرد مقترناً بـ(باء) الجر ولفظ الجلالة مثل: (أقسم بالله لأفعلن كذا)، «وقد يرد هذا الفعل بصيغة الماضي

(1) السيرة (25/3)، (104/4).

(2) السيرة (222/3)، الشطة وتياً موضعان.

(3) السيرة (29/3).

(4) السيرة (327/3).

(5) السيرة (221/2)، (258/2)، (342/3)، (123/4).

والمضارع والمصدر... ويختص هذا الفعل بظهوره مع حرف الباء في القسم... ويجوز أن تحذف الباء فينصب تاليها.» (1)

وقد ورد في السيرة بغير الباء، ومن ذلك مع لفظ الجلالة، ومنه قول ابن إسحاق: «فأقسم الله لئن قتلتموه لأقتلن أشرفكم رجلاً» (2).

وقد يجوز أن يكون الحرف المحذوف ليس الباء، وإنما هو الواو على رأي ابن كيسان حيث أجاز (أقسم والله لأفعلن كذا)، وهو ما يمنعه أكثر النحويين (3)، وقد تأول بعض النحاة ذلك بأن ينبغي أن يتناول على أن يكون (أقسم)، كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم، ولا يجعل والله متعلقاً بأقسم (4)، وهذا غريب لأنه جعل القسم مكوّنًا من ثلاث جمل، والمعروف أنه يتكون من جملة القسم، وجملة جوابه، وقد حذفت الباء مع هذا الفعل أيضاً مع غير لفظ الجلالة، ومنه قول الجون بن أبي الجون: ألم تُقسموا تُؤتوا الوليد ظلاماً

ولمّا تروا يوماً كثيراً البلابل (5)

فحذف (الباء، وأن، ولا)، (6)، أراد (أن لا تؤتوا) فأما حذف الباء فجائز مع هذا الفعل كقوله تعالى: ﴿يَمِينُ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا﴾ (7)، وهذا من باب النصب بأن المحذوفة، وقد أجاز السهيلي في البيت الرفع (8)، والرواية تدل على أنّ الفعل حذفت منه النون للنصب، فكيف يجوز السهيلي الرفع، وقد يحذف مع هذا الفعل (الباء ولفظ الجلالة)، وجاء منه في قول ابن رواحة:

أقسمتُ بما نفس لتُنزلنّه

لَتُنزلنّ أو لتُنكرهنّ (9)

والظاهر أنه لما كثر هذا الفعل في القسم جاز معه حذف الباء أو الباء ولفظ الجلالة.

(1) التراكيب اللغوية (215).

(2) السيرة (358/1).

(3) شرح جمل الزجاجي (526/2).

(4) التراكيب اللغوية (215).

(5) السيرة (25/2).

(6) الروض الأنف (168/2).

(7) النساء (176).

(8) الروض الأنف (168/2).

(9) السيرة (26/4)، (233/3).

- (2) الفعل (أحلف): وهذا الفعل بمعنى أقسم، وهو كثير الورد، ويرد فعلاً ماضياً ومضارعاً ويأتي مصدرأً، ومقترباً بالمقسم به وغير مقترب به، غير أنه لا يشبه (أقسم، بكثرة اقتران بـ (لا) بل قد ندر اقتران بها.⁽¹⁾) وكذلك لا يحذف معه المقسم به إلا قليلاً، ومنه في السيرة قول الحسين بن علي: «أحلف بالله لتتصفي من حقي أو لأخذن سيفي.»⁽²⁾
- (3) الفعل (آلى): وهو بمعنى أقسم، وأحلف، وجاء منه في السيرة قول أعشى بني قيس: وآليتُ لا آوي لها من كلالَةٍ

ولا من حَفَى حَتَّى تلاقِي محمداً⁽³⁾

النمط الرابع: القسم المقدر (المضمر):

- ينقسم القسم المضمر والمقدر إلى نوعين:
 (أ) ظاهر أو صريح: ويستدل عليه بحرف القسم أو بالفعل أو بهما معاً، وقد يستدل عليه بلفظ من ألفاظ القسم اسماً ومصدرأً، والأنماط السابقة هي من القسم الصريح.
- (ب) القسم المضمر أو غير الصريح: وهو ما دلت عليه اللام، نحو: ﴿تُجَبُّوْكَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾⁽⁴⁾، وسواء أكانت هذه اللام مقترنة بأداة الشرط أم غير مقترنة بها، وتسمى هذه اللام الموطئة للقسم.
- قال المرادي: «وهي الداخلة على أداة الشرط في نحو: (والله لئن أكرمتني لأكرمك)، فإن كان القسم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزم غالباً... وقد تحذف والقسم محذوف، نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽⁵⁾، وإنما سميت هذه اللام موطئة؛ لأنها وطأت للجواب، وتسمى أيضاً المؤننة.»⁽⁶⁾، وقد جاءت في السيرة مقترنة بأداة الشرط، ومنه قول ورقة بين نوفل: «ولئن أنا أدركت ذلك اليوم لأنصرن الله نصرأً يعلمه»⁽⁷⁾، وقول أبي جهل: «لئسوهنَّ حلمك، ولئفيلن رأيك، ولنضعنَّ شرفك»⁽⁸⁾، وقد أكد الفعل باللام والنون الثقيلة.

النمط الخامس: القسم بجملة اسمية.

- (1) التراكيب اللغوية (215).
- (2) السيرة (171/1).
- (3) السيرة (425/1).
- (4) آل عمران (186).
- (5) المائدة (73).
- (6) الجنى الداني (170).
- (7) السيرة (275/1)، (250).
- (8) السيرة (357/1).

يأتي القسم على صورة جملة اسمية، ومنه في السيرة قول صفوان بن أمية: «فلك الله عليّ إن رجعت أن أغنيك.»⁽¹⁾

جملة جواب القسم:

يجاب القسم بجملة تسمى جواب القسم، وهذه الجملة تتربط ترابطاً بنائياً محكماً مع جملة القسم، ويرى بعض النحاة أن ما جاءت صورته كصورة القسم، وهو غير محتمل الصدق والكذب - أي كان جملة إنشائية - حمل على أنه ليس بقسم، لأن القسم لا يتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنث، والصدق والحنث لا يتصور إلا فيما يتصور فيه الصدق، والكذب⁽²⁾، وذكر النحاة أنه يشترط في هذه الجملة، أن تكون خبرية، وغايتها توكيد الجملة، وإزالة الشك عن معناها، ويمكن أن تكون إنشائية طلبية، وحينئذ تكون غاية هذه الجملة تحريك النفس وإثارة الشعور.⁽³⁾

أنماط جواب جمل القسم (في الإثبات):

النمط الأول: جملة اسمية: إذا كانت جملة جواب القسم اسمية، أوجب القسم في الإثبات باللام المفتوحة أو (إنّ)، واللام، أو إنّ وحدها مشددة، ومخففة⁽⁴⁾، وقد جاءت الجملة الاسمية جواب للقسم في السيرة بحسب هذه الأنواع:

1) النوع الأول: اسمية مقترنة باللام و(إنّ) وهو الأكثر في السيرة ومنه قول بعض الصحابة: «والله إنّ هذا للأصيرم»⁽⁵⁾، وقول امرأة كعب بن الأشرف: «والله إني إني لأعرف في صوته الشر»⁽⁶⁾، وقد تخفف (إن)، ومنه قول ابن إسحاق: «والله إسحاق:»⁽⁷⁾ «والله إن كان لبادنا.»⁽⁷⁾

2) النوع الثاني: اسمية مقترنة باللام فقط، وهو قليل، ومنه قول أبي أحمد بن جحش:

لَنَحْنُ الْأُولَى كُنَّا بَهَا ثَم لَمْ نَزَلْ

بِمَكَّةَ حَتَّى عَادَ غَثًا سَمِيئُهَا⁽⁸⁾

ومن النثر قول عائشة رضي الله عنها: «فوالله لنفسي - كانت - أحقرُ عندي من ذلك.»⁽⁹⁾

(1) السيرة (1/357).

(2) شرح جمل الزجاجي (2/522).

(3) التراكيب اللغوية (210).

(4) معاني النحو (4/150).

(5) السيرة (3/100).

(6) السيرة (3/62).

(7) السيرة (3/276).

(8) السيرة (2/86).

(9) السيرة (3/329).

(3) **النوع الثالث:** جملة اسمية مقترنة باللام وكأنّ: ولم يذكر العلماء مجيء الجملة الاسمية جواباً للقسم مصدره (بكانّ)، وقد جاء ذلك في مواطن السيرة النبوية، وهو مقصور على النثر، ومنه قول بعض المنافقين: «والله لكانّا بكم غداً مُقَرَّنِينَ فِي الْحِبَالِ»⁽¹⁾، وقول عروة بن مسعود: «وأيّم الله لكانّي بهؤلاء قد انكشفوا عنك غداً»⁽²⁾.

(4) **النوع الرابع:** جملة اسمية مقترنة باللام وربّ، وقد ورد منه في السيرة قول حويصة بن مسعود: «أما والله لرُبِّ شحم قد نبت في بطنك من ماله»⁽³⁾، ورب هنا تفيد التكثير والمبالغة.

النمط الثاني: جملة فعلية فعلها مضارع:

«إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مضارع، كان باللام المفتوحة مع النون، أو من دون النون»⁽⁴⁾، واجتماع اللام مع النون يخلصان الفعل للاستقبال، وقد جاء في السيرة، من هذا النمط.

(1) النوع الأول: فعل مضارع مقترن باللام والنون: وجاء منه الكثير في السيرة النبوية في النثر: «والله لأحدثنهموه»⁽⁵⁾، «وأيّم الله لأعرضنّ له»⁽⁶⁾، وقد تلحق هاء السكت، الفعل المقترن باللام ونون التوكيد، وجاء منه قول ورقة بن نوفل: «أَلْكَدْبَيْتَهُ، وَلْتُوَدِّبَيْتَهُ، وَلْتُحَرِّجْتَهُ، وَلْتُقَاتِلْتَهُ»⁽⁷⁾.

(2) النوع الثاني: فعل مضارع مقترن باللام فقط: وهذا النوع يمثل له ب (والله لأذهب إليه الآن)، وهو قليل الورد في السيرة ولعل منه قول الحسين بن علي رضي الله عنهما: «وأحلفُ بالله لتنصفي من حقي»⁽⁸⁾.

-
- (1) السيرة (4/ 179).
(2) السيرة (3/342).
(3) السيرة (3/66).
(4) معاني النحو (4/150).
(5) السيرة (1/16).
(6) السيرة (1/221).
(7) السيرة (1/275).
(8) السيرة (1/275).

النمط الثالث: جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف:

إذا كانت جملة الجواب مصدرية بفعل ماضٍ غير جامد، فيكون أنماط الجواب على الأنواع الآتية:

1) النوع الأول: ماضٍ مقترن باللام وقد، ومنه في السيرة قول عباس بن مرداس:
إِنِّي وَالسَّوَابِحُ يَوْمَ جَمْعٍ

وما يتلوه الرسولُ من الكتابِ

لقد أحببت ما أقيمت ثقيف

بجنب الشعب أمس من العذاب (1)

ومن النثر قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد سَوِّمَتْ لهم حجارة.» (2)

2) النوع الثاني: ماضٍ مقترن باللام دون قد:

وورد من هذا النوع ما يؤكد جواز حذف (قد) وإبقاء اللام مع الفعل الماضي، ومنه قول ابن إسحاق عن الصخرة التي اعترضت المسلمين في الخندق وضربها النبي - ﷺ - «فو الذي بعثه بالحق نبياً لانهالت حتى عادت كالكتيب» (3)، وقول المرأة الغفارية: «فوالله لَنُرَزَلَ رسول الله - ﷺ - إلى الصبح وأناخ، ونزلتُ على حقيبة رحله» (4)، ويظهر من هذا جواز إجابة القسم باللام من غير قد مع الفعل الماضي، وليس ذلك ضعيفا كما يرى الهروي. (5)

(1) السيرة (111/4).

(2) السيرة (115/3).

(3) السيرة (240/3).

(4) السيرة (372/3).

(5) كتاب اللامات، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، تح: يجيي علوان حسون، مركز عبادي للنشر -

صنعاء، ط/2، 1998م، (93).

النمط الرابع: جملة فعلية فعلها ماضٍ جامد:

وإذا كانت الجملة الفعلية الواقعة جواباً للقسم فعلها ماضٍ جامد، فيجاء باللام من دون (قد)، ومنه في السيرة قول أبي طالب: «والله لبئس ما تسومونني.»⁽¹⁾

النمط الخامس: جواب القسم (اسم منصوب):

وهذا النمط لعله من الأنماط الجديدة، وهو قول عيينة بن حصن: «والله مجدةً كراماً»⁽²⁾، ويخرج النصب على الحالية؛ لأنه مرتبط بكلام سابق، أو على إضمار فعل للمدح.

أنماط جواب القسم في النفي:

النمط الأول: الجملة الاسمية: يجاب القسم في النفي بـ(ما)، أو (لا)، أو (إن) في الجملة الاسمية وكذلك الفعلية، وجاء منه في السيرة قول ابن الذئبة الثقفي:
لَعَمْرُكَ مَا لَفَتَى مَنْ مَفْر

مع الموت يلحُّه والكِبَرُ⁽³⁾

ومن النثر ما ذكره ابن إسحاق: «والله إن بك من بأس.»⁽⁴⁾

النمط الثاني: الجملة الفعلية: وتجاب بـ(ما) (لا)، ومنه في السيرة قول طالب بن أبي طالب:

فوالله لا تنفكُ نفسي حزينَةً

تَمَلَّمْتُ □ نى تصدقوا الخزرج الضَّربِ⁽⁵⁾

وفي النثر قول أبي جهل: «والله لا نرجع حتى نردَ بدرًا»⁽⁶⁾، ومما أوجب بـ(ما) قول قول زنيرة: «وبيت الله ما تضرُّ اللات والعزى، وما تنفعان»⁽⁷⁾، ومما أوجب بـ(إن) قول بعض الصحابة: «والله إن عرفناه.»⁽⁸⁾

القسم الطلبي والاستعطافي:

(1) السيرة (304/1).

(2) السيرة (137/1).

(3) السيرة (72/1).

(4) السيرة (94/3).

(5) السيرة (31/3).

(6) السيرة (230/2).

(7) السيرة (355/1).

(8) السيرة (98/3).

ذكر النحاة أنه يجوز أن يأتي جواب القسم جملة طلبية، فيتلقى بالأمر والنهي، والاستفهام⁽¹⁾، وقد جاء ذلك في بعض المواطن في السيرة النبوية، وهو قليلة، ومنها قول الحرث بن هشام: «والله لتنتعلنها»⁽²⁾، وقول النجاشي: «أثْعَطُّهُ دَرَاهِمَهُ.»⁽³⁾

اعتراض الشرط في جواب القسم:

تأتي جملة الشرط جواباً للقسم، وقد يكون القسم صريحاً، ومنه في السيرة النبوية - ﷺ -: «يا عمّ، والله لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر على يساري، على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ما تركته»⁽⁴⁾ ومنه قول أبي جهل: «والله لو أبيت لأكلني.»⁽⁵⁾

ويأتي الشرط جواباً لقسم مقدر، ويدل عليه اللام الموطئة للقسم، «وقد يؤتى باللام الموطئة للقسم قبل الشرط، للتنبيه على القسم المحذوف كقولك: (لئن لم تأتني لأقطعنك عنك العون) أي والله إن لم تأتني»⁽⁶⁾، ومنه في السيرة قوله ﷺ: «لئن كنت صدقتني يا سلمان، لقد لقيت عيسى بن مريم»⁽⁷⁾، وقول ورقة بن نوفل: «ولئن أنا أدركت ذلك اليوم لأنصرن الله نصرأ يعلمه.»⁽⁸⁾

حذف جواب القسم:

يحذف جواب القسم وجوباً وجوزاً، فيجب حذفه إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول نحو: (زيد قائم والله)، والثاني: (زيد والله قائم).⁽⁹⁾ وهناك فرق في المعنى بين الجملتين، ففي الجملة الأولى سبق ما يغني عنه، وقد بني الكلام على غير القسم ابتداءً، حتى إذا انتهى الكلام جيء بالقسم بعد ذلك، أما في الجملة الثانية فقد اعترض القسم بين الكلام، فقد بُني الكلام ابتداءً على غير القسم، ثم رأيت أن تقسم في أثناء الكلام، فلا يحتاج القسم إلى جواب لأن الكلام في كلتا الحالتين غير معقود عليه، وقد أغنى عن الجواب الكلام المتقدم على القسم، أو المكتنف له.⁽¹⁰⁾

ومما جاء في السيرة النبوية من الحذف الواجب قول ضرار بن الخطاب:
إني - وجديك - لا أنفك مُتَطَقاً

(1) الهمع (41/2، 42).

(2) السيرة (62/2).

(3) السيرة (378/1).

(4) السيرة (303/1).

(5) السيرة (428/1).

(6) معاني النحو (154/4).

(7) السيرة (259، 257، 255/1).

(8) السيرة (275/1).

(9) مغني اللبيب (846).

(10) معاني النحو (160/4).

بصارٍمٍ مثل لون الملح قَطّاع⁽¹⁾

ومن النثر قول النَّجاشي: «فإنَّه - والله - لعلَى الق.»⁽²⁾

حذف جواب القسم جوازاً:

وقد يحذف جواب القسم جوازاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وغالباً يكون بعد استفهام نحو: أذهبت إليه؟ فتقول: نعم والله، أو لا والله، وقد جاء منه في السيرة قوله ﷺ: «الله الذي لا إله غيره، قال ابن مسعود وكانت يمين رسول الله - ﷺ - قال: قلت نعم، والله الذي لا إله غيره.»⁽³⁾

ومنه قوله ﷺ لسعد بن معاذ: «والله لكأنك يا سعد تكره ما يصنع القوم، قال: أجل والله يا رسول الله.»⁽⁴⁾

(1) السيرة (162/3).

(2) السيرة (304/3).

(3) السيرة (248/2).

(4) السيرة (240/2).

المبحث الثاني

التركيب الشرطي

جملة الشرط المركبة :

يستخدم النحاة لهذا الباب عدة مصطلحات، فيسمونه بجملة الشرط، ويسمونه بالشرط، والجزاء، أو الشرط وجوابه⁽¹⁾، ويتضح من ذلك عدم استقرارهم على مصطلح بعينه، وقد أطلقنا عليه هنا مصطلح (التركيب الشرطي) أو جملة الشرط المركبة للاعتبارات الآتية:

(1) من تعريفات الجملة عند النحاة أنها التي تتكون من المسند، والمسند إليه، سواء أفادت أم لم تفد، وبهذا يخرج تركيب الشرط من هذا التعريف، ولا يشملهُ لأن تركيب الشرط يحتوي على جملتين، الأولى تسمى جملة الشرط، والثانية تسمى جملة جواب الشرط.

(2) يظهر من تعريف العلماء للشرط بأنه «تعليق شيء بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني»⁽²⁾، وهذا التعريف يدل على أنه يصعب علينا تجزئة هذا التركيب فلا تأتي جملة الشرط دون الجواب؛ لذلك فجملة الشرط «فهو وحدة نحوية تحمل قضية تتحل إلى طرفين، ثانيهما معلق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي تتعقد به القضية هو أداة الشرط»⁽³⁾، وبناء على التعريف الذي ارتضيناه للجملة، فإن جملة الشرط تتكون من مركبين إسناديين يتعلق الثاني بقضية الأولى بأداة الشرط، ويفيدان معنى تاما.

(1) انظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكوذي لألفية ابن مالك، دار الفكر - بيروت، ط 1995، (617).

(2) التعريفات (125).

(3) الشرط في القرآن (23).

أدوات الشرط:

يقسم النحاة هذه الأدوات من حيث نظرية العامل إلى قسمين:

(1) الأدوات الجازمة: وذكرها ابن مالك (1) في قوله:

وأجزم - بأن ومَن وما ومهما

أي متى أيان أيمن إزما

وحيثما أنى وحرف إزما

كإن وبقاقي الأدوات اسما

وتقسم هذه الأدوات من حيث أنواعها إلى:

(أ) حروف، والمتفق عليه (إن)، واختلف في (إزما): فسيبويه يرى أن الحروف (إن،

وإزما) وخالفه الميرد في أحد قوليه، وابن السراج، والفارسي. (2)

(ب) أسماء هي نوعان: ما ليس ظرفاً مثل: (من، ما، أي، مهما)، و ما هو ظروف

مثل: (أين، أينما، ومتى، وحيثما، وإزما، وأنى، وإيان).

(2) القسم الثاني: وهي الأدوات التي لا تجزم، أي لا تؤثر على ما تدخل عليه، وهي:

إذا، وكأما، ولو، ولولا، وأما، ولما الحينية. (3)

أنماط التركيب الشرطي في السيرة:

سأقوم بعرض هذه الأنماط، بحسب أدوات الشرط بادئاً بأمر الباب (إن) مستعرضاً مع

كل أداة الأنماط المتفقة والمختلفة، وهذا التقسيم أفدناه من كتاب الشرط في القرآن الكريم.

أنماط التركيب بـ (إن): وهذه الأداة يأتي معها التركيب الشرطي على أنماط:

(1) ألفية ابن مالك، عوامل الجزم، التبيان رقم (696، 697).

(2) الكتاب (56/3)، شرح الأشموني (321/2).

(3) التراكيب اللغوية (198).

النمط الأول: المتفق (فعل - فعل) وله فروع:

(1) (مضارع - مضارع) ومنه في السيرة قول لقيم الدجاج:
فإن يك ظني صادقاً بمحمد

(1) تروا خيأه بين الصَّلا ويَرْمِرم (1)

ومن النثر: قوله - ﷺ - : «اللهم إن تَهْلِكْ هذه العصابة اليوم لا تعبد.» (2)
وقد تتركب (إن) مع (لا) في السياق الشرطي ومنه قول عبدالله بن رواحة:
يا نفس إلا تفتلني تموتي

(3) هذا حمام الموت قد صليت (3)

وقد تتركب مع (ما) فتصير (إمّا) وبعضهم يرى أنها أداة مستقلة، والراجح أنها
مركبة من (إن + ما) ومنها في السيرة قول حذيفة بن غانم:
فخارج إمّا أهلكن فلا تزل

(4) لهم شاكرًا حتى تُعَيَّبَ في القبر (4)

وقد اقترن الجواب بالفاء جوازاً.
(2) (ماض - ماض)، من الشعر قول حسان:
إن كنت كاذباً الذي حدتني

(5) فنجوت منجى الحارث بن هشام (5)

وقد اقترنت الفاء بالجواب لأنه على صورة الطلب، ومنه في الحديث: «إن أخذ
الماء غرق وغرقت أمته» (6)، ومنه قول مصعب بن عمير: «إن كرهته عزلنا عنك ما
تكره.» (7)

(3) متفق (مضارع - ماض): ومنه في الشعر قول حذيفة بن غانم:

-
- (1) السيرة (217/3)، الصلا ويرمرم: موضعان.
 - (2) السيرة (238/2).
 - (3) السيرة (27/4).
 - (4) السيرة (214/1).
 - (5) السيرة (20/3).
 - (6) السيرة (11/2).
 - (7) السيرة (50/2).

فإن تلك غائته المنايا وصرّفها

فقد عاشن ميمون التقية والأمر (1)

ودخلت الفاء في الجواب وجوبا لاقتترانه بـ(قد).

(4) (ماض - مضارع) ومنه قوله ﷺ: «أرأيت إن وجدناه عندك أقتلك؟» (2)، وقول العباس: «لئن عاد لأخفيكته» (3)

(5) (ماض - أمر)، ومنه قول أبي قيس صرمة بن أبي أنس:
وإن أنتم أمعرتم فتعففوا

وإن كان فضل الخير فيكم فأفضلوا (4)

وقد جاءت الفاء في جواب الشرط كونه طلبياً.

النمط الثاني: المختلف.

وفي هذا النمط يختلف الشرط عن جواب الشرط فتكون جملة الشرط فعلية، والجواب اسمية أو العكس وفروعه:

(1) (مضارع - اسمية)، ومنه قول ورقة بن نوفل:
وإن أهلك فكل فتى سـيـلـقى

من الأقدار متلقاه حروجا (5)

ومن النثر قول سعد بن عبادة: «إن يك عند أحد من القوم خير فعند هذا» (6)، وقد اقتترنت الفاء بجواب الشرط لأنه جملة اسمية.

(2) (مضارع - منسوخة بحرف) ومنه قول عمرو بن الحارث:
فإن تثن الدنيا علينا بحالها

فإن لها حالاً وفيها التـشـاجـز (7)

وقول جبلة بن جوال:

-
- (1) السيرة (212/1).
 - (2) السيرة (366/3).
 - (3) السيرة (221/2).
 - (4) السيرة (124/2).
 - (5) السيرة (229/1).
 - (6) السيرة (63/2).
 - (7) السيرة (151/1).

فإن يهأك أبو حكم سلام

فلا رثّ السلاح ولا تثور (1)

(3) ماض - اسمية)، ومنه قول أبي طالب:
وإن حصّلت أشرافٌ عبدٍ منافها

ففي هاشمٍ أشرافها وقدئمها(2)

(4) ماض - اسمية منسوخة بحرف)، ومنه قول أبي طالب:
وإن فخرت يوماً فإنّ محمداً

هو المصطفى من سرّها وكريمها(3)

(5) اسمية - فعلية (طلبية): إذا جاء بعد (إنّ) الشرطية اسم، فالكوفيون يرون أن الاسم فاعل للفعل المذكور متقدم عليه، والبصريون يرون أنه فاعل الفعل مقدر يدل عليه المذكور، والأخفش من البصريين يرى أنه مبتدأ، وحجة البصريين عدم جواز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، وحرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره(4).

والذي يترجح لدى الباحث عدم اختصاص (إن) الشرطية بالفعل، فقد تدخل على الاسم، ويعرب الاسم الذي بعدها مبتدأ، حملاً على الظاهر دون تأويل، ومن هذا النمط في السيرة قول أبي صرمة بن أبي أنس:
وإن قومكم سادوا فلا تحسّدنهم

وإن كنتم أهل الرياسة فاعدلوا(5)

(6) (السمية _ اسمية): وهذا النوع يدل على جواز دخول (إن) على الأسماء أيضاً، ومما ورد منه قول جبير بن مطعم: «فإن أنت قتلت حمزة عمّ محمد بعمي طعيمة بن عديّ، فأنت عتيق.»(6)

(1) السيرة (299/3).

(2) السيرة (306/1).

(3) السيرة (306/1).

(4) الإنصاف م (58)، (615-620).

(5) السيرة (124/2)، وانظر (267/2)، (195/3).

(6) السيرة (69/3).

أنماط التركيب (بـ من) :

النمط الأول: المتفق، وفروعه هي:

(1) (مضارع – مضارع)، ومنه قول جبلة بن جوال:
لعمرك ما لام ابن أخطب نفسه

ولكأنته من يخذل الله يُخذل (1)

(2) (ماض – ماض): ومنه قوله ﷺ: «فمن كذب ففعل الله تعالى به ذلك» (2)، والزمن

في الجملة للاستقبال، أي سيفعل الله به ذلك، و قد الفاء في الجواب لأنه يدل على

الدعاء، ومن هذا النمط ما جاء في وصف النبي - ﷺ -: «من خالطه أحبه» (3)

(3) (ماض - مضارع)، ومنه في سياق النهي قوله - ﷺ -: «من أمركم بمعصيته فلا

تطيعوه» (4)، وفي سياق النفي قوله - ﷺ -: «من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلينَّ

العصر إلا في بني قريظة» (5)، والزمن للاستقبال، ومنه قوله - ﷺ -: فيما رواه ابن

ابن هشام: «من مس دمه دمي لم تصبه النار» (6)، وفي سياق الأمر قوله - ﷺ -

فيما رواه ابن هشام: «من أحب أن ينظر إلى شهيد يمشي على وجه الأرض

فليُنظر إلى طلحة بن عبيد الله.» (7)

النمط الثاني: المختلف، وفروعه هي:

(1) (مضارع – منسوخة)، ومنه قول كعب بن مالك:

ممن يتبّع قول النبوي فإنّه

فينا مطاغ الأمر حرق مُصدّق (8)

ومنه قول أبي بكر - ﷺ - «من كان يعبد محمداً فإنّ محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله

فإنّ الله حي لا يموت.» (1)

(1) السيرة (266/3)، (171/4).

(2) السيرة (198/2).

(3) السيرة (15/2).

(4) السيرة (297/4).

(5) السيرة (257/3).

(6) السيرة (89/3).

(7) السيرة (89/3).

(8) السيرة (288/3).

(2) (ماض – اسمية)، ومنه في السيرة قول أبي عزة الجمحي:
فَأَنَّكَ مَنَّ حَارِبْتَهُ لِمُحَارِبِّ

شَقِيٍّ وَمَنْ سَمَّاهُ لَسَعِيدُ (2)

على تقدير حذف المبتدأ بعد اللام، أي لهو سعيد.

(1) السيرة (313/4).

(2) السيرة (272/2).

(3) (مضارع - اسمية)، ومنه قول أبي أحمد بن جحش:
إلى الله وجهي والرسول ومن يُقَم

إلى الله يوماً وجهه لا يُخَيَّبُ (1)

وجاء هذا البيت على خلاف ما التزمه النحاة، فقد جاء جواب الشرط وهو جملة اسمية، ولم يقترن بالفاء، ولذلك جعل السهيلي (لا يخيب) بالرفع ضرورة، وقدره على إضمار الفاء في مذهب أبي العباس، وفي مذهب سيبويه على نية التقديم للفعل على الشرط. (2)

أنماط التركيب بـ(متى) :

لم يأت التركيب الشرطي بـ(متى) إلا على نمط واحد، وهو النمط المتفق من النوع (مضارع - مضارع)، ومنه في السيرة قول أعشى بني قيس:
متى ما تُتَاخي عند باب ابن هاشم

ثراحي وتَلقي من فواضله ندى (3)

أنماط التركيب الشرطي بـ(إذا) :

(1) النمط الأول: المتفق: وفروعه هي:

(1) (ماضٍ - ماضٍ)، ومنه:

قوم إذا سمعوا الصراخ رأيتهم

من بين ملجم مُهره أو سافع (4)

ومن النثر قول أبي سفيان: «إنما يؤتى الناس من قبل راياتهم إذا زالت زلوا.» (5)

(2) (ماضي - مضارع)، ومنه قول كنانة بن عبد ياليل:

وقد عَلِمَت إن قالت الحقُّ أننا

إذا ما أبت صعُرُ الخدود نقيهما (1)

(1) السيرة (86/2)، (109/1).

(2) الروض (217/2).

(3) السيرة (425/1)، وانظر: (137/2)، (200/2)، (288/3)، (144/4).

(4) السيرة (348/1)، السافع: الأخذ بالناصية.

(5) السيرة (75/1).

النمط الثاني: المختلف، وله فرعان:

(1) اسمية – فعلية (ماض)، ومنه قول بهيس:
وإذا بنو حَسَلٍ أجازوا ذمَّةً

أوفوا وأوا جازهم بسلام⁽²⁾

(2) اسمية – فعلية (أمر)، ومنه قول عامان بن كعب:
إذا الشريب أخذته أغمَّة

فخأله قى بيك بكمة⁽³⁾

وهذا النمط دليل على جواز دخول (إذا) على الأسماء خلافاً لسيبويه الذي يراه قبيحاً،
وفيه تأييد للقائلين بالجواز كالأخفش والكوفيين، وابن مالك.⁽⁵⁾

(3) فعلية (ماض) – اسمية، ومنه قول أبي طالب:
إذا اجتمعت يوماً قريشٌ لمفخرٍ

فعبدٌ من نافٍ سرُّها وصميمها⁽⁶⁾

ومن النثر قول رجل من أهل مكة: «فإذا دخلتما المجلس فهو الرجل الجالس مع
العباس.»⁽⁷⁾

التركيب الشرطي بـ (لما):

وهي حرف تعليق وتسمى حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول حرف وجود
لوجود، وفيها مذهبان: الأول أنها حرف، الثاني ظرف بمعنى (حين).⁽⁸⁾

ويذكر المرادي أنها لا يليها إلا فعل ماضٍ مثبت، أو مضارع منف بـ(لم)، وجوابها
فعل ماضٍ مثبت أو منف، أو مضارع منف بـ (لم) أو جملة اسمية مقرونة بـ (إذا) الفجائية،
وقد يكون جملة اسمية مقرونة بالفاء، وماضياً مقروناً بالفاء، وقد يكون مضارعاً.⁽⁹⁾

(1) السيرة (133/4).

(2) السيرة (116/2)، وانظر: (124/2)، (90/3)، (291/4).

(3) السيرة (150/1)، الشريب: الذي يسقي الإبل مع إبلك، الأكمة: شدة الحر.

(4) الكتاب (119/3)، (54/1).

(5) تسهيل الفوائد (94)، شرح التصريح على التوضيح (105/1).

(6) السيرة (306/1).

(7) السيرة (53/2).

(8) الجنى الداني (538).

(9) الجنى الداني (539).

أنماط التركيب الشرطي بـ (لما):

أ) النمط الأول: المتفق، وهو أنواع:

(1) (مضارع – مضارع): وقد أشار النحاة إلى أن (لما) لا يليها المضارع إلا مقروناً (بلم)، ولكن جاء في السيرة النبوية من غير لم، ومنه قول ابن الزبيري:
ولما تجب مني يمين غليظة

تَجَدُّ حَرْباً جَافَةً غَيْرَ حَانِثٍ (1)

وجاء الجواب في هذا مضارعاً.

(2) (ماضٍ – ماضٍ) وهو كثير، ومنه قول إسماعيل بن رافع الأنصاري:
فَلَمَّا هَبَطْنَا بَطْنَ مَكَّةَ أَحْمَدَتْ

خِزَاعَةُ دَارِ الْأَكْمَلِ الْمُتَحَامِلِ (2)

(3) (ماضٍ – مضارع)، ومنه قول أبي أحمد بن جحش:
لَمَّا رَأَيْتَنِي أُمُّ أَحْمَدَ غَادِيَةً

بِذِمَّةٍ مِنْ أَحْشَى بَغِيْبٍ وَأَزْهَابِ

تقول: فإمَّا كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا

فَمِيمٌ بِنَا الْبِلْدَانَ وَلْتُنَّأَ يَثْرِبُ (3)

وقد جاء الجواب مضارعاً لم يقترن بـ(لم)، ومما اقترن بها قول حمزة بن عبد
المطلب:

فَلَمَّا التَّقِينَا لَمْ تَكُنْ مُنْتَوِيَةً

لَنَا غَيْرَ طَعْنٍ بِالْمُتَقَفَةِ السُّمْرِ (4)

وفي النثر قول ابن إسحاق: «فلما ذهب ينهض لم يستطع.» (5)

(1) السيرة (206/2).

(2) السيرة (127/1).

(3) السيرة (86/2).

(4) السيرة (11/3).

(5) السيرة (96/3).

التركيب الشرطي بـ (لو): وهي من الأدوات غير الجازمة، وتكون لتعليق الجواب على الشرط.. وجواب (لو) ماضٍ معنًى، وهو المضارع المقرون بـ(لم)، نحو: (لو لم يخف الله لم يعصه) أو وصفاً، فإن كان مثبتاً فيقرن باللام، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَمًا﴾ (1) وقد لا يقتصر نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ (2)، وإن كان منفيّاً بـ (ما) فالأمر بالعكس (3)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ (4).

(1) الواقعة (65).

(2) الواقعة (70).

(3) التراكيب اللغوية (204).

(4) الأنعام (112).

أنماط التركيب الشرطي بـ (لو).

النمط الأول: المتفق: وهذا النمط جاء منه ما هو على صورة (الماضي – الماضي)، وقد جاء الجواب فعلاً ماضياً مقترناً باللام، ومنه:
ولو صدَّقُوا ضَرْباً جَلالاً يُيُوتِهِمْ

لَكِنَّا أَسَىٰ عِنْدَ النَّسَاءِ الْمَطَافِلِ (1)

ومن النثر قوله ﷺ: «لو سلك الناس شعباً وسلك الأنصار شعباً لسلكت لشعب الأنصار» (2)، وقد يأتي الجواب فعلاً ماضياً بدون لام، ومنه قول ضرار بن الخطاب:
ولو نأثه طَأثتْ هُنَاكَ جِرَائِهِ

وَكَانَتْ حَرِيماً أَنْ يَهَانَ وَيَهْدِرَا (3)

ومما جاء الجواب فيه ماضياً مقروناً بحرف نفي، قول عمرو بن معدي كرب:
أَعْبَاسٌ لَوْ كَانَتْ شِيَاراً جِيادُنَا

بِتَثْلِيثٍ مَا نَاصِيَتِ بَعْدِي الْأَحَامِيسَا (4)

عدم اختصاص (لو) بالفعل: يقول أغلب النحاة باختصاص (لو) بالفعل ظاهراً أو مضمراً (5)، ولكن جاء بعدها حرف (أَنَّ)، في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ (6)، فجاءت بعدها (أَنَّ).

واختلف في موضعها، فذهب سيبويه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر إما محذوف، وإما أنه لا يحتاج إليه، وذهب الكوفيون، والمبرد، والزمجاج، وكثير من النحويين إلى أنها فاعل بفعل محذوف تقديره: «لو ثبت لهم أنهم». (7)
وقد جعل بعض النحاة مجيء الاسم بعدها ضرورة، ويقدر على إضمار فعل يفسره ما قبله، ومنهم ابن عصفور، ورده أبو حيان (8).

(1) السيرة (315/1).

(2) السيرة (153/4).

(3) السيرة (64/2)، وانظر: (86)2، (167/2).

(4) السيرة (236/1)، الشيار: السمان، تثليث: موضع، ناصيت: نازعت.

(5) معاني الحروف (101).

(6) الحجرات (5).

(7) الجنى الداني (219).

(8) تذكرة النحاة، أبو حيان: محمد بن يوسف، تح: د. عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، (40).

والأرجح عند الباحث جواز مجيء (أن) مع (لو) دون تقدير فعل، وليس إيلاؤها الاسم ضرورة، فقد جاء مثله في القرآن.

و منه في الأثر قال عمر بن الخطاب لأبي عبيدة: «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة»⁽¹⁾، وجاء في المثل: «لو غير ذات سوار لطمنتي»⁽²⁾، والحمل على الظاهر أولى من التأويل، وإنما تأتي (أن) بعد (لو) لتهيئ دخولها على الجملة الاسمية، وقد جاءت (لو) في السيرة النبوية وبعدها (أن) ومنه قول عباس بن مرداس:
لو أن أهل الدار لم يتصدعوا

رأيت خلال الدار ملهى وملعباً⁽³⁾

وقد جاء الجواب بدون اللام، وعلى هذا لا يلزم مجيء اللام معها خلافاً لابن الشجري⁽⁴⁾، ومما جاء فيه اللام مع (أن) قول كعب بن مالك:
ولو أنه فجعت جراً بمثله

لرأيت راسي صخرها يتبدد⁽⁵⁾

وقد يأتي الجواب مقروناً بـ(إذن)، ومنه قول خديج بن العوجاء النصري:
ولو أن قومي طاوعتني سكراتهم

إذن ما لقينا العارض المتكثفاً⁽⁶⁾

التركيب الشرطي بـ(لولا):

لولا عند سيبويه لسبب ما وقع وما لم يقع وتكون للابتداء⁽⁷⁾، وهي عند بعض النحاة لامتناع الشيء لوجود غيره، ويقع بعدها المبتدأ، ويكون جوابها ساداً مسد خبير المبتدأ⁽⁸⁾، ويرى ابن الشجري أنها تحتاج إلى لام في الجواب⁽⁹⁾، ويرى بعض النحاة أنه يلزم في

(1) السابق (40).

(2) مجمع الأمثال للميداني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي، القاهرة، د.ت، (202/2).

(3) السيرة (222/3).

(4) الأمالي الشجرية (210/2).

(5) السيرة (174/3).

(6) السيرة (129/4)، العرض: السحاب، المتكشف: الظاهر.

(7) الكتاب (222/4، 235).

(8) شرح المفصل (145/8).

(9) الأمالي الشجرية (210/2).

خيرها الحذف⁽¹⁾، وفيه نظر؛ لأنه ليس في كل حالاتها يلزم حذف خيرها، والصحيح ما قاله
قاله ابن مالك من أن المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

(1) مخير عنه بكون غير مقيد (كون مطلق) نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، فمثل هذا
يلزم حذف خبره.

(2) مخير عنه بكون مقيد، لا يدرك معناه عند حذفه، نحو: لولا زيد غائب لم أزرك،
فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يجهل عند حذفه، ومن هذا قوله ﷺ :-

«يا عائشة، لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين.»⁽²⁾

(3) مخير عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه كقولك: (لولا أخو زيد ينصره لُعُلب).⁽³⁾

(1) البرهان للزركشي (376/4).

(2) الحديث أخرجه البخاري (3: كتاب العلم، 48: باب ترك بعض الاختيار).

(3) شواهد التوضيح (65، 66).

أنماط التركيب الشرطي بـ (لولا) في السيرة:

جاءت أنماط جملة (لولا) في السيرة على أنواع:
النمط الأول: جملة اسمية محذوفة الخبر، ومنه قول حسان:
فلولا لواء الحارثية أصبحوا

يباعون في الأسواق بيع الجلائب (1)

فقد جاء جملة الشرط محذوفة الخبر، لدلالة المبتدأ على كون مطلق، ولم تأت اللام في جواب (لولا)، وهو جائز، وقد جاء كثيراً في السيرة، وليس حذفها ضرورة خلافا لابن عصفور (2).

النمط الثاني: جملة اسمية مثبتة الخبر. ومنه في السيرة قول أبي شعوب:
ولولاء مكري المهر بالنعف قرقرت

ضباع عليه أو ضراء كليب (3)

تغيير الرتبة في التركيب الشرطي:

التركيب الشرطي يتكون من ثلاث متلازمات والترتيب الأصلي لهذا التركيب هو: أداة الشرط ← جملة الشرط ← جملة جواب الشرط.

وقد تتغير هذه الرتبة لأغراض بلاغية وسياقية، في المقام الكلامي، وينتج عن هذا التغيير أنماط هي:

(1) الأول: (العكسي): (4) وهو ما تقدم فيه جملة الجواب على الأداة وجملة الشرط، وصورة هذا التركيب: جملة جواب الشرط ← أداة الشرط ← جملة الشرط، فيتقدم الجواب على أداة الشرط، وهي مسألة خلافية بين النحاة.

فالبصريون يرون أن المتقدم شبيهه بالجواب ودليل عليه، وليس إياه، والجواب محذوف؛ لأن الشرط كالأستفهام في أنّ شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه، نحو: (أتيتك إن تأتني) (5)، والمتقدم لا يصلح جواباً، أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء، وأما الجملة الفعلية المجزوم فعلها بـ(لم) والمقترن بالفاء فإن الجواب المنفي بـ(لم) لا تدخل عليه الفاء،

(1) السيرة (88/3)، (39/3)، (110/4).

(2) الجنى الداني (541).

(3) السيرة (85/3)، وانظر: (317/1)، (106/4).

(4) وقد أفدنا هذه المصطلحات من كتاب (الشرط في القرآن) (62، 63).

(5) شرح المفصل (7/9).

وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جواباً⁽¹⁾. ووافق البصريين الزمخشري وابن يعيش⁽²⁾ والأشموني⁽³⁾ وابن مالك⁽⁴⁾.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه لا حذف، وأن المتقدم هو الجواب، وأجابوا بأن الفاء لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر، ولأنها حُلِّفَ عن العمل، ولا عمل مع التقديم⁽⁵⁾، ووافقهم المبرد من البصريين⁽⁶⁾، وزعم ابن السراج أن هذه المسألة لا تقع إلا في الضرورة⁽⁷⁾، وهو وهو مردود بمجيء ذلك في القرآن الكريم.

ولا يرى الباحث مانعاً التقديم والتأخير في هذا الأسلوب، كما التقديم والتأخير شائع في العربية. وأما مسألة عدم الاقتران بالفاء أو عدم العمل، فلأن التقديم فرع من الأصل ويعتفر في الفروع مالا يعتفر في الأصول.

ولا شك أن هذا التركيب فيه من المعنى غير الذي فيه لو كان على الترتيب الأصلي، فإنه هنا لم يُبَيَّنْ على الشرط أساساً، وإنما بني الكلام على الإخبار المجرد بالجملة الاسمية بدايةً؛ لذلك اختلف المعنى عن الأصل.

قثمة فرق في المعنى بين التقديم وبين التأخير، فقولك: (أزورك إن زرتني) مبني على الوعد غير المشروط، ثم بدا للمتكلم أن يشترط بخلاف ما إذا بدأ بالشرط فقال: إن زرتني أزرك، فإنه بناه ابتداءً على الشرط⁽⁸⁾، فهناك تفاوت في المعنى إذا قلت: (إن درست فأنت ناجح، وأنت - إن درست - ناجح، وأنت ناجح - إن درست -).

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداءً، والثانية مبنية على اليقين، والشرط معترض، والثالث مبنية على اليقين، حتى إذا مضى الكلام على اليقين أدركك الشرط، فاستأنفته في الكلام، فالنجاح في الجملة الأخيرة أكد، ثم الثانية، ثم الأولى⁽⁹⁾. وقد جاء في السيرة منه قول لبيد بن ربيعة:

كَلُّ بَنِي خُـرَّةٍ مَصـيـرُهُم

قُلٌّ وَإِنْ أَكْثَرَتْ مَن الْعَدَدِ⁽¹⁰⁾

الثاني: (المعترض) اعتراض الشرط بين المتلازمين: تعترض جملة الشرط بين شيئين يطلب أحدهما الآخر، والفرق بين هذا النمط و السابق، أن السابق تأتي فيه جملة

(1) شرح التصريح (253/1).

(2) شرح المفصل (7/9).

(3) شرح الأشموني (324/2).

(4) التسهيل (238).

(5) شرح التصريح (253/1).

(6) السابق (253/1).

(7) البرهان في علوم القرآن (366/2).

(8) الأصول في النحو (196/2).

(9) معاني النحو (104/4).

(10) السيرة (85/2)، القُل: الواحد.

الشرط بعد مجيء جملة مكتملة تصلح أن تكون جواب للشرط، وأما هذه فتأتي جملة الشرط بين شيئين يطلب أحدهما الآخر، ومنه في السيرة قول أبي دواد الإيادي:
وكلُّ دار - وإن طالبت سلامتها -

يوماً ستُنذركها النكباء والخوب (1)

وقد يطول التقاطع بأكثر من شرط، ومنه:
وكنت - إذا دعاني يوم كرب

من الأصحاب داعٍ مستضيف

فأسمعني - ولو أحببت نفسي -

أخ في مثل ذلك أو حليف

أردُّ فأكثيف الغمى وأرمي

إذا كلح المشافر والأنوف (2)

النمط الثالث: (المتداخل) اعتراض الشرط على الشرط: وهذا النمط قليل في هذا الأسلوب وقد ورد في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينٍ (٨٦) تَرَجَعْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٨٧)﴾ (3) فقد اعترضت جملة شرط في جملة شرط أخرى، وهذا النمط من التداخل المتفق، أي من التركيب نفسه. وهو قطع الجواب عن شرط بشرط آخر (4)، وحكمه عند النحاة: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً. وقيل: إذا توالى الشرطان بعطف بـ(الواو) فالجواب لهما، أو بـ(أو) فالجواب لأحدهما، أو بـ(الفاء) فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب الأول (5)، وقيل: إن تواليا بعطف فالجواب لأولهما لسبقه (6)، ومما جاء من هذا النمط في السيرة قول مُكرز بن حفص: حفص:

(1) السيرة (84/2)، وانظر: (215/3)، (133/4).

(2) السيرة (42/3).

(3) الواقعة (86).

(4) المصطلحات النحوية (150، 151).

(5) شرح الأشموني (339/2).

(6) شرح التصريح (254/2).

وَأَيَقُنْتُ أَنَّيَ إِنْ أَجَلَّلَهُ ضَرَبَةً

متى ما أصبته بالفرافر يعطى (1)

ويندرج تحت هذا النمط نوع آخر، وهو تداخل القسم مع الشرط وله شكلان:

- جملة قسم ← أداة شرط ← جملة الشرط ← جواب.

- أداة شرط ← جملة الشرط ← جملة القسم ← جواب.

وإذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، فإن تقدمها ذو خبر، جاز الجواب

لأي منهما (2)؛ لأن المتقدم يكون الكلام مبنياً عليه، فإذا قلت (والله إن زرتني لأكرمك)، فقد

بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيداً له، وإن قلت: (إن زرتني والله أكرمك)، كنت

بنية الكلام على الشرط، وصار القسم معترضاً (3).

فمما جاء من الشكل الأول قول عامر بن الأكوخ:

والله لولا الله ما اهتدينا

ولا تصدقنا ولا صرنا (4)

ومن النثر قول رجل من الكوفة: «والله لو أدرناه ما تركناه يمشي على

الأرض.» (5)، و من الثاني قول كعب بن أسد: «وإن تظهر - فلعمري - لنجدن النساء

والأبناء.» (6)

الحذف في التركيب الشرطي:

يحذف جواب الشرط وجوباً، وذلك إذا تقدم عليه، أو اكتنفه ما يدل عليه، وكان فعل

الشرط ماضياً، نحو: أزورك إن زرتني، ونحو: أنت مفلح إن صدقت، وأنت - إن صدقت

- مفلح (7)، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا إِِنَّ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ (8)، ويلاحظ أن النحاة قالوا بحذف جواب

الشرط في الأنماط الآتية:

(1) نمط التركيب العكسي، واشترطوا أن يكون فعل الشرط ماضياً، وهذا النمط فيه

خلاف بين قائل بوجوب الحذف، وقائل بتقديم الجواب على الشرط.

(1) السيرة (223/2)، (358/3)، الفرافر: السيف.

(2) شرح التصريح (253/2).

(3) معاني النحو (101/4).

(4) السيرة (358/3)، (66/2).

(5) السيرة (255/3).

(6) السيرة (260/3).

(7) معاني النحو (160/4).

(8) البقرة (70).

(2) نمط الترتيب المعترض، وذلك نحو: أنت - إن صدقت - مفلح، وهذا النمط من الاعتراض من غير شك، والكلام مبني على اليقين، ثم اعترض الشرط قبل أن يتم الكلام، وهذا النمط يحذف جوابه وجوباً.

حذف جواب الشرط جوازاً:

وهذا الحذف تحكمه قاعدة (وحذف ما يعلم جائز)، وهذا الحذف يدل عليه السياق في الجملة سواء أكان في الشرط أم غيره، ومنه قول كعب بن مالك:
فبعداً وسحقاً للنضير ومثلها

إن أعقبَ فَنُحِّجْ، أو إن الله أعقبنا (1)

فالجملة الشرطية (إن الله أعقبنا) جوابها محذوف يدل عليه السياق وتقديره (فبعداً وسحقاً)، ومن النثر قوله - ﷺ - لركانة: «وأعجب من ذلك إن شئت أن أريكه، إن اتقيت الله واتبعت أمري.» (2)
فجواب الشرط الأول (إن شئت أريكه) محذوف، ودل عليه سياق الكلام، وتقديره (أريتكه) أو (أريتك إياه).

فروق بين جملة الشعر والنثر

أ) جملة الشعر:

بنية الشعر الفنية والوزن الشعري والقافية، كل تلك الأشياء تفرض على الشاعر اختيار وظائف نحوية محددة تؤدي المعاني التي يريدها الشاعر، كما أن حركة الروي تفرض عليه اختيار الكلمات التي تتناسب حركة إعرابها أو بنائها مع حركة الروي، وبذلك تكون القيود في جملة الشعر بحسب الآتي:

(1) السيرة (225/3).

(2) السيرة (424/1).

1) قيود تفرضها القافية وحركة حرف الروي، ويمكن معرفة ذلك من خلال مثالين:

أ - مثال مقطوعة كعب بن مالك التي قالها في يوم أحد، (1) وهذه المقطوعة قافيتها الباء المكسورة، فهذه القافية ستفرض على الشاعر اختيار الوظائف النحوية التي تكون حركة إعرابها أو بنائها الكسرة، كما أن هذه الوظائف لا بد أن تشغل بكلمات آخرها الباء، إذاً فهناك قيدان: حرف الباء، وحركة الروي وهي الكسرة، فيلزم في الكلمات التي تُشغل بها القافية كلها أن يكون آخرها حرف الباء، ومن الاستقراء نجد أن الوظائف النحوية التي شغلت بها القافية هي: الاسم المجرور وتكرر ست مرات، واسم معطوف على مجرور ثلاث مرات، ومضاف إليه مرة واحدة.

ب - ونظم الشاعر للقصيدة طويلة يحتاج منه إلى قدرة عالية وجهد مضاعف من نظمه لقصيدة قصيرة (مقطوعة)، ومع ذلك فإن كثرة الوظائف النحوية التي يمكن شغل القافية بها قد تساعد الشاعر على التحرك بصورة أكثر مقابل ما تفرضه عليه القافية وحركة الروي من قيود في اختيار الكلمات والوظائف النحوية، كما نجد ذلك في قصيدة البردة لكعب بن زهير (بانث سعاد) وأبياتها (58) بينا برواية ابن هشام. (2)

(1) السيرة (179/3).

(2) السيرة (167-157/4).

فقافية القصيدة هي الباء المضمومة، وبذلك فلا بد أن تشغل هذه القافية بإحدى الوظائف الآتية:

من الجملة الاسمية: المبتدأ أو الخبر، ومن الجملة المنسوخة: اسم (كان) أو إحدى أخواتها، - ولا بد أن يكون مؤخراً - أو خبراً لـ(إن) أو إحدى أخواتها، ومن الجملة الفعلية الفعل الذي آخره (لام) متصل بواو الجماعة، أو الفاعل أو نائبه.

ومن التوابع النعت المرفوع أو الاسم المعطوف على مرفوع أو غيرهما من التوابع المرفوعة ولذلك جاءت الكلمات التي شغلت بها القافية في القصيدة موزعة على الوظائف الآتية:

من الجملة الاسمية: (المبتدأ) وجاء في تركيب عدولي مؤخراً (4) مرات، (الخبر) ورتبته بحسب الأصل؛ ولذلك كان أكثر وروداً من المبتدأ فقد أتى (17) مرة.

ومن الجملة المنسوخة: اسم (كان) أو إحدى أخواتها، ولا بد أن يكون في تركيب عدولي أي يتأخر عن الخبر وجاء مرتين، وخبر(إن) أو إحدى أخواتها، وأتى (5) مرات وكان مجيئه بحسب الأصل من حيث الرتبة.

وأما الجملة الفعلية: فقد جاء الفعل ثلاث مرات، ومرتين بصيغة الأمر، (قيلوا - زولوا) ومرة بصيغة الماضي المبني للمجهول (نيلوا) ويلزم أن يكون آخره لاما، وتتصل به واو الجماعة.

وأما الفاعل فقد ورد (10) مرات على النحو الآتي:

مع فعل لازم مرة واحدة، و مع الفعل المتعدي إلى مفعول واحد مقدماً على الفاعل أربع مرات، وهذا من التراكيب العدولية، وجاء الفعل متعدياً إلى جار ومجرور ثلاث مرات، وقد تقدم الجار والمجرور على الفاعل وجاء واو الجماعة فاعلاً للفعل اللازم مرتين.

وأما نائب الفاعل فقد أتى مرة واحدة مع الفعل الماضي المبني للمجهول وجاء ضميراً متصلاً وهو واو الجماعة، وقد جاء النعت المرفوع (13) مرة، والاسم المعطوف على المرفوع (5) مرات.

2) قيود يفرضها (الوزن) أو التفعيلة:

كل بحر الشعري يتكون من تفعيلات، وهذه التفعيلات تتكون من مقاطع صوتية، والشاعر عندما ينظم القصيدة فلا بد أن يختار الكلمات التي تتوافق مقاطعها الصوتية مع مقاطع التفعيلة، وهذا يجعل الشاعر يقوم بإدماج بعض المقاطع فيدغم كلمة بأخرى مثلما نجد في قول الشاعر:

فبيعوا الحرابِ ولمُحاربٍ واذكروا

(1) حســــــــــــــــابكُمُ والله خيــــــــــــــــرُ محاســــــــــــــــبِ

فولوا سراعاً هاربين ولم يَؤُوبُ

(2) إلى أهله ملُحَبِّشٍ غيرُ عصائبِ

فأدغم (من المحارب) فجعلها ملُمحارب، وأدغم (من الحُبش) فجعلها (ملحَبش)؛ ليستقيم له الوزن، وهذه القيود التي يفرضها الوزن قد تجعل الشاعر يقوم باستبدال مقطع صوتي بآخر أو اختصار بعض المقاطع، وينتج عن ذلك الزحافات والعلل.

المشاكل الصوتية:

تجاور الكلمات بعضها مع بعض قد تجعل الشاعر يميل إلى المشاكل الصوتية في البيت فيستبدل حركة بأخرى، ومن ذلك:

ويــــــــــــــــل أم ســــــــــــــــعدٍ ســــــــــــــــعداً

(3) صــــــــــــــــرامة وجرــــــــــــــــداً

كأنه حين يكبو في جديته

تحت العجاج وفيه ثعلبٌ جسدُ

حوار نابٍ وقد ولى صحابته

كما تولى النعام الهارب الشرذُ

(1) السيرة (322/1).

(2) السيرة (323/1).

(3) السيرة (277/3).

(4) السيرة (182/3)، جديته: طرقة الدم، ببس عليه الدم.

ف(ويل) جاءت مشاكلة لما بعدها فجاءت مجرورة، و(حوار ناب) هي خبر (كانَ) والأصل أن تكون مرفوعة، ولكن جاءت مجرورة للمشاكلة الصوتية بسبب الجوار، وهذا معروف عند العرب بما يسمى الاتباع على الجوار. (1)

ومن كل ذلك يتضح لنا الجهد الذي يبذله الشاعر أو يعاينه وحده في بناء جملة الشعر، فالجملة في البيت الشعر تُسَلِّك في وزن البيت وقافيته، ولذلك يقوم الشاعر بالموازنة بين تراكيب كثيرة حتى يختار ما يناسبه، ويعدل عن طول الجملة إلى قصرها أو العكس، ويقدم وظيفة على أخرى كما هو معروف في التراكيب العدولية، وكل ذلك العناء يظهر في صورة بناء لغوي متكامل يسمى قصيدة أو مقطوعة، ولا نشعر بتلك المعاناة لدى الشاعر.

ب- جملة النثر:

1) انعدام قيود النظم الشعري في النثر:

القيود المفروضة على الجملة الشعرية لا نجدها في جملة النثر، ولذلك يمكن وصف النص النثري بأنه تتابع لجمل بينها علاقات متنوعة من دون قيود صوتية لهذه الجمل، وبذلك تأتي بنية الجمل النثرية سلسلة، فلا يلزم المتكلم بأن ينسج الجمل على منوال معين، أو تسلك وفقاً لمقاطع صوتيه معينة، فهي أكثر حرية من جملة الشعر، فلا يلزم شيء مما هو موجود في الشعر من الوزن والقافية، ويكون هذا في النصوص غير المسجوعة، ويمكن أن نعطي ترميزاً للنص النثري غير المسجوع على الشكل الآتي:

ج ١ ← ج ٢ ← ج ٣ ← ج ٤

فهذا الشكل يوحي بتتابع الجمل بما ليس له نهاية محددة، ويمكن أن نعرض هذا المثال ليبين ذلك:

عن جبير بن مطعم قال: «لقد رأيت قبل هزيمة القوم والناس يقتلون مثل البجاد الأسود، أقبل من السماء حتى سقط بيننا وبين القوم، فنظرت فإذا نمل أسود مبيوث، قد ملأ الوادي، لم أشك أنها الملائكة، ثم لم يكن إلا هزيمة القوم» (3)، وفي هذا النص نجد الآتي:

أ- أنه لا يوجد في سياق النص ما يلزم المتكلم من نسج جمل تنتهي بحرف محدد، أو تكون وفق مقاطع صوتية محددة.

ب- أن التراكيب العدولية تكاد تنعدم في هذا النص.

ج- النص نمط قصصي يحكي أحداثاً، فيستخدم الفعل كثيراً ليدل على الفاعلية وتصوير الأحداث.

د- يكاد المتكلم يطيل الجملة حتى يستقصي المعاني المتعلقة بها لا يمنعه شيء أو يقف أمامه عائق؛ ولذلك يمكن أن تقسم النص إلى الجمل الآتية:

- لقد رأيت قبل هزيمة القوم والناس يقتلون مثل البجاد الأسود، أقبل من السماء حتى سقط بيننا وبين القوم.

(1) انظر كتاب سيبويه (437/1).

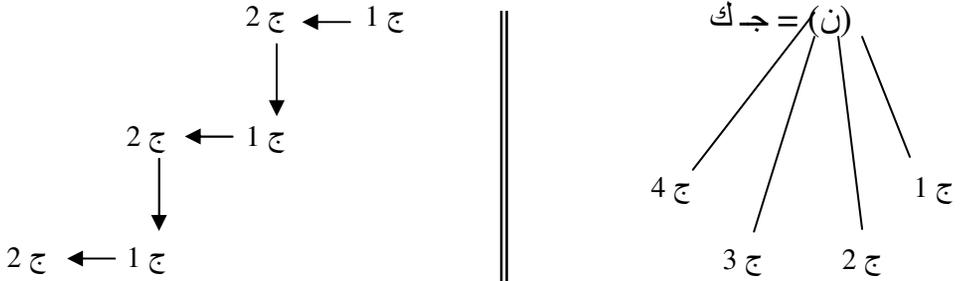
(2) (ج) = جملة، (ن): عدد غير محدود من الجمل.

(3) السيرة (99/4).

- فنظرت، فإذا نمل أسود ميثوث، قد ملأ الوادي، لم أشك أنها الملائكة.
- ثم لم يكن إلا هزيمة القوم.

ونلاحظ أن الجملة الأولى تكونت من الفعل (رأيت) ومتعلقاته والجملة الفعلية تمتد من اليسار بعناصر ترتبط بالفعل وبالنعت، ويكون بينهما علاقات تحدد من السياق، والعلاقات في هذه الجملة تتعدد وتفرع، لأنه لا يوجد ما يعيق التتابع للكلمات في الجملة. فالجملة (أ) احتوت على مفعول فيه ثم جملة اسمية (حالية) ومفعول به، وقد وصف بنعتين مفرداً وجملة، وارتبطت بجملة النعت جملة غائية هي (حتى سقط) ثم جاء ظرف السقوط، ثم جاء بحرف عطف واسم معطوف.

وهكذا نجد أن العلاقات في النص النثري لا يلتزم في إنائها بوظيفة معينة، ولا تُقيد بقيد من قيد الشعر، وغالباً ما يكون فيه تعاقب متفرع للجمل أو تعاقب أفقي بحسب الشكل الآتي: (1)



ويمكن أن يجمع بين هذين النوعين من التعاقب في جملة النثر الواحد تعاقب أفقي

(2) جملة النثر جملة إيحائية:

وجملة النثر جملة إيحائية بما تحتويه من أحداث تُنقل من خلالها انفعالات المتكلم في الموقف الكلامي وإيحاءات ذلك الموقف، ويتمثل ذلك في الخوالب، وكثرة التعبيرات التي تفيد معاني مختلفة بقرينة التنعيم، في حين يقل ذلك في جملة الشعر، وكذلك تصور جملة النثر حركة البشر مما يشعر القارئ لهذه الجملة بأنها تمثل حياة نابضة يحس بها القارئ، وتضطرب نفسه لها أو تبتسم شفاته بسببها، وذلك لا يوجد في جملة الشعر إلا بقلة.

(3) جملة النثر جملة حوارية:

تسمح جملة النثر باستخدام أسلوب الحوار فيها، وهو من الأساليب التي تضيف على النص الحيوية والنشاط؛ لأن فيه حواراً بين أكثر من طرف، وغالباً يكون هذا الأسلوب في النثر، في حين لا تكاد جملة الشعر تتقبله إلا قليلاً؛ لأنه يحتاج إلى مساحة واسعة يتحرك المتكلم فيها ويختار جملاً متعددة نفي بأغراض تعدد أحوال المقام، وهذه الجملة النثرية في

(1) (ن) = نص. (ج ك) = جملة كبرى، (ج) = جملة.

أسلوب الحوار تتميز أيضاً بحذف بعض العناصر الأساسية من الجملة اختصاراً وقصداً للإيجاز. (1)

4) شيوع الأساليب النحوية في النثر:

يكثر استخدام الأساليب النحوية المختلفة في النثر، ومنها القسم، يكون لغرض معنوي وهو التوكيد، وقد تنوعت ألفاظه في السيرة النبوية، وكذلك أسلوب النداء الذي يستخدم للفت انتباه السامع وإثارته.

وقد كثر أسلوب الدعاء في النثر، وتنوعت ألفاظه في السيرة النبوية، وجاء كثيراً على صورة الجملة النثرية، وأما في الشعر فقد كان قليلاً، وكثر في النثر أسلوب الشرط أيضاً بصورة لافتة في حين وجد في الشعر بنسبة أقل، وكل ذلك يدل على أن بنية لغة النثر ليس عليها قيود كما في لغة الشعر، فهي تلبي حاجات الناس، ويعبرُ بها عن جميع مواقفهم بصورة سهلة، فهي لغة مشتركة، وأما الشعر فهو لغة متخصصة.

5) نوع الجملة واستطالتها في النثر.

الجملة الفعلية تكثر في النثر؛ لأنه يتم بها سرد الوقائع وتصوير الأحداث، والفعل فيه حركة تناسب ذلك الغرض، ويكثر التداخل بالجملة الفعلية في النثر بينما نجد التداخل بالجملة الفعلية في الشعر أقل منه.

والاستطالة في جملة النثر أكثر منها في جملة الشعر، وذلك أيضاً لتسمح بسرد الوقائع، إلا أن هناك استطالة في الشعر لم تأت في النثر، وهي تعدد الاعتراض بجملة قصيرة متتالية، وقد جاء ذلك بين اسم (كان) وخبرها، واسم (كأن) وخبرها وورد ذلك في موضعين. (2)

والجملة القصير في الشعر أكثر من النثر لأن مقاطعها الصوتية قليلة تتناسب مع مقاطع التفعيلات بينما الجملة المستطيلة قد لا تتناسب كلماتها مع مقاطع التفعيلات.

6) جمعت السيرة النبوية بين لغات قبائل مشهورة في الجزيرة العربية، ومن تلك القبائل بنو تميم والحجازيون.

- فقد جاءت (عسى) تاممةً وبعدها مصدر مؤول يعرب على أنه فاعل، تكون تاممة وهذا الاستخدام للحجازيين إذ يجردها من الضمير، ويجعلون ما بعدها فاعلاً، والتميميون يقدرون معها ضميراً مستتراً، ويجعلون ما بعدها خبراً لها⁽³⁾.

- وجاء في سيرة استعمال (هَلُمَّ) على اللغتين، وأغلب ما جاء في السيرة على لغة الحجازيين، وهو تجريده من الضمائر،⁽⁴⁾ وجاء استخدامها في السيرة على لغة بني تميم في قوله ﷺ «هلموا إليّ أنا رسول الله.»⁽¹⁾

(1) السيرة (229/3)، (52/4).

(2) السيرة (42/3)، (163/4).

(3) السيرة (319/3)، (236/4).

(4) السيرة (181، 183/1)، (109/2)، (78، 80، 241، 369/3).

- والحجازيون يحذفون الخبر مع (لا) النافية للجنس، وأما التميميون والطائيون فلا يحذفونه، ويلتزمون بذكره، ويحذفون الاسم، وجاء في السيرة الاستعمالان⁽²⁾.
- احتوت السيرة على مواضع تم فيها العطف على المجرور من غير إعادة الجار، ويعني أن هذا كان استعمالاً شائعاً لا غبار عليه⁽³⁾.

ثانياً: نتائج عامة:

- المناط في تحديد مفهوم الجملة هو المعنى والفائدة، ففي كثير من الصياغات ينتهك الشكل فينظر للمعنى، لأنه الأصل مع دلالة السياق والتنظيم، وبناءً على ذلك فإن الجملة: هي اللفظ الذي يفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه.
- وبناء على هذا التعريف فإن الجمل نوعان:
- جملة إسنادية، وهي المعروفة عند النحاة، وهي اسمية وفعلية وظرفية ومنها ما هو قصير، ومنها ما هو طويل.
- جملة غير إسنادية، وهي الجمل التي لا يكون فيها إسناد، ومنها: جملة النداء، وجملة الخالفة، والمصادر النائبة عن الفعل (سمعاً وطاعةً)، أو النائبة مناب الاسم مثل (سمع وطاعةً)، والإغراء والتحذير.

(1) السيرة (93/4).

(2) السيرة (181، 183/1)، (109/2).

(3) السيرة (61/1)، (110/2)، (327/3).

الجملة الاسمية :

- الجملة الاسمية القصيرة: هي التي تتكون من مبتدأ (مفرد) وخبر (مفرد) والمقصود بـ(المفرد) ألا يكون جملة أو شبهها، وغالباً لا تأتي مستقلة، وإنما تأتي في بناء جملة أطول منها، وتدل في الغالب على الحال، وقد تدل على غير ذلك.
- أجاز النحاة نقل الأعلام من الجملة الاسمية قياساً على الفعلية، والصحيح أنه يوجد من الأعلام المنقولة من الجملة الاسمية ما هو مسموع أو مُحَرَّر في كتب التراث.
 - يجوز دخول الفاء مع الخبر من دون (أما) في سياق مشابه لسياق التركيب الشرطي.
 - يجوز أن يتكرر المبتدأ بلفظه وهو يدل حينئذ على معنى غير الإخبار المجرد كالمدح أو المبالغة أو غيرها مما يستفاد من السياق.
 - إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين فالأرجح أن يتقدم المبتدأ، ولو كان الخبر أعرف.
 - الغالب مع الضمير الذي يكون مبتدأ أن يكون خبره وصفاً، لأن الضمير من حيث التعليق يدل على علاقة الربط فيربط ما بعده بما قبله من حيث المعنى:
 - قد يأتي الضمير خبراً للضمير، وقد يأتي اسم الإشارة خبراً لاسم الإشارة، ولا يأتي اسم الإشارة أو الضمير خبراً للعلم أو المعرف بـ(أل) أو المضاف إلى المعرفة في جملة قصيرة، وإنما تكون وظيفتهما البدلية أو الفصل.
 - تتبادل الضمائر وأسماء الإشارة المواقع بين الابتداء والإخبار، فقد يأتي أحدهما خبراً للآخر أو العكس، وهذا يدل على أنهما من نوع واحد، وفي مرتبة من التعريف واحدة.
 - لاستطالة الجملة بأي عنصر من عناصر الاستطالة فوائد تعود على المعنى وتفهم من السياق، وتستطيل الجملة الاسمية بنوعين من الاستطالة:

1) الاستطالة بالتداخل: وهو دخول مركب محل أحد العنصرين (المبتدأ أو الخبر) في الجملة الاسمية.

- والتداخل في المبتدأ يكون بمجيئه مصدراً مؤولاً، أو موصولاً وصلته.
- والتداخل في الخبر يكون بمجيئه جملة اسمية أو فعلية، أو شبه جملة مصدراً مؤولاً أو موصولاً وصلته.

2) الاستطالة بالامتداد:

وهو امتداد أحد العنصرين الأساسيين في الجملة الاسمية بعناصر إضافية، فالمبتدأ والخبر يشتركان في امتداد كل منهما بالتركيب الإضافي المتعدد، أو بالنعته أو البديل أو التوكيد أو العطف والتمييز والحال، وإذا كان الخبر وصفاً عاملاً عمل الفعل تعلقت به معمولاته فهو من الامتداد.

- تكرار الوظيفة:

قد تُكرّر الوظيفة النحوية في الجملة الاسمية، فيتعدّد المبتدأ أو يتعدّد الخبر. ومن الوظائف المتعددة المشتركة في الجملة الفعلية والاسمية، والنعته، والعطف، والجار والمجرور.

- من مسوغات الابتداء بالانكسرة استطالة ركن المبتدأ بالنعته المفرد أو الجملة، وإذا جاء المبتدأ نكرة وجاءت بعده عدة عناصر على صفة النعوت، فالعنصر الأخير هو الخبر.
- يجوز أن يأتي خبر المبتدأ جملة طلبية، وتكون مقرونة بالفاء.
- جملة (هو أحدث إخوته سناً) جملة صحيحة التركيب، وليس كما قال النحاة من أنه لا يجوز مثل هذا التركيب، بحجة أن اسم التفضيل في هذه الجملة مضافاً إلى ما ليس بعضه، وقد ورد في السيرة عدة مرات.
- قد يؤكد بـ(أكتع) من دون جمع، وهو مخصوص بالشعر.
- كثر الحذف في السيرة النبوية لأحد عنصرَي الإسناد؛ لأن فن السيرة يقوم على القص والحكاية والحوار، وهذا يحتاج إلى إيجاز.
- لا يوجد حذف للخبر في (أنت وشأنك) وإنما سدت واو المعية والمفعول معه مسد الخبر.
- لا يوجد حذف في جملة المدح والذم مع (نعم أو بنس)، والنحاة عدوا ذلك من الحذف الواجب، وإنما في الجملة تقديم وتأخير.
- (إن) الفجائية يجوز معها حذف أحد العنصرين الإسناديين (المبتدأ أو الخبر) ويقدر المحذوف بحسب السياق.

الجملة المنسوخة:

- ليس صحيحاً أن ما تدخل عليه الأفعال الناسخة أصله مبتدأ وخبر، فإذا صح ذلك من جهة المبنى فإنه قد لا يصح من جهة المعنى.
- الأفعال الناسخة التي لا تدل على الاستمرار من أخوات (كان) يجوز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ما ضٍ مقترنة بـ(قد) أو غير مقترنة بها.

- دخول (قد) على الفعل الماضي في خبر (كان) الماضية تفيد تقرّيبه من الحال، وقد تفيد تحقق وقوع الفعل فقط.
- إذا جاء خبر (كان) التي تأتي على صيغة الماضي فعلاً مضارعاً، فإن البناء يدل على الزمن الماضي المتجدد.
- إذا جاء خبر (كان) الماضية فعلاً يدل على الاستمرار مثل (لا يزال) فإن البناء يدل على الزمن الماضي المستمر.
- إذا جاء خبر (كان) الماضية فعلاً ماضياً من غير (قد) فإن البناء يدل على الماضي البعيد.
- إذا جاء خبر (كان) أو إحدى أخواتها ضميراً فإنه يجوز فيه الاتصال و الانفصال.
- يجوز دخول الواو على خبر الفعل الناسخ، ودخولها يكون لمعنى، والذي يحدد نوع الفعل أناسخ هو أم تام، هو السياق.
- يجوز العطف على الضمير المستتر من دون فاصل توكيد، وإذا جاء الفصل بضمير فإنه يكون هو الفاعل مع دلالاته على التوكيد معنى لا مبنئ.
- لا يلزم أن يفسر الشأن مع (كان) بجملة فقد يفسر بمفرد.
- وفي الرتبة في جملة (كان) يجوز الآتي:
 1. تقديم اسم كان عليها إذا كان مفرداً في سياق يدل على ذلك.
 2. أن يقدم خبر الفعل الناسخ على الفعل والاسم معاً، إذا كان مفرداً، أو إذا كان جملة فعلية في سياق يحدد ذلك.
 3. أن يقدم خبر الفعل الناسخ إذا كان جملة فعلية على الاسم.
- زيادة (كان) لا يعني أنها لا تأتي لمعنى، وإنما يراد بزيادتها من حيث المبنى لا المعنى، ويجوز أن تأتي كذلك بصيغة الماضي أو المضارع.
- كان لزيادة (كان) في السيرة دلالتان:
 1. دلالتها على مجرد الزمن الماضي، وهذا هو الأكثر في السيرة؛ لأنها تفيد الحكاية في الزمن الماضي.
 2. دلالتها على مجرد الكينونة، ويستفاد الزمن من غيره في السياق.
- يجوز أن تسد الجملة الحالية مسد خبر الفعل الناسخ أو مسد المفعول الثاني لـ(ظن) وأخواتها.
- التعليق في (ظن) وأخواتها سببه تداخل جملة استفهامية أو قسمية أو منفية محل المفعولين.
- تغيير الرتبة مع (ظن) وأخواتها يلغي عملها.
- يجوز حذف المفعولين مع أفعال الظن والعلم، ويكون المراد هو معنى الفعل من دون وقوعه على شيء.
- يجوز حذف أحد المفعولين مع (ظن وخال) للعلم به.
- جملة (كاد) وأخواتها جملة مستقلة و سياق خاص، وليس صحيحاً أن ما تدخل عليه أصله مبتدأ وخبر.

- وكاد تدل على مقارنة حصول الفعل في الزمن الماضي ويسمى الماضي المقاربي، و(يكاد) تدل على الحال المقاربي.
- عسى تأتي تامة وناقصة، ولزوم اقتران خبرها بـ(أن) سببه أن الرجاء الذي تدل عليه مستقبل، و(أن) تخلص الفعل للاستقبال.
- يجوز في أفعال الشروع أن يأتي خبرها فعلاً ماضياً لثبوته في الحديث.
- قد يأتي الفعل (ذهب) للشروع في سياق يدل على ذلك.
- الجملة المنسوخة بالحروف هي جملة اسمية دخلت عليها الحروف الناسخة وأفادت معاني بحسب معاني تلك الحروف.
- اسم (أن) المخففة يقدر ضميراً بحسب السياق، فليس ضرورة أن يكون للشأن.
- يجوز دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة لثبوته نظماً ونثراً في السيرة.
- لا يلزم مجيء فاصل مع الفعل المتصرف الذي لا يفيد الدعاء إذا وقع خبراً لـ(أن) المخففة في الاختيار.
- يجوز دخول اللام مع الجملة الاسمية التي هي خبر لـ(إن) والخبر فيها مقدم على المبتدأ.
- لا يتعين في (لا) العاملة عمل ليس أن تكون نافية للوحدة فقد تفيد نفي الجنس.
- يجوز دخول (لا) العاملة عمل ليس على المعرفة سواءً تكررت أم لم تتكرر.
- هناك تشابه كبير بين الجملة الاسمية والمنسوخة بالحرف أو بـ(كان) أو إحدى أخواتها أو (ظن) أو إحدى أخواتها من حيث الاستطالة بالتداخل، وعليه بنى النحاة أن أصل الجملة المنسوخة وقد يكون هذا صحيحاً من جهة المبنى لا المعنى.
- أما جملة كاد وأخواتها فنتشابه مع الجملة الاسمية في الاستطالة بالتداخل من حيث أن خبرها يكون جملة فعلية ويرى الباحث أن هذه الجملة ليس لها علاقة بالجملة الاسمية لا من جهة المبنى ولا من جهة المعنى.

الجملة الفعلية وجملة الخالفة:

- الجملة الفعلية هي التي يكون المسند فيها فعلاً، وتكون قصيرة إذا كان الفعل قاصراً والفاعل لم يأت مركباً.
- الفعل هو بؤرة الجملة الفعلية أو نواتها، وتدور حوله العلاقات النحوية في الجملة.
- الاستطالة في الجملة الفعلية على نوعين:
- (1) بالامتداد: وهو ارتباط العناصر غير الإسنادية بأحد العنصرين الإسناديين (المفعولات – الحال – التمييز – الجار والمجرور) أو التوكيد أو العطف أو البديل أو النعت.
- (2) التداخل: هو دخول مركب إسنادي محل المسند إليه، وهو نوعان:
- أساسي: وهو دخول المصدر المؤول أو الموصول وصلته محل الفاعل أو نائبه.
- تكميلي: وهو دخول المصدر المؤول أو الموصول وصلته محل العناصر التكميلية مثل (المفعول به أو جملة محل الحال).
- ما ذكره النحاة الأوائل من أن الأقسام الرئيسية لزمن الفعل تنحصر في الماضي والمضارع والأمر ليس صحيحاً، فالماضي لا إشكال فيه اصطلاحاً، وأما المضارع فالتسمية مأخوذة من الصيغة، والصيغة ليس لها علاقة بالزمن، وإنما

سموه كذلك لأنه يضارع الاسم، والصحيح أن يقال (فعل الحال أو الاستقبال)، أما الأمر فهو معنى ولا يرتبط بزمن، والصحيح أن يطلق عليه (فعل الاستقبال) لأنه يطلب به القيام بعمل غير حاصل وقت الطلب، وإنما يحصل في المستقبل، ولهذه الأقسام الرئيسية فروع يحددها السياق.

- يجوز إثبات تاء التأنيث مع الفعل إذا فصل بينه وبين الفاعل بـ(إلا) وهو ما منعه الجمهور، وفي مجيء التاء في هذا البناء احتياط للمعنى.
- (لو) تأتي مصدرية لثبوت ذلك المعنى لها في السيرة بحسب السياق خلافا لبعض النحاة.
- يجوز العطف على المجرور من دون إعادة الجار لثبوته نظماً ونثراً في السيرة.
- العلة في لزوم الفصل بين الضميرين المتحددين في الرتبة هي علة صوتية تعود إلى اللفظ لا إلى التركيب.
- المفعول المطلق يقسم بحسب الوظيفة التي يقوم بها إلى ثلاثة أقسام:
 1. المؤكد: وهو المؤكد لعامله أو المؤكد لمضمون الجملة.
 2. المبيّن: وهو المبين لنوع المصدر أو للمقدار.
 3. النائب عن الفعل: ويعد قسماً قائماً بذاته.
- المصادر النائية مناب الفعل تعد جملاً قائمة بذاتها؛ لدلالاتها على معانٍ تامة يحسن السكوت عليها، ولا توجد أي فائدة في تقدير المسند والمسند إليه محذوفين معها.
- الحال يأتي مصدرأً أو مشتقأً، ويجوز مجيء جملة الفعل الماضي حالاً غير مقترن بـ(قد).
- يجوز مجيء المفعول لأجله مشتقأً إذا احتمله المعنى ودل عليه السياق.
- الحذف الذي عليه دليل في السياق يجوز تقديره ويكون حذفه إيجازاً.
- يطرد حذف الفاعل مع الفعل (بدا) لدلالة السياق عليه.
- لا يصح تقدير محذوف مع الآتي:
 1. المنصوب على المخالفة، وهو المسمى بالاختصاص عند النحاة أو المنصوب على تقدير فعل (أمدح أو أذم) لأنه في سياق جملة وليس مستقلاً تركيباً، والتقدير فيه يخرج عن المعنى المراد.
 2. المنصوب على الإغراء والتحذير لأنهما من الخوالب الفعلية التي تعد جملاً تامة. جملة الخالفة على نوعين:
 1. خالفة فعلية: وهي التي تدل على طلب كالأمر والتحذير والإغراء.
 2. خالفة إفصاحية: وهي التي لا تدل على طلب، وإنما يفصح بها المتكلم عن انفعال أمام مواقف مختلفة من حزن أو استكراه أو تضجر أو تعجب.
- الرتبة في جملة الخالفة من الرتب المحفوظة.

الأساليب:

1- النداء:

- حدد النحاة السابقون الجملة بأنها التي يكون فيها إسناداً، والإسناد يكون بين اسم واسم أو فعل واسم. ولكن جملة النداء ليس فيها إسناد، وإنما تتكون من حرف نداء ومنادى، فبعدها جملة تامة لأنهما تفيضان معنى يحسن السكوت عليه، وتقدير فعل مع أداة النداء والمنادى كما ذكر النحاة غير صحيح، ويخرج الجملة عن غرضها.
- (أل) في لفظ الجلالة لا تحسب للتعريف لذلك جاز قطع همزتها، ويجوز أن يدخل عليها(يا) التي للنداء، لأنه دعاء لله تعالى، ولا يحتاج في الدعاء إلى مدّ الصوت كما في النداء للإنسان أو ما نزل بمنزلته.
- الدعاء بلفظ(اللهم) يعدّ قسماً قائماً بذاته في باب النداء، وهذا النمط لا يحتاج فيه إلى أداة نداء، لأن الأداة تدل على البعد، والله أقرب إلى الإنسان من حبل الوريد، والميم التي فيها ليست عوضاً عن ياء النداء كما زعم الخليل، لأنه قد يجمع بينهما، وقد يأتي لفظ الجلالة في الدعاء من دون (يا) ولم يعوض عنها بالميم. والظاهر أن هذه الميم تلحق لفظ الجلالة لتفيد معنى التعظيم والإجلال، أو تفيد معنى التكثرير في الدعاء.
- يجوز حذف المنادى إذا كان اسم إشارة، وجملة جواب النداء طلبية بفعل الأمر قياساً.

2- الاستفهام:

- يجوز الاستفهام بـ(لعل) و(عسى) و(كأنّ) في سياق يدل على ذلك مع التنغيم ولا حاجة للتأويل.
- الاستفهام بالتنغيم نمط مستقل يدل على تنوع الأداء في اللغة وإفادة المعاني المتعددة من المبنى الواحد.
- يطرد الاستفهام بلا أداة مع نغمة صاعدة لغرض الاستفهام في الشعر والنثر، وأكثره وروداً في النثر.
- الأبنية التي تدل على الاستفهام وفيها (أم) المنقطعة يجوز أن نقدر فيها همزة الاستفهام كما قال النحاة، والأبنية التي ليس فيها (أم) المنقطعة وتدل على الاستفهام فهي موطن من مواطن التنغيم الذي يؤدي به معنى الاستفهام.
- النبر هو الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة أو على الكلمة كلها وهو من القرائن التي يفهم منها الاستفهام في سياق يدل على ذلك.

3- القسم:

- القسم والشرط من الجمل المركبة التي تتكون من جملتين يربط بينهما برابط.
- يجوز إجابة القسم باللام مع الفعل الماضي من غير (قد).
- من أنماط القسم الجديدة في السيرة:
- القسم بهمزة الاستفهام المدية، وكان النبي ﷺ يستخدم هذا النمط كثيراً.
- 1. القسم بـ(ها) التي للتنبيه مع لفظ الجلالة وقد يأتي بعدها (ذا) التي للإشارة، أو يأتي من دونها.

4- الشرط:

- لا يلزم اختصاص (إن و إذا) الشرطيتين بالفعل كما قال النحاة، ويجوز أن يدخل على الاسم لثبوته نظماً في السيرة ويعرب الاسم بعدها مبتدأ حملاً على الظاهر.
- لا يصح تقدير فعل مع (لو) إذا دخلت على (أنّ) واسمها وخبرها، ولا يلزم مجيء اللام في جوابها كما قال بعض النحاة.
- (لولا) قد يأتي خبرها محذوفاً في الجملة إذا دل على كون عام، وقد يكون مذكوراً إذا دل على كون خاص، وحذف اللام في جوابها ليس ضرورة كما قال النحاة، فهو جائز وجاء كثيراً في السيرة.
- هناك فرق في المعنى بين التقديم والتأخير في التركيب الشرطي؛ لذلك يجوز فيه تغيير الرتبة تبعاً للمعنى.

جدول يبين أوجه الشبه والاختلاف بين الجمل القصيرة والاستطالة بالتداخل

جملة ظن وأخواتها		جملة كاد وأخواتها		جملة كان وأخواتها		جملة إن وأخواتها		الجملة الاسمية			
مفعول ثان	مفعول أول	خبر	اسم	خبر	اسم	خبر	اسم	خبر	مبتدأ		
+	+	-	+	+	+	+	+	+	+	مفرد	الجملة القصيرة
+	+	-	+	+	+	+	+	+	+	مركب إضافي	
+	+	+	-	+	+	+	-	+	+	م/مؤول	المستطيلة بالتداخل
+	+	-	+	+	+	+	+	+	+	موصول	
+	-	-	-	+	-	+	-	+	-	ج اسمية	
+	-	+	-	+	-	+	-	+	-	ج فعلية	
+	-	-	-	+	-	+	-	+	-	ش جملة	

(+): تعني إيجابي، و(-): تعني سلبي.

المصادر المراجع

- أولاً: القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
ثانياً: الكتب الأخرى:
1. الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، تقديم: محمد شريف سكر، دار إحياء العلوم - بيروت، 1992م.
 2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني- القاهرة ط1، 1987م.
 3. أسرار النحو لابن كمال باشا، تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر - عمان، د.ت.
 4. أساس البلاغة لجار الله الزمخشري، تح: عبد الرحيم محمود، دار الكتب المصرية - القاهرة 1953.
 5. أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي- دمشق، د.ت.
 6. أسلوب النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دخيل عميرة، د.ت.
 7. الأشباه والنظائر للسيوطي، تقديم: فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط1، 1984م.
 8. الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس مكتبة الانجلو، القاهرة، ط5، 1979م.
 9. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1985م.
 10. أصول النحو العربي عند ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث، د.محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، 1978م.
 11. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1977م.
 12. إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.ت.
 13. إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.فخر الدين قباوه، دار الأفاق الجديدة - بيروت، ط3، 1981م.
 14. إعراب الحديث النبوي الشريف لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الإله نبهان، دار الفكر- بيروت، دمشق، ط1، 1989م.
 15. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب- بيروت، ط1985م.
 16. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط6، 1984م.
 17. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1977م.
 18. الألسنية العربية، ريمون طحان، المكتبة الجامعية- دار الكتاب اللبناني، ط2، 1981م.

19. الأمالي الشجرية، لهبة الدين علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، دار المعرفة- بيروت، د- ت.
20. الأمهات في الأبواب النحوية، د.حسن أحمد لقمان، المكتبة الملكية- مؤسسة الريان، ط1، 2004م.
21. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية - القاهرة، 1954م.
22. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، 1961.
23. أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، لابن هاشم الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل- بيروت، 1979م.
24. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط4، 1982م.
25. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- القاهرة، ط3، 1980م.
26. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى الحلبي، القاهرة، 1964م.
27. بناء الجملة في الحديث النبوي في الصحيحين، عودة خليل أبو عودة، دار البشير - عمان، ط2، 1979م.
28. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993م.
29. التاريخ الكبير لأبي عبد الله إسماعيل إبراهيم البخاري، دار الفكر، بيروت، د.ت.
30. التبصرة والتذكرة لأبي محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط1، 1982م.
31. التبيين في إعراب القرآن للعكبري، تح: سعيدكريم الفقي، دار اليقين- المنصورة، ط2001م.
32. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان- الرياض، ط1، 2000م.
33. تحقيقات نحوية، د.فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان ط1 2001م.
34. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هاشم الأنصاري، تح: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، 1986م.
35. تركيب الجملة الإنشائية في غريب الحديث، د.عاطف فضل، عالم الكتب الحديث- إربد، 2004م.
36. تذكرة النحاة لأبي حيان التوحيدي، تح: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة- بيروت ط1 1986م.
37. التراكيب اللغوية، أ.د هادي نهر، دار اليازوري- عمان، ط 2004م.
38. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1983م.

39. التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، مطبعة الهيئة المصرية - القاهرة، د.ت.
40. تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، دار المعرفة- بيروت، ط1، 1987م.
41. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، مكتب التراث بمؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.
42. تهذيب الكمال في أسماء الرجال لجمال الدين المزي، تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1 1992م.
43. توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك، للمراذي، ابن أم قاسم، تح: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكلية الأزهرية ط2، د.ت.
44. التوطئة لأبي على الشلوبين، تح: يوسف أحمد المطوع، جامعة القاهرة، دار التراث العربي - القاهرة، 1973م.
45. الثقات لابن جبان البُستي، دار المعارف العثمانية- حيدر آباد، ط 1981م
46. جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية- بيروت ط13، 1973م.
47. الجامع الصحيح لأبي عبدالله محمد ابن إسماعيل البخاري، تح: مصطفى أديب النجا، دار ابن كثير - القاهرة، 1994م.
48. الجملة الخبرية في ديوان جرير، د عبد الجليل العاني، جامعة بغداد، 1982م.
49. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د.فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان 2002م.
50. الجملة العربية والمعنى، د.فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان ، 2003م.
51. الجملة العربية مكوناتها أنواعها وتحليلها، د.محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب- القاهرة، 1982م.
52. الجملة الفعلية بسيطة وموسعة، زين كامل الخويسكي، مكتبة شباب الجامعة - الإسكندرية، د.ت.
53. جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تح: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1988م.
54. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح: طه محسن، مؤسسة الكتاب - جامعة الموصل، 1976م.
55. جوانب من نظرية النحو، نعوم تشومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، مطبوعات وزارة التعليم العالي- جامعة البصرة، 1985م.
56. حاشية ابن حمدون علي شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار الفكر- بيروت، ط 1995م.
57. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت.
58. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ضبط وتصحيح عبد السلام أمين، منشورات دار الكتب العلمية- بيروت، ط 2000م.
59. حاشية الشنواني على شرح مقامة الإعراب لابن هشام، دار بوسلامة - تونس، ط2، د.ت.
60. حاشية الحمصي على شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، د.ت.
61. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، د.ت.
62. حروف المعاني والصفات لأبي القاسم الزجاجي، تح: حسن شانلي فرهود، دار العلوم- بيروت، ط 1982م.

63. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1987.
64. الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية - القاهرة، 52- 1956م.
65. الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة- بيروت، ط 1975م.
66. دراسة الصوت اللغوي، د.أحمد مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1981م.
67. دراسات في اللسانيات العربية، د عبد الحميد السيد، دار الحامد - عمان، ط1، 2004م.
68. دلائل الإعجاز في علم المعاني لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط2، 1989م.
69. دليل الدراسات الأسلوبية، د. جوزيف ميشال شريم، المؤسسة الجامعية - بيروت، ط1، 1984م.
70. ديوان تأبط شراً، تقديم طلال حرب، دار صادر- بيروت، ط 1996م.
71. ديوان الفرزدق، شرح: د.علي مهدي زيتونه، دار الجيل- بيروت، ط1، 1997م.
72. ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر - بيروت، ط 1966م.
73. ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف المصرية- القاهرة، ط2، د.ت.
74. رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد نور الدين المالقي، تح: أحمد الخراط، دار القلم- دمشق، ط2، 1985م.
75. الروض الأنف لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، دار الفكر، د.ت.
76. سير أعلام النبلاء لشمس الدين الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوس، مؤسسة الرسالة - بيروت- 1996م.
77. السيرة النبوية لابن هشام، تح: مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري و عبد الحفيظ شلبي، دار الفكر -بيروت، ط3، 2000م.
78. السيرة النبوية شرح أبي ذر الخشني، تح: د.همام عبد الرحمن سعيد و محمد بن عبد الله أبو صغيليك، مكتبة المنار- الزرقاء، ط1، 1988م.
79. شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر البغدادي، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون- بيروت، ط1، 1978م.
80. شرح ابن عقيل، تح: محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1، 1996م.
81. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت.
82. شرح الألفية لابن الناظم، تح: عبد الحميد السيد، دار الجيل- بيروت، د.ت.
83. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت.
84. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح: صاحب أبو جناح، عالم الكتب- بيروت، ط1، 1999م.
85. شرح شنور الذهب لابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة- دمشق، ط4، 1998م.

86. شرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت.
87. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، 1962م.
88. شرح قصيدة بانث سعاد لأبي محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: محمد الصباح، المكتب العالمي للطباعة، ط1، 1996م.
89. شرح قطر الندى وبل الصدى لأبن هشام الأنصاري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط11، 1963م.
90. شرح القواعد البصرورية في النحو، لعلي بن خليل البصري، تح: عزام عمر الشحراوي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط 2000م.
91. شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي، تح: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، د.ت، ط.
92. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز إحياء التراث الإسلامية- مكة المكرمة، ط1، 1982م.
93. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب. بيروت، د.ت.
94. شرح المفصل في صنعة الإعراب (باب الحروف) لعلم الدين السخاوي، تح: يوسف الحشكي، وزارة الثقافة - الأردن، ط2002م.
95. شرح المقدمة النحوية، لطاهر بن بابشاذ، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، ط1976م.
96. الشرط في القرآن الكريم في ضوء اللسانيات الحديثة، عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي، الدار العربية للكتاب - تونس، 1985م.
97. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبدالله السلسيلي، تح: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ط1، 1986م.
98. شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي - القاهرة، 1959م.
99. الصاحبى لأحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى اليابى- القاهرة، 1973م.
100. الطبقات الكبرى لابن سعد، دار صادر- بيروت، د.ت.
101. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، وعلم حقائق الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، بعناية سيد بن علي المرصفي، دار الكتب الخديوية - القاهرة، 1914هـ.
102. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د.خليل عمارة، جامعة اليرموك، د.ت.
103. فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تح: عبد العزيز بن باز، دار الفكر- بيروت، 1991م.
104. الفصول الخمسون لابن معط، تح: محمود محمد الطناحي، جامعة القاهرة، مطبعة عيسى اليابى - القاهرة، 1976م.
105. الفعل والزمن، د.عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية- بيروت، ط1، 1984م.
106. الفعل زمانه وأبنيته، د.إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط4، 1986م.
107. الفهرست لابن النديم، تح: رضا تجدد، دار المسيرة، 1988م.

108. في بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم - الكويت، ط1، 1982م.
109. في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عميرة، عالم المعرفة - جدة، ط1، 1984م.
110. قصيدة البردة لكعب بن زهير، شرح أبي البركات ابن الأنباري، تح: محمد حسن زيني، تهامة للنشر - جدة، ط1، 1980م.
111. قواعد تحويلية في ديوان حاتم الطائي، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، 1992م.
112. الكتاب لسبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب - بيروت، ط3، 1983م.
113. كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة - بيروت، ط1، 1987م.
114. كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، أملاه: الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم الكوفي، تح: علاء الدين حموية، دار عمار - عمان، ط1، 2002م.
115. كتاب شرح اللمع لجامع العلوم علي ابن الحسين علي الضرير، تح: محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية - بغداد، ط1، 2002م.
116. كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي بذيل الضعفاء الصغير للبخاري، تح: محمد إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، ط6، 1986م.
117. كتاب الفصول في العربية لابن الدهان النحوي، تح: د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1988م.
118. كتاب اللامات لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، تح: يحيى علوان حسون، مركز عبادي للنشر - صنعاء، ط2، 1998م.
119. كتاب معاني الحروف للرماني، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر - القاهرة، د.ت.
120. الكشاف لجار الله الزمخشري، در المعرفة - بيروت، د.ت.
121. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ت.
122. كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: هادي عطية مطر، عمان، ط1، 2002م.
123. الكفاف، يوسف صيداوي، دار الفكر - بيروت، ط1، 1999م.
124. الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، محمد بن عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، ط5، 1995م.
125. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار ظليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، ط2001م.
126. لسان العرب لابن منظور، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط3، 1993م.
127. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال - الدار البيضاء، ط3، 1993م.

128. اللسانيات العامة وقضايا العربية، مصطفى حركات، الدار الثقافية - القاهرة، 1998م.
129. اللغة، ج. فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1951م.
130. اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985م.
131. اللمع في العربية لابن جني، تح: حامد المؤمن، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1985م.
132. مبادئ اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر - دمشق، ط1، 1996م.
133. مجاز القرآن لأبي عبيده، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1981م.
134. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، 1981م.
135. مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تح: عبدالسلام هارون، الكويت، 1962م.
136. مجمع الأمثال للميداني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيس البابي - القاهرة، 1987م.
137. المذكر والمؤنث للسجستاني، تح: حاتم الضامن، دار الفكر - بيروت، ط1، 1997م.
138. المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد الخشاب، تح: علي حيدر - دمشق، 1971م.
139. المزهرة في علوم اللغة لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة 1958م.
140. المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، دار عمان - عمان، دبت.
141. المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ط1980م.
142. المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، دار الفرقان - عمان، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1985م.
143. معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الفكر - بيروت، ط3، 1980م.
144. معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1974م.
145. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1993م.
146. المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد و يوسف جميل الزغبى، دار الأمل - إربد، ط2، 1993م.
147. المعارف لابن قتيبة، تح: ثروت عكاشة، دار المعارف - القاهرة، 1966م.
148. المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، تح: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1981م.
149. معرفة الثقافات للعجلي، ترتيب الهيثمي والسبكي، تح: عبد العليم عبد العظيم البستاني، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، 1985م.

150. معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة، تح: عبد الأمير الورد، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1985م.
151. معاني القرآن للفراء، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
152. معاني النحو، د.فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، ط2، 2002م.
153. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، 1985م.
154. مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي، المكتبة العلمية - بيروت، د. ت.
155. مفاتيح الألسنية، جورج موانان، ترجمة الطيب البكوش، منشورات سعيدان - تونس، ط1994م.
156. المفردات في غريب ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني، تح: محمد خليل عتيباني، دار المعرفة- بيروت، ط3، 2001م.
157. المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام- بغداد، دار الرشيد، 1982م.
158. المقتضب للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، 1979م.
159. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو - القاهرة، 1975م.
160. منثور الفوائد لكمال الدين أبي البركات الأنباري، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، 1983م.
161. المنقح على الموشح للسيوطي، شرح العلامة أحمد بن عبد الغفار المالكي، تح: صادق مسعد لطف المنبري، دار الإيمان، الإسكندرية، د. ت.
162. موسوعة رجال الكتب التسعة، عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كروي حسن، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1993م.
163. ميزان الاعتدال في أسماء الرجال لشمس الدين الذهبي، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة- بيروت، د. ت.
164. النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت، ط3، 1985م.
165. النحو المصفي، د.محمد عيد، مكتبة الشباب- القاهرة، ط 1993م.

166. النحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف المصرية، 1975م.
167. النظرية الألسينية، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية- بيروت، ط2، 1986م.
168. نظرية الحروف العاملة في القرآن الكريم، د. هادي عطية مطر، مكتبة النهضة العربية، وعالم الكتب- بيروت، ط1، 1986م.
169. نظام الجملة في شعر المعلقات، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، ط1991م.
170. النكت الحسان في غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1985م.
171. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح: عبد العال مكرم، دار البحوث- الكويت، ط 1975م.

الرسائل العلمية

172. القول ومقوله في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، محمد محمود فجال، جامعة صنعاء - كلية اللغات، 2003م. (رسالة دكتوراه).
173. المضارعة والدرس اللغوي والنحوي، محمد يوسف آل محسن، جامعة أم القرى، كلية اللغات، 1989م. (رسالة ماجستير).

الأبحاث

174. مجلة جذور العدد (4) 2000 م، دعوة إلى قراءة جديدة للنحو العربي، خليل عمارة.